أحمد فتحي سليمان
بلد فرعون
الرواق للنشر والتوزيع

بلد فرعون: مصر من نابليون إلى مبارك

أحمد فتحى سليمان

الغلاف: أحمد مراد

التصحيح اللغوي: محمد هشام

رقم الإيداع: ٢٣٥٦٠ / ٢٠١٥

الترقيم الدولي: ٦ - ٧٤ - ٥١٥٣ - ٩٧٧ - ٩٧٨

جميع الحقوق محفوظة

١٨٦ عمارات امتداد رمسيس ٢ أمام أرض المعارض مدينة نصر

هاتف: ٠٢٢٠٨١٢٠٠٦

rewaq2011@gmail.com

facebook.com/Rewaq.Publishing

هذا الكتاب

«إن الذي لا يستطيع النظر وراءه إلى المكان الذي جاء منه، لن يصل إلى وجهته أبدًا»

خوسيه ريزال

ربما تكون هذه الجملة الباعث وراء هذا الكتاب، الذي لا أحاول فيه أن أتبوّأ مقعد الأستاذية وأعطي دروسًا في التاريخ، وإنما أبحث عن إجابات لعلامات استفهام كثيرة، حيرتني حول الماضي وحول الحاضر الذي لا يمكن فهمه إلا بفهم كيفية تكوينه ومعرفة آبائه من سالف الأيام.

وغاية الكتاب هي رصد تطور المجتمع، النخبة والسلطة في مصر المحروسة منذ بداية تاريخها الحديث لأقرب نقطة زمنية يمكن أن ينطبق عليها وصف التاريخية.

وإن كان من يتصدى للكتابة التاريخية عادة ما يكتب ما يريد قراءته، انتصارًا لموقف أيدلوجي أو رؤية شخصية للأحداث والشخصيات، ولا أدّعي تحقيق الاستثناء هنا، إلا أنني حاولت التزام الحيادية بقدر الإمكان، فليست غايتي إثبات شيء أو نفي آخر، وإنما كسب المعرفة المؤدية للفهم، فبدأتُ الإعداد لهذا الكتاب بذهن خالٍ من الافتراضات والمواقف المسبقة، محاولاً الاطّلاع على أكبر قدر ممكن من المراجع العربية والأجنبية في كل مرحلة تاريخية تناولتها، خاصة تلك المراحل الحساسة التي يكتنفها الغموض وتغطيها الغيوم، والتي زادت كثافتها في أواخر عهد الملكية وما تلاه من أحداث جسام، والتي عادة ما كنت أجد فيها روايات متناقضة بشكل لا يقبل التوفيق بينها، فاضطررت لإغفال أحداث لم أستطع انتقاء الرواية الأقرب للصحة والأكثر تدعيمًا بالأدلة فيها.

وحيث إن هذا الكتاب يغطي مساحة زمنية هائلة مليئة بالأحداث والتطورات، وجدت نفسي مضطرًا لأن أختصر قدر الإمكان ليخرج الكتاب بحجم معقول، وقصرت تعليقاتي

الشخصية في أدنى حد ممكن، فلا أريد أن أفرض رأيي في موضوع ما خلافيٍّ ولا توجيه القارئ لضمه لصفّي، وأثق في فطنتك في استخلاص الفوائد والملاحظات التي لم أكتبها وتقييم المواقف والشخصيات وإن لم يكن إصدار الأحكام من أهداف الكتاب إلا أن من حقك إصدارها.

والكتابة التاريخية بشكل عام مرت بمراحل عديدة، بدأت بمرحلة صناعة الأساطير وقصر التاريخ على رواية سير الأبطال باعتبارهم صانعي تاريخ البشرية، وجوهر التاريخ الإنساني وصانعي أحداثه، واستمرت هذه المدرسة للعصور الحديثة، كما ذهب توماس كارلايل الذي كتب في القرن التاسع عشر كتابه الشهير (الأبطال وعبادة البطولة)، ووسع من دائرة البطولة التي كانت محصورة في الأعمال العسكرية والسياسية ليضم إليها الأنبياء والأدباء والشعراء والمفكرين.

وظهرت نظرية تقول إن التاريخ هو مخطط الإرادة الإلهية في الأرض، وهي نظرية مشتركة في الأديان عمومًا، وإن كانت تنسب للقديس أوغسطين الذي كتب بها في إطار نظريته الجبرية، التي شاركه فيها ابن خلدون الذي قسم الحضارت لمراحل متتالية مماثلة لحياة الإنسان.

أما هيجل فرأى أن الأبطال يكونون كذلك، لأنهم يلبون حاجة مُلحة للمجتمع في عصرهم، فيقومون بتسريع حراك التاريخ في الاتجاه الطبيعي له الذي تريده روح العصر.

واستمرت الرؤية الجبرية للتاريخ من خلال الماركسية، أن مسار التاريخ محدد وتحكمه قوانين منطقية، يمكن بالوقوف عليها فهم التاريخ، واستنباط المستقبل فيما عرف بالتفسير العلمي للتاريخ الذي لقي رواجًا بعد ظهور نظرية داروين، وإن كان سان سيمون هو أول من قال بأن التاريخ يمكن معرفته معرفة يقينية كغيره من العلوم الطبيعية، من خلال التوصل إلى القوانين الحاكمة له، وأن التاريخ ميدانه الفيزياء الاجتماعية والتي بمعرفة قوانينها يمكن ليس فقط معرفة التاريخ، بل والتنبؤ بالمستقبل، وكان أول من تكلم عن الصراع الطبقي كسبب للحراك التاريخي.

أما المسلمون فقد امتازوا عن سائر الأمم بعلم الإسناد، ويقول سفيان الثوري: (لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ)، بمعنى معرفة مواليد ووفيات الرواة وأماكن حيواتهم وتوقيتاتها للوقوف على حقيقة التعاصر بينهم وإمكانية الأخذ عن الشيوخ، فبدأ التاريخ كأداة مرتبطة بالعلوم الشرعية، وكان التأليف في طبقات الرواة مصدرًا هامًا في معرفة الرجال وسيرهم وبعدما صنف في السيرة النبوية المشرفة، بدأ التصنيف في أخبار الصحابة وتتبع سيرهم ثم من بعدهم من الخلفاء وأخبار الفتوحات والمغازي..إلخ، ولكن يعتبر ابن خلدون أول من صنف التاريخ كعلم مستقل عن العلوم الشرعية، وليس أداة من أدواتها.

وفي العصر الحديث أضحت الكتابة التاريخية وسيلة لإزكاء المشاعر القومية والوطنية بتسليط الضوء على كفاح الشعوب، وأخيرًا اكتسبت السمت العلمي المحايد حيث أصبحت تقوم على تتبع الأدلة للكشف عن الحقائق التاريخية وتوثيقها بغض النظر عن كهنتها.

وهذا ما حاولت فعله في هذا الكتاب، وإن لم يكن مؤلَّفا أكاديميًا في الشكل وطريقة العرض، إلا أنني حاولت إكسابه سمات الكتابة الأكاديمية الأساسية في التزام المصادر الموثوقة، وعدم إغفال الروايات المختلفة في الموضوع، وعدم الانحياز لطرف.

وأخيرًا..

يقول العماد الأصفهاني: (إني رأيت أنه ما كتب أحدهم في يومه كتابًا إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد ذاك لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك ذاك لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر).

فأعتذر مقدمًا عن النقص والخطأ، وإن لم يكن في هذا الكتاب خداع ولا تدليس، (إلا إذا كنت خُدعت فنقلت غير الصحيح بحسن نية) وأتمنى أن تستمتع بقراءته وتستفيد منه، كما استمتعت واستفدت في إعداده من دون أن يصيبكَ الإرهاق الذي أصابني.

عربة يد صغيرة

«بعونه تعالى من الآن فصاعدًا، لا ييأس أحد من أهالي مصر من الدخول في المناصب السامية، ومن اكتساب المراتب العالية، فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيدبرون الأمور، وبذلك يصلح حال الأمة كلها»

من أول منشور للحملة الفرنسية وزع عند دخولها مصر

يرى أغلب المؤرخين أن تاريخ بدء الحملة الفرنسية، هو المحدد لبداية تاريخ مصر الحديث، حيث أنهت حقبة تاريخية طالت من الحكم العثماني المملوكي، وبدأت أخرى رغم قصر مدة مكوث الحملة التي لم تتجاوز ثلاث سنوات، وبضعة شهور قضتها في قلاقل وصراعات مستمرة لم تتمكن فيها من بسط سلطتها على تمام مصر، بينما يعارضهم البعض مستنكرين أن تمثل محاولة استعمار البلاد نقطة بداية تاريخها الحديث، وكذلك لم يكن للحملة من تأثيرات حضارية مباشرة كبرى، باستثناء اكتشاف حجر رشيد، وفك رموز اللغة المصرية القديمة، والمطبعة التي عاد بها مينو إلى فرنسا واقتصرت على طباعة منشورات الجيش بالعربية، وتأليف كتاب «وصف مصر».

لكن التاريخ لا يحسب بالعواطف ولا تفسر وقائعه طبقًا للهوى الأيدلوجي بين هؤلاء الذين شطحوا فرأوا في الاستعمار التنوير، وجعلوا المستعمرين أصحاب رسالة سامية وطالبونا بالامتنان لهم، وبين هؤلاء الذين لا يريدون التفرقة بين تقييم الفعل أخلاقيًا، وتقييم آثاره المباشرة وغير المباشرة والتي قد تكون عكس مراد الفاعل ولم تكن في حسبانه أبدًا.

عندما فقدت مصر استقلالها بعد هزيمة السلطان الغوري في موقعة مرج دابق وما تبع ذلك من هزائم، انتهت بشنق خليفته طومان باى على باب زويلة، وسقوط الدولة المملوكية، وتحولت لولاية عثمانية ١٥١٧م، كانت خطة السلطان سليم الأول في فترة إقامته القصيرة في مصر لإحكام السيطرة عليها، وضمان بقائها تحت السيادة العثمانية تعتمد على تقسيم

السلطة فيها بين ثلاث قوى، الوالي العثماني والذي يعينه السلطان لمدة تقع بين عام واحد إلى ثلاثة، والديوان المكون من قادة الجيش، المكون من سبع فرق متعددة الأصول وأهمها فرقة الانكشارية (هم فرق عسكرية تكونت من الأطفال الذين انتزعهم العثمانيون من الأسر المسيحية في جنوب أوروبا طبقا لنظام «الدوشرمة» كجزية بشرية، وربوا تربية عسكرية وإسلامية صارمة منذ بدايات الدولة العثمانية المبكرة بداخل معسكرات مغلقة وتحولوا لأهم قوة عسكرية عثمانية بولائهم المطلق للسلطان وكفاءتهم الفائقة، ولكنهم تصادموا مع الدولة في أوقات ضعفها فقتلوا السلطانين عثمان الثاني، وإبراهيم الأول، وفي أواخر عهدهم قاوموا محاولات الإصلاح والتطوير، وقاموا بتمرد على السلطان محمود الثاني الذي وجه فرق المدفعية لقتالهم في إسطانبول وقضت عليهم في مذبحة شهيرة)، وقضاة المذاهب الأربعة، وأمير الحج، والأشراف، والقوة الثالثة هي أمراء المماليك الذين استبقاهم العثمانيون، ولم يستأصلوا شأفتهم ليتولوا حكم الأقاليم بالنيابة عنهم، ولكن سلطة المماليك ازدادت في مقابل ضعف الدولة العثمانية وانشغالها بمشكلاتها الداخلية وصراعاتها مع أوروبا، فتحول أعضاء الديوان إلى أتباع للبكوات المماليك، وأصبح الوالي شبه حبيس في القلعة لا شأن له بشيء ولا عمل له إلا جمع الأموال والهدايا، خاصة مع قصر مدد ولايتهم التي وصلت لشهور معدودة، وتحول المماليك من فرسان مدربين إلى طبقة أرستقراطية تسكن القصور وترتدي الحرير وتزين جيادها المطهمة بالجواهر والذهب، وللإنفاق على حياتهم الباذخة واستجلاب الأرقاء من جورجيا وآسيا الوسطى، زاد تحكمهم في الفلاحين واستبدادهم ليتمكنوا من جمع الجزية للباب العالي، ودفع رواتب الجند والوالي والرشاوى.. إلخ، فأصبحوا كما وصفهم الرحالة «ستانلي لي بول» قطيعًا من الذئاب الأجنبية تتحكم في ملايين الأغنام، وهم في أمان كامل.

وقد أدرك شيخ البلد علي بك الكبير أن المماليك هم أصحاب السلطة الحقيقيين، وليسوا مجرد وكلاء للسلطان في وقت كانت الإمبراطورية العثمانية مشغولة بصراعها مع روسيا فأعلن استقلاله ١٧٦٦م، وسُمي سلطان مصر، ونجح بالفعل في حماية استقلال دولته ثم ضم اليمن ومكة ثم أرسل حملة لسوريا، متحالفًا مع الشيخ طاهر والي عكا حتى فتح

دمشق، ولكن الأتراك استطاعوا استمالة قائد جيوشه محمد أبو الدهب، فانقلب عليه وهزمه، وأعاد مصر لحظيرة الدولة العثمانية، ومات في الأسر ١٧٧٣م، ثم مات أبو الدهب بعد عامين مخلفًا الأميرين مراد بك وإبراهيم بك الذين تناوبا منصب شيخ البلد وقيادة الجند حتى مجيء الحملة الفرنسية.

وقد قرر سليم الأول أن كل أراضي مصر هي أرض السلطان، فليس لأحد من ساكنيها حق الملكية وإنما حق الانتفاع شريطة دفع ضرائبها، وعين موظفًا يدعى الدفتردار عهد إليه تسجيل أراضي القطر المصري وتقدير الضرائب المفروضة عليها.

ولعدم تمكن الأتراك من تحصيل الضرائب بشكل مباشر، أنشأوا نظام الالتزام، حيث كان يتكفل الملتزم وكان عادة من المماليك بضمان توريد الضريبة المقررة عن دائرة التزامه سواء كانت قرية واحدة أو عدة قرًى للخزانة حيث يدفع ضريبة سنة مقدمًا ويترك له حرية جمع الضريبة كما يشاء، ويكون له أرض خاصة معفاة من الضرائب تسمى الوسية يزرعها الفلاحون بالسخرة، ومن سلطته أن يفرض على الفلاحين ما يزيد عن الضرائب المطلوبة وهي المسماة بالفايظ ويأخذها لنفسه، ويعين الملتزم العمدة أو شيخ القرية الذي كانت مهمته الرئيسة إجبار الفلاحين على العمل بالسخرة، والمباشر وهو وكيله في التحصيل والذي كان يعتمد على مجموعة من الصيارفة الذين اكتسبوا قوة وثروات نتيجة تحكمهم في الفلاحين، وكانوا عادة يختارون من الأقباط، حتى يكون اختلاف الدين حائلاً بين توافقهم مع الفلاحين ومانعًا لنمو الثقة بينهم، وفي ظل هذا النظام العجيب، لم تكن هناك من فرصة للتفكير في تنمية موارد الأراضي، بتحسين الري والصرف وإقامة القناطر وشق الترع، بل ترك الإهمال يأكل كل شيء.

ونظرا لاضطراب الأمن وشيوع السلب والنهب وعدم ضمان التوراث الشرعي للأراضي، فقد لجأ الكثيرون من واضعي أيديهم على الأراضي لوقفها، حتى ازدادت زيادة عظيمة، وإن لم يكن لهذه الزيادة من كبير أثر في الأعمال الخيرية ودور المجتمع في التنمية الذاتية، فقد كان أغلبها أوقافًا أهلية تضمن رواتب ثابتة للورثة والمستحقين، وكانت بيد النُّظار من

علماء الأزهر، وكانت الطريقة المتبعة للحصول على نظارة الأوقاف هي الرشوة (الحلوان) وذات الطريقة للحصول على مناصب القضاء.

ولم يكن ولاة العثمانيين يعبأون بشيء من أهل مصر، ولا أدل من ذلك إلا موقفهم من الأوبئة التي فتكت بالمصريين، خاصة الطاعون الذي تعرضت مصر لموجات مخيفة منه.

فعندما انتشر الطاعون في عهد علي باشا السلحدار، كان يموت في القاهرة وحدها قرابة ألف نفس يوميًا، وكان رد فعل الباشا أن أمر أمين بيت المال بأن لا يكشف عن أموال المتوفين ليتمكن من مصادرتها.

وكذالك فإن تمردات الجند العثمانيين والمماليك والعربان كانت شائعة مألوفة، وتقتصر عادة على السلب والنهب لتأخر الرواتب التي كثيرًا ما كانت تتأخر، وللمشاحنات بين الفرق المختلفة التي لم تكن تنتهي، والعلاقة بين الباب العالي والمماليك وصلت لدرجة من السوء، جعلت المماليك يشكّون في أن الباب العالي هو من يقف وراء الغزو الفرنسي، واتهموا الوالي العثماني بذالك صراحة، ولكنه نفى بحسم، وقال إن الدولة العليا لا يمكن أن تسمح بهذا الأمر على بلاد الإسلام.

وبالطبع لم يكن الاقتصاد أفضل حالا، فتعدد العملات المتداولة وتعدد أسعار صرفها بالإضافة لشيوع تزوير العملات، أدى لاضطراب مستمر في الحركة التجارية بالإضافة إلى عدم أمن كل من يمتلك ثروة على نفسه من طمع المماليك والعربان والجنود العثمانيين، الذين لم يكونوا يتورعون عن أقتحام البيوت وتعذيب قاطنيها ليخرجوا ما معهم من أموال إن سرت شائعات بثرائهم، وكانت خيبة أمل الفرنسيّين كبيرة عندما وجدوا غالب مصر صحراء جرداء ولم يجدوا مساكن لائقة لإيوائهم، ولم يجدوا ما يسلبون إلا ما ما كان بحوزة من قتل من المماليك وما وجدوه في بيوتهم.

فكانت مصر تعيش في عزلة حضارية شديدة وتعاني تدهورًا حادًا على كافة الأصعدة وقد افتقرت إلى القيادة الصالحة التي تسعى لتحقيق مصالح البلاد.

فكانت الحملة الفرنسية صفعة إفاقة للمصريين الذين هالهم الفارق الشاسع في القوة وأسباب الحضارة بينهم وبين الفرنسيين، وأن فرسان المماليك حماة البلاد سارعوا بالفرار أمام الفرنسيين في كل موقعة، ولم يظهروا عشر الشجاعة والفداء الذين أظهرهم أبناء البلد الذين حركتهم الحمية الدينية، برغم ضعف قدراتهم وجهلهم بالعسكرية وفنون القتال وانعدام تسليحهم تقريبًا.

وبينما بدأ التخطيط لغزو مصر في عهد لويس السادس عشر، حيث أرسل البارون دتوت في مهمة سرية لدراسة ثغورها ومواقعها، وأتى تقريره بأن الاستيلاء على مصر لن يكون إلا احتلالاً سلميًا لبلد أعزل، وأوصى أن يذاع منشور لطمأنة الأهالي، وأن الفرنسيين أصدقاء للسلطان العثماني، وأنهم ما أتوا إلا لتحريرهم من ربقة المماليك، وإن ماحدث بعدها بعشرين عامًا كاملة لم يجرِ فيها ما يستلزم تغييرًا في الخطة الموضوعة!

فوصل الجيش الفرنسي إلى مصر، وسلطاتها غائبة عن الوعي لا تدرك شيئا مما يجري في العالم، فعندما حذر قنصل النمسا مراد بك من غزو محتمل للفرنسيين سخر الحاكم منه قائلاً: ماذا تريد من إخافتنا بالفرنسيين، أليسوا أشباه الخواجات الذين نراهم بيننا؟ إنه ليكفيني إن نزلوا في مائة ألف أن أبعث لهم بعض صغار المماليك ليقطعوا رؤوسهم بحد الرّكاب.

وليس هذا مجرد غرور أحمق لمراد بك، بل جهل مقيم عمّ على ساكني المحروسة فكانوا يظنّون الفرنسين لم يتغيروا من عهد لويس الرابع عشر أو على أكثر تقدير أصبحوا يستعملون البنادق والغدارات مثلهم، وعندما وصل الأسطول الإنجليزي شواطئ الإسكندرية وهو يبحث عن نابليون في المتوسط، رفض السيد محمد كريم طلب قائده نيلسون بالبقاء لأيام حماية للسواحل المصرية من هجوم فرنسي محتمل، لأنها بلاد السلطان العثماني ولا يجرؤ الفرنسيون ولا غيرهم على العدوان عليها، بل ورفض حتى طلبه شراء المؤن والتزود بالماء العذب من الميناء.

وما هي إلا أيام، واستيقظت الإسكندرية على أسطول فرنسي يسد الأفق يحمل ٣٤ ألف جندي و١٦ ألف بحري وملّاح، بينما قوة المماليك لا تتعدى ١٠ آلاف وصلاحية أغلبهم للقتال محل شك.

وقاومت الإسكندرية بقيادة محمد كريم بقدر طاقتها مقاومة شرسة حتى كاد نابليون نفسه يقتل برصاص رجل متترس في منزله، ولكن التفوق الفرنسي الهائل لم يترك لهم فرصة فاضطروا للتسليم، واستبقى نابليون محمد كريم كحاكم للإسكندرية لفترة وجيزة، ثم ألقي القبض عليه بدعوى أنه مسؤول عن حركة المقاومة السرية في المدينة وحمل للقاهرة وأعدم بها بعدما لم يستطع دفع فدية ١٥٠ ألف شلن إنجليزي، ولم يجد من يدفع عنه هذا المبلغ.

وخلف نابليون كليبر وثمانية آلاف مقاتل كحامية للإسكندرية قبل أن ينطلق للقاهرة، فهزم طليعة جيوش المماليك في شبراخيت، ثم التقى بقواتهم في معركة حاسمة في إمبابة فكانت الهزيمة الساحقة التي شتَّتت المماليك، ففروا إلى الشرقية ومنها إلى سوريا أو إلى الصعيد، فقد واجه مراد بك أكثر من أربعة أضعاف عدد جنده من الجيش الفرنسي النظامي، فانتهت المعركة في أقل من ساعة واحدة.

وفزع الناس خاصة وقد سرت شائعات بأن الفرنسيين بدأوا يحرقون البلد في الجيزة، وبدأوا السلب والنهب، وفر الأهالي إلى القاهرة، ومرت ليلة مأساوية.

وفي الصباح اجتمع بعض المشايخ وأرسلوا مغربيًا لمعسكر الفرنسين يطلع على نياتهم فأكرموه وأكدوا على احترامهم للإسلام ولمقام المشايخ والدولة العثمانية، وأنهم لا ينتوون شرًا بأهل البلد وأن حربهم مع المماليك فحسب، وسرعان ما خرج للجيزة وفدٌ من العلماء والأعيان ليسلموا القاهرة بلا مقاومة حقنًا لدماء أهلها.

وبدأ دخول الجند الفرنسيين في مجموعات صغيرة للقاهرة ومشوا في الأسواق بغير سلاح يشترون السلع بأغلى الأسعار، فأطمأن لهم الناس وفتحت غالبية المقاهي والأسواق

بينما ظلت غالبية القوة في المعسكر خارج المدينة.

لكن فرحة نابليون بالنصر السريع لم تكتمل فسرعان ما جاءته الأخبار المفزعة بتعرض أسطول حملته لهجوم مباغت من الأسطول الإنجليزي بقيادة نلسون في أبوقير وقتل في هذه الموقعة قائد الأسطول الفرنسي «دي بروي» مع جمع من قواده وجنوده.

ولم يكن نابليون قائدًا لجيش احتلال فحسب، بل قائدًا لحملة استعمارية، فسرعان ما توجه لأعمال الإدارة، فأنشأ الديوان من أبناء مصر ليكون معينًا له وللحكام الفرنسيين من بعده في حكم البلاد، مكونًا من تسعة من المشايخ وعاشر سكرتيرًا للمجلس، وكان نابليون يوافق على معظم قرارت الديوان ويترك له حرية اختيار الموظفين وتعيينهم من غير المماليك، ثم أمر بتكوين ديوان خاص لكل أقليم من أقاليم مصر على نفس النسق.

ويذكر أن المشايخ لما طلب منهم انتخاب رئيس للديوان رفضوا وطلبوا أن يعين نابليون من يراه أو يكون الاختيار بالقرعة فلم تكن عقول صفوة الأمة وقتها تستسيغ فكرة الانتخاب.

ولكن لم يطبْ للفرنسيين مقام في القاهرة، فما هي إلا شهور ثلاثة، وأفاق المصريون من صدمتهم ونشبت ثورة القاهرة الأولى ٢١ أكتوبر ١٧٩٨م، فقد أيقن المصريون أن ما أذاعه الفرنسيون من دعم السلطان العثماني لهم، وأنهم يحاربون المماليك نيابة عنه محض كذب، وكذلك فالضرائب التي فرضوها لتمويل حملتهم بعد هزيمة أبوقير البحرية وقيام أعوان المماليك بإشاعة أن الفرنسيين يريدون تنصير المصريين ومناداة العديد من مشايخ الأزهر بالجهاد ضدهم، وما شهده الأهالي من انتهاكات ارتكبها جنود المستعمر، تضافرت كل هذه العوامل لإشعال الثورة ضد الفرنسيين، والتي وأدها نابليون بعنف شديد وإرهاب مخيف، فقتل خلالها الفرنسيون الآلاف من المصريين وأحرقوا أحياء كاملة وضربوا الأزهر وما حوله بالمدافع، حتى سكنت الثورة تحت وطأة الضربات، ولكن الثورة لم تكن في القاهرة فحسب، بل في كل البلاد طولها وعرضها ومن رشيد ودمياط إلى أسيوط وديروط، واجه الجيش الفرنسي مقاومة عنيفة وخاض معارك رهيبة وإن لم تكن متكافئة، كان عدوه

الرئيس فيها الأهالي وليس المماليك الذين كانوا الأسرع في الفرار في أول بوادر الهزيمة، وأبيدت حامية المنصورة الفرنسية، وقاتل الأهالي الفرنسيين في منوف والخانكة وبلبيس وطنطا وسائر الدلتا وكذلك في طهطا وأسيوط والمنيا والفيوم وسائر الصعيد الذي اشتعل على الفرنسيين نارًا لما حاولوا غزوه، وعند قرية بارود وقعت معركة السفينة إيتاليا والتي أغرقها الفلاحون بعد معركة عنيفة وقتل بها قرابة ٥٠٠ جندي فرنسي.

وفي أبنود كان للمصريين مدفع أحسنوا استخدامه، فقتلوا من الفرنسيين العشرات، وبينما فر المماليك إلى الصحراء وتركوا الفلاحين يواجهون الجيش الفرنسي وحدهم في قلة سلاحهم، قتل منهم قرابة ألف نفس، وفي بني عدي دارت معركة أخرى حامية لم تنتهِ إلا بإشعال الفرنسيين النار بالقرية فقتل قرابة ثلاثة آلاف، ودمرت دمنهور بالكامل وأحرقت وقتل بها قرابة ١٥٠٠ مصري بعدما استطاعوا الانتصار على حاميتها وتحريرها.

وبعد الثورة والمعارك العنيفة في الصعيد الذي لم يستطع الجنرال ديزيه إخضاعه بدأ اليأس يتسرب لنفوس القادة، فكان في خطاب وجهه ديزيه لنابليون: (إني لا أكتمكم الحقيقة، إننا لن نكون سادة هذه البلاد، لأننا إذا أخلينا بلدة لحظة من الجنود عادت لحالتها القديمة)، وكذلك كان اعتقاد العديد من الضباط.

ولما بدأت بوادر هزيمة الثورة في الظهور، نادى كبار المشايخ والديوان بوقف القتال، وقد بدأ في التحول لمذبحة، وذهب الشيخ الجوهري لنابليون قائلاً: (لم أدخل قبلك على حاكم ظالمًا كان أو عادلاً، وإني أتوسل إليك أن تخرج جندك من الأزهر).

ورغم موافقة نابليون على وقف المذابح وإخراج الجنود من الجامع الأزهر الذي استباحوه، إلا أن القتل استمر، وإعدام قادة الثورة ظلّ على أشده، فقتل منهم الكثير وأعدم الأسرى سرًا وألقيت جثامينهم في النيل.

وحاول نابليون أن ينتزع الشرعية باستصدار فتوى من المشايخ بوجوب طاعته فكان رد الشيخ الشرقاوي شيخ الجامع الأزهر: (إنك تريد حماية النبي، وهو يحبك، وتريد أن يسرع

المسلمون للانضواء تحت بنودك، وتريد إعادة مجد العرب، وتقول إنك لست من الكافرين، فاسلم إذن، وادخل في دين النبي، وحينئذ يهرع إليك ١٠٠ ألف من المصريين و١٠٠ ألف من العرب، يأتون من مكة والمدينة وينضم الجميع تحت لوائك ويلتفون حولك، ومتى مرنتهم على أساليبك ودربتهم على القتال، استطعت أن تفتح بهم الشرق كله وتنقذ وطن النبي).

وابتلع نابليون دهشته سريعًا، ورد بدبلوماسية: إن عقبتين من أصعب العقبات تعترضانني ورجالي لنصير مسلمين، أولاهما الختان، والثانية الخمر الذي تعود جنودي منذ الصغر احتساءه، وأنا لا أستطيع أن أقنعهم بالعدول عنه، تاركًا لنا التخيّل، ماذا لو كان نابليون قد أصبح خليفة للمسلمين؟

ولم تنطلِ محاولات الحكومة الفرنسية على الأتراك وخداع وإقناع السلطان العثماني بأن سيادتهم على مصر مستمرة، وما تغير هو إحلال الفرنسيين محل المماليك فتحالفت تركيا مع إنجلترا، ضدهم وأعدت جيوشًا لطرد الفرنسيين من مصر.

وخيرت حكومة نابليون قائدها في مصر بأن يواصل سيره إلى الأستانة أو يرحل من مصر إلى الهند ليغزو الإنجليز في مستعمراتهم أو يبقى في مصر ويدافع عنها وهذا ما اختاره نابليون، فارتحل بقواته إلى سوريا ليواجه الجيش التركي، حتى لا يجد نفسه محاصرًا بحرًا وبرًا، وقد تواترت الأنباء عن استعداد الأتراك والإنجليز للهجوم من ناحية مالطا ورودس بحرًا ومن سوريا برًا.

فحاصر يافا التي استسلمت حاميتها، لكن نابليون أمر بمذبحة شوّهت تاريخه للأبد، إذ أقدم على قتل ٣٠٠٠ أسير عثماني، استسلموا شريطة الإبقاء على حيواتهم، فخان عهده ثم تحول لعكا التي استعصت عليه.

وكان نابليون بطموحه الفائق يطمح إلى تجييش المسيحين والأكراد في سوريا تحت لوائه ضد الإمبراطورية العثمانية، ولكن فشله في عكا أفسد مخططاته فاضطر للعودة، ويقص الجنرال بورين في مذكراته ما قاله نابليون له على أسوار عكا: (بورين إذا نجحت في فتح

هذه المدينة كما أعتقد أنني سأنجح، فإنني سأجد فيها كنوز الجزار وأجد أسلحة تكفي لثلاثمئة ألف جندي، وعند ذلك أهيج أهالي سوريا الذين يبغضون الجزار لظلمه ويسألون الله صباح مساء أن أنجح في دخول عكا، ثم أسلح منهم جيشًا عرمرمًا وأقصد دمشق وحلب فينضم إليَّ القوم كمخلص لهم من المظالم، ثم أسير بجيوش لفتح الأستانة وأنشئ في الشرق إمبراطورية عظيمة الشأن، تنقش اسمي على أحجار الأبدية، وربما عدت إلى باريس من طريق أدرنة وفينا بعد أن أمحو من صحيفة الوجود بيت هابسبورج).

ولكن حامية عكا استماتت في مقاومته، وأمام أعينهم مأساة يافا، وتفشَّى الطاعون في رجاله، وحاصرها نابليون بلا جدوى، والإنجليز يمدونها بالمؤن والعتاد من البحر فانصرف عنها بعد أن لاقى قوة تركية أتت لرفع الحصار في تل طابور وهزمها، وأفلَ عائدًا لمصر.

وفشل نابليون في اقتحام عكا يرجع لسبب رئيسٍ، هو جهود السير سيدني سميث قائد الأسطول البريطاني في المتوسط والذي أصلى الفرنسيين نارا حامية من مدافع سفنه، وأمد المدينة بالذخائر والمؤن طيلة فترة الحصار، ودفاعات المدينة التي نظمها المهندس الحربي الفرنسي فيلبيو، ومما يذكر أن السير سيدني كان مسجونًا في فرنسا، وهرب قبل الحملة بعشرة أيام فقط، وهجر فيلبيو فرنسا في ذات الوقت معه ناقمًا على الثورة الفرنسية ورجالها ليواجه زميل دراسته القديم وغريمه نابليون في عكا.

وأفسد السير سيدني على نابليون خطته لخداع المسيحيين واستمالتهم بطباعة منشورات الجيش الفرنسي في مصر وتوزيعها عليهم خاصة منشوره الأول الذي يقول فيه إنه هدم أركان الدين المسيحي وثل عرش البابوية، فامتنع اللبنانيون عن تقديم المساعدات للجيش الفرنسي.

وعاد نابليون ليقيم احتفالات في القاهرة مظهرًا انتصاره رغم فقدانه قرابة ثلاثة آلاف قتيل في سوريا، وحاول شد أزر جنوده الذين انهارت معنوياتهم وأحسوا بأنهم سجناء في مصر، وأعاد جنرال ديزيه من الصعيد ليلتقي بالأتراك الذين هاجموا قلعة أبوقير وأجلوا الفرنسيين عنها.

ووجه منشورا إلى المصريين محاولاً أن يتجنب ثورتهم وانضمامهم للأتراك والإنجليز ضده جاء فيه: (يا ويل من كانت نصرته بأعداء الله وحاشا لله أن يكون المستنصر بالكفار مؤيدًا أو يكون مسلمًا ساقته المقادير للهلاك والتدمير مع السفالة والرزالة، وكيف لمسلم أن ينزل في مركب تحت بيرق الصليب، ويسمع في حق الواحد الأحد الفرد الصمد من الكفار كل يوم تخريفًا واحتقارًا، ولا شك أن هذا المسلم في هذه الحال أشد قبحًا من الكافر الأصلي في الضلال).

وهُزم العثمانيون في أبوقير هزيمة ساحقة في أغسطس ١٧٩٩م، وغضب الباب العالي على الإنجليز وحمّلوهم مسؤولية الهزيمة التي منيوا بها بقيادة السير سيدني سميث الذي حملهم على تلك المجازفة وهو قائد بحري وليس بريًا.

وبينما كان الفرنسيون يطاردون القوات التركية المنهزمة في أبوقير ويدفعونهم إلى البحر المتوسط تمكن السير سيدني سميث من إنقاذ جندي ألباني كثيف اللحية من الغرق ونقله إلى سفينة القيادة الإنجليزية حيث تم إسعافه، كان اسم هذا الجندي محمد علي.

ثم رحل نابليون خلسة آفلا إلى فرنسا، وقد تفاقمت مشكلاتها الداخلية وخسرت ما كسبت من أراضٍ في شمال إيطاليا.

وترك نابليون الحملة ينازعها رأيان، فغالبية الضباط ضاقوا بالحملة ورغبوا في العودة لفرنسا، ويرون وجودهم في مصر بلا داعٍ وأن بلادهم تحتاجهم لسداد ثغورها، بينما رأى أقلية من الضباط أن بقاءهم في مصر يعود بالنفع على فرنسا ولا يضرها ابتعاد هذا العدد من القوات.

وباشر كليبر المفاوضات، وعقد مع الأتراك اتفاقية العريش يناير ١٨٠٠م لانسحاب الحملة الفرنسية على حساب تركيا، وبدأت هدنة لمدة ثلاثة أشهر، بدأ فيها الفرنسيون الانسحاب التدريجي من الأماكن التي احتلوها، ولكن بينما ينسحب الفرنسيون ويحل الأتراك محلهم تدريجيا وصل لكليبر خطاب من القائد الإنجليزي برفض إنجلترا لشروط اتفاقية العريش،

وأنها لا تسمح للفرنسيين بالخروج، إلا كأسرى حرب بعد تسليم أسلحتهم وعتادهم، فما كان من كليبر إلا أن نشر هذا الخطاب في جنوده معلقا عليه: (أيها الجنود لا جواب لنا على هذا الوقاحة إلا النصر فهيا إلى الحرب)، وكان دافع الإنجليز استشعارهم ضعف موقف الفرنسيين، وأنهم يمكنهم أن يرغموهم على الاستسلام ويحرموا فرنسا من هذه القوة، التي كانت بالتأكيد ستعينها في حروبها الأوروبية، ولكن النتيجة كانت هزيمة جديدة للأتراك في موقعة عين شمس.

وبينما كان كليبر يطارد الأتراك في الدلتا، قامت ثورة القاهرة الثانية، وقد انتهز المصريون خروج معظم الجيش الفرنسي لمطاردة الوزير التركي يوسف باشا وقواته، فحاصروا ما تبقى من الجيش في القاهرة، وساعدهم على ذلك وجود العديد من الجنود الأتراك والمماليك في القاهرة الذين وعدوهم بأن النصر قريب، وتولى قيادة المصريين وتنظيم صفوفهم وضمان مؤونتهم وعتادهم السيد عمر مكرم نقيب الأشراف والسيد المحروقي كبير الأشراف، وأقاموا المتاريس والاستحكامات لحماية المدينة ولكن كليبر عاد سريعًا، فضرب حصارًا على القاهرة دام لمدة شهر كامل، منع خلاله دخول القوت والسلع للمدينة بينما تضرب مدافعه المدينة ليل نهار، ثم اقتحم بولاق وحولها لبركة دماء وأحرق الحي بأكمله.

أما المماليك فضربوا مثالاً جديدًا للخسة والنذالة فقد انحازوا للفرنسيين، وحكم مراد بك الصعيد باسمهم مقابل جزية ٢٥٠٠ كيس، وتقاضى راتبا منهم ١٠٠ ألف فضة كل شهر تقبضها زوجته بالقاهرة، بل يقال أن مراد بك عرض على كليبر أن يحرق القاهرة لإخماد الثورة ويذكر «ريبوا» أنه أرسل لكليبر بالفعل عدة مراكب محملة بمواد حارقة لتنفيذ المهمة.

وقد أبهر المصريون الفرنسيين أثناء الثورة، حيث أنشأوا معملا لصناعة الذخائر وآخر للسلاح في ظرف ثلاثة أيام، وفوجئ الفرنسيون بقدرات المصريين المهولة على التصنيع، لعل هذا يوضح لماذا رفض قادة فرنسيون إنشاء مصنع للجوخ في مصر لسد حاجة

الجيش إليه حيث عللوا رفضهم بقدرة المصريين على تقليد الصناعات وسرعة تعلمهم ولم ينشأ المصنع إلا على مضض شريطة أن لا يدخله عامل مصري واحد.

وفرض كليبر غرامة ضخمة على أهل مصر تقدر بعشرة ملايين فرانك، اضطر الناس لبيع مصاغهم وأمتعتهم وأثاث بيوتهم لدفعها.

وفي ١٤ يونيه ١٨٠٠م، طعن سليمان الحلبي كليبر، وبعد تعذيبه أقر بقتله فأمروا بحرق يمينه وقتله على الخازوق وترك جثمانه للطيور الجارحة تنهشه، وقتل معه أربعة بتهمة التآمر معه وقطعت رؤوسهم ووضعت على نبابيت وأحرقت جثثهم.

وتولى مينو الذي كان قد أعلن إسلامه وتزوج مسلمة من رشيد قيادة القوات الفرنسية في ظل خلافات شديدة بين ضباطه وفرضوا على القاهرة غرامات ضخمة انتقامًا لكليبر.

وعندما اعترض بعض المشايخ على تعميم الغرامات والعنف في تحصيلها ونهب دور الغائبين، قالوا إن العقاب لا يكون إلا على المذنب وذكروا قوله تعالى (كل نفس بما كسبت رهينة) و(ولا تزر وازرة وزر أخرى).

رد وكيل الفرنسيين: (المفسدون فيما قدم هاجوا الفتنة فعمت العقوبة، والمدافع، والبنات لا عقل لها، حتى تميز بين المفسد والمصلح، فإنها لا تقرأ القرآن).

أما الإنجليز فقد أدركوا تمامًا أنه لا يمكن للأتراك أن يهزموا الفرنسيين بمفردهم فقررت إنجلترا خوض الحرب بكامل قوتها، فأرسلت ٢١ ألفًا من جنودها ليلتقوا مع جيش تركي قوامه ٢٥ ألفًا بقيادة الصدر الأعظم يوسف ضيا، يأتي من جهة الشرق تعاونه قوة بحرية قوامها ٦ آلاف جندي بقيادة حسين باشا قبطان.

ولم يكن في مقدور الفرنسيين مجابهة هذه القوة، فسرعان ما تم الصلح والاتفاق على الجلاء بنفس شروط صلح العريش، وأتى الجيش العثماني فابتز الأقباط لموقفهم السلبي من مقاومة الاحتلال، حتى إنه قد كُوّنت «ميليشيا» قبطية لمعاونة الفرنسيين بقيادة

المعلم يعقوب، وقد كان أحد أعوان مراد بك، ثم انحاز للفرنسيين حتى رحل معهم ومات قبل أن يصل لفرنسا، فلما نهوا عن ذلك تحولوا إلى المسلمين، حتى يقول الجبرتي: إن أغلب الفلاحين تمنوا حكم الفرنسيين، من سوء ما رأوه من نهب وسرقة من قبل العثمانيين.

وانطوت صفحة الحملة الفرنسية على مصر بعد ثلاث سنوات وثلاثة أشهر من بدايتها من دون أن تحقق لفرنسا أي مكسب من المكاسب التي طمحت إليها ولكنها أحدثت في مصر هزة عنيفة استحقت بها أن تكون علامة فارقة في تاريخ مصر.

فقد اكتشف المصريون بسببها مدى التردي الذي وصلوا إليه والهوة الحضارية المخيفة بينهم وبين أوروبا، فنرى الجبرتي متحسرًا يستعجب كيف لم توجد في بلادنا وقت الحملة هذا الاختراع البديهي، عربة اليد، التي يستعملها العمال لنقل مواد البناء وسائر الأشياء الثقيلة، بينما المصريون يحملون الأثقال على ظهورهم كالدواب، واكتشفوا أنفسهم فلم يكن الناس ليقبلوا أن يعود المماليك لحكمهم بعدما ظهر من خستهم وانتهازيتهم وعدم كفاءتهم ولا أن يعودوا أقليما منسيا من أقاليم الدولة العثمانية لا تشعر بوجوده ولا تعبأ بما يجري فيه، ونما في ضمائر المشايخ والأشراف والأعيان الإحساس بأن دورًا لهم في اختيار الحاكم ومشاورته في القرارات، واستشعر العامة قوتهم وقدرتهم على مواجهة السلطة التي يصعب أن تكون في مستوى قوة الفرنسيين الذين لم يهنأوا طيلة مدة الحملة بيوم واحد من الراحة.

الباشا: رحلة صعود

«فليسامحني الله القادر على كل شيء

إني أعرف أن هذه المذبحة أمر فظيع، ولكن كان يجب سفك هذه الدماء التي كان مقدرا لها ذلك، إن إنقاذ مصر كان يحتمه»

محمد علي مخاطبًا طبيبه الإيطالي

في مدينة قولة باليونان ولد محمد علي عام ١٧٦٩م، وظهر طموحه الذي يغذيه تصميمه وقوة إرادته منذ نعومة أظافره، فمال للحياة العسكرية واشترك مع عمه طوسون في مطاردة القراصنة ويُروى أن أهل بروسطة في اليونان، امتنعوا عن دفع الجزية لحاكم قولة فذهب إليها ومعه ١٠ رجال فقط، وطلب أعيان وكبراء البلدة لمفاوضتهم فلما ذهبوا بحسن نية احتجزهم كرهائن في المسجد وهدد الأهالي بذبحهم إن لم يدفعوا الجزية.

وتقديرا لكفاءته عين ضابطا برتبة ملازم تحت الاختبار في الجيش العثماني وواصل نجاحه إلى أن رُقّيَ لقائد حرس حاكم قولة الذي وطد صلاته به بتزوج إحدى قريباته المطلقات، وهو ما يزال في بدايات العشرينات من عمره، ثم ترك العسكرية برتبة يوزباشي واتجه لتجارة الدخان وبدأت حياته في التوجه لحياة التاجر الثري.

ولكن لم تكن تلك الحياة لترضي مثله فسرعان ما تحول عنها وتطوع للاشتراك في الحملة العثمانية التي وجهت لملاقاة الفرنسيين في مصر، تاركا كل شيء خلفه وكأنه يشعر أن في هذه الحملة قدرَه، وتطورت الظروف لصالحه بسرعة، بدايةً من إنقاذه من الغرق على يد الإنجليز في أبوقير إلى ترقيته لرتبة لواء وتولي قيادة الجند الألبان.

وبمجرد خروج الفرنسيين بدأت الأمور في مصر تعود لسابق عهدها وأسوأ، فبينما ما تزال القوات الإنجليزية في مصر، بدأ العثمانيون والمماليك الاقتتال وجرت بينهم معارك قتل فيها المئات وتكالب كلاهما على نهب ما تبقى بيد الأهالي بينما العلماء والأشراف الذين راقبوا عن كثب الإدارة الفرنسية، وعلموا كيف تكون الدولة، ينظرون إلى الفوضى العارمة التي أعقبت خروج الحملة.

ودعا قائد الأسطول التركي قادة المماليك لمأدبة على السفينة الغليون الكبير ثم فاجأهم بدعوة للعودة معه للأستانة، وكان المماليك يدركون معنى الدعوة فلا مكان لهم في الأستانة إلا في قبورها فحاولوا الهرب فبادرهم الأتراك بإطلاق النار فقتل بعضهم وأُسر الباقون ثم تدخل الإنجليز فأنقذوهم وساعدوهم للهرب للصعيد وإعادة تكوين قواتهم به.

وبعد رحيل الإنجليز ترك الألفي بك المنافسة مع البرديسي على زعامة المماليك بشكل مفاجئ ولجأ لإنجلترا لينفرد البرديسي بقيادتهم متقاسمًا مع خسرو باشا الوالي العثماني حكم البلاد، ولكن طمع الاثنين أوردهما المهالك، فلم يدفع خسرو رواتب الجنود واستولى البرديسي على خراج الصعيد ولم يؤدِّهِ، واقتحم المنيا واحتلها وقابل خسرو احتجاج الجند الألبان بمطالبتهم بالرحيل عن مصر، ولكن قائدهم طاهر باشا قابل هذا بالاستيلاء على القلعة ومحاربة خسرو واضطره للهرب بعد معركة عنيفة وأعلن طاهر باشا نفسه قائم مقام على مصر حتى تصل الأوامر من الباب العالي بينما رُقّي محمد علي ليكون قائدًا للقوة الألبانية المكونة من ستة آلاف جندي مدرب، لكن طاهر باشا الذي ورث مشاكل سلفه ورث منه أيضا عناده وسوء تصرفاته، ففي ثلاثة أسابيع فقط، أدت سياسته لاستعداء الأهالي والجنود بالابتزاز والإسراف في القتل والتنكيل والضرائب المرهقة، حتى عمد إليه بعض الجنود الانكشارية فجزوا رأسه وألقوا بها من شباك بالقلعة.

وبقي محمد علي يلعب بحذر متجنبًا الصدامات غير المفيدة ومبتعدًا عن تصدر المشهد، فيحرص على علاقات جيدة جدًا مع المشايخ والأشراف والأعيان، ويظهر عطفه على الأهالي وحتى المماليك، أنشأ صداقةً بينه وبين البرديسي، فلما عاد الألفي من إنجلترا

حاملاً معه أثاث قصره ليكون حاكمًا على مصر فوجئ بتحالف لم يكن يتصوره بين المماليك والألبان منتجًا قوة كبيرة أحبطت مخططه للاستيلاء على القاهرة واضطرته للجوء للصعيد والتحصن به لإعادة بناء قواته.

ووقعت ولاية مصر في يد أحمد خورشيد باشا وبقي محمد علي يراقبه وهو يتخبط محاولاً إدارة الأمور ثم تخلص من صديق الأمس البرديسي بطريقة بسيطة حيث تركه يتمكن من جباية الضرائب وعندما طالب الجنود برواتبهم أرسلهم إليه ليدفعها فلم يجد طريقة إلا فرض ضريبة جديدة على الأهالي الذين ثاروا عليه فعجز عن دفع رواتب الجنود الذين قاتلوه حتى اضطر للهرب مع جنوده من العاصمة ١٨٠٤م.

وحانت اللحظة الحاسمة، فالمصريون الذين كان قد بلغ بهم الضيق مداه وسأموا من الصراع على انتهابهم وجدوا في محمد علي الرجل المناسب لتحقيق إرادتهم التي لم يجدوا طريقة لتحقيقها وأتت خطة محمد علي في الانحياز للمصريين وإظهار حبه للشورى والعدل.

فوجد جمعًا غفيرًا من العامة والمشايخ والأشراف والتجار على بابه يقولون إننا لا نريد هذا الباشا حاكمًا علينا ولا بد من عزله من الولاية.

فقال: ومن تريدونه يكون واليًا؟

قالوا له: لانرضى إلا بك وتكون واليًا علينا بشروطنا لما نتوسمه فيك من العدالة والخير.

فأظهر زهده في الولاية وقال انظروا غيري وأعاونه فما زادهم هذا بالطبع إلا تمسكًا به وأحضر الشيخ الشرقاوي والسيد عمر مكرم نقيب الأشراف الكسوة والقفطان فألبساهما للباشا الجديد.

لكن أحمد خورشيد لم يكن ليستسلم بهذه السهولة فقال إني مُعينٌ من طرف السلطان فلا أُعزل بأمر الفلاحين ولا أنزل من القلعة إلا بأمر من السلطنة وتحصن في القلعة بجنوده

وحاول الشيوخ إثناء عزمه ولكنه أبى فحاصره محمد علي والعامة.

ولم يكن هذا بالأمر المستساغ وجادل بعض القادة العثمانيين فخاطب أحدهم عمر مكرم قائلا: كيف تزيلون من ولاه السلطان عليكم وقد قال الله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم).

فقال له: أولو الأمر العلماء وحملة الشريعة والسلطان العادل وهذا رجل ظالم وجرت العادة من قديم الزمان أن أهل البلد يعزلون الولاة وهذا شيء قديم، الخليفة والسلطان إذا سارا بالجور فإنهم يعزلونهما ويخلعونهما.

ثم قال: وكيف تحاصروننا وتمنعون عنا الماء والأكل وتقاتلوننا، أنحن كفرة حتى تفعلوا معنا ذلك؟

قال: نعم قد أفتى العلماء والقاضي بجواز قتالكم ومحاربتكم لأنكم عصاة.

واستمر حصار الوالي وقتال العامة مع جنده الذين بدأوا في التخلي عنه تدريجيا إلى أن وصل الخطاب من الأستانة بتولية محمد علي مكان الوالي أحمد وأن يرحل إلى الإسكندرية معززا ومنها إلى إحدى الولايات لكن الأمر لم ينتهِ بهذه السهولة.

ففي أغسطس ١٨٠٥م قام المماليك بإعداد خطة للهجوم على القاهرة أثناء الانشغال باحتفالات وفاء النيل بعد أقل من شهرين من تولية محمد علي وأثناء بقاء قبطان باشا قائد الأسطول التركي في مصر، ليكون هذا دافعًا له للانحياز إليهم وتولية أحدهم بدلا من محمد علي الذي علم بمخططهم وأوعز لبعض رجاله باستدراجهم وإظهار التآمر معهم، ودخلوا القاهرة بالفعل وحاولوا الاتصال بالزعيمين عمر مكرم والشرقاوي لمساندتهم ولكنهما رفضا إجابتهم، وأقيمت لهم عدة كمائن قتل فيها قرابة الخمسين منهم وأسر ثمانون، أمر محمد علي بقتلهم جميعا ثم هاجم الجيزة فهزمهم بها وأجلاهم عنها فانحاز قبطان باشا إليه وقد تأكد من قدرته، ورحل مع خورشيد باشا للأستانة وبقيَ موقف تركيا

المتربص والمتحين الفرصة لإعادة تثبيت قواعد سيطرتها على السلطة رغما عن المماليك ومحمد علي أو غيره مما يرتضيه الشعب، فرضاء الشعب عن الوالي لم يكن أمرا إيجابيا في نظر السياسة التركية التي تخشى محاولات الاستقلال، خاصة وقد تزامن هذا مع نجاح الوهابيين في السيطرة على أغلب شبه الجزيرة العربية.

ولماذا اختار المصريون محمد علي الذي لا يعرف العربية، بدلا من أن يختاروا واحدا منهم مصريا مثلهم؟

الأسباب متعددة منها العملي، فالقوة العسكرية المدربة تحت يد محمد علي إن لم تكن لهم فهي عليهم ولم يكن لهم القدرة على تكوين قوة مماثلة وكذلك الخشية من الاختلاف على شخص القائد بينهم وسلطاته ولم يحكم المصريون أنفسهم منذ الغزو الفارسي قبل ٥٠٠٠ عام تقريبا ولم تتمتع النخبة المصرية بأدنى درجة من النضج السياسي، فاعتمدوا في عهدهم مع الباشا على كلمة الشرف ولم تكن عقولهم تدرك فكرة التعهد الدستوري أو تحديد الاختصاصات والسلطات.

ويبقى السبب الأهم أنه لم يكن هناك من «مصريين» بالمعنى القومي وقتها فرغبة النخبة المصرية وقتها في التمايز عن سائر الولايات العثمانية، وتطلعهم للحكم الرشيد، ومشاركتهم الفاعلة في إدارة البلاد، لم يلازمها حس قومي، بل ظل العامل الديني هو الغالب بالإضافة إلى عدم الجرأة على التطلع للانفصال التام عن الدولة العثمانية، التي ظلت حتى سقوطها رمزًا للإسلام، فكان لازمًا أن يحكم مصر مواطن عثماني.

ثم أعادت إنجلترا محاولة عزل محمد علي وإعادة حكم مصر للمماليك بقيادة رجلها محمد الألفي واستطاعوا إقناع تركيا بأن يولوا واليًا جديدًا كما كان الأمر قبل الحملة الفرنسية مقابل جزية ١٥٠٠ كيس، تتعهد إنجلترا بضمان دفعها إن لم يتمكن المماليك من جمعهم ووافق هذا هوى الإدارة التركية التي وجدت في تولية محمد علي بناء على إرادة شعبية ما يثير قلقها، فصدر بالفعل مرسوم بتولية موسى باشا وتقليد محمد علي سالونيك وأرسلوه مدعومًا بقوة من ثلاثة آلاف جندي وتظاهر محمد علي بالامتثال للأمر ولكنه لجأ للسيد

عمر مكرم الذي جمع توقيعات الشيوخ والوجهاء في عريضة عددوا فيها مساوئ المماليك وأنهم لا يضمنون قيامهم بالتزاماتهم إزاء الدولة العثمانية مقابل محاسن محمد علي وحسن سيرته، وأرسلوا نسخة لصالح قبطان باشا قائد القوات التركية وأخرى إلى السلطان في الأستانة، وتحجج محمد علي في المضي لسلونيك بأن الجنود يرفضون رحيله قبل أن يقوم بدفع أجورهم المتأخرة وحذر الجنود بالفعل أنه إن رحل فستسقط رواتبهم المتأخرة فانحازوا إليه وصمموا على مقاومة الأمر.

ومن جهه أخرى، لجأ محمد علي لسياسة تفتيت الجبهة التي تواجهه فتواصل مع عدد من قيادات المماليك وتقرب إليهم منتهزًا الحقد الذي يضمرونه على الألفي وانفراده بالأمر من دون مشورتهم أو حتى إعلامهم باتصالاته مع الإنجليز والأتراك.

أما الأتراك، فقد لجأ لسلاح الرشوة وأرسل مع الرسالة التي خطها العلماء والمشايخ للسلطان ألفي كيس، وزعوا على رجال الدولة، وسريعا ما عدل الباب العالي عن قراره وأرسل لصالح باشا يطلق يده في اتخاذ القرار حسب ما يراه ملائما.

لكن الألفي لم يكن ليقبل الهزيمة بسهولة، فهاجم قوات محمد علي في النجيلة وهزمهم شر هزيمة، ثم توجه لدمنهور وحاصرها، قاصدًا باستيلائه عليها أن تكون مركزًا لقواته، لكن أهلها قاتلوه ببسالة وامتنعت عليه المدينة قرابة شهر، رغم استعانته بالمدافع التي أمده بها الإنجليز، مما غير الموقف بشدة، ففي هذه الأثناء اتصل صالح باشا بزعماء المماليك يسألهم عن قدرتهم على الوفاء بالجزية التي وعد بها الألفي، فأجابوا بالنفي، واستمال محمد علي عددا من رجال صالح باشا بالرشاوى والهدايا، فلما أتى كتاب الباب العالي يفوضه في اتخاذ الموقف الذي يراه صالحًا، قرر تثبيت محمد علي في ولايته مقابل ٤ آلاف كيس، وأخذ ابنه إبراهيم رهينة لحين السداد.

وارتحل الألفي إلى الصعيد بعدما يئس من وصول القوات الإنجليزية التي كان يرجو منها مؤازرته، وضيق جنوده بحصار دمنهور، وقد توفى البرديسى بك وخلفه شاهين بك وهو من ألد أعدائه فسار بقواته لا يمر بقرية إلا أحلها لجنوده ينهبونها ويخربونها مثيرا الفزع

طوال الطريق، فلما اقترب من الجيزة، خرج له محمد علي في أربعة آلاف من جنوده، ولكنه تراجع لما رأى عدد قوات الألفي الكبيرة.

وتأتي المنية للألفي فجأة في شبرامنت فأوصى أتباعه باستخلاف شاهين الألفي بك عليهم، في نفس الوقت الذي كانت الحملة الإنجليزية في طريقها لنصرته فلم يستمتع محمد علي بفرحته بالتخلص من خصمه الألد الذي قال عنه: (ما دام هذا الألفي حيا فلن يهنأ لي عيش، فنحن بهلوانان يلعبان على الحبل، ولكن هو في قدمه قبقاب)، كثيرا ما فاجأته الأخبار بقدوم حملة فريزر وهو في الصعيد يقاتل المماليك.

ولم يكن هدفَ الإنجليز احتلال كامل مصر، ولكن الساحل على المتوسط فقط حسب اتفاقهم مع الألفي، بينما يتولى هو الداخل، ولكن وفاته المفاجأة وأربكت حسابتهم واحتلت الحملة الإسكندرية بلا مقاومة بناء على تواطؤ حاكمها العثماني أمين أغا الذي سلم نفسه و٣٠٠ رجل يمثلون حامية المدينة إلى الإنجليز كأسرى حرب.

وقابل محمد علي هذا الغزو برباطة جأش، فتواصل مع المماليك وضمن جانبهم مقابل أن يترك لهم خراج الصعيد، فوافقوا وإن لم يعاونوا محمد علي في حربه ضد الإنجليز.

وفي المقابل ظهرت الزعامة الشعبية مرة أخرى في الدعوة للجهاد أمام الإنجليز ومقاومة المحتل فتوقفت الدراسة في الأزهر، وانضم طلابه وشيوخه للمتطوعين وحرضوا الناس على التأهب للمقاومة، وأخذوا في بناء الاستحكامات، وحفر الخنادق للدفاع عن القاهرة ثم حاول الإنجليز اقتحام رشيد لكن حاكمها على بك السلانكلي وحامية من ٧٠٠ جندي استطاعوا بالتضامن مع الأهالي هزيمتهم وإجبارهم على الفرار، وكان لهزيمة الإنجليز أكبر الأثر في تشجيع الناس، فلما رجع محمد علي من الصعيد ساهم في بناء الاستحكامات ثم أرسل من جمعه من المقاتلين إلى رشيد بقيادة نائبه طبوز أوغلي وقاتلهم في الحماد، فكانت هزيمة شديدة للإنجليز فقدوا خلالها ٨١٤ بين قتيل وأسير فلم يجد فريزر مناصًا من التحصن في الإسكندرية، وأثناء إعداد محمد علي العدة للسير للإسكندرية وطرد الإنجليز منها جاءته رسالة فريزر بطلب الصلح والجلاء الذي تم سريعًا واستلم الإنجليز

أسراهم ورحلوا، وفرض الباشا سيطرته على الإسكندرية التي كانت خارجة عن سلطان الولاة، وينظر إليها كمدينة عثمانية ليس لحاكم مصر كبير سلطان عليها، وبدأ يفكر في إنشاء أسطول بحري واستخدم المدينة في الحصول على الضرائب والمكوس، كمورد إضافي لخزانته ولتصدير القمح للجيوش الإنجليزية التي كانت تخوض حربا ضروسا في شبه الجزيرة الأيبيرية (تعامل محمد علي مع الإنجليز بمنطق سياسي مرن، فلا عداء مطلقًا وإنما مصالح ربما تتضارب وربما لا).

وأطلق الباب العالي سراح إبراهيم بك ابن الباشا ابتهاجا بالنصر الذي حققه على الإنجليز، وبعد وفاة الألفي المفاجئة تفتت قواته وانضم الكثير منهم إلى محمد علي خاصة، لأنهم لم يكونوا على علم باتفاقه مع الإنجليز وليس فيهم من يستطيع حل محله، وعاد حلفاؤه عربان أولاد علي إلى ديارهم.

واستمال محمد علي العديد من المماليك للإقامة في القاهرة مقابل وظائف إدارية تدر دخولا كبيرة فوافق شاهين بك على أن تحدد إقامته بالجيزة مقابل أن يكون له إيراد الفيوم بصفته ملتزما وحاكما إداريا، وحصل محمد بك المنفوخ على التزام جمرك بولاق وأقطع المماليك الجيزة ولكنهم لم يطمئنوا له أبدا وظلت أحقادهم عليه حبيسة صدورهم، وفي مايو ١٨١٠م نقض إبراهيم بك الصلح بينه وبين محمد علي، ودعا سائر المماليك لذالك فتبعه العديد منهم ولكن الباشا جرد عليهم جيشًا استولى به على الفيوم واضطرهم للفرار إلى أسوان بينما عاد شاهين بك وطلب العفو.

وطوال هذه الفترة كانت علاقة محمد علي بالزعامة الشعبية على خير ما يرام، فينقل الجبرتي استمرار مشورته لهم في جميع الأمور، واستجابته لمطالبهم في صورة من الحكم الشوريّ، لم تعهدها مصر ولم يعتدْها المصريون، إلا أن ذلك سرعان ما تغير وظهرت طبيعة محمد علي الحقيقية.

وسرعان ما أزاح سلطان المشايخ الذين عاونوه على الوصول للسلطة حيث أعفاهم من الضرائب فأكثروا من شراء الأراضي من المتعسرين وفتح أبواب المناصب والدخول

الكبيرة أمامهم، ويلخص الجبرتي حالهم بأنهم (افتتنوا بالدنيا وهجروا مذاكرة المسائل ومدارسة العلم إلا بمقدر حفظ الناموس، مع ترك العمل بالكلية، وصار بيت أحدهم مثل بيت أحد الأمراء، واتخذوا الخدم والمقدمين والأعوان وأجروا الحبس والتعزير والضرب، وصار دينهم واجتماعهم ذكر الأمور الدنيوية والحصص والالتزام، وحساب الميري والفائض والمرافعات والمراسلات).

فليس مستغربًا أن تثور الأحقاد بين هؤلاء الذين اجتمع لهم مع القيمة العلمية والمكانة الأدبية المال الوفير المفاجئ والذي كان تميزًا وفصلاً بينهم وبين عامة الناس، فلم يعد هؤلاء السراة السادة محل حب واحترام، وإنما محل حسد ورهبة، وقد صاروا من زمرة الحكام والأمراء، وهكذا فقد العلماء والمشايخ قوتهم وتأثيرهم على العامة فما عادوا ينفعونهم أو يتوسطون لهم، وأمكن لمحمد علي أن يلغي قراره بإعفائهم من الضرائب بعد ذلك من دون مقاومة منهم، خاصة وقد كانوا يتقاضون من الفلاحين الواقعين في حصصهم الضرائب ويضعونها في جيوبهم ولا يعلمونهم بأن محمد علي رفع عنهم الضرائب، كان محمد علي يعلم ذلك وواجههم بدفاتر بها كل ما اكتسبوه بغير حق في أول خلاف.

فلم يستطع محمد علي القضاء على النخبة التي أتت به وإنما هي من أكلت نفسها عندما تخلت عن دورها كوكلاء عن الشعب ومعبرين عن أهدافه.

وفي عام ١٨٠٨م عندما كلمه المشايخ والأعيان في تخفيض الضرائب، كان رده القاطع (أنا لا أرد شفاعتكم ولكن نفسي لا تقبل التحكم وكأنكم تخوفونني بهذا الاجتماع وتثيرون الرعية كما كنتم تفعلون أيام المماليك، فأنا لا أفزع من ذلك وإن حصل من الرعية أمر فليس لهم عندي إلا السيف والانتقام).

ووقع الصدام بين عمر مكرم ومحمد علي في ١٨٠٩م، حيث نقص النيل ووقعت فاقة شديدة، فقرر محمد علي فرض الضرائب على أراضي الأوقاف وكذلك أراضي الوسية والتي كانت ملكا خالصًا للملتزمين، وأصدر أوامره بمصادرة أراضي الأوقاف التي لا تتوافر

حججها، وكذلك إلزام جميع الملتزمين بتوريد نصف الصافي من الإيرادات لمواجهة الأزمة الاقتصادية، والتي كانت مبررا لمحمد على في تضخيم الخزانة وزيادة قدرة الدولة المالية على حساب العامة الذين ضجوا بالشكوى، وتصدى السيد عمر مكرم لهذا الأمر بالمعارضة وأظهر قوته كزعيم شعبي وبعد محاولات من محمد علي لاستمالته بالتهديد والمال، خلص إلى استخدام عدوات بينه وبين غيره من المشايخ للتخلص منه بطريقة لا تثير عليه الناس فأرسل إليه وكان من قبل يمتنع عن الصعود إليه في القلعة ليحضر مع القاضي والمشايخ ليحكموا فيما بينهم من الخصومة وكان قد رتب الأمر وتواطأ مع المشايخ والقاضي ضده وتمارض عمر مكرم فلم يحضر فأمر محمد علي بعزله من نقابة الأشراف، وتولية الشيخ السادات مكانه فورا ونفيه لدمياط.

ولمواجهة حزن العامة على نفي من كانوا يلجأون إليه عند الشدائد، لجأ المتآمرون لافتراء الشائعات والأكاذيب عنه وأعدوا عريضة افتروا فيها تهمًا تتعلق بذمته المالية وأنه ارتشى من الألفي بك وتآمر مع المماليك، وحاولوا أن يجمعوا توقيعات المشايخ عليها فأبى بعضهم وكان أشدهم الشيخ أحمد الطحطاوي شيخ الحنفية الذي أعلن صراحة أن ما جاء في هذه العريضة كذب وافتراء، فعزل من منصبه، وقبضوا جزاء تآمرهم توزيع مناصب وأموال عليهم، لا بقاء لها، فقد انتهى عهد قوة المشايخ من مصر بسبب ما أحدثوه فكما يقول الجبرتي: (قد زالت هيبتهم ووقارهم من النفوس وانهمكوا في الأمور الدنيوية والحظوظ النفسانية والوساوس الشيطانية).

وكانت الدولة العثمانية تلح على محمد علي للاشتراك في حربها ضد الوهابيين بعدما أصبح وضعها حرجًا وهزمت الحملات المتعاقبة التي أرسلتها لإخماد الثورة حتى وافق محمد علي أخيرًا وبدأ إعداد الجيش لمقاتلة الوهابيين معتمدا فيه على قواته الألبانية والمتطوعين (المرتزقة).

وفي صباح الجمعة الأول من مارس ١٨١١م، كان موعد خروج الأمير طوسون على رأس الحملة إلى الحجاز، ودعا محمد علي البكوات المماليك للاحتفال معه كإعلان عن مصالحته

لهم كما ظنوا وساروا مع الفرق المحتفلة بين فرقة الفرسان الأرنؤوط بقيادة صالح قوش وفرقة أخرى من مشاتهم، وفي الطريق الضيق المنتهي بباب العزب سبق الأرنؤوط فتسلقوا الصخور على جانبيه، وأغلق باب العزب من أمامهم ثم بدأت المذبحة وأطلق الجنود الألبان النار على البكوات، غير عابئين بصرخاتهم وطلبهم الرحمة حتى إن سليمان بك البواب استطاع الوصول إلى سراي الحريم، واستعاذ بالنساء ولكن الجند قطعوا رأسه أمامهم، فلم ينجوا منهم من الرصاص أو تحت سنابك الخيل المرتاعة في المضيق الصخري إلا أمين بك الذي كان في المؤخرة، فتراجع بفرسه وقفز به من أعلى سور القلعة، فقتل ٤٧٠ من بكوات المماليك وأما بقية المماليك فقد انقض عليهم الجنود الألبان في منازلهم في القاهرة والإسكندرية وسائر المدن، وقد أباح محمد علي لهم كل ما يستطيعون الحصول عليه منهم، ثلاثة أيام أُبيد فيها المماليك وساد الرعب فيها البلاد واستبيحت ثرواتهم وديارهم، ولم يتمكن من الفرار منهم إلا أقل القليل، فقتل في القاهرة وحدها قرابة ألف مملوكٍ، وبعدها بعام جرد حملة بقيادة إبراهيم باشا للقضاء على من تبقى منهم في الصعيد.

برّر بعض المؤرخين المذبحة بأنها كانت ضربة استباقية، وأن المماليك كانوا يخططون للانقلاب عليه وكانوا يخططون لاغتياله في السويس أثناء تفقده لسفن الحملة على الحجاز، ولم يكن يأمن غدرهم إن خرجت قواته.

وفي نظرة أبسط فالباشا لم يكن طموحه ليقبل منازعة في سلطانه في مصر، فلا يعيش ذئبان في قفص واحد.

ومكنت المذبحة لمحمد علي أن يكون منفردًا بحكم مصر كما أراد، وتسبب في استيلاء الخوف على قلوب الناس وضاعت شجاعتهم سنوات طوالا.

ولم تكن المذبحة ضربة قاضية للمماليك وإيذانا بنهاية وجودهم كما انتهت دولتهم فحسب وإنما ضربة لشعور الشعب الذي وجد حاكمه (الذى وضعه على كرسيه) تحول إلى وحش ضارٍ لا يأمن من يعارضه على نفسه طرفة عين ولا يأمن غدره، فحول رأس الذئب الطائر

الشعب المصري إلى رعية مستكينة لا يقدم منها أحد على تولي زعامة شعبية ليواجه حاكمًا قادرًا على اجتراح مذبحة غادرة بدم بارد.

وبعد مذبحة المماليك، تم دمج بعضهم في جيش محمد علي الذي أجرى رواتب لأرامل وأبناء قتلاه وزوج بعض الأرامل لرجال جيشه، وأدخل بعض أبنائهم وصغار المماليك في خدمته وأدمجهم في طبقة حكام مصر الجديدة، أتباع الباشا من الأتراك والألبان والأوربيين ثم المصريين لاحقا.

وكان نظام الالتزام العتيق يقوم على أن الملتزم يتعهد بدفع الضرائب للحكومة عن الأراضي التي يبسط سلطاته المطلقة بها كوكيل عنها فيدفع الحلوان للحصول على التزام يجعله يحل محل الحكومة في منطقة التزامه، ويعوض ما دفعه ويحقق ربحا هائلا من خلال الفارق بين ما يجمعه من الفلاحين فعليًا، وما يورده للحكومة من ضريبة الميري فيما سُمي بالفايظ وكان في مصر قرابة ستة آلاف ملتزم يستعبدون أهلها من الفلاحين ويسيطرون على أغلب أراضيها ويستعملون أبناء القرى في السخرة في وساياهم ويفرضون عليهم إتاوات مختلفة ويوقعون بهم أشد العذاب لسلب ما بأيديهم من القوت، ويعبر عن تلك الحال الجبرتي بكلمات موجزة موجعة (لقد كان الفلاحون مع الملتزمين أذل من العبد المشترى، فربما كان العبد يهرب من سيده إذا كلفه فوق طاقته أو أهانه أو ضربه، أما الفلاح فلا يمكنه ولا يسهل عليه أن يترك وطنه وأولاده وعياله ويهرب وإذا هرب إلى بلدة أخرى، وعلم أستاذه مكانه أحضره قهرًا وازداد ذلا وإهانة)، فكان الفلاح المصري عبدا للأرض التي يزرعها ولا ينال منها إلا ما يقيم أوَده حتى يقدر على غرسها فلا عجب أن تدهورت الزراعة خاصة مع إهمال الري والصرف.

وبإزاء عدم تمكن الناس من تملك الأراضي ازدادت الأوقاف حتى وصلت ٦٠٠ ألف فدان، وكان مصدرها هبات السلاطين ووقف أراضي الوسايا من قبل المماليك والملتزمين خشية مصادرتها لتضمن لأبنائهم معاشًا دائمًا من بعدهم.

ولم يكن محمد علي ليرضى بهذا، فبدأ في التضييق على الملتزمين ومطالبتهم بالمال تدريجيًا وزيادة الضرائب عليهم، فيضطروا للتخلي عن الالتزام الذي صار عبئا، وسحب التزامات بعضهم تدريجيا حتى ضرب ضربته القاسمة بعد مذبحة المماليك، فطلب من الملتزمين أن يحضروا له كشوفا بأرباحهم فقللوا منها بقدر المستطاع ظنًا أنه سيفرض عليهم ضريبة جديدة، ففاجأهم بأنه نزع منهم الالتزامات وعوضهم عنها برواتب ثابتة وكانت تحسب بالقرش الذي سرعان ما انهارت قيمته إلى قرابة الخُمس.

أما أراضي الأوقاف الشاسعة، فقد بدأ محمد علي تعيين نفسه ناظرًا عليها، وعزل العلماء والمشايخ من إدارتها، وفرض لهم رواتب ثابتة بديلا عن أرباحهم، وعندما احتج المشايخ لما فرض عليها الضرائب قال لهم: لست ظالمًا وحدي فعندما رفعت عن حصصكم الفرض والمغارم إكرامًا لكم اخذتموها أنتم من الفلاحين وعندي دفتر محرز فيه ما تحت أيديكم من الحصص، ويبلغ ألفي كيس.

ولما كلم إبراهيم باشا في الأمر قال كشفت على المساجد فوجدتها خرابًا، والنظار عليها يأكلون الإيراد والخزانة، أولى منهم ويكفيهم أني سامحتهم فيما أكلوه في السنين الماضية والذي وجدته عامرا أطلقت لهم ما يكفيهم وزيادة.

وكانت التسوية النهائية أن تتولى الدولة نفقات المساجد والجهات الخيرية وتدفع للمستفيدين من الأراضي الموقوفة مرتبات طيلة حياتهم وتفرض ضريبة الميري/ الخراج على الأراضي شأنها كغيرها، وأصبح محمد علي أخيرا فرعونا لمصر التي تحولت لوسيته وإمبراطوريته.

جيش الباشا

«أنا الآن أهم رجل في الدولة العثمانية كلها، فقد أعدت المدينتين المقدستين إلى المؤمنين الحقيقيين وأرسلت جيوشي المنتصرة إلى مناطق لم تعرفها من قبل سلطة السيد الأعظم، وإلى مناطق لم تكن سمعت بعد عن البارود، وسوف يفتح ابني وذراعي الأيمن إبراهيم المورة، وفي اللحظة التي تتوج فيها مهمته بالنجاح سأستدعيه وأعيد الأراضي إلى سيدها الشرعي، سأستدعي قواتي لتعود وأدرب مجندين واستكمل الآتى وحينئذ سأنتزع باشويتي دمشق وعكا، سوف أكوّن جيشا عظيما ولن أتوقف إلا عند دجلة والفرات»

محمد علي مخاطبًا أحد مستشاريه العسكريين الفرنسيين

بعدما انفرد محمد علي بحكم مصر، بدأ في الخطوة التالية، فلم يكن الباشا يقنع بكونه مجرد باشا مصر، ولكن سلطانها، وكان يدرك أن السلطان لا يقوم إلا بالسيف، فبدأ في محاولاته لتكوين الجيش.

وقبل ميلاد المسيح بأكثر من خمسة قرون فقدت مصر قوتها العسكرية أمام جيش قمبيز الفارسي ولم يعد لمصر جيش من بعدها، واعتمدت على المرتزقة ولم يسمح حكام مصر من اليونان للرومان للعرب، للأيوبيين، للمماليك، للعثمانيين، للمصريين الذين خدموا في الجيش أن يترقوا لقواد أبدا، ولم يكن لمصر جيش وطني ثابت حتى محمد علي.

وقد حاول محمد علي أن يحول الأرناؤوط والألبان والترك المنضمين في قواته العسكرية غير النظامية المعروفة بالباشقوزاق إلى جيش نظامي، ولكنهم جابهوه بالعصيان والتمرد ولولا تنبهه لقتلوه فأقام لهم المعسكرات برشيد ودمياط وتخلص منهم بوضعهم بها.

وأدرك محمد علي أن عملية إنشاء جيش حديث يجب أن تتم بعناصر منتقاة، وفي سرية تكفل لمشروعه فرصة النجاح، فاختار أسوان لبناء الثكنات ومدارس التدريب العسكري،

وبعث لها بألف من خاصة جنده ومماليكه تحت إشراف الكولونيل الفرنسي سيف أو سليمان باشا كما عرف بعد اعتناقه الإسلام، والذي كان قائدًا مغوارًا في جيوش نابليون واضطر لترك العسكرية بعد أفول نجمه فارتحل لمصر بتوصية صديقه الكونت دي سيجور عارضا خدماته على الباشا، وبعد ثلاث سنوات تخرجت أول دفعة من ضباط الجيش المصري المدربين على الفنون العسكرية الحديثة على يد سليمان باشا الذي كسب احترام تلاميذه ومحبتهم مع قسوته وشدته في تعليمهم وتدريبهم ولكن بقى قوام الجيش نفسه، من الجنود.

وكانت الحرب في شبه الجزيرة العربية مع الوهابيين الذين حاربهم محمد علي، تنفيذا لرغبة الباب العالي فرصته للتخلص من قوات الباشبوزاق، الذين لم يكن يحتمل شغبهم واعتداءاتهم على الأهالي.

فبعث ابنه طوسون على رأس حملة من ثمانية آلاف مقاتل، ووجدت مشقة كبيرة وكادت تنتهي بهزيمة ثقيلة، لكن الباشا تابع إرسال الإمددات وأوصى ابنه بالتقرب للقبائل العربية واستمالة قادتها بالمال والمناصب، فتمكن من دخول المدينة والطائف ومكة، لكن خصمه الشيخ سعود بن عبد العزيز لم يكن رجلا عاديا ولكن مقاتلا عنيدا فسرعان ما أعاد تنظيم قواته ملحقا هزائم عنيفة بقوات طوسون، واضطر محمد علي لترك مصر والذهاب بنفسه ليشرف على القتال، وساهمت الأقدار في دعم محمد علي فتوفى سعود الكبير ١٨١٤م، ورغم استمرار الوهابيين في قتالهم بحماسة كبرى وعدم تخاذل عبد الله بن سعود وقوة مراسه وعقيدة رجاله، إلا أنهم كانوا قد فقدوا عقلا كبيرا يرسم استراتيجياتهم ويعد خططهم، واضطر محمد علي للعودة سريعًا لمصر بعدما وردته معلومات عن مؤامرة تعد لخلعه، (قتل في غيبته لطيف باشا وقيل إنه حاول الانقلاب عليه بتحريض عثماني).

وجرت هدنة بين طوسون وعبد الله كان كلا الفريقين يستعدان فيها لاستكمال القتال وتوفى خلالها طوسون فجأة بعد عودته للقاهرة وتولى إبراهيم باشا قيادة الحملة الجديدة على الحجاز والتي خاض فيها معارك طويلة ومريرة حتى انتهت إلى حصار الدرعية معقل

الوهابيين وحصنهم وطال الحصار حتى استسلم عبد الله بن سعود حقنا للدماء ووافق على السفر للأستانة وتوقيع الصلح ١٨١٨م، فذهب للقاهرة حيث أكرم محمد علي وفادته وعامله بما يليق بقائد ثم أرسل للأستانة حيث قُتل هناك بأمر السلطان وسكنت الثورة في الحجاز إلى حين.

وبعدما آيس محمد علي من جنوده الألبان والشراكسة، فكر في استعباد السودانيين وتكوين جيش منهم فأرسل في صيف ١٨٢٠م، حملتين أحدهما بقيادة ابنه إسماعيل والأخرى بقيادة محمد الدفتردار زوج ابنته، وكذلك كانت الحملتان للوقوف على حقيقة ما شاع من وجود مناجم ثرية بالذهب في السودان، والقضاء على ما تبقى من المماليك الذين لجأوا إلى كردفان والسيطرة على تجارة البحر الأحمر وتأمين طرقها.

ولكن السبب الرئيس هو جمع الرجال الصالحين للجندية، فكما رد محمد علي على ابنه إسماعيل في رسالة بعدما أرسل له بكشف الضرائب التي جباها (سبب تكبد هذه النفقات وتجشم تلك الصعاب ليس جمع المال كما كتبت لك مرارا ولكن جمع الرجال الذين يناسبون مشاريعنا)، وفي رسالة أخرى يقول: (قيمة العبيد الذين تثبت صلاحيتهم لخدمتنا أثمن من الجواهر ولذلك أمرتك أن تجمع ستة آلاف من هؤلاء العبيد).

لكن الحملتين جابهتا صعوبات شديدة فاضطر الباشا لدعم حملة إسماعيل بعرب الهوارة للسيطرة على سنار، وظهرت عيوب إسماعيل الشديدة من سوء القيادة والجشع بالإضافة للقسوة غير المبررة والتهور، وكانت نهايته بقتله على يد نمر ملك شندي، الذي أهانه وصفعه على وجهه فتظاهر بطاعته، واستكان حتى كسب ثقته ثم أعد له مأدبة في مقر إقامته الخشبي المحاط بأكوام القش، وبعد انتهائها فوجئ إسماعيل ورجاله بالنيران تحيطهم وقد أشعل رجال نمر المنزل عليهم فقتلوهم جميعا وكان انتقام محمد علي رهيبًا.

فقد أطلق محمد الدفتردار المشهور بقسوته الأسطورية في حملة انتقامية دموية لم يمر في خلالها بقرية إلا ذبح سكانها وأحرقها إلى الأرض مطاردا نمر الذي فر إلى الصحراء ولم يظفر به أبدًا.

وبرغم محاولات الباشا المضنية في الحفاظ على حياة الذين استعبدهم فلما وجد أنهم لا يتحملون مشقة الرحلة البرية أمر بإنشاء سفن لنقلهم للقاهرة، وحتى أمر باستئجار أطباء أمريكيين لرعايتهم إلا أن الوفيات تفشت فيهم بل وانتقلت الأوبئة إلى جنوده الترك والألبان وهنا فكر الباشا في استخدام المصريين.

فأرسل إلى أحمد باشا مدير جرجا لجمع عدد من الجنود من الصعيد وطلب أربعة آلاف على أن يكون تجنيدهم لثلاث سنوات، ثم يعودون إلى قراهم مع تذكرة بأدائهم الجندية تخول لهم الإعفاء من الفردة (ضريبة الرأس).

وبرغم قناعة الباشا كما عبر في رسالة لابنه إبراهيم بصعوبة اعتياد المصريين الحياة العسكرية واختلاف الأمر في مصر عن أوروبا، إلا أنه سرعان ما غير رأيه وبدأ موجة من التجنيد الإجباري أدخل بها ٣٠ ألفًا من المصريين في سلك الجندية خلال عام واحد، رغم اعتراض قواده على تجنيد المصريين وتحذيرهم من خطورة هذا ولكنه رد عليهم بأنه لن يتخذ من المصريين ضباطا أبدًا، وبالفعل لم تتجاوز رتب أبناء البلد في عهده البلوكباشي قائد ٢٥ جنديًا.

وكان التجنيد يتم عن طريق ضابط جيش يذهب للقرى لهذا الغرض ويعاونه شيخ القرية وكانت توجيهات الباشا أن يتم التجنيد بالترغيب والرفق لا بالعنف، حيث كتب لإبراهيم باشا يقول: (نظرا لأن الفلاحين ليسوا معتادين على الخدمة العسكرية فيجب ألا يسحبوا إلى الجيش بالقوة فعلينا أن نرغبهم فيه ويمكن تحقيق ذلك بتعيين بعض الوعاظ والفقهاء الذين يجب أن يقنعوا الفلاحين بأنها ليست كالسخرة، ونستطيع بالمقابل أن نذكرهم أن الفرنسيين استطاعوا بسهولة أن يجمعوا الأقباط للخدمة في جيشهم بسبب تلهفهم على خدمة عقيدتهم، فإذا كان هذا حال القبط فلا شك أن حال المسلمين سيكون أفضل فقلوبهم تمتلئ بالتقوى والحماس للدفاع عن الدين).

ولكن بينما كان الباشا يفكر في إنشاء تنظيم دقيق للجندية، ما كان يحدث فعلاً هو أن الضباط كانوا يهبطون على القرى ويقبضون على أول من يصادفهم من الفلاحين بلا ترتيب

ولافحص ولا تسجيل ويربطونهم في جماعات بالحبال من أعناقهم ويساقون لمعسكر التجنيد.

ففرض التجنيد الإجباري بطريقة وحشية وكلفت كل مديرية بعدد يتعاون في القبض عليه وإحضاره قصرًا العمد والمشايخ والجنود الذين كانوا يتخطفون الشباب من الطرق والدور ويضعون الأغلال في أيديهم ويجرونهم إلى مراكز الفرز، وكثيرًا ما دخل هذه العملية الابتزاز والانتقام من الخصوم.

وبالطبع لم يقابل الفلاحون التجنيد بالترحاب بل قاوموه بأقصى جهدهم فلم يكن بالنسبة لهم كتلك «الميليشا» القبطية التافهة التي أشار إليها الباشا في كتابه لابنه، يقوم على التطوع بمقابل مادي مجزٍ، وحوافز متعددة من دون التعرض لمخاطرة حقيقية، بل سخرة مدى الحياة فالتجنيد كان مطلقا غير محدود بمدة، ولا يسرح الجندي إلا بإصابته إصابة تمنع الإفادة منه وكلم إبراهيم باشا محمد علي في هذه المسألة وبعد تفكير انتهى لجعل المدة ١٥ عاما! ثم عاد فقررها على المجندين الجدد، واعتبر الحاليين بأنهم قضوا خمس سنوات من المدة.

وفي منتصف الثلاثينات ارتفع عدد المجندين إلى ١٣٠ ألف جندي، مما يمثل نسبة كبيرة حيث إن عدد السكان لم يكن يتجاوز على أقصى تقدير ٥ ملايين، وقد غير التجنيد الإجباري العلاقة بين المصريين وحكومتهم بعنف.

فبالإضافة إلى المقاومة الفردية والجماعية لعملية التجنيد والتي وصلت للتمرد في كثير من الأحيان واجه الفلاحون رايات الباشا العسكرية بالهروب الجماعي من قراهم فتدخل سرية التجنيد القرية فتجدها خاوية على عروشها، وجابه الباشا هذا بعقوبات شديدة على مشايخ البلد ونظّار الأقسام.

وحاول العديد من الفلاحين في محاولة يائسة للتهرب من التجنيد لتشويه أنفسهم بقطع أصابع أو فقء عين أو استعمال سم الفئران في الإصابة بالعمى ظنا أنه سيكون مؤقتا!

ولمواجهة هذا أمر الباشا بأن يسجن هؤلاء أو يستخدموا في أعمال الحكومة الأخرى وعوقبت النساء اللواتي كن يقمن بعمليات التشويه بالشنق على بوابات قراهم وحتى كون الباشا ألاي بأكمله من المجندين كلهم مشوهين ليغلق باب الأمل إزاء هؤلاء الذين يصل بهم اليأس لحد تشويه أنفسهم.

وللحد من الهجرة اضطرت السلطات إلى اتباع إجراءات تعسفية فقررت أن يكون لكل فلاح جواز سفر أو تذكرة تحمل اسمه واسم أبيه وقريته وصفاته الجسمانية وحتى مشايخ القرى أمروا أن يحملوا هذه التذاكر عندما يزورون القاهرة، لتتحول مصر إلى معسكر حربي كبير، فكان السكان المدنيون كالجنود لا يغادرون المعسكرات إلا بتذكرة مكتوب فيها المدة والغرض الذي خرج من أجله.

وعندما تكررت حالات الهرب في الإجازات من البحارة أمروا بوشمهم في أذرعهم بشكل سفينة وهلب ليتيسر القبض على من يهرب منهم، وكذلك المسجونون وُشموا بحرف «ل» اختصارا لكلمة ليمان وهو سجن في أبوقير، وكذلك كلف العربان بالقبض على أي هارب وتسليمه مقابل مكافأة ثم كلفت قوات خاصة لرقابة المجندين وضمان عدم هربهم.

وفي إبريل ١٨٢٤ كان التحدي الأكبر للعسكرية المصرية الناشئة فقد قام تمرد في الصعيد على يد شيخ يدعى رضوان ادعى أنه المهدي المنتظر، وأعلن تكفير محمد علي وأعلن عليه الجهاد، وانضم إليه الآلاف، وتمكنوا من الاستيلاء على مقار الحكم المحلية واتسعت دائرة التمرد في الصعيد من دون أن يفلح أحد في مواجهته فاضطر محمد علي إلى اتخاذ خطوة غاية في الخطورة إذ أرسل بالقوات العسكرية المدربة لسحق التمرد ورغم الخشية من انضمام هذه القوات إلى المتمردين حيث إن أغلبهم من قرى الصعيد إلا أنه خاطر بهذا، وبالفعل تواترت أنباء عن انشقاقات في الجيش جابهها محمد علي بحسم وأعدم العشرات من المجندين رميًا بالرصاص أمام زملائهم، وفي مدة لا تتجاوز أسبوعين تجاوز عدد ضحايا هذا التمرد ٤ آلاف قتيل، قبل أن ينتهي بهروب الشيخ رضوان.

وسجل أن جاويش من ألاي عثمان بك، كان أباه ضمن المتمردين أثناء هجوم على إحدى القرى فلما فشل في إقناعه بالتسليم قتله، وقد أبدى الباشا إعجابه بولاء هذا الجندي وأمر بترقيته إلى رتبة ملازم ويبقى السؤال إذا كان تصرف الجندي ناتجا عن قناعة ذات صبغة دينية بأن المتمردين خوارج على السلطان الشرعي مستحقين للقتل لتمردهم أم أن التدريب العسكري كان بهذه القوة، وحول الجنود إلى أدوات لا إنسانية؟

وتدريجيًا أصبح هناك خط فاصل واضح بين الجيش والمجتمع، ولفترة كان يسمح للمجندين بأن تكون لهم حياة عائلية، فكان يسمح لزوجاتهم وأطفالهم ببناء أكواخ بجوار معسكراتهم والإقامة بها فقرب معكسر الخانكة كان يعيش قرابة ٢٠ ألف امرأة وطفل ولأسباب صحية أولا وتنظيمية ثانية منع هذا وفككت الأكواخ وعزل الجنود عن ذويهم ومنعوا من الاشتراك في أعمال الزراعة واستمر عزل الجنود عن الحياة المدنية وقصر حياتهم على الإقامة في الثكنات ومعسكرات التدريب والمدارس العسكرية في تحويلهم لجنود محترفين وليس مقاتلين مندفعين بقوة العاطفة أو الحمية الدينية.

وكانت القسوة الزائدة هي العلامة المميزة لنظام الجندية أول الأمر فكثرت الإعدامات الميدانية وكانت العقوبة الشائعة هي الجلد أمام باقي الزملاء في الأورطة سواء كانت المخالفة هي التشاجر أو الإهمال أو السرقة التافهة، وكذلك الحال في العقوبات المدنية، فقانون الفلاحة كان يعاقب بالجلد في ٢٦ من مواده، ومزيف النقود كان يشنق على باب زويلة وقطعة من النقود معلقة بأنفه، والجزار الذي يبيع اللحم بأغلى من السعر المحدد كانت تقطع أنفه، أما صانع الكنافة الذي يغش في الميزان فكان يجلس على صينية وهي فوق النار.

أما سجن الليمان في الإسكندرية فقد كان في غاية البشاعة والقسوة حتى إن تحقيقًا جرى لمعرفة سبب الوفيات الكبير فيه، وكذلك تعرّض نزلائه للتجارب الطبية عليهم بأمر الباشا، حيث حضرت مجموعة من العلماء الروس لعمل تجارب على انتشار الأوبئة.

ثم تحسن الوضع قليلا في العقوبات العسكرية فصدر قانون لتنظيم مدرسة المشاة وآخر لتنظيم المعسكرات ١٨٣٨م، ولم يعاقب فيهما بالجلد إلا على الهرب أو اللواط (كانت العقوبة العثمانية هي الخصي وكي الأعضاء التناسلية ولم يطبق هذا على الجنود أبدًا) وكانت العقوبة تتزايد إن كان مرتكبها ضابط، وتنوعت درجات الحبس من مكانه ومدته حسب الجرم.

وأدى التجنيد الإجباري الكثيف إلى خلل اجتماعي حاد، فحيث أن المجندين كانوا من الفلاحين المعدمين كان تجنيدهم غير محدد المدة تدميرًا لعائلاتهم فتشرد أطفالهم وفشت الدعارة التي منعها الباشا في عام ١٨٣٤م بعدما انتشرت الأوبئة التناسلية، وذكر في أحد السجلات طلب جندي العودة للخدمة في الجيش بعدما عاد لقريته فوجدها خاوية على عروشها ولم يجد من أهله أحد.

وبرغم استمرار ظاهرة الهروب من المعسكرات والثكنات والهجرة الجماعية للقرى اكتسب الجيش المصري سمعة وهيبة كبيرة في وقت قياسي، ففي أول تجربة أرسل الباشا قوة من ٢٥٠٠ جندي لإخماد تمرد للوهابيين في العسير فاستطاعت هزيمة قوة تبلغ عشرة أضعافها.

ولم تكن شجاعة الجنود المصريين التي أنتجت انتصاراتهم الباهرة ناتجة عن مجرد الخوف من التعذيب والعقوبات غير الإنسانية، ولكن أضيف لها التشجيع والتحميس وربط معاني الرجولة والشجاعة بالثبات في القتال والتزام الأوامر وبذل إبراهيم باشا جهده في هذا فكان دوما يخاطب الجنود باحترام مشددا على القيم العسكرية التي تجعل الشجاعة والانضباط معيار تقييم الرجال، وأمر القادة بذلك ومنعهم من الإشارة للمصريين بالفلاحين، وفي المقابل كانت تعاقب بشدة أي بادرة ضعف سواء من العسكر أو قادتهم.

فأثناء حصار عكا صادف أن مر إبراهيم باشا بجوار جندي ارتمى على الأرض حذرا من شظايا قذيفة ضربت على خطوطهم فما كان منه إلا أن أمر كامل البلوك الذي ينتمي إليه الجندي بأن يبصقوا في وجهه واحدً بعد واحد جزاءً على سلوكه الجبان!

وخلافًا لوالده كان إبراهيم باشا لا يخفي احتقاره للأتراك، وبينما يمتدح الجنود المصريين ويكرمهم ماديا ومعنويا بميدليات أعدت لهم ويستخف بالضباط الأتراك ويصفهم بأنهم لا يصلحون لشيء ويريدون من يغسل لهم أيديهم، وعندما أظهر أحد المصريين استغرابه من هذا الاحتقار مع أن إبراهيم باشا نفسه تركي، رد عليه بقوله: أنا لست تركيًا فقد أتيت مصر وأنا في طور الطفولة ومنذ ذلك الحين غيرت شمس مصر دمي وجعلتني عربيًا بالكامل.

ولكن لم يستطع أحد التغلب على مرض الحنين إلى الوطن وهو يؤدي بالجنود لحالات الاكتئاب السوداوي، وقدم كلوت بك كبير أطباء الجيش كتيبا وزع على الأطباء والضباط لمواجهة هذه الحالة نصح فيها بالتسرية عن الجنود قدر الإمكان ووعدهم بالعودة للوطن في أقرب وقت.

وربما يكون هذا سببا إضافيا لنجاح المصريين في معاركهم التي لا تعنيهم في شيء غير أن انتصارهم يعني زيادة فرص عودتهم لعائلاتهم، والتي سمح لبعضهم بمصاحبة الجنود، بعد رفض الباشا لهذا لفترة بهدف الحد من الكآبة.

وبينما كانت الجندية تعطي الفلاح المصري البائس الفرصة ليضرب بالنار من لم يعامله وأجداده إلا بالكرباج، أنشأ محمد علي نظامه في مصر سواء في الجيش أو في الإدارة المدنية على أسس لغوية وعرقية فمماليك الباشا والأتراك وكافة المتحدثين بالتركية لهم الوظائف القيادية، بينما يأتي أبناء البلد في مرتبة لاحقة لهم واجتمع عليه الكثير من كافة أنحاء الدولة العثمانية يعرضون خدماتهم وينالون الألقاب والرواتب المرتفعة وبشكل عام، فإن أحقر رجل تركي كان يعتبر في مرتبة أعلى من غالبية السكان المحليين واللافت أن كثيرًا من ضباط الجيش العثماني الذين وقعوا في الأسر عينوا ضباطا في الجيش المصري الذي هزمهم! فكانت النخبة في الدولة المصرية تجمعها الثقافة العثمانية فينتمون لتركيا بالميلاد والمصاهرة والاستعلاء على أولاد البلد.

وقد تصدى إبراهيم باشا للمشكلات العديدة التي سببها الضباط الأتراك وأجرى عليهم القانون لمنعهم من إهانة الجنود ولكن بقي احتقارهم للجنود المصريين مستمرا، فعندما

حوكم يوزباشي تركي على ضربه لجندي مصري كان يخدمه قال متحديا: تريدون أن تعاقبوني على إهانة فلاح يساوي ١٥ قرشا فافعلوا فإن الفلاح لا يساوي عندي أكثر من ذلك.

وعندما فشلت القوات التركية في إخماد ثورة اليونان وتعرضت لهزائم منكرة انتحر على إثرها قائدها خورشيد باشا، أصدر السلطان العثماني فرمانا بتولية محمد علي كريت والمورة وكلفه بإخماد الثورة اليونانية.

فبدأ محمد علي إرسال جيش من خمسة آلاف جندي إلى كريت بقيادة صهره حسن باشا فأخمد الثورة بها وأنقذ الحاميات التركية المحاصرة بها.

ثم أرسلت الحملة الكبرى إلى بلاد المورة بقيادة إبراهيم باشا والذي لم يوفق في معاركه البحرية حتى عهد إليه بقيادة القوات البرية والبحرية، فنقل المعركة إلى البر فحاصر نفارين حتى أرغم حاميتها على الاستسلام، وأقام كمينا لقوات أتت لفك حصارها فنالت هزيمة ساحقة واستمرت انتصارات إبراهيم باشا حتى تدخلت القوى العظمى فتحالفت إنجلترا وفرنسا وروسيا، وفرضوا وقف الأعمال العدائية بين الطرفين ولكن الغرض الحقيقي كان ضرب القوة المصرية التي أصبحت مقلقة للدول الاستعمارية وتم هذا بهجوم مباغت على الأسطول المصري التركي في نفارين من أساطيل الدول الثلاث انتهى بتدمير الأسطول المصري الناشئ.

وكانت المعركة ضربة قاسمة للعلاقات المصرية العثمانية، فدمر غالب الأسطول المصري الذي طالما باهى به محمد علي وافتخر واعتبر أن ذلك نتيجة لصلافة وعناد الدولة العثمانية حيث رفضت الوساطة النمساوية والتي كان من الممكن أن تمنع الكارثة، حيث كان يرى الانسحاب لعدم القدرة على مواجهة التحالف الأوروبي، وعبر بوضوح في رسالة له إلى نجيب أفندي مندوبه في إسطانبول عن مخاوفه من تدمير أسطوله إن انجر إلى مواجهة تفوق قدراته بمراحل.

وما زاد حنقه رفض العثمانيين بعد الموقعة طلب إبراهيم باشا الانسحاب إلى مصر وتحولهم لشن حملات انتقامية على المسيحيين، وإحراق قراهم في شبه جزيرة المورة مستفزين القوى الأوروبية كاملة، مما دفع محمد علي للتفاوض مع القوى الأوروبية منفردا ليضمن انسحاب قواته الآمن من اليونان، وانتهت بتوقيع معاهدة ١٨٢٨م، والتي خرجت القوات المصرية على إثرها من معظم اليونان التي كفل لها حكمًا ذاتيًا مع تبعيتها للدولة العثمانية وكانت الخسارة الكبرى من نصيب مصر التي تكبدت ٣٠ ألف قتيل وفقدت أسطولها البحري ونفقات كبرى بلا تعويض.

وبدأ محمد علي في الإعداد لحملته على سوريا التي صمم على انتزاعها قصرا بعدما فشلت كل محاولاته لأخذ ولاياتها برضاء الدولة العثمانية التي ورطته في حروبها وأعطته جزيرة كريت دائمة الثورة قليلة العوائد كمكافأة تحمل في طياتها عقابًا وساهم في ذلك إداركه لحالة الجيش التركي المتردية خاصة بعد حل فرقة الانكشارية، (طلب السلطان عبد الحميد من محمد علي إرسال بعض ضباطه لتحديث الجيش العثماني بعد مذبحة الانكشارية، ولكنه رفض متذرعا بأن الفارق بين رواتب ضباطه وضباط الجيش التركي قد يثير الغيرة بينهم)، والهزيمة أمام روسيا، وساهم العداء بين الباشا وبين والي عكا الذي كان ينافسه في محاولة الحصول على كامل الشام في حسم القرار بالحرب.

والتي بدأت بتجريد حملة كبيرة من ٣٠ ألف مقاتل و١٧٦ سفينة حربية والتقت القوات في حيفا حيث انشأ إبراهيم باشا قاعدة وانضمت إليه قوات من العرب وكذلك دعمه رجال الدين المسيحيين الذين ضاقوا بسياسات العثمانيين العنيفة وحاصر إبراهيم باشا عكا بقيادة قائدها عبد الله حصارًا طويلا وماطل محمد علي في طلب تركيا الانسحاب حتى بعث العثمانيون بجيش تركي قوامه ٢٠ ألف مقاتل لفك حصار عكا وإرغام إبراهيم على الانسحاب ولكنه ترك قوة تكمل الحصار وانطلق لمواجهة الجيش التركي فهزمه شر هزيمة ثم عاد إلى عكا ليفتحها أخيرا بعد قتال دامٍ.

وعلى إثر هذا الانتصار شعر السلطان العثماني بالخطر المحدق بعرشه فبعث بجيش ضخم قوامه ٦٠ ألف جندي وأسطول من ٢٥ سفينة، والتقى الجيشان في معركة حمص التي مني فيها الجيش التركي بهزيمة موجعة انطلق بعدها إبراهيم باشا فاحتل حماة ثم أورفا وديار بكر ثم التقى بالجيش العثماني المتحصن في بيلان بقيادة حسن باشا في ٤٥ ألف جندي فهزمه وأجلاهم عن مواقعهم.

ثم كانت معركة قونية والتي دفع بها السلطان العثماني بكل ما يستطيع من رجال وعتاد وجمعهم في جيش واحد بقيادة الصدر الأعظم نفسه محمد رشيد باشا و٨٠ ألف رجل، وانتهت بهزيمة ساحقة للترك ووقع الصدر الأعظم نفسه أسيرا في يد إبراهيم باشا مع ١٠ آلاف من القوات العثمانية، بينما لم يخسر الجيش المصري إلا ٢٦٠ قتيلا وقرابة ٥٠٠ جريح.

وبعث السلطان الذي فقد قوته العسكرية كلها تقريبا إلى محمد علي يعرض عليه صيد وطرابلس والقدس ونابلس إلا أن محمد علي أبى إلا أن تكون حدود دولته هي جبال طوروس فتكون كامل سوريا وأدنة تحت أمرته، ولكن السلطان العثماني فضل الاستعانة بالروس على حرب محمد علي عن الاستجابة لرغباته، وقد رحب الروس بهذا فسارعوا لإرسال قواتهم لمؤازرة السلطان، وتدخلت فرنسا وإنجلترا وقد أحسوا بالخطر في تغير الخريطة السياسية في المنطقة، ولكن إبراهيم باشا غير مسار المباحثات بالتحرك السريع إلى كوتاهية واحتلالها وصار لا يمنعه شيء عن احتلال إسطانبول فأرسل السلطان مندوبًا للصلح وانتهت المباحثات بصلح كوتاهية إبريل ١٨٣٣م بتخلي السلطان عن سوريا وأدنة كما أراد محمد علي مع تثبيته على مصر والحجاز وكريت.

وكان الموقف الأوروبي من صراع محمد علي والسلطان العثماني مختلطًا فمن ناحية كان الفرنسيون يبعثون برسائل تحرض محمد علي وتعلن انحيازهم له ضمنيا، بينما كان الروس واضحين في تهديدهم بأنهم سيدخلون الحرب إلى جانب السلطان العثماني إن واصلت القوات المصرية تقدمها نحو إسطانبول بينما بقي الإنجليز على الحياد في انتظار اتضاح الموقف.

ولم يثر محمد علي مسألة استقلال مصر عن الدولة العثمانية رغم إلحاح إبراهيم باشا عليه في هذا إلا في عام ١٨٣٨م، وبقت المساجد تدعو للسطان في سوريا بعد انتصارت إبراهيم باشا حتى معركة بيلان بتعليمات من محمد علي بينما ضج إبراهيم باشا بالشكوى من ذلك.

ولكن لم تكن تركيا مستعدة للإبقاء على هذه المعاهدة فقد تعاهدت سرا مع روسيا في معاهدة هنكار أسكلة سي على الدفاع المشترك، لتضمن تركيا مساعدة الروس في حربها المتوقعة مع محمد علي مقابل كفالة حرية المرور للسفن الروسية، وكذلك محمد علي أعلن استقلاله عن تركيا ١٨٣٨م، فبادرت تركيا بإعداد جيش لمحاربته وإجلائه عن سوريا ورغم تدخل الدول الكبرى بالدبلوماسية، في محاولة لإثناء عزيمة محمد علي وإبراهيم باشا إلا أن إبراهيم باشا استطاع إدارة المعركة كما يجب سياسيا وعسكريا فترك الترك يبدأون بالهجوم وينقضون المعاهدة ويتوغلون بجيشهم في الأراضي تحت الحكم المصري، وأعد قواته بشكل جيد ليلتقي بالجيش التركي في نصبين ملحقًا به هزيمة مروعة أفقدته خلال انسحابه خمس أسداس جنوده وجميع مدفعيته كما ذكر البارون فون مولتكة أحد مستشاري هذا الجيش الذي كان مخططًا له أن يجلي المصريين عن سوريا ثم ينطلق إلى احتلال القاهرة والاستيلاء على مصر.

ووافت المنية السلطان عبد الحميد قبل أن تصله أنباء الهزيمة وتولى مكانه ابنه عبد المجيد، وعندما اختير خسرو باشا صدرًا أعظمَ، وكان ألد أعداء قائد الأسطول العثماني أحمد فوزي باشا انحاز بالأسطول بأكمله إلى محمد علي لشكه في أن خسرو باشا يريد ضم الأسطول إلى الروس ليحاربوا محمد علي، ورحل إلى الإسكندرية ففقدت تركيا سلطانها وجيشها وأسطولها في ثلاثة أسابيع.

وأغرى الانقسام الأوروبي بين معسكرين، شرقي يضم روسيا والنمسا وبروسيا، وغربي يضم إنجلترا وفرنسا، محمد علي أن يخوض مغامرته بالاستقلال مراهنًا على عدم تدخل الأوربيين.

ولكن هذا لم يستمر طويلا فسرعان ما تدارك الأوروبيون خطورة حراك محمد علي وأعلن وزير الخارجية البريطاني بالمرستون قرار بلاده قائلا: (إن مجلس الوزراء قرر أنه لن يسمح لمحمد علي إعلان استقلاله عن الدولة العثمانية، وفصل مصر وسوريا عن الإمبراطورية التركية، كما أن المجلس يرى أن عواقب مثل هذا الإعلان لا بد أن تؤدي إلى صراع بين محمد علي والسلطان إما الآن أو في مدة غير بعيدة).

وكانت علاقات مصر وفرنسا الودية دافعًا إضافيا للتدخل الأوروبي ضد طموحات محمد علي التي كانت تمثل خطر تكوين مملكة عربية تمتلك جيشا قويًا وحليفًا أوروبيا قد ترث الدولة العثمانية التي يقبلها الأوروبيون على وهنها واستمر الموقف البريطاني معاديا لمحمد علي رغم محاولاته للتقارب والتفاهم وحتى عرضه الاشتراك في المشروعات البريطانية.

ولكن رؤية بريطانيا كانت تنصب في كون سوريا منطقة عازلة بين السلطان ومحمد علي وأن استيلاء محمد علي على سوريا يؤدي لتوغل روسيا على الدولة العثمانية مما يؤدي لمواجهة أوروبية مباشرة بالإضافة إلى تهديد محمد علي للنفوذ البريطاني في إيران والعراق، وفي خطاب بالمرتسون إلى سفير إنجلترا في الأستانة ١٨٣٩م، عبر عن قرار بلاده بخوض الحرب ضد محمد علي إن تجدد النزاع بينه وبين السلطان وهذا ما حدث.

وربما يطيب للبعض تفسير التحالف الأوروبي ضد محمد علي بالتخوف من إعادة مجد الخلافة الإسلامية، وتجديدها على أنقاض الدولة العثمانية المترهلة، وقد يكون هذا صحيحا نسبيا، ولكن التعصب الديني وكراهية المسلمين المتوارثة في الثقافة الأوروبية منذ الحروب الصليبية لم يكونوا السبب الوحيد وراء التحرك الأوروبي ضد محمد علي وإجهاض طموحه فالحقيقة أنه كان يمثل خطرًا داهما على توازن القوى الأوروبية الذي جعلها تتسارع لمساندة تركيا حتى لا يؤدي انهيارها لاستيلاء الروس على ممتلكاتها الأوروبية، وكذلك لعبت تركيا دور الحليف مع بعض القوى الأوروبية ضد بعضها فساندت فرنسا ضد الإمبراطورية الرومانية والسويد ضد روسيا، وكانت القوى الأوروبية ترى في

الصراع الروسي التركي المستمر (دعمت روسيا محاولة علي بك الكبير المبكرة والطموحة للاستقلال عن تركيا ١٧٦٩م) وسيلة فعالة لتحجيم قوة الروس المتنامية، ولعل تعبير إمبراطورة النمسا ماري تريز يوضح ذلك فقد كتبت (أن تقسيم الإمبراطورية العثمانية سيكون من أخطر المشاريع الأوروبية وسيكون له عواقب وخيمة فماذا سنكسب من التوسع حتى ولو إلى حدود القسطنطينية سوى التوابع السلبية فأنا لن أسمح أبدا بتفتيت الإمبراطورية التركية وأتمنى أن لا يشهد أحفادي من بعدي طردها من أوروبا).

فكانت لعبة توازن القوى الأوروبية والتي كانت بدايتها من معاهدة وستيفاليا حاكمة بشكل أو بآخر المسألة الشرقية، ووضع تركيا، وبالتالي حكمت بشكل كبير علاقة أوروبا بتوسعات محمد علي وتضخم قوته إلى أن اختلفت السياسات واختل هذا الميزان وتغيرت اللعبة.

فاجتمعت روسيا وبريطانيا والنمسا مع تركيا في معاهدة لندن ١٨٤٠م، واتفقوا على قطع الاتصالات بين مصر وسوريا ومساعدة من يثورون على حكم محمد علي، وفي مقابل تخلي محمد علي عن سوريا، ويتعهد السلطان بمنحه حكم جنوب الشام وولاية عكا مدى حياته ويرتب الحكم الوراثى لمصر في أبنائه على أن يدفع الجزية للدولة العثمانية، وتسري على مصر المعاهدات والقوانين كجزء من الدولة العثمانية، وكذلك القوات المصرية تعتبر جزءًا من قوات الدولة العثمانية.

وبالطبع قاوم محمد علي هذا، وبعد مهلة الحلفاء بدأت قوات الدول المتحالفة في الزحف على سوريا واضطربت الأحوال بسبب ثورة الأهالي بتحريض القوى الموالية للعثمانيين.

ورغم استتباب الأمن في سوريا التي لم تقاوم الجيش المصري إلا أن الأهالي سرعان ما انقلبوا على الحكم المصري نتيجة بعض القرارات والإجراءات التي أثارت حفيظتهم، وأهمها فرض ضريبة الرؤوس على جميع الأهالي باختلاف مللهم واحتكار صناعة وتجارة الحرير وتسخير الأهالي في الأشغال العامة وتجنيد الشباب ونزع سلاح الأهالي، وأبطل إبراهيم باشا سلطة الإقطاعيين فلم يكن من الصعب على الترك والإنجليز استمالتهم وتحريضهم على الثورة عليه.

فاندلعت الاضطرابات والثورات في أنحاء سوريا وفلسطين، فأنهكت الجيش المصري واستنفزت موارده، وكان أعظمها ثورة الدروز، وفقد الجيش المصري الآلاف من رجاله المدربين في إخماد هذه الثورات التي كان يمكن تجنبها بعدم التسرع في قرارت نزع السلاح والتجنيد وكلاهما لم يؤدِّ غرضه ولم يتم على ما يجب.

ولما رفض محمد علي تهديدات التحالف الأوروبي التركي وزع الإنجليز ٣٠ ألف بندقية على العشائر المناوئة له في سوريا، فوجد إبراهيم باشا نفسه في موقف حرج وقد ألقت إنجلترا بثقلها في الحرب فقصفت عكا حتى اضطرت حاميتها للانسحاب واحتلت القوات النمساوية والتركية جونية ثم بيروت.

ولكن ظلت المعارك البرية قليلة في ظل احتراز التحالف الأوروبي المتفوق بحريا من المغامرة بجنوده لمواجهة كبيرة مع الجيش المصري، فقام الأسطول الإنجليزي بإقامة مظاهرة بحرية أمام شواطئ الإسكندرية في محاولة لإرهاب محمد علي وإخضاعه، وكان رد الباشا على القنصل الإنجليزي الذي أتى لمفاوضته (إذا كانت الدول المتحالفة تريد أن تكرهني بالقوة على الإذعان، لتتفضل بالمجيء فإني على استعداد لمقابلتها، وإذا كانت إنجلترا تريد ذلك وحدها فإني أكثر استعدادا لمقابلتها، إني لا أهاجم أحدًا، ولكني مستعد للدفاع عن البلاد حتى آخر نسمة من حياتي، وقال لمن حوله إن الإنجليز يهددونني بالنزول إلى بر مصر فليجربوا ولينفذوا وعيدهم، فسيرون أننا على استعداد لملاقاتهم وأن الأجنة في بطون أمهاتهم ستشترك في قتالهم)، وبالفعل بدأ في توزيع السلاح على عمال المصانع وإقامة الاستحكامات استعدادا للحرب.

ولكن سوء الأوضاع في سوريا غير رأي الباشا الذي قبل مرغمًا الانسحاب من سوريا وإعادة الأسطول العثماني مقابل ضمان التحالف الأوروبي بقاء حكم مصر وراثيا في ذريته.

وبعد معاهدة ١٨٤٠م، واجهت محمد علي صعوبة في تخفيض عدد الجيش إلى ١٨ ألف مقاتل فقط، فنزع سلاح جزء من الجيش والبحرية، ووجههم لأعمال الزراعة والري وسمح

للضباط الأتراك الذين لم يعجبهم هذا بالاستقالة من خدمة الباشا.

وانتهت مغامرات محمد علي العسكرية، وقد خلفت جيشا صنع ليكون سيفه يضرب به من يشاء فكان، ولكنه من دون قصد أصبح حجر الزاوية في بنيان مصر الحديثة، فالمصريون الذين لم يكن لديهم من هوية قومية لينشئوا جيشا وطنيا أصبح لديهم الجيش الذي يحارب الأتراك والعرب والأوربيين فيدعونه المصري ويستبشر الفلاحون بأخبار انتصاراته ويفتخر بها الأفندية، فبدأت الروح القومية في الانبعاث التدريجي البطيء بهذه الطريقة غير المعتادة وأصبح جيش الباشا جيش مصر.

بلد فرعون

لم يكن فرعون مصر الأخير، كما يحلو لبعض الباحثين تسميته، ليرضى بأقل من أن يعيد تشكيل تلك البلد التي امتلك زمامها بتصاريف القدر، وبسعيه الحثيث للانفراد بها، لتكون تلك الإمبراطورية التي يرى نفسه على رأسها، وقد فعل.

فلا يمكن لمنصف أن ينكر مدى التغيير الجذري الذي أحدثه محمد علي في مصر، التي حولها من ولاية عثمانية منسية إلى دولة كبرى بحكومة قوية، قامت على دماء المصريين وعرقهم ودموعهم في بضع سنين بالحديد والنار والعلم والجهد الكبير.

ولا يحط من قيمة عمله وتأثيره في تغيير التاريخ المصري القول بأنه كان يبحث عن مجد شخصي، ولا يبرر فظائع عهده ومآسيه القول بأن ذلك صب في صالح مصر وأجيالها من بعده.

ولعل السمة الأكثر وضوحا وتأثيرا في شخصية الباشا بعد طموحه الكبير هي كونه رجلاً عمليًا من الطراز الأول يبحث دوما عن ما يحقق أهدافه بأعلى كفاءة، وفي أقل وقت، ويغض النظر عن ما قد يعكر صفو أداء العمل، فقد حدث وسرق مدرب عسكري فرنسي ٣٠ أردبًا من الشعير، فكان قرار الباشا أن يتم التكتم على الأمر وعدم معاقبته للحاجة لخبرته وقدرته الفنية، بينما عندما اعتدى يوزباشي على رفاعة الطهطاوي ناظر مدرسة الألسن، وكان المبرر لعدم عقاب اليوزباشي النفقات الكثيرة في تدريبه وتعليمه وإرساله لفرنسا، قرر الباشا جلده ٣٠٠ جلدة ورفده من المدرسة، لأن رفاعة درب الكثير من اليوزباشية وإرضائه أهم من خسارة ما أنفق على المعتدي من مال، وعندما قدر أحد مترجميه الوقت الذي يلزمه لترجمة مجلد ضخم من الفرنسية للتركية بثلاثة أشهر، أشهر الباشا سيفا وقسم المجلد ثلاثا ليعمل به ثلاثة مترجمين في نفس الوقت.

وتظهر العملية الشديدة في اختيار الباشا لرجاله الذين شيدوا أركان إمبراطوريته.

ففي المرحلة الأولى كان يحتاج لرجال شديدي الحزم والبأس لا تعرف الرحمة إلى قلوبهم سبيلاً، فكان على رأسهم قائده الأحب وزوج ابنته محمد الدفتردار، ومن أشهر ما روي عنه أن فلاحًا شكا إليه في إحدى جولاته أن ناظر الأرض استولى على بقرته الوحيدة وباعها بستين قرشًا، بديلا عن ضرائبه التي لم يستطع سدادها، فأمر جزار القرية بذبحها وتقسيمها ستين قطعة وأمر ببيع كل جزء منها بقرش لفلاحي القرية، وأعطى الجزار رأسها مقابل عمله، فجمع أهل القرية في الجرن وسأل الجزار عن فعلته قال أنا عبد المأمور ولم أفعل سوى ما أمرني به الناظر فأمره أن يذبح الناظر ويقطعه ستين قطعة وأمر أهل القرية أن يشتري كل منهم القطعة بقرشين، وأعطى للفلاح الـ١٢٠ قرشا ليشتري بقرة جديدة وأعطى الجزار رأس الناظر ثمنًا لجهده!

ولكن مرحلة الحكم بالإرهاب لم تستمر للأبد فبعد ما أصبحت الحكومة فقط هي من تقتل وتصادر الأموال وتستعبد الناس في أعمالها بالسخرة، بدأت دولة القانون في الظهور تدريجيًا، وانتقل مركز الثقل في الإمبراطورية من الجلادين إلى أصحاب العلم والخبرة الذين أتوا إلى مصر من كل حدب وصوب للباشا الذي يزن المعرفة بالذهب واحتاجت الدولة لجهاز إداري ضخم، تكفل التعليم في الداخل والخارج بتوفير رجاله.

كان التعليم قبل محمد علي مقتصرًا على الكتاتيب التي تعلم بعض الأطفال مبادئ اللغة والدين والحساب والأزهر الذي اقتصرت الدراسة فيه على شروح وحواشي المؤلفات القديمة ويدرس الطلاب فيه بحرية نسبية تتمثل في اختيارهم للشيخ الذي يحضرون دروسه ويجيزهم بينما توقفت حركة التأليف والبحث العلمي به.

ولكن محمد علي بإدراكه أن التعليم هو الأساس لأي نهضة، بدأ في إنشاء التعليم النظامي، وكان أول ما فكر فيه إنشاء مدرسة للهندسة ١٨١٦م، ويروي الجبرتي أن سبب ذلك مصري اسمه حسين شلبي عجوة قام باختراع آلة لضرب الأرز وتبيضه وقدمها لمحمد علي الذي أحس بنباهه أبناء البلد وأنهم يستحقون التعليم، فبدأ إنشاء المدارس فكان أولها مدرسة الهندسة في القلعة، فكانت المهندسخانة ولما ضاقت أنشأ أخرى في بولاق ١٨٣٨م.

وفي عام ١٨٢٧م أنشأ مدرسة الطب في أبوزعبل لوجود المستشفى العسكري بها فكانت تخرج الأطباء للجيش ثم لخدمة البلاد عامة تحت إشراف الطبيب الفرنسي كلوت بك، وبعد خمس سنوات من إنشائها تخرجت أول دفعة من طلبتها فاختار ١٢ من الأوائل لبعثة علمية بفرنسا، وعند عودتهم عينوا أساتذة بها، ونقلت المدرسة والمستشفى إلى القصر العيني ١٨٣٧م، وألحق بها مدرسة للصيدلة وأخرى للتوليد وثالثة متخصصة بأمراض النساء، وأدخل محمد علي نظامًا للصحة، فبجانب المستشفيات والعيادات أقام نظام للتطعيم منذ ١٨١٩م، وأصبح إجباريًا منذ ١٨٣٩م، مما أدى لاختفاء وباء الطاعون الذي اجتاح مصر مرات متعددة بمجهودات كلوت بك.

ثم توالى إنشاء المدارس العليا، الألسن والمحاسبة والفنون والزراعة والطب البيطري والمدارس التجهيزية (الثانوية).

وبدأ محمد علي باستجلاب المدرسين من أوروبا، ثم تحول للبعثات العلمية لسد حاجة البلاد من المعلمين والأساتذة وعهد برئاسة البعثات العلمية المصرية لفرنسا وغيرها إلى مسيو جومار العالم الذي كان قد صاحب الحملة الفرنسية، وكتب أجزاء عديدة من كتاب وصف مصر.

وكان اهتمام محمد علي بهذه البعثات كبيرًا، فلم يقصر في متابعة تقارير تقدم الطلاب من رؤسائهم ومراقبيهم، ولم يخيبوا ظنه، فكان نجاحهم مبهرًا، فالطلاب الذين ذهبوا لفرنسا وقبل مرور عامين على وجودهم بها، كانوا يعبرون عن أفكارهم ومشاعرهم بكتابة الأشعار بالفرنسية بمستوى أثار تعجب أساتذتهم.

ولم تقتصر بعثات محمد علي على العلوم فحسب، وإنما الصناعات أيضا، فأرسل ١٥ تلميذًا تحت إشراف أدهم بك لتعلم التعدين وصناعة الحرير بإنجلترا، ويذكر أن أدهم بك قد خلع بعد وصوله لإنجلترا الزي الشرقي المعهود وجارى الإنجليز في ملابسهم، فغضب محمد علي عليه وأمر بإعادته فلم يكن الباشا مبهورًا بالغرب وإنما معترفًا بتفوقه الحضاري محاولا الأخذ بالأسباب لسد هذه الهوة.

وأشهر العائدين من هذه البعثات بلا ريب الشيخ رفاعة الطهطاوي والذي كانت مهمته إمامة الطلاب في الصلاة والحرص على أخلاقهم حتى لا تفسدها المغريات الأوروبية وتلهيهم عن الدرس وتحصيل العلوم، ولكن قدرته جعلته يتخصص في الترجمة من الفرنسية للعربية، وبالعكس، واكتسب من المعارف بالأحوال الاجتماعية والسياسية الكثير مما جعله في صدارة حملة شعلة التنوير في مصر.

ومنهم إبراهيم النبرواي الذي نزح إلى القاهرة شابًا ليبيع حمولة بطيخ من زراعة والده بها طمعًا في ربح أكبر، فلما انتهت الصفقة بالخسارة عز عليه أن يعود خائبًا فأعطى ما تجمع له لصاحب الجمل الذي استأجره من قريته ليرده إلى أهله، وبقي في القاهرة والتحق بالأزهر، طامحا أن يصبح شيخًا، ولكن نبوغه شجع شيخه لترشيحه لتعلم الطب ونجح فيه فرشح لبعثة لفرنسا وعاد طبيبا حاذقا، وكان من أوائل المدرسين المصريين في مدرسة الطب عند عودته، وذاعت شهرته حتى اتخذه محمد علي طبيبًا خاصًا.

وهؤلاء العائدين من البعثات كانوا الرواد لطبقة المثقفين والمتعلمين في مصر، وتقلد أغلبهم المناصب الرفيعة في الدولة.

وفي سبيل تحقيق نهضة علمية اهتم الباشا بالترجمة، وبدأ بتكليف أجانب ومن أهمهم كلوت بك الذي ضمن إنجازاته الكبيرة ترجمة ١٥٢ كتابًا من لغات عديدة للعربية، ثم تطور الأمر لتأسيس مدرسة مختصة للترجمة رأسها الشيخ رفاعة الطهطاوي.

وكون التعليم النظامي طبقة الأفندية وقد أدى اعتناء محمد علي بالمدارس إلى الإقبال عليها رغم أنفة أغلب الأزهريين من التعليم الدنيوي إلا أن الأثر الكبير الذي أحدثته هذه المدارس التي كانت ترتب للمنتسبين الإعاشة والمسكن والملابس بالإضافة إلى تعينهم في الحكومة بعد انتهاء دراستهم، أدى إلى تغير اجتماعي عميق في مصر، فالريفي إن كان نابغًا يستطيع بجهده وتحصيله أن ينال وجاهةً اجتماعية وثروة وسطوة يوفرها العمل الحكومي، وبدأت في التكون طبقة متوسطة مصرية متعلمة تعتد بذاتها وتطمح في المزيد فكانت الركيزة في الكفاح الوطني عندما تشكلت الروح الوطنية المصرية وظهرت بوضوح.

ولكن الباشا تخوف فيما بعد من آثار تعميم التعليم من تنوير الشعب الذي قد يدفعه للثورة على حكامه فسعى لإنقاص عدد تلاميذ المدارس، وحاول ربط التعليم بحاجة الدولة.

من الطوائف إلى الطبقة العاملة

كان نظام الطوائف المهنية والتجارية أساسيا في مصر، كغيرها من الولايات العثمانية وكانت تضم الحرفيين والتجار والصناع والطهاة والخبازين حتى الراقصات والبغايا واللصوص.

وكانت بعض الطوائف تصنف حسب عقائد المنتمين إليها، فصناعة الخمور وتجارتها والصاغة مقصورة على المسيحين واليهود وطائفة الجلابة (تجار العبيد) تقتصر على أبناء الواحات وأسوان وإبريم.

وكان مشايخ الحرف مسؤولين عن توريد الضرائب والإتاوات للحكومة وإلا تعرضوا للسجن والتنكيل، ولهذا لم تتعرض الحكومات إلى الطوائف بإصلاح أو سيطرة، لأنها تكفيها مؤونة تنظيم صفوف أرباب الصناعات وتتولى عنها جمع الضرائب، وكذلك كانوا يشرفون على ممارسي المهنة ويحلون خلافاتهم، ولديهم سلطات كبيرة عليهم وارتبطت الطوائف بعلماء الأزهر، وساعدوا في كل حراك ثوري.

وكان نظام الطوائف يقوم على أن الصبي في بداية تعلمه يرتبط بمعلم لا يتركه إلا بإذن شيخ الطائفة ثم يتحول لعريف يعمل لدى المعلم أو الأسطى سنتين إلى خمس سنوات نظير إيوائه، ولا بد أن يحصل على إذن ليكون أسطى في حفل يتم بطقوس خاصة تميز مراحل التدرج في الطائفة منذ القبول فيها كصبي إلى التحول لمعلم أو أسطى والترقي حتى مرحلة النقيب ثم الشيخ.

ونظام الطوائف كان يوفر حماية ومكانة اجتماعية للمندمجين فيه، وينتج حرفيين مهرة على قدر كبير من الالتزام بقواعد وأصول المهنة وأخلاقياتها.

واضمحل نظام الطوائف في عهد محمد علي الاحتكاري تدريجيا، وفي عهد سعيد باشا ألغى حق شيخ الطائفة في تقرير الغرامات على أفرادها إلى أن ألغى نظام الطوائف بالكلية ١٨٨٢م.

فقد أدى احتكار الباشا للمواد الأولية والسلع التي تحدد سعر توزيعها وبيعها للعامة إلى تراجع الطوائف التجارية وإن كان الصناع احتفظوا بمحالهم وأدواتهم فإنهم فقدوا حريتهم في شراء المواد الأولية وتسويق منتجاتهم.

وكذلك فقد اعتمد الباشا على أبناء الطوائف لمصانعه، وكان هذا الاستخدام تعسفيا جبريًّا في معظمه، وكذلك عمد الباشا لجمع الصبية والأطفال عنوة من الشوارع والحارات لتدريبهم على الصناعات وتشغيلهم في المصانع فقوض نظام الصبية الذي اعتمدت عليه الطوائف التي اضطر العديد من مشايخها للهرب للريف، بعيدًا عن بطش السلطة المركزية وتحكماتها وتحول أصحاب المصانع الصغيرة التي لم تنجُ من قبضة الباشا إلى مدراء أُجَراء لها يستبدلهم وقتما يشاء.

وأقام محمد علي مصانع للغزل والنسيج، وعمم زراعة القطن الجيد طويل التيلة بعدما كان مقتصرًا على الحدائق، واشتراه من المزارعين بأسعار مرتفعة فتحولوا لزراعته، وكانت الدولة تحتكر تجارته، كما تحتكر المصانع التي أقامها محمد علي من غزل ونسيج ومسابك وصابون ومعامل سكر ومعاصر للزيوت.

وفي محاولة الباشا لتحويل مصر لدولة صناعية وإقامة المصانع الضخمة والمعامل والورش الكبرى نشأت طبقة عمالية لم تعرفها مصر من قبل، بينما أضيرت طوائف الحرفيين بشدة، وقد ضم حتى المصانع الصغيرة التي تعمل في النسيج إليه فكان العامل ينتج الملابس والمنسوجات ولا يرتديها، وإنما يسلمها للحكومة ثم يعود فيشتريها.

واستمر احتكار المنسوجات حتى عام ١٨٣٦م، حيث صرح للناس بالعمل في النسيج والتجارة فيه لصالحهم الخاص بعد دفع ضريبة ٣٦ قرشًا شهريًا عن كل نول.

وخفف الباشا في أواخر عهده من القيود الاحتكارية على الصناعات الصغيرة لضعف عائدها وما وصلت إليه من اضمحلال، فسمح للحرفيين بالعمل لحسابهم في بعضها كالأدوات المنزلية والحصر والحرير.

وبينما تصور الباشا أنه يستطيع أن يجعل من القاهرة مدينة صناعية كمانشستر، أنفق مبالغ مهولة على إنشاء المصانع وتزويدها بالآلات إلا أن هذا لم يحدث فقد حال من دون قيام نهضة صناعية كبرى في مصر افتقارها لمصادر الطاقة والمعادن، فليس في مصر حديد ولا فحم ولا نحاس بالكمية والأنواع المناسبة ولا أخشاب صالحة لصناعة السفن، واستعان الباشا بمئات من العمال والخبراء الأوربيين ليدربوا المصريين ويعلوا من كفاءتهم المهنية، حتى الطرابيش استقدم صانعيها من تونس لشهرتهم في إجادتها.

وكان اهتمام الباشا الأول بالصناعات الحربية، فتقدمت معامل تصنيع الأسلحة والبارود، وكان الباشا يستورد بنادق بلجيكية لمقارنتها بنظائرها المنتجة في مصر، بينما الصناعات المدنية كانت في المقام الثاني باعتبارها صناعات تكميلية.

ولهذا، فبعد معاهدة لندن ١٨٤٠م، وفرمان ١٨٤١م، وتخفيض عدد الجيش المصري إلى ١٨ ألفًا فقط، وتسريح الباقين، لم يعد هناك حاجة للصناعات الحربية الكبيرة وكذلك فقد حظر على مصر بناء السفن الحربية من دون إذن من السلطان.

وبخلاف ذلك فقد أدى سوء الإدارة إلى تعثر الصناعات، وتعرض محمد علي للغبن، وحتى النصب في استيراده الآلات بأضعاف ثمنها وكثير منها صدأ في مكانه من دون أن يستغل، وكانت طريقة الباشا في محاربة الفساد والنهب من المصانع عن طريق المركزية البيروقراطية عاملاً في تأخرها لدرجة أن طلب رطل واحد من الشحم لمصنع السيدة زينب تطلب أربعة أيام وتوقيع العديد من الموظفين بين أمناء مخازن ومحاسبين ومشرفين وأما مدراء المصانع فكان عدد منهم من الضباط السابقين، وكثرت التنقلات في المصانع، فأصبحوا يشرفون على صناعات لا دراية لهم بها.

وأدى سوء حال العمال وإجبارهم على العمل إلى سخطهم، فرواتبهم الضئيلة كان يخصم منها تكلفة وجباتهم، وكثيرًا ما يأخذون بدلاً منها بونات بمنتجات يضطرون لبيعها للمرابين بخصم يصل إلى ٢٥٪، بالإضافة للقسوة في معاملتهم حتى تعمد بعضهم تعطيل الآلات وحرق المصانع عمدًا كما حدث في أحد مصانع أسيوط.

وبرغم أن الحكم في مصر محمد علي، كان حكم الفرد المطلق ليست به شبهة من الديمقراطية، إلا أن الباشا كان يدرك أهمية الشورى، ويقدر أهل العلم، ويدرك بعمليته أن الإمبراطورية تحتاج جيشًا من الإداريين والخبراء، فجاءت فكرة تأسيس دواوين ليستعان بها.

فكان الديوان العالي مجلس الحكومة ومقره القلعة ومهمته المشورة في مشروعات الحكومة قبل الشروع فيها، ثم ألف ديوانًا (وزارة) لكل فرع من فروع الحكومة، فالخارجية صار لها ديوان، وديوان الحربية، وديوان للمدارس..إلخ، كانت بمثابة فروع للديوان العالي.

وفي ١٨٢٩م، ألَّف محمد علي مجلس المشورة، نواة البرلمان في مصر، ولم تكن له سلطات إلا الشورى في مسائل الإدارة والتعليم والأشغال العمومية وتقديم الاقتراحات بشأنها، وتكون من ١٥٦ عضوًا، ٣٣ من كبار الموظفين والعلماء و٢٤ من مأموري الأقاليم و٩٩ من كبار الأعيان.

وفي عام ١٨٣٧م، وضع الباشا نظامًا أساسيًا باسم السياستنامة حدد فيه نظام الحكومة واختصاص كل مصلحة من مصالحها ودوواينها السبعة.

وفي ١٨٤٧م، ألف الباشا المجلس الخصوصي، ويختص بسنّ القوانين واللوائح وإصدار التعليمات لجميع المصالح الحكومية.

وقسم محمد علي مصر إلى سبع مديريات، وأضاف للنظام القضائي اختصاصًا لديوان الخصوصي، وأنشأ جمعية الحقانية لمحاكمة كبار الموظفين والجرائم التي تحيلها عليها الدوواين.

وعسكرة مصر ربما تكون وصفًا ملائمًا لكثير مما يجري في عصر محمد علي، فالرتب العسكرية كانت تسري على الموظفين المدنين ويتساوون معهم في الرواتب وكذلك يرتدي الموظفون ملابس جنود، فالكل جنود الباشا كل في مجاله وموقعه.

ولكن أصبح للمصريين حكومة قوية تمكنت من فعل الكثير.

فقد ضاعف محمد علي مساحة الأرض المزروعة في مصر بتنظيم الري واستصلاح الأراضي وإقامة السدود والقناطر، فمن عام ١٨١٣م إلى عام ١٨٥٢م زادت الأراضي المزروعة بمقدار يقارب ٦٠٠ ألف فدان، وأمكن زراعة أراضي شاسعة أكثر من مرة في العام وحفرت عشرات القنوات والمصارف والترع، وأقيمت عشرات الجسور والقناطر بتوزيعها على القرى التي تقع في زمامها ولكن كل هذا شيّد بالسخرة البشعة، فالفلاح الذي أنقذه الباشا من السخرة الزراعية أصبح عبدًا للحكومة لا الملتزمين فلم يحل الباشا الطوق الذي لفه الملتزمون على أعناق الفلاحين وإنما أزاحهم وأمسك هو بزمامه وعندما شقت ترعة المحمودية الشهيرة لقي قرابة ١٢ ألف فلاح حتفهم أثناء حفرها خلال عشرة أشهر فقط ومن كان يسقط من الإعياء تحت وطأة الكرابيج كان يهال عليه التراب بجوار الترعة التي مات وهو يحفرها.

وخلال عام ١٨٣٦م، بدأ استخدام العملة المصرية باعتبار الجنيه يساوي ١٠٠ قرش، ومنع الباشا استعمال أي عملة أجنبية يعتقد أنها قد تؤدي لارتباك السوق فانتهى اضطراب سوق النقد.

وامتدت حماية الباشا للآثار المصرية لأول مرة في تاريخ مصر، فأصدر قرارًا بإقامة المتحف المصري ١٨٣٥م، ومنع تصدير الآثار المصرية وهدم الأبنية الأثرية.

وكان محمد علي حريصًا في مشروعه لبناء مصر الحديثة أن لا يقع في حبائل الاستعمار والتبعية الأوروبية، فحرص على عدم الاقتراض من أوروبا رغم احتياجه ورفض مشروع قناة السويس الذي عرضه عليه مجموعة من مدرسة سان سيمون الفرنسية حتى لا يكون بوسفور آخر وذريعة للتدخل الأوروبي في مصر.

إلا أنه في المقابل كان حريصا على كسب ودِّ الأوربيين وتجنب عدائهم، فسمح بالإرساليات من كنائس الفاتيكان وفرنسا وألمانيا بالعمل وفتح المدارس في مصر، وسمح بمحاولات تغيير عقائد الأقباط إلى الكاثوليكية أو البروتستانية رغم مقاومة الكنيسة الأرثوذوكسية، وأقر الامتيازات التي قررها العثمانيون للأجانب وأقام علاقات جيدة مع فرنسا وحاول كسب ودّ الإنجليز بالعلاقات التجارية، ويقال إنه اشترك معهم في معاهدة سرية في فترة الحرب مع الوهابيين لضمان تجارتهم في البحر الأحمر لكن محاولاته لم تفلح وانتهى الأمر بصدامهما.

ومع فتح الباشا الباب أمام الكثير من الأوربيين خبراءً ومعلمين ومهنيين وتجارًا، بدأ الشعور المصري بالعداء التاريخي للأجانب الأوربيين المتوارث من أيام الصليبيين في التراجع.

ومع ازدياد أعداد الأجانب في مصر في أواخر عهد محمد علي وعهود أبنائه، بدأت الثقافة الأوروبية في الانتشار، فبدأ كبار الموظفين يأخذون عاداتهم في الطعام والأكل بالشوكة والسكين وشرب النبيذ وشاعت الملابس الأوروبية وافتتحت النوادي والبارات وأدخل التقويم الإفرنجي بالتدريج، وهذا ما ظهر أثره لاحقا في تغيير النخبة الأرستقراطية المصرية وعاداتها عن سائر الشعب.

ولم تسمح سياسة محمد علي الاحتكارية للأفراد بتحقيق الثروات من الصناعة أو التجارة وحتى الملكيات الزراعية الكبرى لم تظهر إلا في أواخر عهده ولم تظهر كطبقة إلا في عهود خلفائه وإن كان وضع أساسها.

وبعد عملية المساحة وحصر أراضي مصر ١٨١٣م، أعطى الباشا بموجب صك لكل فلاح قادر من ٣ : ٥ أفدنة يتولى زراعتهم ووفر الآلات الزراعية والماشية وألغيت السخرة الزراعية، ولكن الفلاح لم يعتق منها، فسرعان ما عادت ثانية ولكن في الأشغال العامة وحفر الترع والمصارف وإقامة القناطر.

ونظام محمد علي مكنه من تخطيط الزراعة، فتحدد الحكومة للفلاح ما يزرعه وتشتريه بالسعر الذي تحدده، فأمكن إدخال زراعات جديدة وتحسينها وزيادة إنتاج بعضها حسب الحاجة بشكل منظم.

لكن حاجة الباشا المستمرة للمال لتمويل جيوشه وحملاته لم تدعْ الفلاح يلتقط أنفاسه، فسرعان ما تزايدت المطالبات بالضرائب من دون وضع اعتبار لتغيير حصيلة الأراضي بحسب ضعف فيضان النيل أو قوته، وتحول الباشا إلى نهمٍ جشعٍ للمال، وأصبحت المطالبات الضريبية معجزة للفلاحين حتى شهدت مصر هجرات جماعية في عهده.

وابتدع الباشا نظام التضامن الضريبي حتى أدخل فيه مصر كلها، فالأراضي التي يعجز القائمون عليها عن أداء ضريبتها تفرض على باقي المزارعين، فالقرية التي تستطيع الوفاء بالتزاماتها الضريبية، يفرض عليها الوفاء بالتزامات الأخرى التي عجزت عنها والفلاح الذي يفلس ولا يستطيع سد ضرائبه تأخذ منه الأرض وتدفع لفلاح آخر غالبا رغمًا عنه، ويلتزم بأداء الالتزامات الضريبية التي أفلست سلفه!

ولم يتدارك الباشا مدى الخراب الذي سببه هذا النظام العجيب إلا في عام ١٨٣٩م واستبدله بنظام العهد، فعهد لجمع من القواد العسكريين والأمراء الأثرياء بضرورة أخذ عهد بالأراضي وإلزامهم بدفع ضرائبها وعاقب من لم يلتزم بأوامره.

وعندما اكتملت للباشا عملية نزع ملكية الأراضي وتحويل مصر إلى مزرعة حكومية كبيرة ١٨١٥م، استبعدت مساحات شاسعة من الأراضي غير المزروعة، سميت بالأبعديات، وضم إليها الأراضي التي لم يستطع واضعو اليد عليها إثبات حق لهم فيها، وكذلك الأراضي التي

تنازل عنها أصحاب حق الانتفاع، لعدم القدرة على دفع الضرائب الباهظة ووزع الباشا مساحات شاسعة من هذه الأراضي على رجاله وأسرته وكبار رجال الجيش والأعيان والأعراب وبعض الأجانب حتى وبلغت مساحة تلك الأراضي في عام ١٨٤١م أكثر من ٧٠٠ ألف فدان، وكانت هذه السياسية سببًا في زيادة الرقعة الزراعية فهذه الأراضي كان أغلبها قابلا للزراعة، إن وجد اعتناء بها، ووصلت إليها المياه، وهذا ما قام به من منحهم الباشا، وفي عام ١٨٣٦م ولمواجهة التراخي في استصلاح هذه الأراضي منح الباشا حق توريثها، وفي عام ١٨٤٢م، أصدر الأمر بالحق في تملكها ملكية كاملة، فلهم حق التصرف فيها بالبيع أو التأجير أو الهبة، فتكونت نواة طبقة كبار الملاك.

وبقي من الوسايا حوالي ١٠٠ ألف فدان، وأعطى الباشا لواضعي أيديهم عليها حق الملكية الكاملة كغيرهم في أواخر عهده بعدما كانت أراضي الوسايا تظل للملتزم ما بقي بلا توارث ويمكن أن يتنازل عنها للقادر على زراعتها فأصبح ملاكها جزءًا من طبقة كبار الملاك.

وأما مشايخ القرى فكان لهم جزء من الأراضي معفاة من الضرائب نظير خدماتهم يسمى المسموح، وبلغت مساحة الأراضي الموزعة على المشايخ في عهد الباشا ١٥٥ ألف فدان فكانوا عند تقرير حق ملكيتهم العنصر الوحيد المصري الخالص في طبقة كبار الملاك، ولما كان المشايخ يستولون عادة على الأراضي التي جند أصحابها أو سخروا في الخدمة العامة ولم يعودوا فقد تضخمت ثروات بعضهم وازدادت قوتهم تدريجيا، فبعد ما كانوا يهددون بالضرب بالكرباج والسجن إن لم يقدموا الرجال والضرائب للحكومة أصبح الباشا يستعين بهم ويستبدل الموظفين العثمانيين بهم تدريجيا، فأصبحوا ممثلين للدولة في بلادهم، وأعطى لكل ابن من أبناء المشايخ الذين تعلموا فنون الزراعة على يد أعضاء بعثاته العلمية ١٠٠ فدان منحة، وتحول المشايخ إلى أعيان الريف.

وكذلك كبار الموظفين والذين كانوا يتنوعون بين أتراك وأرمن وشوام وشراكسة وقلة ضئيلة من المصريين البارزين كرفاعة الطهطاوي وحامد أبو ستيت وإبراهيم النبراوي ومن الأتراك المتمصرين ظهرت شخصيات بارزة كرياض باشا ومحمد سلطان باشا ومحمد

شريف باشا، وبدأوا في حيازة أراضي زراعية عن طريق هبات الباشا وشراء الأراضي الخارجة عن الزمام في مزادات الحكومة، حيث كان لديهم من مدخرات رواتبهم الضخمة ما يمكنهم من شراء واستصلاح الأراضي.

ولما كان العربان أهم مساعدي الفلاحين في الهرب، كانت القسوة والشدة في التعامل معهم والقبض على عدد من مشايخهم وتحديد إقامتهم في القاهرة، وفي المقابل منح بعضهم حق التفتيش وتعقب الفارين والقبض عليهم وتسليمهم للسلطات مقابل مكافآت، وللتخلص من مشكلاتهم أقطع القبائل أراضيَ شاسعة ينتفعون بها بلا ضرائب ليدمجهم في حياة المدنية بعيدًا عن الترحال وأدخل مقاتليهم في الجيش بشكل منتظم واتخذ منهم إبراهيم باشا حرسه الخاص واشتركوا في الحروب المتعددة التي خاضها الباشا.

وأصبح مشايخ العرب مثل مشايخ القرى وتقلد بعضهم الوظائف الحكومية وكونوا ثروات وحازوا أراضيَ شاسعة، كالمناع بقنا وأحمد أبوكريشة وعبد الرحمن أبو دومة في جرجا والأباظة بالشرقية والشواربي بقليوب، وقدرت الأراضي تحت يد البدو في منتصف القرن التاسع عشر بـ١٠٠ ألف فدان.

وتكونت طبقة كبار الملاك في مصر متغذية على دماء الفلاحين وقوتهم وهم سجناء في الأراضي التي صاروا عبيدا لها.

وفي أواخر أيام محمد علي، أصيب بالخرف من جراء شيخوخته، فعزله ابنه إبراهيم، وأقام في أحد قصور الإسكندرية، وتولى إبراهيم باشا عرش مصر لفترة قصيرة إبريل ١٨٤٨م إلى نوفمبر ١٨٤٨م وتوفى في الستين، وفي ٢ أغسطس توفى محمد علي في الإسكندرية ونقل للقاهرة حيث دفن بمسجدة بالقلعة، وخلفه حفيده عباس بن أحمد طوسون الذي استمر حكمه خمس سنوات ونصف، أغلق فيها أغلب المصانع ولم يحدث فيها مشروعا كبيرا باستثناء خط السكك الحديدية بين القاهرة والإسكندرية ١٨٥٢م، بإيعاز من إنجلترا التي أصبح لها نفوذ في مصر لتيسير حركة تجارتها وبتخطيط مهندسيها وإشرافهم على المصريين المسخرين في عملها في سابقة لم يكونوا يحلمون بها في عهد

سابقيه، وأهمل الجيش، وأدخل عليه قرابة ٦ آلاف من طائفة الأرنؤوط، جعلهم خاصته وقدمهم على غيرهم، وأهمل البحرية إلى أن قامت حرب القرم بين تركيا وروسيا، فاستعانت بالقوات المصرية ١٨٥٣م، فانتعشت أحوال الجيش والبحرية قليلاً وقد لقي بعض اهتمام حيث بعث حملة من ٢٠ ألف جندي بقيادة سليم باشا فتحي ساهمت في الدفاع عن تركيا ضد الروس إلى نهاية الحرب في عهد سعيد باشا، وأدت كراهية عباس الغريبة للعلم والمتعلمين إلى إغلاق المدارس بل ونفى بعض معلميها ونظارها كرفاعة الطهطاوي ومحمد بيومي إلى السودان بحجة إنشاء مدارس ابتدائية بها وجمع مجموعة منتقاة من الطلاب في مدرسة وحيدة، المفروزة، واستدعى معظم الطلاب في البعثات الأوروبية ولم يذهب لبعثة أوربية في عهده إلا ١٩ تلميذًا فقط.

وبينما استطاع رفاعة الطهطاوي إقناع محمد علي بإنشاء مدرسة الألسن ١٨٣٥م لتخريج طبقة من المترجمين المحترفين، لإحداث نهضة علمية كانت تضم في أول أمرها فصولاً لتدريس اللغة الفرنسية والإنجليزية والإيطالية والتركية والفارسية، إلى جانب الهندسة والجبر والتاريخ والجغرافيا والشريعة الإسلامية، ثم اتسع نطاقها فضمت قسمًا لدراسة الإدارة العمومية لإعداد الموظفين اللازمين للعمل بالإدارة الحكومية، وقسمًا آخر لدراسة الإدارة الزراعية، كما ضمت قسمًا لدراسة الشريعة الإسلامية على المذهب الحنفي لإعداد القضاة، فتحولت لجامعة صغيرة، ولكن عباس أمر بإغلاقها ١٨٤٩م، وأمر بإرسال رفاعة إلى السودان ليتولي نظارة مدرسة ابتدائية أمر بإنشائها هناك لم ينتظم فيها إلا ٤٠ تلميذًا تعهدهم رفاعة بالعناية حتى أعاده سعيد باشا بعد وفاة عباس الغامضة، حيث قال القنصل الإنجليزي إنها كانت نتيجة لنوبة صرع، بينما يروي إسماعيل باشا سرهنك أنه قتل بيد بعض مماليكه الذين ضاقوا من قسوته وأما مدام أولمب فروايتها أنه اغتيل بتحريض من نازلي هانم عمته التي اشترت مملوكين حسني الصورة ودبرت أن يشتريهما وكلاؤه، وهما من توليا قتله وهربا، انتقامًا من تعسفه ومصادرته لأموال الأسرة العلوية، لشكه الدائم في أنهم يتآمرون عليه حتى اضطر العديد منهم للهروب واللجوء لتركيا.

فلاح في الأسرة العلوية

«أيها الإخوان، إني نظرت في أحوال هذا الشعب المصري من حيث التاريخ فوجدته مظلومًا مستعبدا لغيره من أمم الأرض، فقد توالت عليه دول ظالمة كثيرة كالعرب الرعاة (الهكسوس) والأشوريين والفرس حتى أهل ليبيا والسودان واليونان والرومان، وهذا قبل الإسلام، وبعده تغلبت على هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة كالأمويين والعباسيين والفاطميين من العرب والترك والأكراد والشركس وكثيرًا ما أغارت فرنسا عليها حتى احتلتها في أوائل هذا القرن في زمن بونابرت وحيث إني اعتبر نفسي مصريًا فوجب عليّ أن أربّي أبناء هذا الشعب وأهذبه تهذيبًا حتى أجعله صالحًا لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغني بنفسه عن الأجانب وقد وطدت نفسي على إخراج هذا الرأي من الفكر إلى العمل»

محمد سعيد باشا في خطبة بمأدبة بقصر النيل

نشأ سعيد الذي حكم مصر ١٨٥٤ : ١٨٦٣م كظابط بحري اعتاد الحياة العسكرية وتدرج في مناصبها حتى أصبح القائد العام للأسطول في أواخر حياة محمد علي ويصفه أحمد عرابي في مذكراته بأنه واضع حجر الأساس للنهضة الوطنية وصاحب الفضل الأول في ظهور مبدأ مصر للمصريين وكان سعيد محبوبا من رعيته وحاشيته لتسامحه وطيبته وكرمه وإن كان لسلبياته ومعايبه من الإسراف والتردد وشدة تأثره بالفرنسيين تأثير كبير على الحياة في عصره.

وعندما تولى سعيد باشا حكم مصر تغيرت بشكل جذري في سنوات حكمه القليلة التي شهدت تغيرات كبرى امتدت لعقود وعقود من بعده.

وبرغم معارضة أفراد أسرته والدولة العثمانية، وضع سعيد كلماته عن رغبته في «تمصير» مصر وتحريرها من كل تبعية عثمانية كانت أو غربية محل التنفيذ بإصلاحات عميقة أهمها

جعل اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية بدلاً من التركية، وحقق سعيد استقلال مصر القضائي بحصوله على حق اختيار القضاة بعدما كان قاضي القضاة يوفد من قبل الباب العالي، ويعين القضاة حسب الأهواء، فسد بابًا واسعًا للفساد في اختيار القضاة الذي كثيرًا ما كان قائمًا على الرشوة والمحاباة.

وبدأ في تصفية الوجود التركي من مناصب الإدارة وإحلالهم بمصريين وأمر أن يكون ثلث نُظّار الأقسام من المصريين دفعة واحدة، وعين أول محافظ مصري للجيزة، وكان يجمع الموظفين والضباط المصريين ويعدهم بالترقيات والحوافز إن أحسنوا ويبث فيهم روح الوطنية والاستقلال ويتوعدهم بأشد العقوبات إن أساؤوا أو أهملوا، ويقص عرابي أن سعيد استدعاه ذات مرة ليريه كتابًا فرنسيًا يصف الحملة قائلاً له: (انظر كيف ترك أبناء وطنك الفرنسيين يضربونهم).

وقد قام سعيد بإصلاح كبير في الجيش، فسمح للمصريين بالترقي في الجيش ومزاحمة الأتراك والشراكسة في مناصبه القيادية، وجند أبناء مشايخ القرى وأقاربهم المعفوّين من الخدمة العسكرية، ثم سرع وتيرة ترقيتهم لرتب الضباط، ومنهم كان عرابي الذي ولد في إحدى قرى الزقازيق لشيخ البلد، ولم يتم دراسته بالأزهر بل التحق بالعسكرية تنفيذًا لأمر سعيد، وعين كاتبًا لإجادته القراءة والكتابة والحساب، في عام ١٨٥٤م وما بين عامي ١٨٥٨م و١٨٦٠م، رقي من رتبة ملازم إلى يوزباشي إلى صاغ إلى بكباشي ثم قائم مقام، بينما ظل ١٩ عامًا بنفس رتبة القائم مقام التي حصل عليها في عهد سعيد بعد وفاته وتفوق عليه صغار الضباط الشراكسة والأتراك.

وجعل سعيد متوسط مدة الجندية سنة واحدة مع العناية بإعاشة الجنود وتوفير الطعام المناسب والملابس اللائقة والرعاية الصحية لهم فكان الفلاح يعود لقريته بعد انتهاء مدة تجنيده أفضل حالا بشكل ملحوظ من أقرانه، وأعفى الأبناء الوحيدين من التجنيد فانتهت ظاهرة الهروب من الجندية، ولم يصبح التجنيد مجرد عبء كالسخرة، بل بدأ في التشكل كرمز للسيادة الوطنية، وأصبح للجندية مقام واحترام وقد ضمت أبناء الأعيان مع أبناء

الفلاحين، وأصبح في التجنيد فرصة للفلاح أن يترقى ويصبح ضابطًا ذا مكانة عالية يحصل على مرتب ضخم متمتعًا بتشجيع الخديوي وكرمه.

وكان سعيد يسمي نفسه صديق الفلاح وأجرى إصلاحات كبيرة في النظام الزراعي فألغى الاحتكار وحبب للفلاحين سداد الضرائب نقدًا لا عينًا وأمهلهم حتى يحصدوا المحصول ويبيعونه ليسددوا ضريبته وأسقط عنهم الضرائب المتأخرة التي أرهقتهم وسن اللائحة السعيدية والتي خولت للفلاح المصري تملك الأراضي الزراعية وتوارثها طبقًا للشريعة الإسلامية وحرية التصرف فيها أغسطس ١٨٥٨م، فأخرج الفلاح من الوضع الحقير الذي كان فيه كعبد للحكومة وصار له كيان اقتصادي مستقل عنها فتوقف تيار الهجرة من الريف واستشعر الفلاحين الأمن على أنفسهم، وكذلك ألغى ضريبة الدخولية التي كانت تفرض على انتقال المحاصيل والبضائع بين المدن والقرى فتيسرت التجارة الداخلية وانخفضت الأسعار.

وبزغت طبقة كبار الملاك لتزاحم الأرستقراطية التركية وقد حاز بعض المصريين مساحات شاسعة من الأراضي وظهر من بينهم تجار أثرياء، وانضم أثرياء المزارعين والتجار مع ضباط الجيش وكبار الموظفين في تكوين طبقة شبه أرستقراطية مصرية ما لبثت أن نادت بالحكم الدستوري وثارت ضد حكم الفرد المستبد والتدخلات الأجنبية.

وعندما أراد سعيد تطهير ترعة المحمودية اكتشف أن تطهيرها من تراكم الطمي يكاد يقارب إعادة حفرها وهذا ما تم بالسخرة، ولكن الفارق أنه لم يتوفّ فلاح واحد ممن عملوا بتطهير الترعة وإنشاء الطريق، حيث أرسل سعيد ١١٥ ألف فلاح للعمل بينما كان المطلوب تبعًا لتقدير المهندس موجيل بك ٦٧ ألفًا، وكذلك أرسل أطباء ليعتنوا بصحة العمال أثناء العمل فانتهى العمل بنجاح في ٢٢ يومًا فقط، من دون خسائر بشرية بينما دفن على جنباتها قرابة ١٢ ألفًا في حفرها المرة الأولى.

وبقي نظام الحكم في عهد سعيد كسابقيه حكم الفرد المطلق يعاونه المجلس الخصوصي بينما أهمل مجلس المشورة من بعد محمد علي، فلم يظهر له أثر في عهدي عباس وسعيد.

وكان عيب سعيد الأكبر تردده كشخص هوائي متقلب وضعف إرادته فألغى منصب حكمدار السودان وقسمها إلى خمسة أقاليم من دون دراسة كافية فلما اشتكى الناس من سوء الإدارة ألغى الأقاليم وأعاد المنصب ثانية، وحاول إصلاح المدارس التي أهملت في عهد عباس، فلما وجد صعوبة أغلقها، وألغى نظارة المعارف كلها! وألغى مدرسة المهندسخانة ببولاق ثم أعاد فتحها مرة أخرى وحولها لمدرسة حربية وزاد من عدد الجيش ثم سرح معظمه بعد نهاية حرب القرم وعودة القوات المصرية، ثم زاد عدده مرة أخرى إلى ٦٤ ألفًا عندما ساءت علاقاته مع الدولة العثمانية، ثم أنقص عدده مرة أخرى.

وأدى افتتان سعيد بالحضارة الأوروبية وخاصة فرنسا الذي بلغ حرصه على صداقتها مع الإمبراطور نابليون الثالث أن بعث بكتيبة مصرية تقاتل مع جيوشه في حربها ضد ثوار المكسيك ١٨٦٢م لإيقاعه والبلاد معه في شرك النفوذ الأجنبي حيث امتلأت مصر في عهده بالأفاقين واللصوص والرحالة والباحثين الأوربيين الذين جذبهم كرمه الكبير وإنفاقه الضخم على مشروعاته، والذي سمح لمجموعة من الأجانب بالاحتيال عليه طويلا والنهب من خزانة الدولة بحيل متعددة مستغلين الامتيازات الأجنبية والتي لم تكن ظاهرة العوار من عهد السلطان العثماني سليمان القانوني الذي أنشأها إلى حين كثر الأجانب في مصر حتى تم إنشاء مجلس خاص لقضايا الأجانب باسم قومسيون مصر.

لكن لا شيء من هذا يقارب حجم الغبن الذي أوقعه سعيد بمصر عندما أهدى صديقه ديليسبس عقد قناة السويس، هذا المشروع الذي أوقفه هارون الرشيد، ورفض محمد علي وإبراهيم وعباس تنفيذه.

وفي عام ١٨٥٤م، ارتكب سعيد خطأه الأكبر، حيث أسند لديليسبس امتياز قناة السويس الذي قرر أمره في نزهة صحراوية بلا تروٍّ ولا تفكير لا من سعيد ولا من الذين استشارهم من قواده ورجاله.

وبناء على الثقة غير المبررة في ديليسبس والذي كانت مهارته في الفروسية تكفي لإقناع سعيد وقواده بأن الأرستقراطي الفرنسي يهدي لصديقه ولمصر مشروعًا كبير النفع، ومجرد

التفكير في جدواه أمر غير لائق، وربما أراد سعيد تثبيت أركان حكمه من خلال إقامة برزخ للتجارة العالمية يربط مصر بالتجارة الأوروبية كحماية لعرشه من تدخل الأتراك ويضمن حيادها فلم يكن سعيد لينسى أن عرش مصر كاد أن يفلت منه عند وفاة عباس، حيث حاول الألفي باشا محافظ القاهرة أن يولي إلهامي أبن عباس، ولكن قناصل الدول الأوروبية اجتمعوا وذهبوا مع سعيد إلى القلعة وأبلغوا المحافظ المتمرد أن أوروبا لن تقبل بسلطان على مصر ولايته تخالف ما اتفق عليه في معاهدة ١٨٤٠م فاضطر للإذعان.

فوافق سعيد على عقد غاية في الإجحاف يكلف حكومة مصر، بتقديم عشرين ألف عامل يعملون بالسخرة في شق القناة (ابتلعت القناة حياة قرابة ١٢٠ ألف عامل قضوا في حفرها حتى انتهى المشروع)، ويعطي الشركة كل الأراضي الواقعة على جنباتها معفاة من الضرائب وقناة مياه الشرب اللازمة لها مع إعفائها من الضرائب وكذلك إعفاء الأراضي الزراعية التي تستصلحها الشركة من الضرائب لعشرة سنوات، وكذلك حق نزع ملكية أراضي الأفراد حول القناة، وامتياز استخراج ما يلزم القناة من المناجم والمحاجر مجانًا، وإعفاء ما تستورده من الرسوم الجمركية وللشركة حق تحديد رسوم المرور من القناة كما تشاء على أن لا تزيد عن عشرة فرنكات عن الشخص أو الطن من البضائع، وحدد امتياز الشركة بـ٩٩ عاما لا تحصل مصر فيهم إلا على ١٥ ٪ فقط من إيرادات القناة تعود بعدها القناة لمصر بعد دفع الحكومة قيمة كل المعدات والمهمات المخصصة للقناة، والتي تحدد الشركة قيمتها في وقتها.

وأدى تصارع إنجلترا وفرنسا على المشروع الذي تحفظ الإنجليز عليه وحاولوا إفشاله وحرضوا الأتراك على سعيد بسببه، إلى إيقاعه في مشكلات لا تنتهي وإزاء محاولات إنجلترا عرقلة المشروع وترويجهم الشائعات في أوساط المال والأعمال عن أنه مشروع وهمي لا يمكن تحقيقه، اضطر سعيد لشراء نصف أسهم مشروع القناة تقريبًا لتغطيته وتحملت مصر فجأة ٤٤ ٪ من نفقاته، وبذل لديلسبس ١٠٠ ألف جنيه من خزانة الدولة للبدء في المشروع الذي ضرب أول معول فيه ٢٥ إبريل ١٨٥٩م، قبل أن تأتي موافقة السلطان العثماني على المشروع واضعًا إنجلترا وتركيا أمام الأمر الواقع ولتغطية العجز الناتج عن

تمويل شراء السندات، بدأ سعيد في الاقتراض من البنوك الأجنبية، فبدأ بالاقتراض من بنك إنجليزي بقيمة ٢.٢٤٢ مليون جنيه استرليني، وليتخطى عوائق الاقتراض التي فرضها العثمانيون لجأ للمرابين وقد تورط تمامًا.

لكن الإنجليز لم يقفوا مكتوفي الأيدي بل حاولوا خلع سعيد بالاتفاق مع السلطان العثماني، وأُرسل أسطول إنجليزي لسواحل الإسكندرية يونيه ١٨٥٩م، لكن الصلح بين فرنسا والنمسا مكّن فرنسا من الإلقاء بثقلها في دعم سعيد ومشروع القناة فتمكنت من تثبيت سعيد، وإثناء السلطان العثماني عن معاداته.

وتوفى سعيد ١٨ يناير ١٨٦٣م، بعدما اشتد عليه المرض فجأة عن عمر يناهز ٤٢ عامًا، ودفن بالإسكندرية وقد ترك تركة من الديون تزيد عن ١١ مليون جنيه وامتياز قناة السويس الذي مثل شوكة في حلق مصر عقودًا طويلة آتية.

قطعة من أوروبا

«إن بلدي لم تعد في إفريقيا، نحن الآن أصبحنا جزءًا من أوروبا»

الخديوي إسماعيل ١٨٧٩

ولد إسماعيل في قصر المسافر خانة بالجمالية ١٨٣٠م، وكان والده إبراهيم باشا شديد الحزم حريصًا على تعليمه وتثقيفه منذ نعومة أظافره ولكنه أصيب برمد في سن العاشرة فسافر مع أبيه لدمشق للاستشفاء الذي لم يحسن حالته، فاتجه إلى فيينا ليعالج حيث استضافته العائلة المالكة النمساوية، ثم اتجه بعد شفائه لباريس لاستكمال دراسته ثم التحق بكلية سان سير العسكرية ولم يعد إلى مصر إلا وقد تشبع بالثقافة الغربية تمامًا، ولكنه اضطر في فترة حكم عباس للجوء للأستانة مع غيره من أمراء الأسرة العلوية الذين خافوا على أنفسهم من بطش عباس وتقلباته العنيفة وبها أنعم عليه السلطان عبد الحميد برتبة الباشوية، وعين في مجلس أحكام الدولة العثمانية، وبعد وفاة عباس عاد إلى مصر ليعينه عمه سعيد قائدًا للجيش المصري وبعد وفاة سعيد آلت مصر إلى المستحق التالي من الأسرة العلوية إسماعيل باعتباره أرشد ذكور أسرة محمد علي بعد وفاة ولي العهد أحمد رفعت المفاجأة في حادثة سقوط عربة القطار التي كان يستقلها عائدًا من الإسكندرية بعد حضوره حفلة أقامها سعيد واعتذر عنها إسماعيل ليتولى العرش بعد وفاة سعيد، وهو في عمر ٣٣ عامًا.

وعندما جلس إسماعيل المنبهر بالحضارة الأوروبية على عرش مصر كانت القاهرة مدينة صغيرة بتعداد قرابة الربع مليون نفس تحيط بها البرك والمستنقعات والمدافن وتطل على فرع راكد آسن من النيل تشرب منه العاصمة ضيقة الشوارع مزدحمة الأزقة، ولم يكن إسماعيل ليرضى إلا بإقامة قاهرة جديدة مختلفة جذريًا عن تلك المدينة القذرة التي تتفشى فيها الأوبئة، وبناء على توصية صديقه الإمبراطور نابليون الثالث كلّف المهندس

الفرنسي الألمع هاوسمان لتخطيط القاهرة كالمدن الأوروبية، ووضع إسماعيل تحت يد هاوسمان كافة الإمكانيات، وكان أول طلب يطلبه هاوسمان خياليًا فقد طلب تحويل مجرى النيل إلى وسط المدينة وبالفعل بدأ إسماعيل في تنفيذ هذا الطلب الذي استغرق ١٨ شهرًا وساعدت فيه الأقدار بفيضان النيل فيضانًا شديدًا ساهم في تحويل المجرى تلقائيا إلى وسط المدينة التي أقيم فوقه كوبري قصر النيل الذي كلفت به شركة فرنسية بطول ٤٠٦ أمتار، وأنشئت حديقة الأورمان (الغابة بالألبانية) في مكان ردم مجرى النيل القديم لتماثل بتصميمها غابة بولونيا الشهيرة، وكذلك أُنشئت حديقة الحيوان ونقل المقابر المحيطة بمنطقة العتبة، واسترضى الأهالي الذين هالهم نبش قبور أسلافهم بإنشاء مسجد لتكريم الراحلين ومكان بركة الأزبكية أصبحت حديقة الأزبكية الشهيرة كنسخة طبق الأصل من حديقة لوكسمبورج الباريسية، ثم أنشئت دار الأوبرا والتي كانت مؤقتة لحين إنشاء جديدة أكبر، لكنها لم تنشأ أبدًا، وخطط قرابة ألف فدان من القاهرة بشوارع واسعة ومبانٍ فاخرة وأنشِئ طريق الأهرام، ورصف بامتداد عشرة كيلومترات وظهرت نتيجة تراكم الطمي الناتج من تحول ماء النيل الجزيرة، وأنشأ بها قصر الجزيرة الذي استقبل فيه الإمبراطورة أوجيني، وظهرت القاهرة الخديوية البهية وامتد التخطيط العمراني للإسكندرية والإسماعيلية، وكانت مشروعات إسماعيل التعميرية ضخمة، ففي عام ١٨٧٩م، كان ٤٥٠ كوبري قد أقيموا فوق النيل وشق ١٣٥٠٠ كيلو متر من الترع و٦٤ مصنعًا للسكر، ومدت قرابة١٦٠٠ كيلو متر من السكك الحديدية وافتتح مدينتي السويس والإسماعيلية الجديدة وشهد عصر إسماعيل في بداياته نهضة زراعية كبرى فشق وأصلح ١١٢ ترعة أهمها ترعة الإبراهيمية والإسماعيلية وزادت مساحة الأراضي الزراعية في عهده مقارنة بمحمد علي بنحو مليون فدان.

وظهرت في عصر إسماعيل نهضة علمية وأدبية، فأعاد ديوان المدارس، (وزارة المعارف) الذي أغلق في عهد سعيد، ووصلت ميزانية التعليم في عهده إلى ٤٠ ألف جنيه فأنشئت العديد من المدارس والمعاهد العليا، وأنشأ العديد من المدارس الحربية في بداية عهده، وأنشأ المهندسخانة ١٨٦٦م، ومدرسة الحقوق ١٨٦٨م باسم مدرسة الإدارة والألسن ومدرسة

دار العلوم ١٨٧٢م، وأسسها على بك مبارك، وارتقت في عهده مدرسة الطب والولادة وازدهرت، وبدأ إنشاء مدارس للبنات فأنشأ إسماعيل مدرسة السيوفية ١٨٧٣م، يتعلم بها ٤٠٠ فتاة مجانًا بالإضافة للإنفاق على معاشهن وملابسهن وأنشأ مدرسة الفنون والصنائع لتخريج الفنيين من الصناع والموظفين، والعديد من المدارس الخاصة والتي ضمت مدرسة لذوي الحاجات الخاصة من الصم والعميان، وكذلك أنشأ مدارس ثانوية، والعديد من المدارس الابتدائية لتحل محل الكتاتيب والتي كان قد أغلق معظمها في أواخر عهد محمد علي فأعاد فتحها وزاد عليها.

أما الأزهر فقد امتدت إليه يد التنظيم مع ولاية الشيخ محمد العباسي المهدي فوضع نظامًا للامتحانات لتخريج العلماء والمدرسين ١٨٧٢م، بمنحهم شهادة العالمية بعد امتحان منظم بعيدًا عن الأهواء والمجاملات.

وساعد إسماعيل الأقباط الأرثوذوكس على إنشاء مدارسهم، فمنحهم ١٥٠٠ فدان من أجود الأراضي للإنفاق على المدارس التي افتتحوها برعاية الأنبا كيرلس الرابع وبلغت ١٢ مدرسة في القاهرة وحدها.

وانتشرت في عهده الذي تميز بالنشاط الأجنبي المدارس الأجنبية حتى بلغت ٧٠ مدرسة أنشأتها البعثات الدينية المختلفة، وخرجت رجال بنوك وأعمال وموظفين حكوميين تمتع الكثير منهم بالحماية الأجنبية، من خلال قناصل الدول المختلفة، فصاروا في حكم الأجانب لا يخضعون للقوانين المصرية وكان لهذه الشريحة من المجتمع المنفصلة ثقافيا عنه تأثير كبير في حالة التباس الهوية التي عانت ولاتزال مصر منها.

وظهرت في عصر إسماعيل الصحف، بعدما لم تكن تصدر في مصر إلا الوقائع المصرية والتي كانت مقتصرة على الأخبار الحكومية، وتحسنت كثيرًا في عهده ثم أنشأ علي مبارك روضة المدارس وعهد بإدارتها لرفاعة الطهطاوي بغرض إحياء الآداب العربية ونشر العلوم والمعارف الحديثة ثم ظهرت الصحف السياسية كوادي النيل ونزهة الأفكار والوطن ومصر والأهرام والكوكب المصري..إلخ، والعديد من الصحف الأوروبية وتطورت الطباعة وتقدمت

وظهرت في عصر إسماعيل نجوم الأدباء والمفكرين والكتاب كان أشهرهم جمال الدين الأفغاني الذي أتى إلى مصر عام ١٨٧١م، وأغراه رياض باشا بالبقاء بها، وقد سبقته سمعته كمستشار للحكومات الشرقية، وأجرت له الحكومة المصرية راتبًا ١٠٠٠ قرش شهريًا، واجتمع عليه الكثير من طلبة العلم ولم يكن إسماعيل في تلك الفترة يخشى آراءه المناهضة للاستبداد والتي أدت لطرده من الأستانة بل ربما أراد بإكرامه الوقوف ضد إرادة الأتراك ومخالفتهم ولم يخفِ الأفغاني معارضته لسياسات إسماعيل الخرقاء والتدخل الأجنبي الجسيم الذي تسبب به.

وظهرت في عهد إسماعيل بوضوح النخبة المصرية المكونة من الأعيان والمثقفين والعلماء والمشايخ وضباط الجيش وكبار الموظفين، وإن كان عدم التجانس بين تلك النخبة لعدم وجود الرؤية الجامعة حول هوية مصر وتركيبها الثقافي والنظرة لمستقبلها نظرا لخلافاتهم العرقية والثقافية والطبقية له تأثير كبير في الحد من قدرتها على التحكم في مسارات السياسة والاقتصاد ورسم خريطة واضحة للمستقبل.

وأسّس إسماعيل قسمًا للمطافئ في القاهرة، وعمل على مكافحة التشرد، وألزم مشايخ الحارات بمتابعة المتشردين وإدخالهم في الحرف، وعلاج المرضى منهم، واشترى مكاتب البريد الإطالية، ومصّرها، وافتتح مكاتب بريد مصرية في عدة دول وكذلك أنشأ السلخانات في القاهرة والإسكندرية حفاظًا على الصحة، وأنشأ عشرات المستشفيات.

وأصلح البحرية المصرية وميناء الإسكندرية وترسانتها وجددها، وأقام ١٥ منارة، وأنشأ أرصفة للشحن والتفريغ وأنشأ شركة العزيزية (نسبة للسلطان عبد العزيز)، للملاحة البحرية ونقل البضائع والركاب.

وبينما كانت محاولات جده محمد علي للحصول على الاستقلال من تركيا تعتمد على السيف والمدفع، اعتمد إسماعيل في طموحه للاستقلال على الرشاوى والهدايا وتحسين علاقاته بالباب العالي بقدر الإمكان، فاستضاف السلطان عبدالعزيز في قصوره ١٨٦٣م كأول سلطان يأتي مصر زائرًا منذ دخلها سليم الأول بسيفه، وقد فعلت الرشاوى الضخمة

والهدايا المبهرة مفعولها، فاستطاع إسماعيل أن يستصدر فرمان ١٨٦٦م بجعل ولاية العهد في أكبر أبنائه سنًا، وليس في أكبر ذكور الأسرة العلوية، مقابل زيادة الجزية من ٤٠٠ ألف جنيه عثماني إلى ٧٥٠ ألفًا (تحملت خزانة مصر هذه الجزية وتراكمت ديونها حتى بعد زوال السيادة العثمانية عن مصر تمامًا، وظلت مصر تدفع هذه الجزية حتى عام ١٩٥٥م، لأن تركيا استدانت بضمان الجزية المضروبة على مصر، فتحملت مصر زيادة تبلغ ٢٥ مليون جنيه بخلاف الفوائد)، وثلاثة ملايين من الجنيهات، ورشاوى هائلة لحاشية السلطان، كان نصيب الصدر الأعظم وحده منها ٦٠ ألف جنيه دفعة واحدة، بخلاف ملء السفينة التي عاد بها السلطان وحاشيته بهدايا لا يمكن حصر قيمتها.

وما تكبدت مصر كل هذه الخسائر المهولة إلا لرغبة إسماعيل في توريث الملك لأبنائه من بعده معاندة للأميرين عمه عبدالحليم وأخيه من أبيه مصطفى فاضل، واللذين أنفقا ثروة بدورهما على الأتراك لإفساد مخططاته، ولكن أموال إسماعيل كانت أكثر، ودخل بسبب هذا الفرمان في صراع مع الأمير حليم الذي يعد مصدر الشائعات، بأن إبراهيم ليس ابن محمد علي وإنما ربيبته، وأن إسماعيل بالتبعية لا يمت بصلة دم لمحمد علي ثم تصالح مع إسماعيل مقابل دخل سنوي ثابت يقدر بـ٨٠ ألف جنيه استرليني.

وفي ١٨٦٧م استصدر فرمانًا آخر بمنحه لقب خديوي (تعني الأمير وترجمها الأوربيون بنائب الملك) مما منح مصر استقلالية في بعض الشؤون الداخلية والخارجية كالبريد والجمارك وشؤون الجاليات الأجنبية.

يتهم الجميع إسماعيل بأنه أوقع مصر في مصيدة الديون الأجنبية التي أفقدتها استقلالها ودمرت قدرتها وأضاعت عليها فرصة التقدم تحت وطأة الديون والاحتلال الأجنبي، ولديهم كل الحق.

فقد تولى إسماعيل الحكم ومصر مدينة بمبلغ يناهز ١١ مليون جنيه، وعند عزله كانت ديون مصر تجاوزت ١٢٦ مليون جنيه استرليني، وتخضع ميزانيتها لتدخل أجنبي مباشر

وخزانتها خاوية وكافة مواردها تقريبا مرهونة لخدمة الديون التي كانت شراهته لها بلا حدود.

قرض إسماعيل الأول، كان بخمسة ملايين من الجنيهات، بضمان إيرادات مديريات الدقهلية والبحيرة والشرقية، أنفقه في شراء وبناء القصور، ومنها قصر الأمريكون في تركيا على ضفاف البوسفور، والذي أقام فيه أيامًا معدودة، وبنى إسماعيل ٣٠ قصرًا بتكاليف باهظة حتى إن سراي الجزيرة بلغت تكلفتها مليونًا و٤٠٠ ألف جنيه تقريبًا وكان جزء كبير من كل قرض يعقده يذهب للسمسرة بالإضافة لفوائدها الفاحشة التي تجاوزت ٢٥٪ في بعض الأحيان، وقد أدى إسراف إسماعيل إلى امتلاء مصر بالأجانب الذين يغرفون من خزانتها بلا حساب ولا رقيب، سواء في تنفيذ المشروعات بأضعاف قيمتها أو حتى تقديم خدمات توريد المفروشات والتحف واللوحات الفنية، وغير ذلك من مستلزمات الفخامة والأبهة في القصور.

وقد شهدت مالية مصر في بدايات عهد إسماعيل انتعاشًا كبيرًا بفضل الحرب الأهلية الأمريكية التي أدت لتوقف واردت القطن الأميركي لأوروبا، وارتفع الطلب على القطن المصري بشكل لم يسبق له مثيل، فارتفع سعر رطل القطن المصري طويل التيلة في بورصة الإسكندرية من ٧.٥ بنس في عام ١٨٦١م إلى ٢٩.٧٥ بنس ١٨٦٣م.

وقد كانت هذه الأرباح تكفي إن كانت بيد عاقلة لسداد ديون مصر في عهد سعيد وتمويل مشروعات إسماعيل التنموية من دون الحاجة للقروض الأجنبية المسمومة التي بلغ الأمر إلى أن السلطان عبد العزيز أصدر فرمانًا بمنع الخديوي من الاستدانة الأجنبية لمدة خمس سنوات إلا بإذنه ١٨٦٩م، وقبل نهايتها شد الخديوي الرحال إلى الأستانة ١٨٧٢م مصطحبا معه والدته خوشيار لتعمل على استمالة الحريم لمطالبه، وبالطبع بالغ إسماعيل في تقديم الهدايا للسلطان وحاشيته ومما يذكر منها طاقم سفرة فرنسي من الذهب الخالص المرصع بالأحجار الكريمة، وبلغ ما استخدم في ترصيعه من الماس فقط خمسة آلاف قيراط و٥٠٠ بندقية طراز مرتيني هنري صنعوا خصيصًا في إنجلترا لإهدائهم للسلطان، وأما المال

فمليون جنيه عثماني للسلطان نفسه و٢٥ ألفًا للصدر الأعظم و٣٥ ألفا لكبار رجال الحاشية، ولم يخب أمله فقد عاد الود وصدر فرمان بتأييد الحقوق التي اكتسبها، وخط شريف يسمح له بالاستدانة من الخارج كما يشاء فأقام الاحتفالات في القاهرة والإسكندرية بهذا النصر المبين.

وبعدها بأيام اقترض أكبر قروضه بقيمة ٣٢ مليون جنيه كان الصافي الذي قبضه إسماعيل منهم ١١ مليونا فقط ولا يمكن تسمية هذا إلا سرقة فاجرة، وخصص لسداده إيرادات السكة الحديد بواقع ٧٥٠ ألفا سنويا والضرائب الشخصية وغير المقررة بواقع مليون جنيه.

ثم عاد إسماعيل في العام التالي للأستانة (بتكلفة مهولة كالزيارة السابقة) واستصدر الفرمان الجامع الذي ثبت توارث العرش في أبنائه وأعطى مصر حق سن القوانين والتنظيمات الداخلية وعقد الاتفاقيات والمعاهدات التجارية والجمركية وزيادة عدد الجيش حسب ما يرى الخديوي وبناء السفن الحربية عدا المدرعات تستوجب إذنًا من السلطان، وبالطبع حق الاقتراض من الخارج.

ولكن بقي إسماعيل دومًا يتوجس خيفة من مكائد الباب العالي، ويخشى انقلاب الدولة العثمانية عليه، وفي المقابل فتح إسماعيل الباب على مصرعيه أمام الأوروبيين رعايا وحكومات لنزعته الأوروبية القوية وثقته غير المبررة في نزاهة الأوروبيين وسلامة سريرتهم، حتى وقع ضحيتهم في النهاية.

وكانت فرنسا أكثر الدول الأوروبية نفوذًا في مصر، خاصة مع صداقة إسماعيل للإمبراطور نابليون الثالث، ولكن بعد سقوطه في أعقاب الحرب السبعينية ١٨٧١م، التي هزمت فيها ألمانيا فرنسا، تمكنت إنجلترا من الانفراد بمصر، والتدخل القوي في شؤونها، ففي عام ١٨٧٠م، عهد إسماعيل لشركة إنجليزية لتوسيع ميناء الإسكندرية وإصلاحه بتكلفة بلغت الملايين، وفي ١٨٧٣م عقدت اتفاقية لتسهيل تبادل البريد بين مصر وإنجلترا، وفي ١٨٧٧م عقدت معاهدة للتعاون على القضاء على تجارة الرقيق (أدى منع تجارة الرقيق إلى تفشي الدعارة في مصر بينما أضعف موقف الحكومة المصرية بشدة في السودان نتيجة

صراعاتها مع تجار الرقيق)، وفي ذات العام عين إسماعيل الكولونيل جوردن حاكمًا عاما للسودان، ورغم كل هذا لم تتورع إنجلترا عن التآمر على إسماعيل والإطاحة به.

وأغرى الإنجليز إسماعيل بتوسعات غير مبررة في أفريقيا حتى تورط في حرب مع أثيوبيا ١٨٧٥م، بدأ فيها بالعدوان، وتعرضت القوات المصرية فيها لهزائم عنيفة وهم يقاتلون عدوًا أعظم منهم عددًا وحماسة، وهم يقاتلون في أرض جبلية بلا هدف واضح لهم، وبعد هزيمة قورع ١٨٧٦م، سعى محمد بك رفعت الذي تم أسره في الصلح بين الخديوي والملك يوحنا، وقد تم الصلح وردت أثيوبيا الأسرى المصريين مقابل انسحاب الجيش المصري من أراضيها وفتح الطريق بين مصر والحبشة.

وقد حصدت خسائر هذه الحرب غير المبررة أرواح ٨٥٠٠ جندي مصري وقرابة ٣ ملايين جنيه وكان من جراء هزائم الجيش المصري في هذه الحرب أن ضاعت هيبته في عيون الأوربيين، وبدأت أطماع إنجلترا في احتلال مصر تتجدد، وقد تبين لها مدى الضعف الذي وصل إليه الجيش المصري وارتباك قيادته، فلم يعد ذلك الجيش الذي قاتل في سوريا واليونان ويُخشى جانبه، وإنما جيش مهلهل ضعيف التدريب والعتاد يفتقر إلى القيادة الصالحة فبعدما اهتم به إسماعيل في بداية عهده، وأرسل بعثة عسكرية لفرنسا واستقدم مجموعة من الضباط الأمريكيين لتكوين هيئة أركانه سرعان، ما أهمله وساهم في ضعفه الانفصال بين هيئة أركان الحرب بقيادة الأميركي استون وضباط القيادة العامة الشراكسة، فدب النفور بين الهيئتين وتبعه اضمحلال تام للجيش.

وخاض الجيش المصري في عهد إسماعيل حروبًا متعددة أرهقته، فأخمد ثورة العسير في بداية عهده ثم اشتركت القوات المصرية في إخماد ثورة كريت ١٨٦٦م، لصالح تركيا ثم في حروب البلقان ضد صربيا التي حرضتها روسيا على الثورة ضد تركيا ١٨٧٦م، ثم ضد روسيا ١٨٧٧م وسط انهيار مالي للحكومة المصرية اضطرها لفرض ضريبة خاصة لمواجهة تكاليف الحرب.

وانتهى مشروع قناه السويس في عهد إسماعيل الذي فاوض للحد من الشروط المجحفة لامتياز القناة واحتكم في نزاعه مع الشركة لصديقه نابليون الثالث الذي كان حكمه يوليو ١٨٦٤م بإبطال حق الشركة في العمال المصريين، فرفع عن كاهل المصريين السخرة مقابل تعويض للشركة بقيمة ٣٨ مليون فرنك، وجعل الأراضي اللازمة للمشروع من حق الشركة بينما تعود الأراضي التي «ليس لها أهمية للمشروع» وقدرت بـ٦٠ ألف هكتار إلى الحكومة المصرية مقابل تعويض ٣٠ مليون فرنك، وتتنازل الشركة عن ترعة المياه العذبة مع بقاء «حق الانتفاع بها»، وتتعهد الحكومة بتكملتها ودفع تعويض ١٦ مليون فرنك للشركة!

فكان حكم نابليون الثالث صديق الخديوي والأوروبي العادل بدفع مصر ٨٤ مليون فرنك تعويضًا للشركة بلا أي مسوغ سائغ!

وخضع إسماعيل للعدالة الأوروبية، واتفق مع الشركة في اتفاق لاحق على إلغاء شرط إعفاء ما تستورده من الجمارك مقابل تعويض جديد ٢٠ مليون فرنك، بينما ميزانية الشركة كلها ٨ ملايين، فأتمت الشركة مشروعها على حساب مصر، وقد كان متعثرا، وفي النهاية حتى أسهم القناة التي تملكها الحكومة عرضها إسماعيل للبيع ١٨٧٥م، فانتهزت إنجلترا الفرصة واشترتها بثمن بخس ٤ ملايين جنيه استرليني (في عام ١٩٢٩ بلغت أرباح هذه الأسهم أكثر من ٣٨ مليون جنيه وسعرها السوقي ٧٢ مليونا).

أما نصيب مصر في أرباح القناة ١٥ ٪ فقد تنازل عنه إسماعيل مقابل ٢٢ مليون فرنك سدادًا لديونه، وهو ما يقارب حصيلتها في العام.

وفي نهاية المشروع كان الاحتفال الأسطوري.

بلغ تقدير تكلفة حفل افتتاح القناة التي حفرت بدماء ١٢٠ ألف مصري مليونًا و٤٠٠ ألف جنيه أنفقهم إسماعيل لإبهار المدعويين من أمراء وملوك ومشاهير أوروبا الذين تكلفت بطاقات دعواتهم المطبوعة على جلد الأفيال ١٠ آلاف جنيه لـ٣٠٠ دعوة فقط واستقدم لهم أكثر من ٥٠٠ طباخ و١٠٠٠ سفرجي من إيطاليا لمعاونة طباخي الخديوي في خدمة ٦٠٠٠ مدعوٍّ، رفلوا

في نعيم الخديوي الذي أغرقهم ببذخه وأموال المصريين الذين أتى بنماذج منهم (فلاحين وأعراب في ملابسهم العادية)، ليتفرج المدعويين عليهم.

وفي ظل الاحتفالات المبهرة التي أقيمت في افتتاح قناة السويس كان من ضمن الحضور أرنيست رينان الذي طلب منه إلقاء كلمة، فقال فيها ببصيرة نافذة: إن البرزخ الذي تم حفرة الآن سوف يكون مستقبلا، ساحة للمعارك، إنها نقطة الاحتلال التي من أجلها سوف يتصارع العالم بأكمله، لقد حددت الميدان للمعارك الكبرى في المستقبل.

الصحوة السياسية في مصر

في محاكاته للشكل الأوروبي، أمر الخديوي إسماعيل بإقامة مجلس شورى النواب ١٨٦٦م، وكون من ٧٥ عضوا ينتخبهم العمد والمشايخ والأعيان بلا دستور للبلاد ولا صلاحيات ولا اختصاصات وإنما كان يريد فقط أن يظهر أن في مصر مجلسًا نيابيًا كنظائره في أوروبا ولكن وإن كان هذا المجلس الصوري قد أريد به اللعب فإن بعض نوابه أخذوه مأخذ الجد.

وبعد الدورة الأولى للمجلس، تحركت نفوس النواب لمعرفة حقيقة وضع مصر المالي وحقيقة الديون التي كانت تشغل بال النخبة المصرية من دون أن يقفوا على حقيقتها، لكنهم ضُللوا بأرقام زائفة على يد إسماعيل صديق المسمى بالخديوي الصغير والصدر الأعظم المصري والذي لم يكن له من حظ الأصل أو الثروة أو العلم إلا أن أمه كانت مرضعة لإسماعيل، فأصبح أخاه من الرضاعة، ولم يفوت هذه الصدفة فالتصق بإسماعيل كظله طيلة سنوات طفولته ومراهقته وشبابه يعلم ما يجول بخاطر سيده دائمًا ويسعى بجد لتحقيقه، وكما صعد إسماعيل وصار خديوي مصر صعد هو الآخر وأوكل له وظيفة المفتش على أعمال دائرة الخديوي ووظيفة التفتيش في الصعيد ومنها اكتسب لقب المفتش فحكمها بالحديد والنار، ولم يتورع عن تعذيب الفلاحين ليحتلب مزيدًا من الثروة والعوائد الكبيرة لمولاه الذي سعد بجهده وإخلاصه، فجعله مفتشا على أعمال الحكومة ثم وزيرًا لمالية مصر.

وفي مقابل سعيه في تحقيق رغبات إسماعيل وتوفير الأموال اللازمة لمشروعاته، حاز ثروة فاحشة يصفها القنصل الأمريكي في ذلك الوقت دي ليون بالمبهرة حيث حاز ثلاثة قصور مصممين على الطراز الفرنسي، في كل قصر منهم ما يقارب تعداد قرية من الحريم فكان له ٣٦ زوجة وملك يمين ولكل منهن عدد كبير من المحظيات والوصيفات ومحاطين بالبساتين على مساحات شاسعة وقدرت ثروته بما يزيد عن ١٣٥ ألف فدان بالإضافة لأسهم وسندات بحوالي نصف مليون جنيه ومجوهرات تتجاوز قيمتها ٦٠٠ ألف، وتوسعت سلطاته، فأصبح يتحكم في تعيين كبار الموظفين ولكن لم يشفع له من هذا شيء، عندما أصبح خطرًا يتهدد الخديوي بالفضيحة لما يمتلكه من أسرار فكانت نهايته القتل بطريقة بشعة وألقيت جثته في قاع النيل.

ثم انقضى عاما ١٨٧٤م و١٨٧٥م من دون أن يدعى المجلس للانعقاد أساسًا، وذلك في وسط الأزمة المالية الكبرى التي كانت تتطلب استدعاء المجلس لاستشارته، ولكن نزعة الخديوي الاستبدادية حالت بينه وبين الاستفادة من معونة أهل البلاد، وكذلك فلم يكن إسماعيل على استعداد لفضح نفسه وإطلاع المجلس على مدى الكارثة التي أوقع البلاد فيها.

وفي دورة المجلس الثانية كانت الأزمة المالية في مصر على أشدها بالإضافة للديون الخارجية، وأدى انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية إلى هبوط أسعار القطن واستغناء المصانع الأوروبية عن استيراده وتفضيلهم الأميركي الأرخص، فتعرض المزارعون لضربة قاسمة، ووقع أغلبهم في ديون بفوائد ربوية عالية وقعوها وهم يتوقعون الربح الوفير من موسم القطن، وهبط فيضان النيل، فشحت الحبوب وارتفعت أسعارها وأصيبت الثروة الحيوانية بالطاعون.

ولتستطيع الحكومة توفير الأموال، عرضت مشروع البدل بدفع مبلغ نقدي ٨٠ جنيهًا بديلاً عن الجندية وعرض على المجلس فوافق، وكذلك وافق المجلس على مشروع تسجيل الملكية الزراعية برسوم وضم الأراضي البور والمالحة للملاك الزراعيين بمقابل.

وفي إبريل ١٨٧٦م أعلنت الحكومة المصرية عجزها عن الدفع وبدأت الوصاية الأجنبية على المالية المصرية بإنشاء صندوق الدين الذي خُصص له معظم موارد الدولة المصرية وغُلَّ يد الحكومة عن إدراة شؤون البلاد المالية والتشريعية إلا بموافقة أعضاء الصندوق.

وأتى تقرير لجنة ويلسون ١٨٧٨م التي حققت في مالية مصر بناء على اتفاق إنجلترا وفرنسا ليفضح الخديوي الذي أذعن لأوامر الدولتين بتكوين مجلس النُّظار برئاسة نوبار باشا رجل أوروبا الوفي في مصر بوزير إنجليزي للمالية وفرنسي للأشغال ٢٨ أغسطس ١٨٧٨م، فلم يعد الخديوي حاكمًا فردًا لها، وإنما مجلس الوزراء الذي تصدر قرارته بالأغلبية وأعضاؤه متضامنون في المسؤولية بلا سلطان للخديوي عليهم بينما كل منهم المسؤول الأول في محل اختصاصاته.

وهذا النسق المستوحى من الملكيات الدستورية الأوروبية هو ما كانت تحتاجه مصر فعلا ولا نملك إلا أن نتصور ماذا كان سيتحول إليه الوضع لو كان إسماعيل اتخذ هذه الخطوة الإيجابية بإرادته، وفي الوقت المناسب لا رغمًا عنه ومصر في حالة إفلاس.

وتعرضت هذه الوزارة للرفض لوجود وزيرين أجنبيين بها، حتى إن شريف باشا رفض تولي وزارة الحربية بها، وحسنا فعل، فأول أعمال هذه الوزارة كان عقد قرض جديد مع بنك روتشيلد رهنت في مقابله بعض أملاك الأسرة الخديوية فلم يعد في مصر ما يغطي دينًا يبلغ ٨.٥ مليون جنيه استرليني وكالعادة فما وصل للخزانة كان أقل من ٦ ملايين في واقعة نهب جديدة واستخدمت الوزارة القرض في دفع أقساط بعض الديون بينما ظل الموظفون المصريون بلا رواتب، ومرافق الدولة بلا مخصصات، ثم خفض حجم الجيش بدعوى تخفيض النفقات وأحالت آلاف الضباط إلى الاستيداع وكأنها تعد مصر للاحتلال الأجنبي وتسهل مهمته!

وسادت حالة السخط لدى الأعيان، وموظفي الحكومة، وهم يرون المناصب العليا تسند إلى أجانب ويعزل الموظفون المصريون ولا تدفع أجورهم، وظهر ما كان خافيًا من انهيار مالي.

فلما فصلت الوزارة الأوروبية كما سماها الوطنيون ٢٠٥٠ ضابطا دفعة واحدة، اجتمع المئات منهم في العاصمة وتظاهروا ضد القرار الذي أضاف إلى الفصل جحد مراتباتهم المتأخرة وتصادف أن مر نوبار باشا فاعتدوا عليه وحبسوه هو ورياض باشا والسير ويلسون في أحد غرف سراي الوزارة، وكاد الأمر أن يصل لتمرد تام، لكن إسماعيل وصل لوزارة المالية حيث تجمهرهم وطيب خاطرهم ووعدهم بحل المسألة كما يرضيهم وسقطت بهذه الحادثة وزارة نوبار باشا الذي استقال، واقترضت الحكومة ٤٠٠ ألف جنيه فدفعت بها متأخرات الضباط ونظرت المحكمة العسكرية أمر المتورطين في الاعتداء على نوبار باشا وقضت ببراءة الجميع.

ثم تولى الأمير محمد توفيق (الخديوي توفيق لاحقًا) رئاسة الوزراء خلفًا لنوبار باشا بعدما رفض الأوربيون تولي إسماعيل للمنصب واشترطوا أن يكون للوزيرين الأوربيين حق الفيتو فلا يقطع المجلس قرارًا يعترض عليه أحدهما.

وانعقد مجلس شورى النواب من دون أن ينتظر تكوين الوزارة الجديدة واستبقَها بمطالبات لتخفيض الضرائب والإتاوات على الأهالي وطالبوا بحضور وزير المالية ليناقشوه.

فعزمت الوزارة على حل المجلس ومنع جلساته باعتبار أن مدته انتهت، وتوجه رياض باشا وزير الداخلية، وتلا بيان الأمر بفض انعقاد المجلس على النواب في جلسة عاصفة انتهت برفض المجلس القرار وتوجيه محضر الجلسة مصحوبًا باعتراضات النواب على مسلك الوزارة وسياساتها المالية.

وتحول النواب إلى إقامة جمعية وطنية مستقلة عقدت اجتماعاتها في منزل السيد علي البكري نقيب الأشراف، ثم في منزل راغب باشا وانتهوا إلى إعداد مشروع متكامل يتضمن إعداد مشروع لسداد الديون، مقابلا لمشروع ريفرس ويلسون القائم على افتراض إفلاس مصر، ويغفل المصاريف العامة وتعديل نظام المجلس ليكون مجلسًا برلمانيًا ذا سلطات على غرار المجالس البرلمانية الأوروبية.

وكذلك كان هناك اتفاق بين النواب على أن تشكل وزارة وطنية خالصة ويستبعد الوزراء الأجانب.

وقد رحب إسماعيل باللائحة وترجمها للفرنسية وأرسل نسخا منها لقناصل الدول واستعد لتنفيذ ما بها، فاستقال توفيق من الوزارة متعللا بعدم استشارة الوزيرين الأجانب له، واستعد الخديوي لتأليف وزارة جديدة بقيادة شريف باشا الذي حاز ثقة النواب، وأقر إسماعيل مبدأ مسؤولية الوزارة أمام مجلس النواب، وقبل اقتراحات شريف في تشكيل وزارته بلا تعقيب.

واستبشر الناس خيرا بهذه الانفراجة والوزارة الوطنية، حتى إن إسماعيل نفسه حضر مأدبة في منزل السيد البكري أقيمت ابتهاجًا بهذه الوزارة.

وبدأت مصر حقبة على قصرها مميزة حيث الوزارة ومجلس النواب مشتركان في الغايات والرؤى، ولا يعارضهم الخديوي في مساعيهم لإصلاح حال البلاد الاقتصادي والسياسي.

وبدأ المجلس والوزارة في إعداد مشروعات التنظيم الدستوري للبلاد، فمنح السودان مقاعد في المجلس وحق التصويت لأبنائه، وأعاد شريف باشا مجلس النواب، وأعد له قانونًا جديدًا يخوله حق تقرير الميزانية ويجعل الوزراء مسؤولين أمامه ومكّنه من الرقابة الكاملة على أعمال الحكومة، وعدم تقريرها ضرائب إلا بموافقته ولا إصدار قانون بلا تصديقه.

ولم تكن القوى الاستعمارية لتترك مصر تخطو نحو الديمقراطية والحكم الرشيد على يد المخلصين من أبنائها بلا منازعة، فسرعان ما تقدمت إنجلترا وفرنسا بمذكرة مشتركة يناير ١٨٨٢م تتعهد فيها الدولتان بدعم سلطة الخديوي إزاء أي صراع داخلي، ثم طلبت الدولتان أن لا يخول المجلس حق مناقشة الميزانية في اعتداء جسيم على استقلالية البلاد.

وهنا دب الخلاف بين القوى الوطنية، فبينما رأى شريف باشا وقلة معه إرجاء البت في مادة الميزانية في الدستور حتى تنجلي الأزمة ويقطع على إنجلترا وفرنسا فرصة التدخل العسكري في مصر، لم يتحمل غالب نواب الشعب والنخبة الوطنية هذه الإهانة لكرامتهم واستقلالية بلادهم وأصروا على إتمام اتفاقهم مع الوزارة كما كان، ضاربين عرض الحائط بالتهديدات الأوروبية وقد حاول شريف باشا تجنب الصدام مع الأوربيين عند عزل الوزراء الأجانب، فعرض رقابة أجنبية على الوزارة يتولاها الوزيران المعزولان نيابة عن حكومتيهما ليتأكدا من حسن نية المصريين في سداد الديون، لكنهما رفضا بتعنت واضح، واستقال أعضاء لجنة التحقيق الأجنبية والعديد من كبار الموظفين الأجانب، على الرغم من أن الاتفاق مع الخديوي عند تعيين الوزراء الأجانب كان يقضي بعودة الرقابة المالية في حال عزلهما.

فاضطرت وزارة شريف باشا للاستقالة ٣ فبراير١٨٨٢م، وأعقبه محمود سامي البارودي الذي استقال بعدها بشهور، وأعقبه راغب باشا، ليبدأ الإنجليز غزو مصر في وزارته.

وكان وقوف الخديوي مع شريف باشا والأمة المصرية في رفض عودة الوزراء الأجانب سببًا رئيسًا في التخطيط لخلعه، فصحوة إسماعيل المتأخرة أفزعت الأوربيين عندما رأوه ينحاز لمطالب الأمة إزاء مطالباتهم المتعنتة بديون ضخمتها الفوائد الربوية الفاحشة.

وكان إسماعيل يأمل أن إنجلترا لن تستطيع اتخاذ موقف عدائي من مصر في ظل القلاقل في رومانيا وحرب الزولوفي جنوب أفريقيا، وكذلك فعدم استقرار الحكم الجمهوري في فرنسا وتعرضها للهزيمة في الحرب السبعينية جعله يعقد الآمال على عودة النظام الإمبراطوري الذي اعتقد أنه الأقرب لمصالحته.

وفوجئ إسماعيل بإبلاغ قنصلي إنجلترا وفرنسا رغبة بلادهما منه التنازل عن العرش والرحيل عن مصر مع تخصيص معاش مناسب له وأن يحل محله ابنه توفيق، وانضم إليهما قنصلا النمسا وألمانيا وحاول إسماعيل التباطؤ في الرد حتى يتواصل مع السلطان العثماني طالبًا دعمه، ولكنه فوجئ بدعمه للأوربيين في عزله.

وقد كان الأوروبيون الذين افتتن بهم إسماعيل أكثر الناس قسوة عليه، ولم ينل حظًا من شفقتهم من جراء متابعتهم والسعي وراء إرضائهم ومحاكاة نمط حياتهم.

فيكتب عنه الهولندي فان بلمن كما ينقل عنه عبد الرحمن الرافعي (أن الخديوي إسماعيل هو أول من مهد السبيل لسيطرة أوروبا الاقتصادية على مصر، فإن أوروبا وبخاصة باريس، قد أفسدت على هذا الأمير دينه وأخلاقه وماله، وفتنته فتنة شاملة، فلم يعد يُعنى إلا بكل ما هو أوروبي، وبكل ما يراه الأوروبيون واعتزم من يوم أن تولى عرش مصر أن يعيش كملك إفرنجي في قصوره وأثاثه، ومأكله ومظهره وملبسه، ومع الأسف أن كل ما أنفقه في هذا السبيل لم يعد بالفائدة إلا على أوروبا، إذ كان يستورد من مصنوعاتها تلك الأشياء الهالكة، العديمة الجدوى، وتلك الأسمال التي لم تزد الثروة القومية جنيهًا واحدا، وكان يدفع أثمانها أضعافا مضاعفة، ولأجل أن يستوفي مطالبه الخارقة في هذا الصدد، لم تكفه الأموال التي يجبيها من شعبه على فداحتها، فأمده أصدقاؤه الأوروبيون بالقروض الجسيمة ذات الشروط المخربة، وقد دعى أفراد أسرته والباشوات وموظفي الحكومة إلى تقليد الأوربيين في ملبسهم ومسكنهم وطريقة معيشتهم، فبادروا إلى تلبية دعوته، وأخذ الكبراء والثراة يستوردون من أوروبا الملابس والبسط والستائر وأنواع الأثاث والعربات، وأدخل الخديوي الحياة الإفرنجية في قصور نسائه ونساء آل بيته فتهافتت الأميرات وزوجات الباشوات والأغنياء على هذا الدرب الجديد من البذخ تهافتا شديدا، وأسرف أولئك النسوة القليلات الحظ من العلم والعاطلات عن العمل في شراء الفساتين التي لا عدد لها، وابتياع التحف الثمينة والمركبات الفخمة، وكسون جميع جواريهن بكل ما أبدعته الأزياء الباريسية من فاخر الملابس، وسحرتهن بدعة «الموضة» وتغيراتها، وانقرضت المنسوجات الشرقية والسجاجيد والأرائك وأدوات الزخارف والطوائف القديمة التي كانت تمتاز بمتانة الصنعة والقدرة على البقاء، ولا تسل عما خسرته مصر من جراء ذلك، فقد استولى الأوروبيون على التجارة الكبرى وعلى الحياة المالية).

وفي ٢٦ يونيو ١٨٧٩م ورد تلغراف من الأستانة للخديوي إسماعيل لم يجرؤ أحد من الحاشية على توصيله إليه، فحمله شريف باشا وكان نصه (إلى سمو إسماعيل باشا خديوي

مصر السابق، إن الصعوبات الداخلية والخارجية التي وقعت أخيرًا في مصر قد بلغت من خطورة الشأن حدا يؤدي استمراره إلى إثارة المشكلات والمخاطر لمصر والسلطنة العثمانية، ولما كان الباب العالي يرى أن توفير أسباب الراحة والطمأنينة للأهالي من أهم واجباته، ومما يقضيه الفرمان الذي خولكم حكم مصر، ولما تبين أن بقاءكم في الحكم يزيد المصاعب إليه، فقد أصدر جلالة السلطان إرادته بناء على قرار مجلس الوزراء بإسناد منصب الخديوية المصرية إلى صاحب السمو الأمير توفيق باشا، وأرسلت الإرادة السنية في تلغراف آخر إلى سموه بتنصيبه خديوي لمصر، وعليه أدعو سموكم عند تسلمكم هذه الرسالة إلى التخلي عن حكم مصر احتراما للفرمان السلطاني)

ولأن إسماعيل لم يكن كجده لم يستطع أن يلقي بالفرمان السلطاني في سلة المهملات ويضرب عرض الحائط بتهديدات الأوروبيين قائلا إن كانوا يريدون الحرب فليأتوا إلينا، استدعى توفيق ابنه وأبلغه مخاطبا إياه بالخديوي وقضى الثلاثة أيام التالية في الاستعداد للسفر بجمع كل ما استطاع حمله من أموال ومجوهرات وتحف من القصور الخديوية وشحنها على اليخت المحروسة، ورفض السلطان العثماني استقباله في الأستانة، فغادر مصر ٣٠ يونيو ١٨٧٩م، متجهًا إلى نابولي وهي المدينة نفسها التي استقبلت حفيده فاروق في ٢٦ يوليو ١٩٥٢م، واستعطف إسماعيل حتى وافق السلطان عبدالحميد الثاني على حضوره للأستانة ١٨٨٨م للإقامة بقصر إميرجان المطل على البوسفور وبعدما قضى نحو ستة عشر عامًا في المنفى توفى إسماعيل في ٢ مارس ١٨٩٥م، وأعيد جثمانه لمصر حيث دفن في مسجد الرفاعي.

عرابي حامي الطوابي؟

«أما الذين يخدعوننا فسيرون أننا أكثر منهم خداعا، فأوروبا وخاصة إنجلترا تنظر إلينا كما تنظر إلى متوحشين، وهم يقولون إنهم قادرون على سحقنا في أربع وعشرين ساعة إن أردوا، فليجربوا ذلك، ولكنهم سيفقدون دين الحكومة أي ٨٠ مليونا ودين الأهالي أي ٢٠ مليونا، فإن أول رصاصة تطلق ستحررنا من قيود هذين الدينين والأمة في هذه الحالة لا ترغب في شيء أفضل من الحرب»

أحمد عرابي والأساطيل إزاء سواحل الإسكندرية

في بداية عهد إسماعيل وقع الظلم على عرابي فقد اختلف مع اللواء خسرو باشا، فقدم للمحاكمة العسكرية التي قضت عليه بالسجن ٢١ يومًا، فاستأنف الحكم فألغي فسعى وزير الحربية لرفده من الجيش وفُصِل فعلاً.

ولم يعد عرابي للجيش إلا بوساطة زوجته وهي أخت الخديوي توفيق في الرضاعة لكنه ظل ١٩ عامًا بنفس رتبة القائم مقام وعندما تولى توفيق رقي عرابي إلى رتبة أميرالاي وجعله قائدًا للألاي العباسية.

وتأخر فرمان تثبيت توفيق في ولاية مصر لأنه تم بعد مفاوضات تركيا وسفيري إنجلترا وفرنسا وما اشترطته به من انتقاص للسلطات الخديوية، فمنع من الاستدانة إلا بغرض تسوية الديون الحالية، وبموافقة الدائنين ومنع من زيادة عدد الجيش فوق ١٨ ألف جندي وحدّ من قدرة الخديوي على المعاهدات الخارجية، وأبقى على قاعدة توارث الحكم في أكبر أبناء إسماعيل ثم أكبر أبنائه.

وبمجرد اطمئنان توفيق على مركزه بادر بإظهار رغبته في التخلص من شريف باشا، فاستدعى الوزارة لاجتماع انتهى بتقديمها استقالتها لتمسك شريف بإصدار دستور وقانون

للانتخاب وتشكيل مجلس نواب، وهذا ما رفضه توفيق مؤزرًا بإنجلترا وفرنسا، وتولى توفيق رئاسة الوزراء حتى عاد رياض باشا من أوروبا فعينه.

وعاد نظام الرقابة الثنائية، فعين اللورد كرومر مفتشا على الإيرادات (وكأنه كان يدرب على حكم مصر) ومسيو دي بيلنرد رقيبًا على المصروفات.

وألغى قانون المقابلة، وأعيدت الضرائب كاملة على الملاك، نظير وعد بسداد ما دفعوه منها مقدمًا في عهد إسماعيل مقسطًا على خمسين عامًا.

وفي المقابل ألغت وزراة رياض السخرة (رسميا وإن كان الواقع كذبة) في المصالح الخديوية وخدمة الحاشية، وشرع البدل النقدي كبديل عنها في الأعمال العامة، وألغِي الضرب بالكرباج في تحصيل الضرائب، وألغيت العديد من الضرائب الصغيرة واستعاضت الوزارة عن إيراداتها بزيادة في ضرائب الأراضي، وأصدر توفيق مرسومًا بضم بعض القصور الخديوية إلى الأملاك العامة كسراي عابدين والجيزة والإسماعيلية والروضة.

لكن سياسة رياض الاستبدادية وبطشه بالمعارضة وشيوع النفي إلى أقاصي السودان لأدنى شبهة وإغلاقه الصحف وتعطيلها في عهده، أدت لظهور تكتل معارض باسم الحزب الوطني ضم العديد من الأعيان والضباط المصريين الناقمين على تردي الأوضاع، وكانت اجتماعاته في بيت سلطان باشا، وأصدر بيانات وزعت في طول البلاد وعرضها وساهم في ذلك أن تلك الجماعة السرية كانت تضم مُدراء للأقاليم ووجهاء كبارًا يصعب التعرض لهم.

وفي ظل حالة من الغليان الشعبي نتيجة التدخل الأجنبي السافر الذي وصل لخلع الخديوي إسماعيل، وتولية توفيق محله، كان لسلوك عثمان رفقي العنصري كوزير للحربية تأثير القشة التي قسمت ظهر البعير، فكان رفقي يتعسف مع الضباط المصريين ويتعمد رفد أو إبعاد كل من يظهر كفاءته منهم، بينما يولي الشراكسة والأتراك المناصب القيادية.

فكان طبيعيا أن يتجمع الضباط الثائرون في منزل أحمد عرابي ليبحثوا الرد على سلوك رفقي عندما همّ بعزل قائد السوراي أحمد عبد الغفار وتنزيل درجة الأميرالاي عبد العال حلمي، ليعين محلهم ضابطين شركسيا وتركيا، وبدأ الثوار بالمطالبة بعزل رفقي بمذكرة وقعوها وقدموها لرياض باشا رئيس الوزراء الذي تجاهلهم في البداية، ثم هددهم عندما أعادوا عليه الطلب، وأخيرا صب الزيت على النار بتقديم الضباط الثلاثة الذين قدموا له المذكرة للمحاكمة العسكرية بقيادة عثمان رفقي نفسه، وعندما دخل الضباط الثلاثة ديوان الوزارة، فوجئوا بحصارهم من قبل مجموعة من الضباط الشراكسة والأتراك نزعوا أسلحتهم وانهالوا عليهم بالإهانات قبل المحاكمة الهزلية.

وكاد الأمر أن ينتهي بالحكم على الضباط الثلاثة، وإخماد ثورتهم في مهدها لولا أن بعض حرس الخديوي اتصلوا بزملاء الضباط الثلاثة، وأعلموهم بما حدث فبدأ البكباشي محمد عبيد في جمع الجنود والضباط، وقبض على قائده خورشيد باشا ثم سار بالقوة التي جمعها إلى قصر النيل حيث فوجئ الضباط الشراكسة بهم، فهربوا بما فيهم عثمان رفقي الذي قفز من نافذة لينجو بنفسه، وفك الثوار أسر الضباط الثلاثة واتجهوا إلى قصر عابدين تلاحقهم قوات أخرى سمعت بما حدث فتوجهت لنجدتهم.

وأدرك الخديوي مدى خطورة الموقف وقوات الجيش والجماهير تتجمع تحت نوافذ قصره فجمع وزارته واستشارهم، فأشار عليه سامي البارودي بإجابة مطالب الضباط قائلا: إنهم يهتفون للخديوي وإنهم مثال للطاعة فما الضير من تحقيق مطالبهم العادلة؟

وأجاب الخديوي وعين سامي البارودي وزيرا للحربية وأعاد الضباط الثلاثة إلى مناصبهم.

لكن رياض باشا الذي تظاهر بالإذعان لمطالب الضباط المصريين، تربص بهم وانتهز فرصة خلاف وزاري استقال على إثره البارودي، وعين محله داوود يكن باشا لضرب الحركة الثورية بين ضباط الجيش، فأصدر الوزير الجديد منشورًا بعدم خروج الضباط من مراكزهم إلا بتصريح ومنع اجتماع ضابطين أو أكثر وإلا قبض عليهم.

وبالطبع لم يذعن الضباط لهذه الإجراءات، بل بدأوا في التواصل مع النخبة الوطنية التي كونت الحزب الوطني الحر والأعيان والعلماء، وسرا بدأت عملية بحث التحرك وانتهوا إلى وضع مطالب الجيش والأمة في بيان يوجه للخديوي وقع عليه الأعيان والنواب ووجهاء المجتمع في سرية تامة.

ولم يكن توفيق وحاشيته غافلين عن فكر عرابي وصحبه وخطط لنقل القوات الموالية لعرابي من العاصمة واستبدالها بأخرى موالية للخديوي فأدرك عرابي وصحبته أن ساعة الحسم قد حانت واتفقوا على رفض أمر النقل الذي أيقنوا أنه يحمل خلفه نية تصفيتهم، وأعدوا للقيام بمظاهرة عابدين العسكرية.

وأبلغ عرابي الخديوي بنيته في التوجه لقصر عابدين وعبثا حاول توفيق إفشال هذه المظاهرة التي انضم إليها عندما وصلت قوات حرسه الخاصة بقيادة علي بك فهمي.

وفي التاسع من سبتمبر ١٨٨١ قابل عرابي الخديوي بطلبات الأمة في عزل وزارة رياض وتشكيل مجلس للنواب وإبلاغ الجيش للحد المتفق عليه في الفرمانات ١٨ ألف جندي.

وقبل توفيق مرغمًا بعد تداول مع الوزراء وقناصل الدول فقبلت استقالة رياض وتوافقا على تولية شريف باشا الذي تردد في القبول أيامًا حتى عاهده العرابيون على عدم تدخل العسكريين في سياسته، ووقع العديد من الضباط عريضة يعاهدونه فيها على الانقياد، ومن جانبه وافق على تعيين البارودي وزيرا للحربية ومصطفى فهمي وزيرا للخارجية.

وكان شريف باشا رجلا إصلاحيا لا يميل للثورات والتغيرات المفاجئة، يتربص خيفة من مشاركة العسكريين السياسية، وفي خطابه الذي قاله في حضور عرابي وضباطه الذين جاؤوا ليشكروه على قبوله الوزارة إظهارا لفكرة (كل حكومة عليها فرائض وواجبات ومن أهمها صيانة الوطن وحفظ الأمن العمومي فيه، وهذا وذاك لا يأتيان إلا بإطاعة رجالها العسكريين، فترددي أولا عن قبول الرئاسة ما كان إلا تجافيًا عن تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال ويزيد بها الإشكال، فأكون عرضة للملامة بين إخواني في الوطن

والأجانب، وحيث أغاثتنا الألطاف الإلهية وحصل عندي اليقين بانقيادكم فقد زال الاضطراب من القلوب، ورتبت الهيئة الجديدة من رجال ذوي عفة واستقامة فأوصيكم بملاحظة الدقة في الظبط والربط، لأنهما من أخص شئوون العسكرية وأساس قوتها، واعرفوا أنكم مقلدون أشرف وظيفة وطنية، فقوموا بأداء واجباتها الشريفة، وعلى القيام بكل ما يزيدكم فخرا وسؤددًا، وفقنا الله وإياكم).

ولم يخيبْ شريف آمال من وضعوا ثقتهم به، فبدأ بإطلاق سراح المسجونين وإعادة المنفيين ورفع المظالم، وقام بإصلاحات كبيرة في أنظمة الجيش لتحسين حالة الضباط والجنود يضمن إجازاتهم ومعاشتهم ومرتباتهم وعدالة ترقياتهم، وكذلك إصلاحات وتنظيمات إدراية، فوضع قواعد تحدد اختصاصات ومسؤوليات الموظفين المدنيين وشروط تعينهم وترقيتهم وتأديبهم.

وبدأ في الإصلاح القضائي على القواعد العامة التي ما تزال سارية كوجوب نشر القوانين وعدم رجعيتها، وإنشاء وتقسيم المحاكم لجزئية وابتدائية واستئنافية ومبدأ عدم جواز عزل القضاة ونقلهم تعسفيا.

وسرت الطمأنينة في قلوب الجميع سواء أنصار الخديوي أو العرابيين وحتى قناصل الدول الأجنبية اطمأنوا لشريف ولم يخفوا إعجابهم بثقافته وقدرته رغم أنه يعمل ضد مصالحهم الاستعمارية، ولكنه لم يبادر أبدا بإظهار العداء، وحرص على طمأنة الجاليات الأجنبية الكبيرة.

واستطاع شريف باشا إجراء انتخابات حرة لمجلس النواب من دون تدخل حكومي ولا عسكري وإن كانت الانتخابات جرت على النظام القديم لمجلس الشورى، حيث يقتصر حق الانتخاب على العمد والمشايخ والأعيان، إلا أنه شُكل ليكون جمعية تأسيسية يعهد إليها بصياغة دستور للبلاد ونظاما جديدا للبرلمان يوسع سلطاته.

وبالفعل قدم شريف للبرلمان مشروع الدستور، وبدأت المشاورات بين حكومته ولجنة البرلمان للتوافق على مواده الخلافية وصياغتها، وأعد شريف باشا قانونًا جديدًا للبرلمان يخوله حق تقرير الميزانية ويجعل الوزراء مسؤولين أمامه، ومكنه من الرقابة الكاملة على أعمال الحكومة وعدم تقريرها ضرائب إلا بموافقته ولا إصدار قانون بلا تصديق.

ولم يكن من المتصور أن تقف إنجلترا وفرنسا مكتوفتي الأيدي إزاء هذه التطورات الخطيرة، فقد خرج الجيش من إطاره وتحول من أداة بيد السلطة إلى شريك فيها متحالفًا مع النخبة الوطنية المصرية في تهديد واضح لمصالح الدولتين والسلطة الخديوية التي هي ألعوبة بأيديهم ووسيلة لهم للسيطرة على مقدرات البلاد بشكل غير مباشر.

فكانت مذكرة ٨ يناير١٨٨٢م التي كانت عبارة عن تهديد مستتر للجيش والقوى الوطنية بأن الدولتين يدعمان السلطة الخديوية إزاء أي مخاطر داخلية أو خارجية تهدد النظام القائم في مصر، وتوجه شريف باشا إلى قنصلي إنجلترا وفرنسا، معربًا عن رفضه لهذا التدخل الذي أثار غضب الشعب والجيش، وقدمت شكوى بخصوصها للباب العالي قابلها بالصمت المطبق كما هو متوقع.

وأعقب ذلك مذكرة أخرى تطالب بعدم إعطاء البرلمان حق نظر الميزانية ووقع الخلاف بين شريف باشا وقلة معه، حيث كان يرى إرجاء البت في أمر القانون (وهو من قدمه أساسًا) حتى تمر الأزمة ويفوت على إنجلترا وفرنسا الفرصة في اختلاق ذريعة للتدخل العسكري في مصر، وبين نواب الأمة والوطنيين الذين لم تتحمل كرامتهم هذا التدخل وفوجئ شريف بانقلاب أغلب الأعيان والنواب عليه وإظهارهم لعدم رغبتهم في استمرار رئاسته، فاستقال من منصبه، وخلفه البارودي في وزارة العرابيين التي ضمت عرابي وزيرًا للحربية ومصطفى فهمي وزيرًا للخارجية والحقانية، ولم يكن فيها إلا من هو تحت لواء العرابيين وأنعم الخديوي على عرابي ومحمود فهمي برتبة اللواء والباشوية.

وبتولي البارودي رئاسة الوزراء أضحى الصراع على السلطة في مصر بين المعسكرين الخديوي والثوري مكشوفًا بلا طرف ثالث، يقوم بالتوسط ومحاولات التقريب لمنع الصدام

الذي صار محتومًا بين قوتين لا يرى أحدهما سبيلاً للبقاء مع الآخر.

واشتد الصراع في الجيش بين الضباط الشراكسة والأتراك من ناحية ونظرائهم المصريين من أخرى، حتى قبض على عدد كبير منهم بتهمة التخطيط لاغتيال عرابي وقواده، وصدر الحكم بنفي أربعين منهم، ولكن الخديوي رفض التصديق على الحكم وثارت أزمة صدرت فيها تصريحات تنم عن رغبة في خلع توفيق وتولية حليم مكانه بينما ثار الأتراك والشراكسة، واعتبروا المؤامرة هي من عرابي لإقصاء القادة الأتراك والشراكسة والذين انتهى أمرهم بنفيهم إلى الأستانة إلى حين وقوع الاحتلال الإنجليزي، أما خارج مصر فكان الوضع ملتبسًا.

بالرغم من الاضطهاد الفظيع الذين كانوا ضحيته إلا أننا لم نسمع كلمة ثورية، وليس ذلك ناشئا عن أنهم يقدسون حكامهم تقديسًا خرافيا، بل لأن الثورة ليست في طبائعهم أكثر مما هي في قطيع من الغنم، وأنهم ليحبون ملكة إنجلترا أو البابا أو ملك أشانتي بلهف متساوٍ لو أن هؤلاء جاءوهم بنعمة تخفيض الضرائب بمقدار قرش في الجنيه.

ولفريد بلنت المستشرق الإنجليزي وداعم الثورة العرابية الأول في أوروبا يروي ملاحظاته عن مصر في زيارته الأولى ١٨٧٦م.

هكذا كان ينظر للمصريين الذين كان رفض الحكومات الأوروبية لنزعتهم الوطنية وطموحهم عنيفا، ودأبوا على الاستهزاء بها، ولم تلق عطفا في أوروبا إلا من قلة من الدبلوماسيين والكتاب، بينما النظرة العامة للمصريين على أنهم سكان لقطعة من الأرض محط الأطماع الاستعمارية وليسوا أمة لها الحق في تقرير مصيرها وربما أكسبت الحملة الصحفية التي قام بها بلنت في التايمز الحزب الوطني المصري بعض التعاطف من الرأي العام، بينما كانت الحكومة الإنجليزية مختلفة في تقييم الوضع، وبالرغم من أن رئيس الوزراء جلادستون كان يميل لعدم التدخل العسكري في مصر، إلا أن الجناح الامبريالي في وزارته كان أقوى وكذلك في دوائر الرأسماليين وأصحاب سندات الدين كان الاتجاه السائد مناهضة الحركة الوطنية المصرية ولو بتدخل عسكري، وأما فرنسا فلم يكن رئيس وزرائها

جمبيتا يخفي احتقاره وكراهيته للحركة الوطنية المصرية، ويراها خطرا على المصالح الاستعمارية الفرنسية في تونس والجزائر حتى إنه في مارس ١٨٨١م نشرت جرائد أوروبية أخبارًا عن إعداد فرنسا لحملة عسكرية على مصر ورغم نفي الوزارة الخبر وتكذيبه وإعلان التزامها بالتشاور مع حكومات تركيا وإنجلترا في شأن مصر، إلا أن جريدة التايمز الإنجليزية ردت بنشر عدد الوحدات وقواد الحملة التي يجري إعدادها في جنوب فرنسا للتدخل العسكري في مصر، لكن أغلبية الفرنسيين كانوا يرفضون التدخل العسكري في مصر حتى لا يضعف مركزهم أمام ألمانيا وسقطت فكرة إعادة غزو مصر بسقوط وزارة جامبيتا.

وكان في سعي النخبة المصرية لإقرار الحكم الدستوري أثر كبير في تركيا التي عارضت حصول أي من ولاياتها على حكم دستوري وتزايدت الهمسات في إسطانبول أن طموح محمد علي في إقامة دولة عربية من مصر وسوريا والسودان قد يتكرر، ولكن في صيغة دستورية تضعف من مركز الدولة العثمانية التي توجهت للتدخل العسكري في مصر، ولكن إنجلترا وفرنسا أوقفتها، وكان السلطان عبد الحميد يواجه ظروفا صعبة حيث الثورة في البلقان والتي أعقبها التدخل العسكري الروسي ضد تركيا وهزيمتها وخسارتها لأراضي شاسعة بمقتضى صلح برلين ١٨٧٨م، ووضع إنجلترا يديها على قبرص واستئثار فرنسا بتونس، فحاول تثبيت شرعيته كخليفة للمسلمين بالترويج لفكرة الجامعة الإسلامية وإرسال البعثات للولايات التركية وغيرها من ديار المسلمين، وقد نجحت خطته نجاحًا كبيرا لأن أساسها متوافر والمشاعر الدينية من المؤمنين خالصة جياشة، ولم يكن الوطنيون المصريون يتجهون لاستقلال تام عن الدولة العثمانية على أية حال، فنجد عرابي يعبر عن ذلك بوضوح في قوله: (كلنا أبناء السلطان ويجب أن نعيش كأسرة في منزل، وكما أن أعضاء الأسرة الواحدة لكل منهم غرفة ينظمها كما يهوى، ولا يحق لرب البيت أن يستبيح حرمتها، فكذلك لكل شعب من الشعوب الإسلامية بلاد يعيش فيها وينظمها على ما يحب ويهوى وقد كسبت مصر استقلالها بالفرمانات وسنبذل كل جهدنا

للمحافظة على هذا الاستقلال ولكننا سنخطئ إن طالبنا بأكثر من ذلك ولا يبعد أن نفقد حريتنا في مثل هذه المجازفة).

وعُقد مؤتمر دولي اشتركت فيه إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وروسيا والنمسا وألمانيا، واتفقت عصبة الذئاب على عدم التدخل العسكري في مصر إلا أن مندوب إنجلترا اقترح إضافة جملة إلا في الضرورة القصوى، والحقيقة أن إنجلترا كانت تعد لغزو مصر واحتلالها في أثناء مشاركتها في المؤتمر محاولة خداع الدول الأوروبية بتوقيع اتفاق سُمي ميثاق النزاهة.

وقد اعترف عرابي وصحبه في وثيقة أرسلت إلى إنجلترا بالسيطرة الأوروبية على المالية المصرية ورغبة المصريين في التخلص من الديون في برنامج الحزب الوطني المصري الذي اشترك في إعداده الشيخ محمد عبده والفريد بلينت، فالوعي بحقيقة الموقف والبحث عن ضمان للسلم وعدم استفزاز طرف أوروبي، كان حاضرا في أذهانهم ولكن قيام الثورة الإسلامية في تونس والجزائر والخشية من انتقالها لمصر أو الهند، جعلت المصالح الإنجليزية والفرنسية تتلاقى على ضرورة بقاء الخديوي في السلطة بمصر لدرجة أن غزوًا مشتركا للقضاء على الجيش المصري واحتلالها نوقش، وانتهى الأمر بإصدار مذكرة مشتركة تحمل صيغة تهديدية واضحة بأن الحكومتين ستتخذان كل ما يلزم لبقاء الخديوي على العرش.

وبعد حملة دعائية مكثفة بعثت الدولتان الاستعماريتان أساطيلهما للسواحل المصرية في مظاهرة عسكرية للضغط لتحقيق مصالحهما المشتركة من دون الاتفاق على غزوٍ مشترك لمصر.

وعندما وصلت الأساطيل الإنجليزية والفرنسية إلى الإسكندرية توسط سلطان باشا بين القنصل الفرنسي والعرابيين ونقل مطالبهما بخروج عرابي من مصر واستقالة حكومة البارودي ولكن العرابيين رفضوا هذه المطالب، وفقد سلطان باشا ثقة العرابيين فانحاز لمعسكر الخديوي الذي أعلن قبوله لمطالب الدولتين.

فاستقالت حكومة البارودي، وظهرت ازدواجية السلطة، فعرابي فقد منصبه كوزير للدفاع باستقالة حكومته، ولكنه أرسل للمديريات بأن لا يقبل الجيش وزيرًا سواه وأن يلتزموا أوامره، وحاول توفيق إقناع شريف باشا بتولي رئاسة الوزراء، ولكنه علق موافقته على قبول علي لطفي باشا لوزارة الحربية الذي رفض، فأصر شريف باشا بدوره على رفض رئاسة الوزراة.

وأخذ الأمر منحًى عنيفًا، إذ اجتمع عرابي ومن معه بنواب الشعب، ونادى بخلع الخديوي وقال من كان معنا فليقف فوقف الضباط، ولكن غالبية النواب المدنيين لم يوافقوه، فهددهم محمد عبيد بالسيف فساد الاجتماع الهرج حتى انتهى، وقد انشق صف الوطنيين بين مدنيين وعسكريين.

وتوسط سلطان باشا لدى الخديوي لإعادة عرابي لمنصبه بعدما هدد بمحاصرة قصر الخديوي، وأعلن البوليس والجيش عدم مسؤوليتهما عن الأمن، فأعاده توفيق مضطرا ليصبح وزيرا للحربية ومسؤولا عن الأمن كوزير وحيد بلا وزارة لفترة إلى أن تولى راغب باشا رئاسة الوزراء.

ووصل وفد من الدولة العثمانية لنظر المسألة في مصر برئاسة درويش باشا الذي أظهر للعرابيين تأييده لهم، ولكنه انضم إلى الخديوي الذي رشاه بخمسين ألف جنيه ذهبًا، فعرض على عرابي مقابلة السلطان في الأستانة، مؤكدًا له أنه سيلقى كل ترحيب ولكن عرابي أدرك أنه لو ذهب فلن يعود فرفض متعللا بخطورة الأوضاع في البلاد، ثم وقعت أحداث الإسكندرية، وبعدها بيومين ارتحل توفيق ومعه درويش باشا إلى الإسكندرية.

وعقد مؤتمر دولي في إسطانبول، ولكن الحكومة التركية لم تشارك فيه بدعوى أن إيفادها درويش باشا كافيا لحل الأزمة في لقطة جديدة للسياسة التركية العجيبة التي جعلت السلطان عبد الحميد ينعم على عرابي بأكبر نياشين الدولة، ثم تعلن حكومته عصيانه وربما إن كانت تركيا ألقت بثقلها في المفاوضات التي جرت في عاصمتها للضغط على الإنجليز لعد نقض ما تعاهدوا عليه، ولم يشارك الأتراك في المؤتمر إلا متأخرا وبلا فائدة.

وقد أدت الشائعات التي صدرت عن هذا المؤتمر بلبلة كبيرة في مصر، حيث ظن العرابيون أن المؤتمر ينتهي بخلع توفيق وتولية حليم كما ترامت الشائعات فتراخت عزائمهم عن الاستعداد للحرب، وظنوا احتماليتها (والأساطيل تجتمع على أبوب مصر) بعيدًا، وأن الأمر سينتهي سلمًا وقد تولى راغب باشا الوزارة وهدأت الأوضاع ولكن بعد توقيع الاتفاق بأيام ضربت الإسكندرية وبدأ الغزو الإنجليزي لمصر.

نهاية الحلم

«ليكن معلومًا عند السلطات الملكية والعسكرية في منطقة قناة السويس أن أميرال الأسطول الإنجليزي وقائد الجيوش البريطانية العام، إنما أتيا إلى مصر لإعادة الأمن والنظام إليها، ومن ثم سمحنا لهما باحتلال جميع الأمكنة التي يريدان احتلالها، ومن خالف أمرنا هذا ينزل به أشد العقاب»

الخديوي توفيق في منشور عُمم على مصر قبل موقعة التل الكبير

تواترت الشهادات على أن أحداث العنف في الإسكندرية والتي استخدمت كزريعة للهجوم على مصر بدعوى حماية الأجانب تورط بها محافظها عمر لطفي، وأن البوليس شارك في الاعتداء على الأوروبيين ونهبهم وحتى قتل من لاذ بهم منهم، وكذلك مجموعات الأعراب الذين شاركوا في السلب والتخريب كانوا يأتمرون بأمر عمر لطفي الذي استحوذ على التلغراف ليكون على اتصال دائم بالخديوي، ولم يبلغ قوات الجيش بما يحدث حتى تأخر الوقت ودخل الجيش المدينة وأعاد النظام بها بعد ما استشرى بها القتل والسلب فلم يعرف رجال حامية الجيش بالمدينة بحقيقة الوضع إلا في الرابعة عصرًا.

وبعد أحداث الشغب في الإسكندرية وجه الأدميرال سيمور قائد الأسطول البريطاني إنذارا لعرابي بالاستسلام في ٢٤ ساعة ورفض عرابي بالطبع وبدأت الجاليات الأوروبية في الخروج من الإسكندرية وكذلك السفن الأجنبية غادرت الميناء.

وعندما ظهرت تحركات الأسطول البريطاني الموجهة لضرب الإسكندرية انسحب نظيره الفرنسي وأعلنوا عدم مشاركتهم في هذا العدوان، وانتهز الإنجليز إصلاحات تحدث في أحد طوابي الإسكندرية لضرب الإسكندرية، مدعين أن هدف تلك الإصلاحات الاستعداد لحربهم.

وبدأ القصف الإنجليزي المدمر الذي لم تستطع شجاعة المصريين مجاراته فتحولت الإسكندرية لبركة من الدماء وكومة من الرماد تغطيها جثث الآلاف من الذين لم يجدوا من النيران ملجأً، وأضيف لذالك الخراب وأعمال السلب والنهب التي تصاحب فوضى الحروب.

وضغط الإنجليز على السلطان عبد الحميد الذي راسل علماء الأزهر يطالبهم بإقناع الناس بالتخلي عن عرابي من دون جدوى، وأخيرا صدر منشور إعلان عصيان عرابي موقعًا باسم الحكومة التركية التي لا أجد وصفا ملائما لها أكثر من قول كرومر (ويبدو أن نوعًا من الشلل يؤثر على عقلية الذين يتولون مناصب عليا منهم، وحسبنا دليلاً على هذا ما وضح في جميع تصرفات الحكومة التركية أثناء المفاوضات من قصر النظر واتباع سياسة ذات وجهين) وكان الدافع وراء اتخاذ الحكومة التركية هذا الموقف المخزي، الأمل في أن يشركهم الإنجليز في غزوهم لمصر، وبينما كانت جيوش إنجلترا في مصر بالفعل تقاتل جيشها، وكان اللورد دوفرين يمد في أمد المفاوضات ليكسب وقتًا ثم كان عرضه النهائي لإشتراك تركيا في الحرب أن لا تزيد قواتها عن ٦٠٠٠ جندي وعرض خطط تركيا الحربية على القيادة الإنجليزية وأن تنسحب مع القوات الإنجليزية بعد القضاء على عرابي، وبالطبع لم توافق تركيا على هذا الشروط، وانفردت إنجلترا بمصر.

وبينما تهدمت الإسكندرية تحت وطأة القنابل الإنجليزية، كانت العاصمة تشيع بها الأكاذيب والإشاعات، ولكن أخبار الهزيمة سرت كالنار في الأقاليم، وبدأت موجة عنيفة من الاعتداءات على الأجانب لم يتصدّ لها إلا الجيش الذي وجد نفسه مسؤولا عن ضمان الأمن الداخلي أيضا، وشهدت أقاليم مصر مآسيَ عديدة.

وبدأ الانقسام في الجيش يظهر فقد حاصرت قوة من الجيش قصر الخديوي، وعندما أصدر لهم عرابي الأمر بالانسحاب، تخلفت قوة بقيادة محمد منيب الذي أقسم بالولاء للخديوي وتعهد له بحمايته بحياته ومن معه.

وفي ٢٠ يوليه ١٨٨٢م أصدر توفيق الذي احتمى في قصر التين بالإسكندرية تحت حماية القوات الإنجليزية أمره بعزل عرابي، وتولية عمر لطفي باشا محافظ الإسكندرية مكانه،

وأذاع منشورًا يطالب فيه الأهالي بعدم معاونه العرابيين، وإطاعة الإنجليز الذين يتصرفون طبقا لتوجيهاته.

بينما رفض المجلس العرفي الذي شكل من الأعيان والزعامات الوطنية والدينية وبعض الأمراء عزل عرابي، وصدرت فتوى وقعها علماء الأزهر الثلاثة عليش والحلفاوي والعدوي بعدم طاعة الخديوي، وعدم جواز إطاعة أوامره لمروقه عن الدين وانحيازه للأعداء.

وحاول عرابي تعويض الفارق الكبير بين الجيش المصري والانجليزي الذي كان يبلغ ضعف أعداده تقريبا (كان الجيش المصري يتكون من قرابة ١٩ ألف جندي كثير منهم غير نظاميين، بينما وصلت القوات الإنجليزية لثلاثين ألف مقاتل) بتجنيد الغفراء وفتح باب التطوع، ولكن الوقت لم يسعفه لتكوين وتدريب جيش يستطيع مجابهة الإنجليز وقد بادر الكثير من الأهالي والأعيان وحتى بعض أمراء الأسرة العلوية بالتبرع للجيش بالمؤن والخيول والماشية والأموال، ولجأ العرابيون للمنشورات لحث الأهالي على المقاومة وعدم السماع لحزب الخديوي وبموالاة الاحتلال، بينما حاربهم حزب الخديوي بنفس السلاح، وبادر الجنرال ويسلي بالسير على خطى نابليون، فأصدر منشورا كان نصه:

بأمر الحضرة الخديوية

يعلن الجنرال قائد الجيوش الإنجليزية أن مقاصد الدولة البريطانية في إرسال تجريدة عسكرية إلى القطر المصري، ليست إلا لتأييد سلطة الحضرة الخديوية وعساكرنا يحاربون فقط حاملي السلاح ضد سموّه، فعموم الأهالي الذين في سلم وسكينة تصير معاملتهم بكل تودد وإنسانية، ولا يحصل لهم أدنى ضرر بل يحترم دينهم وجوامعهم وعائلاتهم والأشياء التي تلزم الجيش يصير دفع ثمنها، وعليه ندعو الأهالي لتقديم ذلك وأن الجنرال قائد الجيوش يسر جدا من مقابلة مشايخ البلاد وحلفائهم الذين يودون المساعدة لردع العصيان الذي هو ضد الحضرة الخديوية الحاكم والولي الشرعي على القطر المصري المعين من لدن الحضرة الشاهانية.

وقد فتّ في عضُد عرابي إعلان تركيا عصيانه، وكذلك انقلاب سلطان باشا رئيس مجلس النواب عليه حيث قام بدور كبير في استقطاب الأعيان والأعراب لمعسكر الخديوي، وشق صف الثوار وتولى توزيع المنشورات التي تضعف من موقف عرابي.

وعين عرابي اللواء محمود فهمي رئيسًا لهيئة الأركان لما له من خبرات اكتسبها من الاشتراك في حرب البلقان، فأعد خطة دفاعية بتقسيم القوات المصرية على خمس مواقع دفاعية وردم ترعة الإسماعيلية وقناة السويس ذاتها لمنع الإنجليز من تدعيم قواتهم بمدد من الهند أو الالتفاف واتخاذ السويس قاعدة لهم.

لكن عرابي تردد في تنفيذ الخطة وظن أن الإنجليز لن يخرقوا حياد القناة، وكذلك تخوف من رد الفعل الأوروبي الذي قد يضطره لمواجهة مع أوروبا كلها وليس إنجلترا فحسب لو فعلها وطمأنه ديلسيبس الذي عاد لمصر في وسط المعركة بموقفه الرافض لخرق حياد القناة، فظن أن هذا موقف فرنسا الرسمي (لم يكن لديليسبس أي صفة ليتحدث باسم الحكومة الفرنسية) ولن تخاطر إنجلترا بمعادتها في زمن حرب.

وأعد محمود فهمي وعرابي الدفاعات بشكل جيد على الجبهة الغربية ما بين الإسكندرية وكفر الدوار، حيث تطوع الآلاف من الأهالي لبناء الاستحكامات، وحفر الخنادق بينما أهملت الجبهة الشرقية بين الإسماعيلية والتل الكبير لعدم توقع الهجوم منها.

وبالفعل فشل الهجوم الإنجليزي في كسر دفاعات المصريين في الميدان الغربي وانهزموا عدة مرات، ولكن عرابي لم يتوجه للهجوم، ثم انتقل جزء كبير من الجيش الإنجليزي إلى السويس، فاحتلوها وسرعان ما سقطت الإسماعيلية وبورسعيد وكامل القناة من دون مقاومة، ووصل المدد للجيش الإنجليزي من الهند دونما اهتمام بمسألة حياد القناة كما توهم عرابي.

وتقدم الإنجليز ليصطدموا بالفريق راشد حسني في القصاصين والذي ألحق بهم خسائر كبيرة حتى أصيب، فانسحبت القوات المصرية التي كان من الممكن أن تحقق نصرا كبيرا

لو أسعفهم عرابي بالإمدادات في الوقت المناسب، وأثناء تقدم القوات الإنجليزية وقع في إيدي دورية بريطانية رئيس أركان الجيش المصري أسيرًا.

وظلت القوات المصرية بقيادة عرابي متمركزة في التل الكبير، ولم تبادر بالهجوم حتى باغتهم الإنجليز بهجوم ليلي خاطف، وأنشبت الخيانة أظافرها في الجيش المصري فتعاون قائد السواري أحمد عبد الغفار والقائد مقام عبد الرحمن حسن مع الإنجليز وفتح لهم الطريق إلى المعسكر المصري في هجوم ليلي خاطف، وفوجئ الجنود النائمون بنيران القوات الإنجليزية تحصدهم، وأُخذوا على حين غِرة بلا استعداد فكانت مذبحة لا معركة حتى إن عرابي نفسه يقول إن المعركة انتهت قبل أن يتمكن من ارتداء حذائه.

وفر عرابي من ميدان المعركة إلى القاهرة مع عبد الله النديم، وعندما وصل للمجلس العالي القائم بحكم البلاد، رأى الحاضرون في وجهه الهزيمة وسرعان ما علموا بما حدث وعندما اقترح عرابي تحصين القاهرة، واستدعاء القوات من دمياط وكفر الدوار لتقوم مع حامية القاهرة بالدفاع عنها وجد من أعضاء المجلس من يرفض ويطالب بالتسليم حرصا على عدم تدمير المدينة، ولكن أغلب الأعضاء وافقوا على المقاومة.

ولكن بماذا؟ ذهب عرابي لاستعراض القوات في العاصمة، فلم يجد إلا ١٠٠ جندي أو أقل مع الأميرالاي أحمد بك نير، وعلم أن قوات كفر الدوار سرحت، وتفرقوا وعادوا لقراهم، والتلغرافات التي أرسلها لبقية القطر يستنجد بالقوات والأهالي حجزها الجنرال لوفي بلبيس ولم تصل.

ودخل الجنرال لو القاهرة بألف جندي فقط! ليجد الأميرالاي علي يوسف (خنفس) في انتظاره ليتم خيانته بتسليمه القلعة وقصر النيل.

حتى أن بعض الأهالي خرجوا بالهراوات والسكاكين بقصد مقاومة الغزاة إلا أن محافظ القاهرة ردهم بدعوى عدم جدوى المقاومة، وأصرت حامية دمياط (٤ آلاف من خيرة

الجنود لم يشاركوا في الحرب على الإطلاق) لفترة على المقاومة وعدم التسليم ولكن سقوط القاهرة وتسريح القوات أرغمهم على الاستسلام بدورهم من دون قتال.

وعاد الخديوي إلى القاهرة بعدما امتلأت بحراب الإنجليز ليجد أعوانه في انتظاره رياض وسلطان والسيوفي مبتهجين بالمحتلين يتسابقون ليقدموا لقادتهم الهدايا والأنخاب على شرفهم.

أما سلطان باشا فنظير خيانته تلقى ١٠ آلاف جنيه ذهبًا والوسام المجيدي الأكبر وسلطات واسعة استعملها في التنكيل واعتقال كل من شم رائحة الثورة به، فبلغ عدد المعتقلين ٢٩ ألفًا، بينما كوفئ الخونة بالمناصب الحكومية والأموال.

ووعد خنفس نظير خيانته بعشرة آلاف جنيه غير الألف التي تلقاها مقدما، ولكن الحكومة اكتفت بترتيب معاش ١٢ جنيها شهريا له، ووجد الجراءة للشكوى والمطالبة بأجر خيانته وكذلك شاعت نقود ذهبية مزيفة كانت دفعت نظير الخيانة ولم يتورع الإنجليز ووكلاء الخديوي عن غش الخائنين بها، فيما عدا سعود الطحاوي قائد البدو الذي أصر على أن يقبض رشوته ريالات فضة من قائد إنجليزي.

واستسلم عرابي وزملاؤه للقوات الإنجليزية وقد مارس الإنجليز ألاعيبهم الاستعمارية من البداية، ففرضوا على الخديوي أن لا توقع أحكام بالإعدام إلا بموافقتهم وكان توفيق يمنّي نفسه بإعدام عرابي ولكن سلطات الاحتلال أوضحت له أنه لم يعد الحاكم بأمره وأنهم لم يحتلوا مصر لأجل خاطره.

ووقع عرابي على وثيقة باعتراف بتهمة التمرد على الخديوي بمشورة محاميه الإنجليزي الذي وكله مستر بلينت، وبعد مداولة صورية كان رئيس المحكمة خلالها الفريق رؤوف باشا يحمل في جيبه نص الحكم على عرابي وكبار قادته، تلا الحكم أمام جمع من الصحفيين الأجانب بنفي عرابي وقادته، وربما يرجع السبب وراء رفض سلطات الاحتلال ممثلة في اللورد دوفرين إعدام عرابي وقادته إزاء إصرار الخديوي على إعدامه، الخشية

من تأثير ذلك على الرأي العام الإنجليزي والأوروبي الذي رأى في عرابي قائدا لحركة وطنية، وكذلك حتى لا يتسبب إعدامه في هبة شعبية تعكر سيطرتهم بلا داعٍ فكان الإبعاد هو الأكثر عقلانية.

فحكم على زعماء الثورة السبعة بالنفي ومصادرة أملاكهم وحرمانهم من الرتب والنياشين مقابل تعهد بصرف معاشات كافية لهم في المنفى ولم يرفض التوقيع إلا علي الروبي باشا فقضى عليه بالنفي عشرين عامًا في مصوع بالسودان، بينما اختارت الحكومة الإنجليزية جزيرة سيلان كمنفى للزعماء السبعة، وكذلك حكم بالنفي خارج البلاد في السودان وبيروت على العشرات ممن اشتركوا في الثورة، لمدد تتروح بين ثلاث إلى عشرين عامًا.

وانهارت روح المقاومة، واستسلم المصريون لمصيرهم، فالجيش هُزم وعرابي حامي البلاد وقع على وثيقة تعلنه عاصيًا، وقبل أن يدافع عنه محامون إنجليز، واغتبط بتخفيف الحكم عليه إلى النفي بدلاً من الإعدام.

وأقام عرابي وزملاؤه الستة في منفاهم بجزيرة سيلان في بؤس، وأقبل بعضهم على بعض يتلاومون، وكل يحمل الآخر مسؤولية ما جرى، وتوفى في المنفى عبد العال حلمي ثم محمود فهمي ويعقوب سامي، بينما رخصت الحكومة لطلبة باشا بالعودة لمصر لما ساءت صحته وأشرف على الوفاة، فعاد لمصر وتوفى بها وأصيب محمود البارودي بالعمى، فأعيد لمصر ليعالج وعفي عنه، وأعيدت إليه أملاكه ولكن لم يعد إليه بصره حتى توفى.

وأخيرًا عفا الخديوي عباس حلمي عن عرابي وعلي فهمي، فعادا لمصر ١٩٠١م، وكان لحديث عرابي عن مزايا الاحتلال الإنجليزي وحسن صنائع اللورد كرومر بها، بينما كانت مصر تشهد انتفاضة ضد الاحتلال الإنجليزي سببًا لسخط الناس عليه، حتى توفى ١٩١١م مغضوبًا عليه من نخبة مصر الذين عبر عنهم أحمد لطفي السيد عندما كتب عند وفاته يلومه على خروجه على خديوي هادئ في غير مصلحة للأمة وسوء تقديره للأوضاع وفشله العسكري ثم استسلامه، وصعدت كراهية للحد الأقصى حتى إن مصطفى كامل كان يصفه بالخائن وحركته بالفتنة المشئومة، وإن كان عاد عن عنفه في نقده آخر الأمر فقال (لسنا ممن

يرمونه بالخيانة ويتهمونه بالاتفاق مع الإنجليز باطنا ومحاربتهم ظاهرا، ولكننا لا نبرئه من مسؤولية هائلة ولا نستر له خطأ).

كان لهزيمة عرابي ووقوع الاحتلال أثر كبير في تغير النفوس فتحول الكثيرون من موالاة عرابي والثورة إلى معادته، ورفض الثورة فكما يقص عرابي أن بشارة تقلا صاحب جريدة الأهرام وكان من مؤيديه زاره في محبسه ليسبه ويصفه بالخائن عديم الشرف، وتحولت جرائد كالوطن والمحروسة، لتكون أبواقا دعائية للنظام الجديد والاحتلال الذي صاحبته موجة كالمعتاد في مثل هذه الظروف من الانتهازيين الذين يبذلون كل شيء مرضاة للحكام الجدد طمعًا في السطوة والجاه والمال على حساب كرامة أوطانهم وبني جلدتهم.

وبعد وقوع الاحتلال الإنجليزي طلب توفيق من شريف باشا تشكيل الوزارة الذي وافق أملا أن يفيَ الإنجليز بوعدهم وينسحبوا من مصر بمجرد استقرار الأوضاع ورسوخ سلطة الخديوي.

إلى أن انتهز الإنجليز الثورة المهدية في سلخ السودان عن مصر، وبدا واضحًا أن الإنجليز لا ينتوون الرحيل عن مصر، وإنهاء الاحتلال بل زيادة تمكنهم من البلاد، ولما وجد مقاومته لا تجدي نفعا أمام تخاذل الخديوي، قدم استقالته ١٨٨٤م، واعتزل الحياة العامة حتى وفاته ١٨٨٧م بالنمسا وشيع جنازته لما نقل جثمانه لمصر الآلاف في الإسكندرية والقاهرة، وأغلقت الدواوين الحكومية والمحال التجارية حدادًا عليه.

وانتهى حلم النخبة المصرية المبكر بالديمقراطية والدستور سريعًا بكابوس الاحتلال.

المهدي

«إن تركنا السودان فالسودان لا يتركنا»

شريف باشا رئيس وزراء مصر رافضًا الإذعان لطلب الإنجليز بإخلاء السودان

عانى السودان طويلاً من تسلط الحكام من الترك والشراكسة والمصريين والأوربيين وظلمهم وفداحة الضرائب وفساد الموظفين الحكوميين، وكانت مجهودات الحكومة المصرية في منع الرقيق واحتكارها لتجارة العاج من الأسباب الإضافية للثورة المهدية، فلم تكن دعوة المهدي إلا عود الثقاب الذي أشعل كومة القش التي تراكمت طيلة عقود.

محمد أحمد المهدي رجل من أصول عربية من أسرة فقيرة مال للتدين والتصوف حتى ذاع صيته كشيخ صوفي، ثم بدأ يخاطب مريديه وتلاميذه بأنه المهدي المنتظر الذي سيملأ الأرض خيرا بعدما ملئت جورا، واقتنع بصدقه الكثيرون، ثم بدأ يدعو لنفسه علنا فراسل مشايخ وعلماء السودان طالبا البيعة لنفسه والانضواء تحت لوائه فرفع بعضهم أمره إلى حكمدار السودان، وقتها محمد رؤوف باشا الذي لم يهتم بالأمر إلا بعد ما فات الأوان، وبدأ تجمع الأتباع حول المهدي يلفت الأنظار فلما استدعاه لينظر في أمره رفض أن يحضر إليه، فأرسل بقوة من ٢٠٠ رجل إلى جزيرة أبا حيث يقيم ليحضروه قسرًا ولكن اتباعه هاجموهم وقتلوا ١٢٦ منهم.

وأبرق حكمدار السودان بما حدث لحكومة رياض، ولكنها كانت في شغل عنه فلم تبدِ رد فعل، وأرسل قوة أخرى أكبر للجزيرة، ولكن المهدي كان قد غادرها لجبل قدير بفاشودة وهناك حاول مدير فاشودة راشد بك القبض عليه، ولكنه فوجئ بحجم قواته التي أعدت له كمينا، قتل فيه والمئات من رجاله، وغنم المهدي أسلحتهم، وطلب رؤوف باشا المدد من القاهرة، فأعد شريف باشا الألاي لمؤازرته، ولكن وزارته سقطت قبل إرساله فعدل البارودي عن إرسال الجنود وعزل رؤوف باشا.

وبينما تولى منصب الحكمدار النمساوي جيكلر باشا حاول يوسف باشا الشلالي التصدي للمهدي ولكنه باغته بهجوم ليلي قتل فيه، وعدد كبير من رجاله.

ثم تحول المهدي للهجوم فهاجم مدينة الأبيض، ولكن حاميتها بقيادة اللواء محمد سعيد باشا تصدت له وهزمه على أسوارها، ولكن سعيد باشا خشي أن يلاحقه فيقع في كمين لضخامة عدد قواته.

ثم تحول إلى مدينة بارة، فاستولى عليها ثم حاصر الأبيض مرة أخرى، وقطع عنها الإمدادات، وفشت بها الأوبئة، ففاوضه سعيد باشا على التسليم على أن يحفظ حياتهم مقابل تسليم أسلحتهم، وأظهر المهدي موافقته، ولكنه غدر بهم، وقتلهم جميعا بعدما بالغ في تعذيبهم وإذلالهم.

وفي ذات الشهر يناير ١٨٨٣م، وصل عبد القادر باشا حكمدار السودان الجديد فراعه ما سمع من أمر المهدي، وسيطرته على البلاد وانتصاراته على قوات الحكومة وتنكيله برجالها، ولكنه لم يستسلم رغم عدم إمداد الحكومة له بالمال ولا السلاح ولا الرجال، فجمع متطوعين وسلحهم ببنادق أحضرها معه من القاهرة، وضمهم للقوة التي كانت معه في الخرطوم، وهاجم قوات المهدي وهزمها في معتوق ثم مشروع الداعي، ولكنه لم يهاجم المهدي في كردفان، بل تركه محصورا في المناطق الصحراوية ليأكل الحصار أتباعه، وينفض الناس من حوله حين يرون عجزه، وهو بعيد عن الزاد والماء بدلا من مهاجمته في الأراضي الوعرة.

لكن الإنجليز كان لهم رأي آخر، ففوجئ سكان الخرطوم بقرار الخديوي توفيق بعزل عبد القادر باشا، ولم يشفع له التماسات الأهالي، والمقيمين الأوربيين وموظفي الحكومة.

وعين علاء الدين باشا حكمدارا للسودان، والجنرال الإنجليزي هكس رئيسًا لأركان حرب الجيش في السودان، وسليمان نيازي باشا قومندان للجيش.

وهاجم سليمان باشا قوات المهدي في المرابيع، وهزمهم ولكن هكس طلب أن ينفرد بقيادة الجيش، فعزل سليمان باشا عن القيادة، وعين حكمدار لشرق السودان وسواحل البحر الأحمر، وظلت المعارك سجالا بين قوات الحكومة والثوار إلى أن وقعت معركة شيكان الكارثية.

كانت الحكومة قد أعدت جيشًا من فلول جيش عرابي بعد حل الجيش المصري يقدر بـ١٣ ألف رجل، أرسلتهم إلى هكس في السودان الذي قرر أن يغزو بهم المهدي في كردفان في مغامرة يبدو ظاهرها نية التخلص من أكبر عدد من هؤلاء الجنود الذين لا يطمئن لهم الإنجليز في القضاء على المهدي، وهكذا كان اعتقاد هؤلاء الجنود أنهم يساقون لحتفهم في معركة لا علاقة لهم بها، وظل الجيش يسير قرابة الشهر في مسالك وعرة والمهدي يستدرجهم إلى كمين أعده بإحكام فعندما دخل الجيش الذي أنهكه العطش وطول المسير واديًا تحيط بجانبيه غابة كثيفة، فوجئوا بقوات المهدي تطبق عليهم فكانت مجزرة قتل فيها كل الجيش جنودا وضباطا بما فيهم هكس وأركان حربه وعلاء الدين باشا، ولم ينجُ إلا قرابة ٣٠٠ جندي من ١٣ ألفًا، وبعد هذه الكارثة بادر حكام مديريات السودان بالاستسلام.

وفي يناير ١٨٨٤م قدم شريف باشا استقالته الرابعة والأخيرة من منصب رئيس الوزراء على إثر استفحال الثورة المهدية، وطلب الإنجليز منه إخلاء السودان، وسحب القوات المصرية منها، وأسرع نوبار باشا خليفة شريف في تنفيذ أوامر الإنجليز، فأمر بإخلاء السودان من المصريين عسكريين ومدنيين والجاليات الأوروبية من الخرطوم.

وتولى جوردون أمر السودان وحاول استمالة أهله، فألغى حظر تجارة الرقيق، وأسقط الضرائب لسنتين قادمتين، ولكن انفصال السودان عن مصر وانفراد الإنجليز بها أدى بالأهالى لاختيار جانب المهدي الذي ساومه جوردن مساومة حمقاء، بأن أرسل له بعض الهدايا ودعاه لوقف القتال نظير إمارة كردفان من دون أن يفطن إلى أن من يظن نفسه المهدي خليفة الله في الأرض لا ينتظر رضاء إنجليزي عن وجوده في أرض فرض عليها سيطرته بالسلاح والدماء.

واستمرت الهزائم تتوالى على القوات الحكومية، فهزم بيكر باشا في طوكر، وقتل محمد توفيق باشا مع حامية سنكات التي حوصرت، ولم تعبأ الحكومة بمحاولة إجلائهم حتى كادوا يهلكون جوعا، وأكلوا الكلاب والحمير فأحرقوا مخازن البارود وسدوا المدافع وخرجوا جميعا، فقاتلوا جحافل المهدي قتال اليائس حتى استشهدوا، ولم ينج من أهل سنكات الذين حاول رجال الحامية حمايتهم بأجسادهم إلا بضع عشرات من النساء وخمسة رجال.

ووجد جوردن نفسه محاصرا في الخرطوم لا تستجيب الحكومة لتوسلاته بإرسال المدد أو حتى إعادة الزبير باشا المقيم جبرا في القاهرة للسودان، وهو من يقدر بنفوذه الكبير على التصدي للمهدي، ولكن الحكومة احتجزته لعلاقاته بتجارة الرقيق.

ولكن أخبار حصار جوردن وصلت للرأى العام البريطاني، فاضطر الإنجليز لإرسال حملة بقيادة جنرال ويسلي لإنقاذ الأمر مع تعليمات بعدم التقدم إلا لهذا الغرض.

لكن المهدي سارع بالهجوم على الخرطوم وأم درمان، بينما ترك مناوشة الحملة لقواته في الشمال وحاصرهما حتى سقطت أم درمان، وحاصرت قواته الخرطوم من كل اتجاه ولم يبق من خطوط الدفاع عنها إلا الخندق الذي استماتت حاميتها في الدفاع عنه إلى أن اجتاحت قوات المهدي المدينة في ٢٦ يناير ١٨٨٥م، وأعملوا السيف في جميع سكانها جندًا ومدنيين رجالا ونساء وأطفالا، حتى قدر عدد من قتلوا في هذه المذبحة بـ٢٤ ألفًا من الأهالي، و٨ آلاف جندي، وأصبحت الخرطوم في ضحى يوم غزوها بركة دماء وقُتل جوردن وحُملت رأسه إلى المهدي.

وعادت حملة ويسلي أدراجها بعدما وصلت إليها أخبار سقوط الخرطوم قبل أن تصل إليها، وطلبت إنجلترا أن تكون حدود مصر الجنوبية وادي حلفا، فأذعنت الحكومة وأخلت دنقلة.

ومات المهدي على فراشه بحمّى خبيثة وتولى الأمر بعده خليفته عبد الله التعايشي واستمرت الحرب واستخدم الإنجليز الجيش المصري مع قواتهم في التصدي له فانتصروا

عليه معركة بعد الأخرى حتى قضوا على الثورة المهدية التي دمرت السودان بالكامل بسبب الحروب والمجاعات والأوبئة، حتى ذكر سلطان باشا في تقديره أن ٧٥٪ من سكان السودان قد لقوا حتفهم خلال حكم المهدي والتعايشي حتى قتل الأخير ١٨٩٨م، ولم يكن الناجون بأفضل حال من الرقيق.

وقام كتشنر بعد سحق الثورة السودانية بنبش قبر المهدي وإلقاء جثمانه في النيل بعد قطع رأسه وتحويل جمجمته لمحبرة، ولما وصلت هذه الأنباء إلى إنجلترا وأعربت الملكة فيكتوريا عن استيائها لهذا التصرف الهمجي، أخذ كرومر الجمجمة، وأمر بدفنها في وادي حلفا.

وبعدها أكرهت إنجلترا مصر على توقيع اتفاقية ١٨٩٩م للحكم الثنائي للسودان فأصبحت حدود السودان المصري تنتهي عند خط ٢٢ عرض شمالي وادي حلفا، ونصت على أن يتولى حاكم عام إنجليزي تختاره الحكومة البريطانية، ويعلن خديوي مصر توليته منصب حاكم السودان، متمتعا بسلطات مطلقة عسكرية ومدنية، بينما للحكومة المصرية سيادة قانونية اسمية، وبعد اغتيال السير لي ستاك حاكم السودان ١٩٢٤م أرغمت إنجلترا مصر على سحب قوات الجيش المصري من السودان لتنفرد به عسكريا وطوال الصراع المصري الإنجليزي حول الاستقلال، كان الوطنيون المصريون يتعاملون مع السودان كأنه جزء من مصر، وهذا ما لم يكن أمرا مقطوعا به في السودان كما كان بأذهنهم وبعد سقوط الملكية في مصر، وفي عهد محمد نجيب أجريت المفاوضات بين مصر وانجترا والسودان، وانتهت بضمان حق تقرير المصير للسودان الذي كانت الآراء فيه تتجه إلى الوحدة مع مصر، ولكن الانقلاب على محمد نجيب أدى لانقلاب آخر في السودان، حيث تحول الرأي العام السياسي إلى الانفصال، وفي الأول من يناير ١٩٥٦م، أعلن مصطفى الأزهري رئيس الوزراء السوداني استقلال بلاده في البرلمان، وأخطر أعضاءه بأنه تلقى الاعتراف بالاستقلال من جمال عبد الناصر وسلوين لويد وزير الخارجية البريطاني، لتنتهي وحدة وادي النيل.

كرومر

«نحن لا نحكم مصر وإما نحكم من يحكمون مصر»

هكذا كان يقول اللورد الذي ملك مصر من وقت وقوعها تحت الاحتلال ١٨٨٢م إلى إبريل ١٩٠٧م

كان هدف إنجلترا المعلن من التدخل العسكري في مصر حماية سلطة الخديوي، وبسط الأمن، وقد أعلن الإنجليز هذا مرارا وتكررا قبل الاحتلال وبعده أنهم لا ينتوون استعمار مصر تجنبا للصدام مع تركيا وفرنسا من ناحية، وإضعافا للمقاومة المصرية من أخرى، فحاولوا إظهار وجودهم كوضع مؤقت ينتهي بمجرد استتباب الأمن وسيادة الهدوء.

«إن غرض حكومة جلالة الملكة بعد تخليص مصر من الطغيان العسكري أن تترك الأهالي أحرارًا في إدارة شؤونهم، ونحن نرى أن خير الوسائل لخدمة مصالح مصر وإنجلترا على حد سواء هي أن تقوم في مصر حكومة حرة لا حكومة مستبدة فنحن لا نرغب مطلقا في أن نرغم المصريين على العمل بما نسنه لهم من نظم وقوانين، بل نفضل أن نترك الخيار لهم وحدهم».

السير تشارليس ديك في مجلس العموم ٢٥ يوليو ١٨٨٢م

وفي ١٠ أغسطس ١٨٨٢م، قال مستر غلادستون رئيس الوزراء في مجلس العموم: أجيب حضرة العضو المحترم الذي تساءل، هل في نيتنا احتلال مصر احتلالا دائما بأن من الأمور التي لا تقبل الجدال أننا لا ننتوي بتاتًا الإقدام على مثل هذا العمل وإلا كان مناقضًا لمبادئ حكومة جلالة الملكة وأراه مناقضا للعهود التي قطعناها لأوروبا وأستطيع الذهاب إلى أبعد من ذلك فأقول إنه مناقض لآراء أوروبا نفسها.

وكانت الكلمة المتكررة على لسان الساسة الإنجليز أن احتلال مصر يخالف ما تعهدت به إنجلترا وكذلك هو عبء ثقيل ماليا وسياسيا وعسكريا من دون مقابل يستحق، ولهذا فجلاؤهم عن مصر حتمي وقريب، وأكد العشرات منهم عدم وجود النية لا في استمرار احتلال مصر ولا الحماية عليها ولا التدخل في حكومتها، حتى تعهد لورد جرانفيل في مذكرة مقدمة لفرنسا بالجلاء عن مصر في بدء سنة ١٨٨٨م بشرط أن ترى الدول وقتئذ أن الجلاء يمكن أن يتم من دون تعكير السلام والأمن في مصر مع تنفيذ مشروع يجعل مصر على الحياد على غرار بلجيكا وأن تكفل لقناة السويس حيادها وحرية المرور فيها.

ثم وقعت اتفاقية الأستانة ١٨٨٧م، على أن تجلو القوات الإنجليزية بعد ثلاث سنوات فقط إلا أن تبين وجود خطر خارجي أو داخلي، فيؤجل الجلاء ويكون لإنجلترا وتركيا الحق في إرسال القوات لمصر أن وقع بها اضطراب بعد الجلاء، ولكن لم يقم السلطان بالتصديق على هذه الاتفاقية لمعارضة فرنسا.

وفي ١٢ أغسطس ١٨٨٩م رد اللورد سالسبري في مجلس اللوردات على مطالبة بضم مصر لأملاك الإمبراطورية البريطانية (ولا مندوحة لي عن الرد على صديقي النبيل الذي يطالبنا بأن نحول مركزنا في مصر من أوصياء إلى ملاك، وأن نعلن أن إقامتنا في مصر هي إقامة خالدة، لا مندوحة لدي أن أذكره بأنه لا يقدر تمامًا حرمة العهود المقدسة التي قطعتها حكومة جلالة الملكة والتي لا مناص لها من الاحتفاظ بها).

ولكن على أرض الواقع كان ما يحدث بعيدا عن هذا الوعود تماما، فبعد أيام من احتلال القاهرة ١٩ سبتمبر ١٨٨٢م، أصدر الخديوي توفيق مرسومًا بإلغاء الجيش المصري وعهد بإعادة تنظيم الجيش إلى السير فالنتين بيكر، وفي ١٦ يناير عين السير أيفلين وود سردار للجيش المصري ورئيسًا لأركانه، وانتقص عدد الجيش المصري إلى ٦ آلاف جندي فقط، وسرح معظم الضباط المصريين لاشتراكهم في الثورة، بينما تولى المناصب القيادية في الأفرع المختلفة للجيش ضباط إنجليز وكان الفصل جزاء كل من يبدي تبرمًا من الاحتلال من الضباط، وفي ٩ يونيو ١٨٨٦م صدر مرسوم البدل النقدي للجندية، فأصبحت العسكرية

حكرًا على الطبقات الأكثر فقرًا، فانحط وضع الجيش وصار ينظر للجندية على أنها علامة فقر ومذلة ليس أكثر.

وألغيت المدارس الحربية إلا واحدة، أشرف عليها معلمون وضباط إنجليز، أخذت طلابها من راسبي الابتدائية وطلاب الصف الثالث الابتدائي ليتلقوا تعليما رديئا يجعلهم لا يصلحون إلا لإطاعة أوامر قادتهم الإنجليز، وألغيت قوانين الإصلاح العسكري، وألغيت الترسانات والصناعات الحربية، وأغلقت المدرسة البحرية وأصبحت الذخائر في عهدة ضباط إنجليز لا توزع إلا في التدريب ثم ترد للمخازن.

ومن ثم فلم يكن الإنجليز في حاجة لجيش كبير للاستمرار في احتلال مصر، فانخفض عدد القوات البريطانية في مصر من أكثر من ٥٠ ألفًا إلى ١٢ ألفًا، ثم انخفض تدريجيًا إلى ٣ آلاف جندي فقط طيلة السنوات العشرة الأولى للاحتلال قبعوا في المعسكرات بعيدا عن الأهالي.

وحددت سياسة انجلتر في مصر أوائل عهد الاحتلال التقرير الذي أعده اللورد دوفرين ونفذته الإدارة الإنجليزية بقيادة كرومر فجردت مصر من كل قوة حربية وسيطر على البوليس بإسناد قيادته لظباط إنجليز وألغي الدستور والمجلس النيابي وأسند منصب النائب العام إلى إنجليزي وأدخل العنصر الأجنبي في القضاء وتحكم المفتشون والمهندسون الإنجليز في الري والإنشاءات.

وعقب الاحتلال في عام ١٨٨٣م، ظهر وباء الكوليرا في دمياط، ثم انتشر في باقي الأقاليم منتقلاً مع البحارة البريطانيين من الهند، وبنهاية العام كان ضحايا الوباء قد بلغوا ٦٠ ألف نفس.

كان الإصلاح القضائي الذي بدأ في مصر في وزارة شريف باشا قبل الاحتلال قد أوقفته ظروف الثورة العرابية والحرب فلم تفتتح المحاكم الجديدة، وفي ١٨٨٣م صدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية، وصدر القانون المدني والتجاري البحري وقانون العقوبات وقانون

تحقيق الجنايات وهم عبارة عن ترجمة حرفية للقوانين الفرنسية التي قرر كرومر أن يعمل بها في مصر، وكلف المحامي الفرنسي مانوري بهذا، بينما ألغيت اللجنة التي كانت قد شكلت قبل الاحتلال لوضع تقنين متكامل يستند إلى الشريعة الإسلامية، وشكلت محكمة الاستئناف وغيرها من المحاكم الابتدائية في الوجه البحري بقضاة مصريين وأجانب بينما تأخرت محاكم الوجه القبلي إلى ١٨٨٩م، وعدلت لائحة المحاكم وحذف منها عدم جواز عزل القضاة.

وأصبح لكل مدير في الأقاليم مساعد إنجليزي أقوى منه وأعز والعجيب أن من شروط هذه الوظيفة أن يكون الطالب بين ٢١ و٢٥ من عمره فيكون صاحب السلطة حدثًا إنجليزيا، فلم يكن فساد الإدارة وتخبطها والإهمال الجسيم الذي ضرب ربوع البلاد بالأمر المستغرب، فالمصري النابغ الذي يظهر تفوقًا في عمله لا يجد إلا التعنت، وربما الفصل حتى لا يظهر الحدث الإنجليزي، والمدير المتواطئ بمظهر سيء، وقد حدث ورفع أحد الموظفين قضية على حكومة إنجلترا بسبب فصله لا لذنب إلا اكتشافه أخطاء في محل عمله!

أما التعليم فبينما كانت نسبة المجانية في مدارس الحكومة ١٨٨٩م تبلغ ٩٥٪ فبعد الاحتلال ١٩٠٠م أصبحت نسبة من يدفعون المصروفات في المدارس الابتدائية ٩٨٪ ونسبة من يدفعونها في المدارس الثانوية ٩٦٪، وفي تقريره في هذا العام، قال اللورد كرومر أنا واثق أن هذه السياسة ستظل متبعة بثبات حتى تلغي طريق التعليم المجاني تماما، وقد كان، ففي تقريره ١٩٠٤م ذكر بفخر أن من يتعلمون مجانًا في المدارس الابتدائية تلميذ واحد فقط، ولم يكتفِ كرومر بإلغاء مجانية التعليم وإنما أغلق المدارس وأضعف مناهجَ ما ترك منها، وأغلق المدارس العليا إلا أربعة، الحقوق والطب والهندسخانة والمعلمين، وتحول التعلم لتخريج موظفين ضعيفي الثقافة خانعي الهمم.

وفي عام ١٨٨٣م فقط ألغيت ٢٢ مدرسة تجهيزية حكومية وثلاثة مدارس فنية ومدرسة المساحة ومدرسة للمعلمين.

وأما الاقتصاد فقد تحول لاقتصاد تابع، فقد قامت سياسة الإنجليز الاقتصادية على أن مصر بلد زراعي، فأغلفت المصانع والمعامل والورش والمغازل، وتوسعت زراعة القطن لخدمة المصانع الإنجليزية، بينما وقفت المصرية ومنع إنشاؤها بفرض الضرائب الباهظة التي تجاوز الجمارك على المستورد وتفاخر كرومر في تقريره ١٩٠٥م قائلا: (المنسوجات الأوروبية حلت محل المنسوجات الوطنية وبانقراض المنسوجات الوطنية أخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضا) وبينما كانت حصيلة الصادرات من المنسوجات المصرية في عام ١٨٣٦م تبلغ ٦٢ ألف جنيه انخفضت إلى ١١ ألفا في عام ١٩١٣م، وتحولت مصر إلى «وسية» للأجانب وأسست المئات من الشركات الأجنبية لتعمل في مصر تحت حماية المحتل البريطاني وتشجيعه خاصة مع استمرار الديون في تكبيل اقتصاد مصر وعرقلة نهوضها.

وأحكم الإنجليز سيطرتهم على الحكومة بإلغاء توفيق الرقابة الثنائية رغم احتجاج فرنسا وتعينهم مستشارا إنجليزيا استفحلت سلطاته تدريجيا، وكذلك حُل مجلس النواب واستُبدل به مجلس استشاري صوري بلا سلطات حقيقية من ثلاثين عضوًا أربعة عشر منهم معينون والباقون منتخبون من أعضاء مجالس المديريات في مجلس شورى القوانين وجمعية عمومية من ٨٢ عضوًا من الوزراء وأعضاء مجلس شورى القوانين و٤٦ عضوا من أصحاب العقارات منتخبا بواسطة مندوبي الانتخابات وليس للجمعية العمومية من سلطة قطعية إلا في فرض ضرائب جديدة فحسب!

وفي ١٨ مارس ١٨٨٥م تم اتفاق لندن لتسوية شؤون مصر المالية حيث ضمنت إنجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وروسيا وإيطاليا عقد قرض جديد بتسعة ملايين جنيه استرليني بفائدة ٣.٥ ٪، لسد عجز الخزانة المصرية، ودفع تعويضات الحرب التي قضي للأجانب بها ورخصت تركيا لهذا القرض، وفي مقابل قبول الدول السبع سريان الضرائب العقارية والدمغة على رعاياها في مصر تم التفاوض على نظام المرور في القناة بحضور مستشار للخديوي بلا تصويت له!

وفي ١٨٨٨م وقعت معاهدة الأستانة بشأن قناة السويس لضمان حيادها وحرية الملاحة بها وتحفظت إنجلترا بعدم الالتزام بها أن تعرضت مصالحها في مصر للخطر، ورغم أنها عادت وأعلنت قبولها بالمعاهدة من دون شرط بعد الاتفاق الودي مع فرنسا، إلا أنه بعد قيام الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م تولت إنجلترا إدارة قناة السويس، ومنعت مرور سفن الدول المعادية وعلى رأسهم تركيا.

وكانت الحرب على تجارة الرقيق في بدايتها (كان التسابق الاستعماري على أفريقيا نتيجة للثورة الصناعية في أوروبا، لتتمكن الدول الصناعية من الاستيلاء على المواد الخام التي تلزمها وتستحوذ على الأسواق لتصريف منتجاتها، وتستثمر رؤوس الأموال المتراكمة بها، وفي مؤتمر برلين ١٨٨٥م، اتفقت الدول الأوروبية مع تركيا والولايات المتحدة وروسيا على تقسيم أفريقيا فيما بينهم مشترطة أن يكون إعلان أي دولة استحوذها على منطقة من أفريقيا بعد احتلالها فعليا بالقوة المسلحة وإعلان الدول الأخرى بفرض حمايتها عليها، وأعلن أن الهدف من التنسيق بين الدول هو القضاء على تجارة الرقيق، وبينما فضلت بريطانيا وبلجيكا وألمانيا أن تنشئ شركات لتستغل المناطق التي استولت عليها، ولجأت فرنسا إلى الاستعمار المباشر، وفي عام ١٩١٤م كانت الدول الأوروبية تسيطر على تسعة أعشار القارة الأفريقية) وأمر جوردن حاكم السودان باحتكار تجارة العاج.

وبعد استقالة شريف باشا في يناير ١٨٨٤م خلفه نوبار باشا الذي سارع وأغلق الصحف المعارضة، ولم يسمح بأى صوت معارض، لدرجة أنه أمر بإغلاق البوسفور ايجيبسيان وهي جريدة فرنسية كانت تصدر في القاهرة فلما ذهبت قوة البوليس لإغلاق مطبعتها احتج صاحبها ورفض الخروج حتى حضور القنصل الفرنسي الذي احتج بدوره لأن الامتيازات الأجنبية تمنع دخول الدور الأوروبية إلا بإذن القنصل وقانون المطبوعات لا يسري على الصحف الأوروبية لكن قوة البوليس لم تأبه به وأغلقت المطبعة عنوة فرفع الأمر لحكومته التي ثارت ضد نوبار الذي حاول الاستنجاد بالإنجليز ولكنهم نصحوه بالتراجع وفعلا أعاد فتح المطبعة وذهب رئيس وزراء مصر المحتلة إلى القنصلية الفرنسية بملابسه الرسمية ليقدم اعتذارًا.

وبعد مناقشة عادية في مجلس الوزراء بين نوبار وتوفيق، فوجئ الأول بإرسال الأخير له خطابا بإقالته وتولية رياض محلة، ولكن البعض يرجع السبب الحقيقي أن نوبار حاول بدهاء ساذج أن يتخطى المعتمد البريطاني، وتواصل مع بعض الشخصيات السياسية الكبرى في لندن مشتكيا من اللورد كرومر، متوهما أنهم قد يقفوا في صفه ضده، فكان ذلك سبب سقوطه رغم طاعته للإنجليز في أخطر المسائل، وكونه قبل رئاسة الوزارء على أساس التخلي عن السودان والخضوع التام لإرادة المحتل، وانتهى دور نوبار رئيس وزراء مصر الذي لم يحمل جنسيتها ولا اعتبر نفسه من أهلها يوما (هو من أصل أرمني وحصل على الجنسية البروسية) وعين رياض محله ١٨٨٨م، ولم يحدث رياض أمرا إيجابيا إلا إلغاءه السخرة وبدلها النقدي ١٨٨٩م، فبرغم أنه قد سبق وألغاها في وزارته الأولى ولحق رياض بسلفه في ١٨٩١م، حيث استقال مرجعا استقالته لأسباب صحية عندما غضب عليه الإنجليز لتردده في تعيين مستر سكوت مستشارًا قضائيا، ولأن اللورد كرومر اتجهت إرادته إلى تعيين مصطفى فهمي باشا، وقد استمر في منصبه مصحوبا برضاء الإنجليز ودعمهم حتى وفاة توفيق وفرضوه على عباس الثاني من بعده حتى اضطر للاستقالة ١٩٠٨م بعدما احتدت الروح الوطنية.

وفي يناير ١٨٩٢م توفى توفيق إثر إصابته بالأنفلونزا التي سببت له التهابا رئويًا ووريديا، بينما كان الإنجليز قد أحكموا قبضتهم على مصر تمامًا، وعندما خلفه ابنه عباس حلمي أثارت نزعته التحريرية حفيظة اللورد كرومر الذي لم يتورع عن إهانته علنًا.

وأستراتيجية كرومر الاستعمارية تعد نموذجا يستحق الدراسة.

فبالإضافة إلى تدمير قدرات مصر على مقاومة الاستعمار بضرب التعليم والاقتصاد في مقتل والسيطرة على الحكومة والقضاء والبوليس وتدمير الجيش، استطاع كرومر غرس فكرة الإصلاح التدريجي بدلا من الثورة في نفوس العديد من المثقفين ملقيا في قلوبهم أن بلادهم غير مؤهلة للاستقلال، مستغلا الإحباط الناتج عن فشل الثورة العرابية ونهايتها المأساوية، وكذلك ساهم في تكوين شريحة جديدة من النخبة المصرية تدين بالولاء

للاحتلال الذي حقق آمالهم في الثروة والجاه، وغير وضعها الاجتماعي والاقتصادي لاعبا على وتر كراهية المصريين لتحكم الأتراك والشراكسة، فكما ورد في كتاب «مصر الحديثة»: (إن حركة عرابي أكثر من أن تكون مجرد فتنة عسكرية لقد كان فيها إلى حد ما طبيعة الحركة القومية الحقيقية ولم تكن تلك الحركة موجهة كلها أو في جوهرها ضد الأوربيين والتدخل الأوروبي في الشؤون المصرية، ولو أن النفور من الأوربيين والتجني عليهم كانا يسيطران على عقول قادة هذه الحركة إنما كانت هذه الحركة إلى مدى عظيم موجهة من المصريين ضد الحكم التركي) فكان يرى دعم النخبة المصرية التي تميل إلى الغرب والثقافة الأوروبية في مقابل الأرستقراطية التركية الشركسية وأصحاب رؤية الجامعة الإسلامية المرتبطين بتركيا، باعتبارهم المعتدلين من السكان المحليين الذين يمكن التعاون معهم.

وبالفعل حط كرومر من عزيمة النخبة المصرية، فمرت السنوات العشر الأولى من الاحتلال بلا مقاومة ظاهرة، وقد اعتاد الإنجليز على إقامة استعراض لقواتهم كل عام في ميدان عابدين في عيد ميلاد الملكة فيكتوريا، بينما ظل وهم أن الاحتلال مؤقت والإنجليز راحلون يسوق ليثبط العزائم أكثر.

وكأي احتلال أدى إلى اختلال اجتماعي حاد فعلية القوم وخاصتهم أصبحوا يتسابقون لنيل رضا الإنجليز، ولو بذلوا في سبيل ذلك كرامتهم وتشبهت بهم الطبقة المتوسطة المتطلعة لمشاركتهم مكانتهم وشاعت الخمارات في المدن ووصلت القرى، وكذلك القمار والدعارة وأدى وضع الأوربيين المتميز إلى محاكاة الأهالي لهم في الملابس والسلوكيات وحدث انفصال كبير بين الطبقة العليا والمتوسطة وعامة الشعب من الفلاحين والعمال والحرفيين ثقافيا وخلقيا واجتماعيا، فانقسم المجتمع المصري إلى طبقات ثلاث الطبقة الأرستقراطية التي انغمس معظمها في الحياة الغربية حتى النخاع خاضعة لسلطان المحتل الذي يملك مفاتيح سعدها وطبقة متوسطة تحاول اللحاق بهذه الطبقة الأرستقراطية بمحاكاتها في عادتها الغربية ونفاقها وتملقها للأجانب وأخيرا عامة الناس الفقراء من الفلاحين والعمال الذين ظلوا كما كانوا، الفقير من يقع عليه دائما السياط

ويقاسي الجوع والحرمان لتتدكس الثروات في خزائن المرابين وكبار الملاك والموظفين ومضت السنوات الأولى من عهد الاحتلال ومصر في انهيار تام لكنه كما كل شيء لم يستمر للأبد.

وفي العام التالي لمأساة دنشواي ١٩٠٦م والتي كانت أول صدام كبير بين الاحتلال والأهالي منذ استيلاء الإنجليز على مصر، رحل كرومر ليتقاعد في إنجلترا بعد الحملة الصحفية التي شنها عليه مصطفى كامل في صحف أوروبا، ولم ينس في خطاب وداعه لمصر تعديد مزايا الاحتلال البريطاني مقارنة بعهد إسماعيل حيث السخرة والكرباج مما دعا شوقى للرد عليه بأبيات.

الصحوة

«لا داء أضر بالأمة أشد وبالاً عليها مثل داء اعتقادها السوء في نفسها ويأسها من مستقبلها، فجاهدوا ضد هذا الداء ما استطعتم، وأعلنوا عليه حربا عوانا، وبثوا في أبناء الأمة مبادئ الثقة بالنفس، والاعتماد على المجموع، وربوا البنين والبنات على محبة الوطن»

مصطفى كامل في خطبة في إبريل ١٩٠١م

ولد مصطفى كامل عام ١٨٧٤م، وبدأ في الظهور منذ المرحلة الثانوية حيث احتال ليتمكن من مقابلة وزير المعارف على باشا مبارك الذي أعجب به ودعاه لمنزله وضمه لمجلسه حيث تعرف على جلسائه من الكبراء والعلماء ثم التحق بمدرسة الحقوق التي دخلها لأنها مدرسة الكتابة والخطابة ومعرفة حقوق الأفراد والأمم كما قال في خطاب له لأخيه.

وعقب وفاة والدة توفيق ٧ يناير ١٨٩٢م عاد عباس من النمسا ليتولى عرش مصر وهوفي الثامنة عشر ليجد نفسه خديوي على اللاشيء فحاكم مصر الحقيقي هو اللورد كرومر الذي بغضه من أول لقاء ووصفه بأنه مصري بحت وتوجس منه خيفة على سيطرة الإنجليز، وبالفعل بدأ الصراع بينهما مبكرا، فقد أقال عباس وزارة مصطفى فهمي ١٨٩٣م من دون مشاورة كرومر الذي لم يعترف بالوزارة الجديدة التي شكلها حسين فخري، واضطر عباس إلى التراجع وتكليف رياض باشا بتشكيل الوزارة بينما صدر تحذير من الحكومة البريطانية لعباس بأن لا يجري تعديلا وزاريا بغير موافقة كرومر الذي تصيد لعباس احتكاكا بينه وبين سردارد الجيش كتشينر، وأجبره على نشر اعتذار رسمي ليقضي على محاولاته لتكوين شعبية بين رجال الجيش، وحاول عباس أن يقيم علاقات مع فرنسا وروسيا والدولة العثمانية، ولكنه لم يحصل من أي منهم على دعم حقيقي.

وفي نوفمبر ١٨٩٢ تعرف على مصطفى كامل حيث كان طالبا في مدرسة الحقوق التي زارها فألقى مصطفى قصيدة ترحيبا به كان مطلعها

وساعد عباس مصطفى كامل بنفوذه، وكان مصطفى يحاول بعلاقته الجيدة معه أن يتحاشى خطأ العرابيين في الصراع مع الخديوي توفيق، ولكنه كان يحرص على استقلاله حتى لا يقل قدرة في عين الخديوي، كما عبر لمحمد فريد في رسائله حتى إبريل ١٩٠٤م، حيث أدى الاتفاق الودي إلى يأس الخديوي التام من مسألة الاستقلال ولم يخفِ كامل امتعاضه من بعض من يحيط بهم الخديوي نفسه الذي دافع عنه في مذكراته ضد اتهامات أنه كان صنيعته واتهامات أنه كان غريما لما وقع بينهم الشقاق، بل إن مصطفى ابتعد لما رأى الخديوي هادن وأعلن في رسالته له صراحة أنه لن يحيد عن طريقه في طلب الاستقلال ولن يهادن الإنجليز ولا يريد أن يسبب له حرجا.

وفي عام ١٨٩٣م تعرف مصطفى كامل على محمد فريد الذي ولد في عام ١٨٦٨م لأحمد فريد باشا ناظر الدائرة السنية وتخرج من مدرسة الحقوق ١٨٨٧م وبدأ قبل تخرجه في الكتابة بمجلة الآداب موقعًا م. ف احترامًا لنهي والده، وفي ١٨٩٦م استقال من العمل القضائي في النيابة بعد أزمة نقل قاضي محكمة عابدين الذي جاء حكمه في قضية نشر برقية سرية خاصة بجيش الاحتلال ببراءة الصحفي وبثلاث أشهر للموظف الذي سربها على غير ما كان يريد الإنجليز وصدور الأوامر بنقله هو أيضا إلى إحدى نيابات الوجه القبلي، وهذا ما رفضه، واستقال احتجاجًا على التدخل في القضاء، وقيد اسمه في جدول المحاميين ليكون أول من يعمل بهذه المهنة من أبناء طبقته إلى أن ترك هذه المهنة ١٩٠٤م، وفي خطاباتهما تظهر صداقة عميقة جمعتهما وقد اختاره مصطفى وكيلاً للحزب الوطني وأوصى بأن يكون رئيسه من بعده.

وفي ١٨٩٣م أنشأ مصطفى كامل مجلة المدرسة وهو لا يزال طالبًا في التاسعة عشر من عمره، وسافر لفرنسا ليؤدي امتحانات الفرقة الأولى لكلية الحقوق التي التحق بها وأدى امتحانات في سنة واحدة، لينتهي من دراسة الحقوق في فرنسا نوفمبر ١٨٩٤م وعمره ٢٠ عامًا.

وفي ١٨٩٥م سافر لفرنسا، ليحض الساسة الفرنسيين على دعم قضية استقلال مصر وقد قدم صورة تمثيلية لمصر في أغلال الاحتلال تستنجد بفرنسا، وطبع منها آلاف النسخ، وقدمها لمجلس النواب الفرنسي مشفوعة بأبيات شعر ثلاثة وترجمتها الفرنسية

وقد نجح مصطفى كامل في إثارة ضجة بجرأته على التصدي لمثل هذا وهو في الـ٢١ من عمره بلا أي صفة رسمية أو شعبية وكان الساسة في أوروبا يظنون في المصريين الرضا بالاحتلال لعدم ظهور أي بادرة رفض له منهم.

وهذا كان دور مصطفى كامل (أول ناشط سياسي في التاريخ المصري) الحقيقي في إيقاظ هذه الروح وتشجيع غيره بجرأته على التصدي للعمل الوطني ولم يكن هناك من له صفة رسمية للدفاع عن مصالح مصر واستقلالها فلا حياة برلمانية ولا حزبية والحكومة إما تعيين باختيار الإنجليز أو بعد موافقتهم، وأشاع الإنجليز أن المصريين راضون بوجودهم ولا يعتبرونه احتلالا فالقوات الإنجليزية ضئيلة ولا تتعرض للمصريين، بينما وجود الإنجليز في الوظائف المدنية مساعدة للمصرين على تسيير أمورهم وشايعهم فئة من أتباعهم وآخرون ظنوا أن وطنهم لا يستحق إلا أن يكون تابعا لدولة أخرى فجاء مصطفى كامل ليوقظ الروح الوطنية وينفخ نارها من تحت الرماد.

وفي عام ١٨٩٦م، أرسل مصطفى كامل ببرقية إلى جلادستون رئيس الوزراء البريطاني الأسبق يذكره بما قاله في البرلمان الإنجليزي ١٨٨٢م من وجوب جلاء الإنجليز عن مصر وطلب منه أن يرد عليه برأيه في المسألة.

فرد جلادستون بأنه مازال على رأيه أنه يجب على إنجلترا الجلاء عن مصر وإن أوان الجلاء قد حان منذ سنين.

فكان نشر هذه البرقيات مصدر إحراج كبير للحكومة البريطانية، واشتهر مصطفى كامل في أوروبا باقتران اسمه باسم جلادستون.

وقد استطاع مصطفى كامل بذكاء أن يتحصل على ردود من جلادستون على رسائل لأنه كان يذكر موقفه من قضية الأرمن وما تعرضوا له من الأتراك وأن البعض يقول إن دفاعه عن الأرمن لأنهم مسيحيون وليس لدواعٍ إنسانية، فكان جلادستون يرد ليدفع عن نفسه تهمة التعصب الديني أولا، وعاد مصطفى كامل لمصر وقد سبقته شهرته حتى قوبل بحفاوة لا يلقاها إلا الزعماء في الإسكندرية، وعند عودته وجد أخاه قد تعرض لاضطهاد كبير بسببه فقد كان ضابطا في الجيش، فتعرض للكثير من المضايقات حتى قدم استقالته لكن قائده الإنجليزي رفضها، وتوعده فسحبها، ثم عرض على محاكمة عسكرية، قضت بتنزيل رتبته إلى نفر وأرسل مع القوات المقاتلة في السودان فطلب مصطفى كامل مقابلة الخديوي ليتظلم له ففعل وأصدر عفوا عن أخيه رغم استياء اللورد كتشنر سردار الجيش وكرومر.

ثم عاد كامل لفرنسا أغسطس ١٨٩٦ ومنها للنمسا يكتب في الجرائد ويتواصل مع السياسيين بجرأته التي فتحت له الأبواب.

ثم توجه للأستانة حيث قابل السلطان الذي أهداه علبة سجائر مرصعة بالجواهر وأبدى رغبته في أن يمنحه وسامًا أو رتبة ولكن مصطفى كامل تردد خشية أن يظن به الناس أنه طالب شهرة لكن أصدقاءه لاموه في ذلك فقبل رتبة الباكوية ثم الباشوية لاحقًا.

وفي ١٨٩٦م أيضا بعثت فرنسا بالكابتن مارشان إلى فاشودة، فاحتلها لأهميتها كنقطة استراتيجية ولكنها كانت تعتبر أرضا مصرية، واعترضت إنجلترا على هذا السلوك وأرسلت اللورد كتشنر على رأس قوة من ١٨٠٠ جندي مصري، فاضطرر مارشان للتراجع والانسحاب، وتوهم البعض في مصر ومنهم كامل أن حربا ستقوم بين فرنسا وإنجلترا، لكن هذا لم يحدث وانتهت الأزمة دبلوماسيا.

وفي ١٨٩٩م وقعت الحكومة المصرية اتفاقية السودان التي خولت لإنجلترا الحكم الثنائي، ورفع علمها على الأراضي السودانية، وتعيين حاكم عام للسودن بناء على طلب الحكومة البريطانية.

وفي ١٩٠٠م أصدر مصطفى كامل جريدة اللواء، ثم مجلة شهرية بذات الاسم، وفي ١٩٠٥م أصدر مجلة العالم الإسلامي الأسبوعية كنافذة يطل منها القراء المصريّون على أحوال المسلمين في كافة أرجاء العالم، وفي ١٩٠٤م، وأنعم السلطان العثماني على مصطفى برتبة الباشوية.

وبعد الاتفاق الودي ١٩٠٤م بدأ كرومر في الظهور علانية أكثر، وزار العديد من الأقاليم، وبدأ يعطي الأوامر بنفسه، وليس من خلال الحكومة المصرية كما استتر خلفها سابقا.

وكان أمل المصريين في نصرة فرنسا لهم تجاه الاستقلال كبير، وربما أكبر من اللازم فلم تكن فرنسا إلا دولة استعمارية تتنازع مع بريطانيا المستعمرات واستعباد الشعوب، وربما كان مصطفى كامل على حداثة سنه مدركًا للصراع السياسي وحقيقته وكان جُل همه أن يدول المسألة المصرية فلا تكون حكرًا على طرف قوي، المحتل الانجليزي، وطرف ضعيف الشعب المصري، ظانًا أن أوروبا ستتعامل مع المصريين بنزاهة، وكذلك كان القصر يدعمه في محاولة جلب معونة فرنسا من دون أن يخطئ عباس النظر، فلم يكن يثق في دعم الفرنسيين وانتهى الأمر تدريجيا فبعد موقعة فاشودة انسحبت فرنسا من حوض النيل وتركته لإنجلترا، ثم زار الخديوي ١٩٠٠م إنجلترا لأول مرة محاولا إصلاح علاقاته بهم، وأخيرا وقع الاتفاق بين إنجلترا وفرنسا ١٩٠٤م لينتهي الأمل في معاونة فرنسا لمصر لنيل استقلالها، وكان أول المتراجعين عباس الذي شهد مع اللورد كرومر العرض العسكري الذي أقامه جيش الاحتلال بمناسبة عيد ميلاد الملكة فيكتوريا، وانتهت علاقته بمصطفى كامل الذي كانت خيبة أمله كبيرة فكتب إلى جولييت آدم الكاتبة والناشرة الفرنسية التي استضافته في فرنسا وعرفته على كبار الساسة والصحفيين ونشرت له مقالات وأبحاث (إن مواطني اليوم يكرهون فرنسا أكثر من كراهيتهم لإنجلترا نفسها، وإن موقفي الشخصي يعد من أصعب المواقف وأخطرها فإن جميع أصدقائي المصريين والفرنسيين الذين كانوا يناضلون بجانبي أصبحوا إما أصدقاء للإنجليز أو يأسوا من الكفاح).

وحاول مصطفى كامل أن ينشئ جامعة مصرية ١٩٠٥م وجمع من الثراة والأمراء حوالي ٨ آلاف جنيه من التبرعات، لكن عدم دعم الخديوي للفكرة أخرها.

وفي ١٩٠٦م أنشأ مصطفى شركة مساهمة برأسمال ٢٠ ألف جنيه دفعهم ثراة المصريين لإنشاء جريدتين بالإنجليزية والفرنسية تعبران عن القضية الوطنية.

وفي ذات العام وقعت حادثة دنشواي، حيث خرج خمسة من ضباط الاحتلال من معسكرهم لصيد الحمام، فدخلت مجموعة منهم في أجران القمح مطاردة للحمام، فأصيبت امرأة واشتعلت النيران في أحد الأجران، فاهتاج الأهالي الذين قابلهم الضباط الفزعين بإطلاق النار عليهم، فأصيب شيخ الغفر ورجلان واحتجز ثلاثة من الضباط بعد أن ضربهم الأهالي، وأخذوا أسلحتهم، بينما فر اثنان آخران أحدهما كان مصابًا بجرح في رأسه، فسقط من الإعياء في الطريق، وعندما ذهب زميله للمعسكر، وأحضر النجدة وجدوا فلاحًا مصريًا يحاول إنقاذه فظنوه يعتدي عليه فقتلوه طعنًا بالسناكي.

وثار الاحتلال من هذه الواقعة، ورأى فيها اعتداءً على الجيش الإنجليزي فأقيمت محكمة خاصة لمحاكمة أهالي القرية ونصبت المشانق وأدوات الجلد ليشنق أربعة رجال ويجلد ثمانية آخرون في مكان وفاة كابتن بول الذي جاء التقرير الطبي الإنجليزي بأن سبب وفاته ضربة شمس، ويحكم على ثلاثة آخرين بالأشغال الشاقة وستة بسبع سنوات.

وفزعت الأمة واغتمت من هذه الوقعة بعد سنوات طوال لم يتصادم فيه الاحتلال مع الأهالي بهذه الوحشية فكانت صيحة إيقاظ لهؤلاء الذين خدرتهم سياسة الاحتلال الناعمة أن بلادهم محتلة ويريق جنود الاحتلال دماء أبنائها بلا مساءلة ويعصفون بالقانون والقضاء والحقوق ليفعلوا ما يشتهون.

وحاول عباس أن يحصل من كرومر على عفو للمحكوم عليهم ولكنه رفض وتذرع بأن الأمر يمس شرف الجيش الإنجليزي.

ولما كان مصطفى كامل في أوروبا حينئذ فقد تكفل بنقل الصورة من خلال كتاباته الصحفية وأصدقائه في الأوساط الصحفية حتى آزرته المعارضة البريطانية ذاتها، وفي إبريل ١٩٠٧م استقال كرومر الذي تحرج مركزه بعد الحملة الصحفية التي شنها عليه مصطفى كامل.

وفي ديسمبر ١٩٠٧م كان موعد الجمعية التأسيسية للحزب الوطني الذي حضرها مصطفى كامل برغم مرضه الشديد، واشتد عليه المرض من بعدها حتى توفى ١٠ فبراير ١٩٠٨م عن ٣٤ عامًا فقط.

وفي اليوم التالي شيعت جنازته التي حضرها ما يقدر بـ٢٥٠ ألف فرد وأغلقت المدارس والمحال حدادا في هذا اليوم.

ولكن مصر كانت قد استيقظت من غفلتها، فبدأ الحراك السياسي والوطني، وظهرت الروح الوطنية والمطالبة بالاستقلال، فمجلس شورى القوانين الذي أنشئ ١٨٨٣م ولم يحرك ساكنا من وقتها، دبت فيه الحياة ديسمبر ١٨٩٢م فرفض مناقشة الميزانية التي أعدها المستشار المالي البريطاني، ثم رفض اعتماد نفقات جيش الاحتلال في ١٨٩٤م واحتج على الحكومة ١٨٩٦م لعدم أخذها رأيه في حملة دنقلة ومبلغ ٥٠٠ ألف جنيه اعتمدتها لهذه الحملة، ولكن بعد الاتفاق الودي ١٩٠٤م وتراجع الخديوي تراجع المجلس بدوره، واستكان، وبدأت الروح التي بثها مصطفى كامل في الظهور ١٩٠٦م حيث أضربت مدرسة الحقوق بكامل طلابها بعد قرار مستر دنلوب سكرتير وزارة المعارف تغيير نظام الدراسة بها فكان الإضراب الأول من نوعه واتخذ من جريدة اللواء لسانا له ورغم تدخل كرومر وتهديد الطلاب بالفصل.

وشهدت مصر صحوة سياسية تعددت بها الأحزاب وتنوعت مشاربها.

وكان مصطفى كامل ككثير غيره من المؤيدين لفكرة الجامعة الإسلامية ويرى استقلال مصر هو ما جاء في فرمان ١٨٤٠م وأن لا سبيل للتخلص من الاحتلال الإنجليزي إلا تحت مظلة الدولة العثمانية، وكانت إجابته على بارينج عندما سأله في لندن عن جنسيته أنه

مصري عثماني ولا فارق بين الجنسيتين لأن مصر جزء من الدولة العثمانية، ولا أشك في ولاء مصطفى كامل للدولة العثمانية ولا أظن أنه كان منتحلا للحصول على دعمهم، وأذكر قوله في كتابه المسألة الشرقية (إن بقاء الدولة العلية ضروري للنوع الإنساني وأن في بقاء سلطانها سلامة أمم الغرب وأمم الشرق) وليس هذا إلا ترديدًا لما قيل سابقا على لسان أستاذه عبد الله النديم الذي دافع عن الدولة العثمانية دفاعًا مريرًا وذم من ينتقصها مبررًا ما بها من نقائص بمعاداة أوروبا المستعرة ضدها وتكالب الدول الأوروبية صغيرة وكبيرة عليها لمغايرة الدين، فلو كانت مسيحية لبقت بينهم بقاء الدهر، على حد قوله، وكذلك الشيخ محمد عبده الذي وصم من يقولون بالوطنية والقومية بالغفلة، وأنهم يروجون أفكار الفرنجة الذين يريدون تشتيت جمع المسلمين وبث الفرقة بينهم بالتعصبات الجنسية فهدم هؤلاء المغفلين العصبية الدينية ثم لم يستطيعوا أن يقيموا مكانها العصبية الجنسية التي يسمونها الوطنية، بل وصل به الأمر أن قال: (إن المحافظة على الدولة العلية العثمانية ثالثة العقائد بعد الإيمان بالله ورسوله فإنها وحدها الحافظة لسلطان الدين الكافلة لبقاء حوزته وليس للدين سلطان في سواها وأنا والحمد لله على هذه العقيدة عليها نحيا وعليها نموت).

وحاول مصطفى كامل أن يوحد الأمة ضد الإنجليز فسعى للتقريب بين الخديوي والشعب، وكذلك التقريب بين المسلمين والأقباط ودرء النعرات الدينية محاولاً تجنب الأخطاء التي وقع فيها العرابيون، والتي بسببها انقسمت الأمة حول موقفها من الثورة، وكذلك أصدر صحيفتين بالانجليزية والفرنسية بمثل محتوى جريدة اللواء ليخاطب المستوطنين الأجانب في مصر، وفي نهاية حياته القصيرة كان قد أسس تيارا قويا.

ولم يلاقِ مصطفى كامل الدعم الكافي من كبار الملاك الذين رأوا في توجهه إهدارا لمصالحهم الطبقية، فظهروا في تكتل حزب الأمة الذي تميز عن توجه مصطفى كامل في رفضة لفكرة الجامعة الإسلامية ورغبته في ظهور مصر كدولة مستقلة عن كل تبعية إنجليزية أو تركية، وإن كان لم يجهر بهذا في بداية الأمر أحد إلا أحمد لطفي السيد الذي تولى رئاسة تحرير صحيفة الجريدة لسان حال الحزب متحملا الاتهامات بالكفر وموالاة

الاحتلال لسنوات حتى تغير الرأي العام، ورجحت وجهة نظره (أن علينا نحن المصريين أن نترك فرنسا وإنجلترا والدولة العلية، وعلينا أن لا نعير سياسة الخلاف أو سياسة الوفاق أي أهمية، وعلينا أن نعتمد على أنفسنا فقط في الحصول على حقنا في الدستور وحقنا في الحرية) ذلك أن النظرة إلى الدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية كانت ما تزال قوية ومؤثرة بينما الطبقة البورجوازية في مصر وجدت في التمسك بالمصرية ضمانًا لمصالحها، رغم تباين أصولها العرقية وديانتها لإدراكهم (بحس التاجر) مدى الضيم الذي يلحق بهم إن عادت مصر ولاية عثمانية أو ظلت أسيرة للاحتلال الإنجليزي، بينما تميزهم الطبقي يفتح لهم الأبواب في حال استقلال مصر وقيام نظامها دستوريا، وجمع الحزب في طياته إلى جانب الأعيان شريحة من المثقفين الذين لم يجدوا غضاضة في التعاون مع الأوربيين، وتقبل التطورات الاجتماعية وعدم التمسك بالتبعية الشكلية للدولة العثمانية التي على أقل تقدير لم تفد مصر في شيء، وقد كانت رؤية الحزب تشمل الاعتراف بالاحتلال كسلطة واقعية، وتطالب بالاشتراك في الحكومة في وجوده وتحقيق الإصلاحات خاصة في التعليم بينما الحزب الوطني كان كل جهده منصبًا على الجلاء وبينما كان الحزب الوطني يحاول التقريب بين السلطة الخديوية والشعب كان حزب الأمة يحاول إضعاف تلك السلطة الرجعية، ولكن عامة الناس لم يستجيبوا لعقلانية لطفي السيد وبراجماتية حزب الأمة القائم على أن الظروف السياسية التي أدت للاحتلال لا بد من أن تزول حتى تتمكن مصر من الخلاص منه والتوجه لمجابهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، ومع تولي محمد فريد الحزب الوطني، بدأ في الاهتمام بالطبقة العاملة بالدعوة لإنشاء النقابات العمالية ونشر الجمعيات التعاونية والمدارس الليلية، بالإضافة لعمله في الدعاية للقضية المصرية في أوروبا، ولكن اغتيال بطرس غالي باشا رئيس الوزراء على يد إبراهيم الورداني عضو الحزب الوطني المتحمس ١٩١٠م، أدى لتوجيه الضربات القاسمة للحزب خاصة مع تعيين اللورد كتشنر معتمدًا خلفا لجورسيت، فقد بالغ في اضطهاد أعضاء الحزب ومحاكمتهم، واضطر محمد فريد للهجرة خارج القطر ١٩١٢م.

وظهر أيضا بدعم من الخديوي عباس بعد القطيعة بينه وبين مصطفى كامل لمهادنة الاحتلال حزب الإصلاح بقيادة الشيخ على يوسف، ولكنه لم يحقق النجاح الجماهيري الذي للوطني ولا النجاح الطبقي الذي حازه حزب الأمة، بينما كانت صحيفته المؤيد التي تولى الشيخ رئاسته الأوسع انتشارًا، وظهر الحزب الوطني الحر وهو مجرد أداة للاستعمار يدعو لمسالمة المحتلين والإفادة من بقائهم في مصر.

وظهر حزب قبطي برئاسة دكتور أخنوخ فانوس باسم الحزب المصري، ذو برنامج قائم على العلمانية ويحرص على التمثيل الفئوي للأقباط، ويدعو لقيام مجلس تشريعي يتقاسم غرفته التشريعية المصريون والأجانب مناصفة مع بقاء العلاقات مع إنجلترا علاقة تبعية، لكنه لم يلقَ رواجًا لأنه لم يحظَ بدعم الكنائس، وظهر كمحاولة لتقسيم الأمة على أساس طائفي في ظل موجة توحيدية، ومثله كان حزب النبلاء القائم على التمايز العنصري وتقديم العنصر التركي، ومولاة تركيا بجانب بريطانيا، وتبعية مصر لكليهما، وبالطبع لم يكن لهذا الحزب من أثر يذكر.

وازدهرت الصحافة وقد ارتبطت الجرائد بشكل رئيسٍ بالأحزاب وأفكارها، وكانت لسان حالها كالجريدة لأحمد لطفي السيد تدعو للجامعة المصرية القومية واللواء لمصطفى كامل تدافع عن فكرة الجامعة الإسلامية والمؤيد المدافعة عن السراي.

ولكن هذا التنوع والازدهار حمل معه جانبا سلبيا، وكان من تبعات التصارع الحزبي أن ظهرت موجة الهجوم والهجوم المضاد بين صحف الأحزاب التي شغلت الرأي العام بصراعاتها الكلامية، وتبقى قضية الشيخ علي يوسف رمزًا لصراعات هذه الفترة المركبة بين القوى السياسية والفكرية والاجتماعية والطبقية المختلفة.

حيث تعكس هذه المسألة العائلية الكثير عن الواقع الاجتماعي لمصر في هذا الزمان ١٩٠٤م، فالشيخ علي يوسف هو زعيم حزب الإصلاح الدستوري ورئيس تحرير ومالك جريدة المؤيد واسعة الانتشار، وأحد كبار المدافعين عن الخديوي والقصر إزاء جريدتي المقطم لسان الإنجليز واللواء جريدة مصطفى كامل.

حيث خطب الشيخ علي يوسف ذو الأصول المتواضعة صفية ابنة السيد السادات الصغرى ذات الأصل الشريف والبيت العريق الثري الذي يمتد شجرة أصله إلى الحسين رضى الله عنه، ولكن الخطبة طالت لأعوام أربعة ماطل فيها السيد السادات في إتمام الزيجة، رغم أنه قبض مهر العروس وشبكتها، فتآمر الشيخ علي مع العروس وبعض أفراد عائلتها وأتم الزيجة في منزل الشيخ السيد البكري قريبها الذي كانت تزوره، وفوجئ الأب فقدم بلاغًا في النيابة التي حفظت الدعوى، لعدم وجود جناية فالفتاة راشدة بالغة والزواج تم في منزل أحد أقربائها، وفي حضور عدد منهم وشهادتهم ولكنه رفع دعوى مطالبًا بفسخ الزواج أمام المحكمة الشرعية لعدم التكافئ، فالشيخ علي لا ينتمي لأسرة عريقة، وكذلك يمتهن مهنة وضيعة وهي الصحافة والعمل بالجرائد المشينة.

وتحول الإشكال من نزاع عائلي لا يعني إلا أصحابه إلى قضية رأي عام، يقف في صف العريس الخديوي عباس، والذي رأى في حدة الهجوم على الشيخ يوسف هجوما عليه، وكذلك بعض المثقفين والمستنيرين الذين رأوا في دعوى عدم الكفاءة رجعية وتمسكا بتقاليد بالية واستخفافًا بقيمة الثقافة، وفي الجانب الآخر الخصوم السياسيون والمحافظون وأعداء الخديوي الذين وجدوا فرصة ذهبية للقضاء على منافس قوي نالهم منه الكثير.

وكانت المحاكمة محل صراع ونزاع في تقييم مهنة الصحافة التي اتهمت بأنها مهنة محرمة تقوم على الجاسوسية وتتبع عورات الناس وفضحهم وإثارة الشائعات.

ورغم محاولات الخديوي وكبار رجال الدول التأثير على القاضي، إلا أن حكمه النهائي كان بالتفريق بين الزوجين وفسخ الزواج، وصب ملحًا على الجرح بحيثيات الحكم والتي كانت هجوما ضاريًا على علي يوسف واصفًا فقره السابق بأنه عار لا يزول ولو أصاب مكانةً وغنًى!

وبعدها قبل السيد السادات إمضاء الزيجة! وأعيدت السيدة صفية لعصمة زوجها بعقد جديد.

وكانت الصحوة الوطنية قد دفعت كرومر ثم جورسيت إلى محاولة كسب الوطنيين البراجماتيين في صفهم بتمكين بعض الفلاحين (كما أسماهم كرومر في كتابه إلى الخارجية البريطانية سبتمبر ١٩٠٦م) من المشاركة في السلطة، فقط لمواجهة أنصار حركة الجامعة الإسلامية لمحاولة إشعال صراع بين التوجه القومي المصري والتوجه الإسلامي، فعين سعد زغلول وزيرا للمعارف ١٩٠٦م، واستبشر بذلك مصطفى كامل الذي كانت علاقته به ودية، ولكنه سرعان ما انتقده عندنا انسحب من مشروع الجامعة المصرية وظل المشروع راكدًا إلى أن تولى أمره الأمير أحمد فؤاد (ملك مصر لاحقا) ورأس لجنته وتحول موقف مصطفى منه إلى العداء، بعدما رفض أن تكون الدراسة في المدارس الأميرية بالعربية بدلا من الإنجليزية وزاد الطين بلة امتداح اللورد كرومر له، وكان سعد زغلول تلميذ الشيخ محمد عبده مقتنعًا مثله بالتعاون مع الإنجليز بشكل برجماتي لصالح البلاد، وعدم الدخول معهم في صدام سيء العواقب قبل أن تستكمل مصر قدرتها على الاضطلاع بمقتضيات الاستقلال، وكان كرومر ليغل يد عباس عن الأوقاف قد أنشأ مجلسا أعلى للأوقاف، وعندما تولى محمد عبده منصب مفتى الديار أصبح عضوًا في هذا المجلس وتصادم مع الخديوي عباس بسببه وانتهى ما كان بينهما من ود.

وحاول خليفة كرومر السير الدون جورست تلطيف الموقف فتقرب من الوطنيين والخديوي وأفرج عن سجناء دنشواي، وعين العديد من المصريين الخالصين في المناصب الهامة ولكن اغتيال بطرس غالي باشا بعد دعمه لمد امتياز قناة السويس أدى للتشكيك في قدرته على حكم مصر، وكذلك فإصابته بالسرطان أنهت فترة حكمه مبكرًا وخلفه اللورد كتشنر ١٩١٠م، الذي بدأ عهده بحملة قاسية على الوطنيين فأقال العديدين من مناصبهم، وأصدر قانونا للرقابة على الصحف يتهدد بالسجن كل صاحب رأي.

ولم يكن محمد فريد على علاقة جيدة بالخديوي كسلفه ويعزي هو ذلك لأن رفضه تقاضي الدعم المالي من الخديوي، جعله يقتنع بأنه لن يكون من أعوانه وأنه يحرص على استقلاله فنفر منه.

وفي ١٩١١م فوجئ فريد وهو في أوروبا برفع النيابة قضية عليه وعلى الشيخ عبد العزيز جاويش لكتابة مقدمتين لكتاب وطنيتي لعلي الغاياتي، وحكم على المؤلف بالسجن سنة وعلى الشيخ جاويش بثلاثة أشهر، وعند عودة فريد من أوروبا حكم عليه بستة أشهر، رغم أنه كان قد كتب المقدمة قبل أن يطلع على الكتاب لظروف سفره، وكانت مقدمة عامة لا تتعلق بمحتوى الكتاب، وقضى فريد الستة أشهر بعد أن رفض محاولات أصدقائه للحصول على العفو، وأعلن أنه لا يسمح لأحد بطلبه ولا يقبله إن حدث، وفي أثناء سجنه انعقد المؤتمر القبطي في أسيوط، ثم مؤتمر المصريين في القاهرة ردًا عليه من دون أن يتمكن من التصدي لهذه النعرات الطائفية التي قطع بأن المعتمد البريطاني وراؤها.

وفي مارس ١٩١٢م استدعت النيابة فريد للتحقيق بشأن عبارات في خطبة قالها رأت أنها تحمل تحريضا على الحكومة، وعلم أصدقاء فريد أن الحكومة والاحتلال قرّرا أن يجعلاه في غياهب السجون، فكلما انتهى من قضية لفقت له أخرى، فاتفق مع أصدقائه على السفر قبل صدور، أمر القبض عليه، فاتجه لليونان ثم تركيا ثم سويسرا.

واصطدم محمد فريد بالساسة الأتراك الذين ساءهم جهره بمبدأ مصر للمصريين ورفضه أن تعود مصر كما كانت جزءًا من تركيا خاضعة لها، بل وقال إنه إن انتصرت تركيا في الحرب وتحررت مصر، فعلى الجيش العثماني أن يجلو عنها بعد الجيش الإنجليزي بأربعة وعشرين ساعة، ولم يعبأ بطلب كبار الساسة الأتراك منه أن يتوقف عن ذلك، بل واشتهر فريد بدبوس صنعه مكتوب عليه مصر للمصريين تحول إلى رمز للمصريين بالخارج يرتديه الكثيرون منهم ولم يكن محمد فريد كسلفه مصطفى كامل، يكن الولاء للدولة العثمانية، ففي يناير١٩١٦م، كان لمحمد فريد حوار مع وكيل الخارجية الألمانية قال فيه إن الأتراك يريدون أن يأكلوا مصر، ولكننا لا نقبل أن نؤكل بسهولة، وغاية ما نقبله أن نكون مع الأتراك مثل المجر مع النمسا (دولة كونفدرالية) على شرط المساواة في الحقوق والاستقلال التام.

وفي ١٩١٣ صدر القانون الجديد وهو يقضي بإنشاء جمعية تشريعية تحل محل مجلس الشورى وتأليف مجلس في كل مديرية، واختير مظلوم باشا رئيسًا لهذه الجمعية وعدلي يكن باشا وكيلاً معينًا وسعد زغلول باشا وكيلاً منتخبًا.

وفي ٥ نوفمبر ١٩١٤م أعلنت الحرب بين إنجلترا وتركيا، وأعلن الجنرال مكسويل أن إنجلترا تحارب في مصر دفاعًا عن استقلالها الذي ناله محمد علي واستقرارها والسلام الذي نعمت به في ظل الاحتلال البريطاني، وأنه تقديرًا لمكانة السلطان العثماني الدينية فلن تطلب إنجلترا من مصر مساعدة حربية، ولكن تطلب من الأهالي الامتناع عن إتيان أي تصرف يعد مساعدة للعدو أو عرقلة لحركة قواتها، وفي ١٨ ديسمبر أعلنت الحماية البريطانة السافرة على مصر، وفي اليوم التالي أعلن خلع الخديوي عباس حلمي الذي كان غائبا في الأستانة منذ الصيف، وعين الأمير حسين كامل مع منحه لقب السلطان باعتباره أكبر ذكور العائلة العلوية سنا.

وقبل ذلك كانت قد فرضت الأحكام العرفية وقيدت الحريات والرقابة على الصحف وانتشر الجيش الإنجليزي في البلاد حتى تجهض أي انتفاضة ثورية.

الله حي عباس جاي

هكذا كان المصريون يهتفون اعتراضًا على عزل عباس، الذي ظن الكثيرون من عامة الناس أن الحرب (التى غيرت وجه العالم) ستنتهي بانتصار تركيا وحلفائها وعودته لمصر، وفي الحقيقة ظل عباس متمسكا بشرعيته وأملاكه حتى عام ١٩٣١م حيث تنازل للملك فؤاد عن كافة حقوقه مقابل راتب ٣٠ ألف جنيه سنويًا.

في ٢٨ يونية ١٩١٤م قام طالب صربي باغتيال ولي العهد النمساوي وزوجته في البوسنة، واتهمت النمسا الحكومة الصربية بالوقوف وراء الاغتيال، وأعلنت الحرب على صربيا فأعلنت روسيا التعبئة العامة استعدادًا للدفاع عن حليفتها صربيا، وأسرع الألمان لمطالبة فرنسا المتحالفة مع روسيا بالحياد، فلما لم ترد أعلن الألمان عليهم الحرب واخترقوا الحدود البلجيكية لغزوها، فأعلن الإنجليز الحرب على ألمانيا دفاعا عن حياد بلجيكا فكانت الحرب العالمية الأولى.

ولم تكن هذه الحرب إلا نتاجا للصراع على غنائم حرب البلقان التي انتزع فيها التحالف البلقاني واليونان جميع الأراضي التي كانت تسيطر عليها تركيا في أوروبا عدا القسطنطينية، وأربكت حسابات الدول الكبرى وهي تشهد انتزاع اليونان لاستقلالها وإقامة دولة ألبانيا وتضخم صربيا حليفة روسيا على حساب بلغاريا حليفة النمسا وخروج تركيا من ساحة القوى الكبرى الأوروبية، وكذلك صراع بين القوى العظمى بريطانيا وفرنسا والصاعدة ألمانيا الموحدة واكتسبت دعوة تشرشل الذي كان يسوق لاعتبار تركيا عدوا والاستيلاء على أراضيها وتفريقها بين الحلفاء الأوربيين في وقت بلغ المد الاستعماري نهايته، ولم يعد هناك من الأراضي ما يصلح للغزو والاستعمار زخمًا، بينما رأى الأتراك أن دخولهم الحرب متحالفين مع ألمانيا والنمسا، الوسيلة الوحيدة لمنع الأوربيين من انتزاع المزيد من أراضي الإمبراطورية الآفلة.

وفي ١٨ ديسمبر ١٩١٤م أعلنت إنجلترا فرض الحماية على مصر وإنهاء تبعيتها للدولة العثمانية التي انضمت للمحور ضدها وعزلت الخديوي عباس حلمي الثاني، وعينت مكانه السلطان حسين كامل أكبر أمراء أسرة محمد علي سنا، وبينما احتفظت إنجلترا بحامية كبيرة في القاهرة تحسبًا لثورة عند إعلان الحرب على تركيا، ولكنها لم تحدث ولم تقم مظاهرات عدائية عنيفة، كما توقع، وأعلنت الأحكام العرفية، واعتبر كل تجمع من خمس أشخاص أو أكثر تجمهرًا يعاقب عليه بالحبس والغرامة، وعطلت الجمعية التشريعية، وفتك بأعضاء الحزب الوطني، وتم تشريدهم ونفيهم، ربما لأن العامة وإن كانت قلوبهم معلقة بفكرة الجامعة الإسلامية، إلا أنهم أقل ثقة في الأتراك من القيام بثورة يدفعون فيها دماءهم دعمًا لهم والنخبة المثقفة بدأت تدرك أن الدعوة الطورانية القائمة على تمايز القومية التركية هي السائدة، وقد أدت إلى مذابح الأرمن والسريان لتطهير أراضى تركيا من الأقليات والبطش بأصحاب الفكر القومي العربي في الشام وحزب الاتحاد والترقي القائم عليها هو المسيطر على الحكم منذ ١٩٠٨م، حيث خلع السلطان عبد الحميد الثاني معلنًا سياسة التتريك القصرية بالعنف والتحول من العثمانية إلى التركية، بل ظهر مع الوقت تيار يميل لمساندة إنجلترا كوسيلة للحصول على الاستقلال بعد نهاية الحرب، ومن هؤلاء رئيس الوزراء رشدي باشا الذي دعم جيوش إنجلترا في داخل مصر وخارجها أيضًا، فقد أمدت جيوش الحلفاء في فلسطين بـ١١٧ ألفًا من فرقة العمال والجمال المصرية.

وبالطبع كان السلطان مكروها من الشعب، وقد أتى إليه قصرا، وعندما زار مدرسة الحقوق رتب طلبتها احتجاجًا صامتا بأن تغيبوا عن الحضور، وكانت النتيجة فصل ٥٤ طالبًا، ومنع ١٣ من امتحان آخر العام، ثم صدر عفو سلطاني عن الطلاب عدا ١٧ طالبًا اتهموا بأنهم المحرضين وراء الإضراب، وأجل العفو عنهم للسنة التالية، وقد أدت الكراهية الشديدة للسلطان لمحاولة اغتياله مرتين الأولى بالرصاص، وألقي القبض على مرتكبها، وأعدم في إبريل ١٩١٥م والثانية بقنبلة لم تنفجر، وألقي القبض على ٩ أدين منهم اثنان بالأشغال الشاقة.

وبعد مناوشات عديدة وقعت أول معركة حربية بين الأتراك والقوات المصرية في ٣ فبراير ١٩١٥م، حيث حاولت قوة تركية اجتياز القناة عند محطة طوسون، ولكن القوات المصرية دافعت عنها وألجأتها للتراجع، ولكن المعركة الأكبر كانت معركة الرومانة والتي هزم بها الأتراك هزيمة موجعة، اضطرتهم لإخلاء شبه جزيرة سيناء بأكملها.

وبالرغم من أن العرب لم يكن لهم ناقة ولا جمل في الحرب، إلا أنهم دُفعوا إلى نيرانها دفعًا فعند دخوله الحرب كان بالجيش العثماني حوالي ٣٠٠ ألف جندي عربي من الشام والعراق، كانوا يمثلون حوالي ثلث قوام الجيش، وكانت معدلات الإصابات في الجيش التركي هي الأكبر بين الجيوش المتحاربة، حتى تعدت نسبة القتلى ٢٥ ٪ من المقاتلين في بعض المعارك، وجند قصرا مئات الآلاف ليقاتلوا مع الجانبين واعتمد المجهود الحربي البريطاني والفرنسي إلى حد كبير على أبناء المستعمرات حيث جندت فرنسا أكثر من ١٧٠ ألفًا من الجزائريين، وأكثر من ٨٠ ألفًا من التونسيين، إضافة إلى عشرات الآلاف من المغاربة، ودفع بهم إلى الخطوط الأمامية للقتال فكانت نسبة الضحايا بينهم عالية جدًا.

ومن ضمن المآسي إعدام الفرنسيين عشرات من الجنود الجزائريين والتونسيين عشوائيًا ليكونوا عبرة لكل من تسول له نفسه الفرار من جبهات القتال، وفي منطقة زيلباك ببلجيكا ١٥ ديسمبر ١٩١٤م، أخرج ٢٠ جنديا جزائريا وتونسيا من الصفوف بطريقة عشوائية وجردوا من السلاح، وعلقت على صدورهم كلمة جبان، وصدرت إليهم الأوامر بالتقدم نحو الخطوط الألمانية وإلى رفاقهم بإطلاق النار عليهم إن لم يسقطوا بنيران العدو.

ولم ينجُ المدنيين من ويلات الحرب، فقد اجتاحت المجاعة أراضي الدولة العثمانية خاصة الشام، وحمل الجنود الأوبئة كالتيفود والكوليرا، وفرضت دول الحلفاء على البلاد العربية حصارًا اقتصاديا، منع الحجاج من الوصول إلى مكة، ومنعت المواد التي كانت تأتي من أوروبا، من دخول هذه البلاد، ومنع التصدير إلى خارجها الأمر الذي جعلها في أزمة اقتصادية حادة.

وحاول الألمان اللعب على المشاعر الإسلامية، لذلك قامت برلين بمساعٍ لدى إسطانبول للتشجيع على إعلان الجهاد، أملا في قيام ثورات إسلامية ضد فرنسا وإنجلترا، وأقيم معسكر مخصص للأسرى المسلمين، خصيصًا في منطقة هافمون بداية العام ١٩١٥م، وكان مخصصًا للأسرى المغاربيين، وشهد هذا المعسكر بناء أول مسجد في تاريخ ألمانيا بتبرع من القيصر الألماني فيلهلم الثاني، فقد كانت ألمانيا تجتهد في معاملة الأسرى المسلمين بشيء من الرفق، أملا في ترغيبهم عن فرنسا وبريطانيا وروسيا واستمالتهم إلى الجانب العثماني الألماني.

وفي المقابل توجه الإنجليز والفرنسيين إلى تزكية الروح القومية العربية والوعد بالاستقلال للمستعمرات، واقترح كتشنر في أن يعيد الخلافة إلى العرب واقترح بأن يكون الشريف حسين حاكم مكة الذي يدعي أنه من نسل النبي الخليفة العربي متصورًا أن منصب الخليفة كمنصب البابا شرفي وروحي فقط لضرب تصوير الحرب بأنها دينية.

واستمال الروس الأرمن بوعدهم بالاستقلال، فتطوع بعض الأرمن للقتال مع الروس وهاجموا الأتراك، فكانت النتيجة أن انتقم الأتراك منهم، بحملة إبادة عرقية وقع ضحيتها مئات الآلاف من الضحايا، فاشترك الجيش التركي مع القبائل الكردية في إبادة القرى الأرمينية، وأعدم المئات من قادتهم علنًا في ساحات إسطانبول وهجر الأرمن قصرا وشردوا.

وعلى الرغم من استبسال الجنود العثمانيين من أتراك وكرد وعرب في القتال، فإن القيادة العسكرية التركية، وعلى رأسها وزير الحربية أنور باشا ارتكبت أخطاء شنيعة بلغت حد الجرائم في حق جنودها من ضمنها إرسال أنور باشا عشرات الآلاف من الجنود في شتاء ١٩١٤ و١٩١٥م إلى منطقة ساريكاميش في شرق الأناضول للقتال ضد الروس، ولكن معظمهم كانوا من دون أسلحة بل ومن بدون أحذية وقضى في هذه الحملة أكثر من أربعين ألف جندي في كارثة مريعة، بسبب قيادة أنور باشا عديم الخبرة والقدرات العسكرية.

وفي يناير ١٩١٥م اكتشف الشريف حسين خطة عثمانية للإطاحة به فأرسل ابنه فيصل لمقابلة الصدر الأعظم في إسطانبول وتواصل مع الجمعيات السرية العربية في دمشق في طريقه، ونقل لوالده نصيحتها بأن لا يعلن انحيازه للحلفاء إلا بعد تعهد بريطاني باستقلال الأجزاء العربية في آسيا، ولكن جمال باشا حاكم سوريا اشتم رائحة المؤامرة فأعلن حملة تطهيرية على الجمعيات السرية، وشتت الضباط العرب وأرسل أغلبهم إلى جبهات القتال المشتعلة.

وقد حاول الشريف حسين إبراء ذمته قبل أن يتجه للإنجليز بالتوصل إلى اتفاق مع جمال باشا للحكم الذاتي لشبه الجزيرة والعفو عن المعتقلين والمطاردين العرب، ولكنه قوبل بالرفض بصلف وكبرياء، بينما أظهر الإنجليز قبولا باستقلال البلاد العربية، وإلغاء الامتيازات الأجنبية بها، والدخول في حلف عسكري واقتصادي، بالإضافة إلى دفع الأموال إلى الشريف حسين وغيره من قادة الجزيرة التي كانت تقاسي أزمة اقتصادية حادة ونقصًا في المواد الغذائية.

جاليبولي

عندما شنت قوات الحلفاء هجومها على شبه جزيرة جاليبولي الإستراتيجية إبريل ١٩١٥م، كانت القوات العثمانية قليلة العدد تعاني نقصا شديدا في الذخائر، إلا أن قائدهم مصطفى كمال أتاتورك صمم على القتال حتى آخر طلقة وآخر جندي معلنا لجنوده «إني لا آمركم أن تقاتلوا، بل آمركم أن تموتوا لي هنا»، واستبسلت القوة الصغيرة العربية في معظمها، وصدت هجوم الحلفاء حتى وصلت إليها التعزيزات، وتحولت جاليبولي من نقطة انطلاق لغزو إسطانبول إلى فخ قاتل للحلفاء.

وفر ملازم اسمة محمد حازم الفاروقي كان جمال باشا حاكم سوريا قد أبعده إلى قوات الحلفاء مدعيًا أن لديه معلومات هامة يريد أن يعطيها للمخابرات، فأرسل للقاهرة ليستجوب فادعى أنه يتحدث باسم جمعية العهد العسكرية السرية والشريف حسين، ونقل

لمخابرات الحلفاء صورة متوهمة عن مئات الآلاف من الجنود العثمانيين مستعدين للتمرد، ومساندة الحلفاء وإعلان ثورة عربية شاملة.

فكان هذا العامل الأهم في موقف المخابرات البريطانية الداعم للشريف حسين في مطلبه بإقامة دولة عربية، بينما قوات الحلفاء تواجه معركة مميتة في غاليبولي أمام قوات العثمانيين التي يمثل العرب نسبة كبيرة منها، وصور لهم الفاروقي أن القوات العربية قد تنسحب بل قد تنضم إلى قوات الحلفاء، إن تصرفوا بسرعة وخادع الفاروقي الشريف حسين بادعائه بأنه عضو في جمعية العهد، وأن البريطانيين يستمعون لنصائحه، فكان وسيطا بين الطرفين، وبدأ سايكس مباحثات مع الجانب الفرنسي لبحث مطالبات العرب التي نقلت إليه في رغبتهم في استقلال المناطق التي تسيطر عليها فرنسا.

وبدأت مباحثات سايكس مع بيكو مندوب فرنسا في نوفمبر ١٩١٥م بلندن، وانتهوا إلى اتفاقهم بتقسيم مناطق النفوذ في الشرق الأوسط ومناطق السيطرة المباشرة الإنجليزية والفرنسية، وترك المناطق الباقية لدولة عربية أو اتحاد كونفدرالي لدول عربية مستقلة ولكنها تحت نفوذ إحدى الدولتين.

فانتهى الاتفاق إلى أن تحكم فرنسا لبنان التي تذرع بيكو أن مواطنيها الموارنة والمسيحين لن يقبلوا بحكم إسلامى مع توسيع حجمها وترك بقية سوريا تحصل على الاستقلال مع بقاء نفوذها حصريا بها من دون منازعة إنجليزية فيه بينما تأخذ بريطانيا البصرة وبغداد واتفق على وضع فلسطين تحت إشراف دولي نظرًا للأطماع اليهودية بها.

في فبراير ١٩١٦م وافق مجلسا الوزراء الفرنسي والإنجليزي على الاتفاقية التي ظلت سرية لبعد نهاية الحرب بعامين.

وفي يونيو ١٩١٦م أعلن الشريف حسين ثورته في شبه الجزيرة العربية معلنًا (نحن نجاهد في سبيل الله وسبيل المحافظة على أحكام الدين الإسلامي من التحريف، ولتحرير العرب من الأتراك) وكانت قواته مكونة من بضع آلاف من القبائل العربية التي اشترى ولاءها

بالمال، ورغم ضعف القوات التركية في شبه الجزيرة، إلا أنه لم يستطع هزيمتها إلا بمساعدة الطائرات والبحرية الإنجليزية التي هاجمت جدة، وأنزلت جنودا مصريين إليها لمساعدته في الداخل، بعدما رفض بشكل قاطع إنزال جنود إنجليز مسيحيين، ففرض عليه البريطانيون عزيز المصري (هو ضابط من أصل شركسي ولد وتربى في مصر ثم التحق بالكلية الحربية العثمانية وتزامل مع أنور باشا في حزب تركيا الفتاة، وفي القتال، ولكن عندما أصبح أنور وزير للحربية، بينما ظل عزيز برتبة رائد دفعه الإحساس بالظلم لتأسيس جميعة سرية باسم العهد مضادة للتتريك من الضباط الناطقين بالعربية الذين عانوا من الاضطهاد والعنصرية، فقبض عليه وتم نفيه إلى مصر) ليتولى قيادة القوات مستترا وراء الأمير علي بن الحسين، ثم بعد شهر تقريبا خلفه جعفر العسكري.

ولكن الحسين تسبب في خيبة أمل كبرى للإنجليز، فلم تقم الثورة العربية الكبرى التي بشروا بها ولم ينشق مئات الآلاف من العرب من الجيش العثماني، وظهر أن الجمعيات السرية العربية أضعف بكثير مما صورت مخابراتهم، وفي تقرير عرض على البرلمان قدر ما أنفقه الإنجليز دعمًا للحسين بـ١١ مليون استرليني، مما أثار ضجة في دوائر السياسة البريطانية عن إنفاق كل هذه المبالغ في وقت حرب كانت الجيوش تهفو فيه للدعم المالي، وظهر عجز الحسين واضحًا، عندما فشلت قواته في اقتحام المدينة المنورة مرة بعد مرة.

وكذلك في الشام والعراق، وقع عبء المجهود الحربي على جيوش الحلفاء، ولم يكن للقبائل والعشائر العربية التي كان دافعها ما تقبض من ذهب الإنجليز لا الشعارات القومية من دور حربي كبير، فيما عدا الأعمال التخريبية من قطع خطوط السكك الحديدية والبرق والمناوشات إلا أن كتاب توماس إدوارد لورانس الشهير بلورانس العرب (أعمدة الحكمة السبعة) أثار ضجة وشهرة، وأدى لتصور مبالغ فيه لدور القوى العربية ثم أتى الفيلم الشهير ببطولة بيتر أوتول وعمر الشريف، ليزيد من الهالة الأسطورية حول الرجل والدور العربي في الحرب.

وبمجرد نهاية الحرب ضج الشريف حسين بالشكوى من منافسة بن سعود أمير نجد الذي تلقى بدوره دعما ماديا إنجليزيا ٥٠٠٠ جنيه استرليني شهريًا، ورأى الساسة البريطانيّيون إنفاق المخابرات على الزعيمين المتنافسين غاية في السخف، ولكنه لم يتوقف حتى وقع الصدام، وبينما كان ظاهر الصراع بينهما على منطقتي تربة وخرمة فإن حقيقته كانت صراعا على كامل شبه الجزيرة العربية حيث ابن سعود ممثلا للوهابيين وجنوده من جماعة الإخوان الوهابية يقاتلون عن عقيدة راسخة، وليس طمعا في أموال، وكانت زعامة ابن سعود لهم يعطيه قوة كبيرة، وتمكن من خلالهم من هزيمة حسين ووجد الإنجليز أنفسهم في حرج شديد وقد هزم صنيعتهم بينما تعامل بن سعود معهم بدبلوماسية، وتجنب الصدام الذي لم يحدث إلا في عام ١٩٢١م، حيث تدخلت إنجلترا عسكريا لمنع آل سعود من اجتياح الأردن الذي عينوا عبد الله بن الحسين ملكا عليه، نظير مجهوداته، بينما تولى أخاه فيصل عرش العراق تحت الحماية البريطانية بحسب تخطيط تشرشل وزير المستعمرات وقتئذ فردت القوات المهاجمة، وألحقت بها خسائر جسيمة ورسمت الحدود بين السعودية والأردن.

وفي يناير ١٩١٦م طلب الإنجليز الرديف (قوة الاحتياطي) من الجيش المصري لتستخدمهم كعمال في إقامة التحصينات، فجمع قرابة ١٢ ألفًا منهم ضجوا بالشكوى من سوء المعاملة، وتجمهر بعضهم في مظاهرة أمام سراي عابدين، قوبلت بالعنف والضرب.

ودخلت أمريكا الحرب ١٩١٧م نتيجة لهجوم الغواصات الألمانية على سفنها التجارية في محاولتها لتجويع بريطانيا وحصارها، ولكن في المقابل خرجت روسيا من الحرب في نفس السنة بعد قيام الثورة البلشفية، واتفاق لينين مع الألمان على الهدنة التي انتهت مفاوضاتها باعتراف روسيا باستقلال أوكرنيا وتخليها عن سيادتها عن بولندا وفنلندا وحدث تمرد في الجيش الفرنسي، وانهار الإيطالي فكانت خطة الإنجليز في الاستعانة بالحركات القومية العربية والصهيونية استدرارا لدعمهم.

إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل أفضل جهودها لتيسير إدراك هذه الغاية مع عدم عمل شيء يجحف بما للجاليات غير اليهودية القائمة في فلسطين من حقوق مدنية ودينية أو بما يتمتع به اليهود في البلاد الأخرى من الحقوق أو المركز السياسي.

لورد بلفور وزير الخارجية البريطاني في خطابة للقيادي الصهيوني والرأسمالي الكبير لورد روتشيلد المعروف بوعد بلفور ٢ نوفمبر ١٩١٧م.

إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية بالاتفاق مع الحلفاء تصرح بأنها ثابتة على موالاتها لكل حركة ترمي إلى تحرير البلاد من الحكم الأجنبي، وقد قررت تأييد الأمة العربية في جهادها وصراعها لإحياء الإمبراطورية العربية وإزالة الفوارق المصطنعة التي أوجدها الأتراك بين العرب وحكومة صاحب الجلالة، تؤكد مرة أخرى وعودها السابقة بتأييد استقلال جميع العرب، حسبما جاء في رسائل السير هنري ماكمهون ومساعدة البلاد التي لم تنل الاستقلال بعد على الحصول عليه بعد الحرب مباشرة.

لورد بلفور وزير الخارجية البريطاني في رسالة للشريف حسين ٨ فبراير ١٩١٨م.

وجمع الإنجليز بين دعم الثوار العرب، وبين دعم بيوت المال اليهودية، وبمجرد انتهاء الحرب سارع اليهود بمطالبة إنجلترا بإعلان حمايتها على فلسطين.

وفي أكتوبر ١٩١٨م وقعت هدنة مودروس التي قضت باستسلام القوات العثمانية في اليمن، العراق، سوريا، الحجاز، واحتلال الحلفاء لمضايق البوسفور والدردنيل، ودخلت البحرية البريطانية والفرنسية والإيطالية ثم الأمريكية إلى القرن الذهبي واحتلت الأستانة وسيطر الحلفاء على موانئ البحر الأسود كلها، واقتسموا الأراضي التركية، فاحتل الفرنسيون مرسين وأضنة، والإيطاليون أنطاكية وكوشا داسي وقونية، واحتل اليونانيون القسم الغربي من الأناضول بالإضافة إلى تراقيا.

كان رد الفعل الداخلي لاتفاق الهدنة عنيفا، فقد رفض الأتراك الخضوع للاحتلال واشتعلت الحركة القومية التركية، وبلغت ذروتها في الأناضول، حيث أسست الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، وقامت ما عرفت بحرب الاستقلال التركية، وعقدت الحركة الكمالية مؤتمرات عديدة في طول البلاد وعرضها لاستنهاض الوعي القومي وإنقاذ البلاد من التقسيم، وتشكلت حكومة وطنية برئاسة مصطفى كمال بهدف إقامة دولة تركية مستقلة، ألغت جميع القوانين والتعليمات التي أصدرتها الحكومة السابقة ووضعت السلطان محمد السادس وحكومته خارج إطار القانون، بعدما وقع على معاهدة سيڤر ١٩٢٠م، وضمت تنازلات ضخمة من الجانب العثماني، وأُنشئت دولة أرمينيا ووضعت الخطوط العريضة لإنشاء دولة كردستان واستقلال الحجاز ورفضتها الحكومة الكمالية، واستطاع مصطفى كمال أن يستنهض القوات التركية في الأناضول وأعلن عصيانه وعندما بعث السلطان بجيش لحربه انضم أغلبه إليه، ثم اتجه مصطفى إلى تحرير تركيا واستطاع بعد معارك متعددة مع اليونان والأرمن والفرنسيين من الانتصار واستعادة أراضي متعددة، وفي ١٩٢١م، وقع معاهدة موسكو مع الاتحاد السوفياتي واتفاق أنقرة مع فرنسا، فأنهت حربهم الدائرة بينهم، ومعاهدة ألكسندروبول مع الأرمن منهيا الحرب معهم.

فأضحى مصطفى كمال بطلا قوميًا، وبرز في الواجهة السياسية في حين ظل السلطان في الظل فما كان منه إلا أن تنازل عن العرش، واعتزل الحياة السياسية، وغادر البلاد على ظهر بارجة بريطانية نقلته إلى جزيرة مالطة، في ١٧ أكتوبر ١٩٢٢م.

واعتلى عرش السلطنة العثمانية بعد تنازل السلطان محمد السادس ولي العهد عبد المجيد الثاني، بعد أن أصبح مصطفى كمال سيد الموقف، وجرد السلطان من كافة السلطات، ثم وقع أتاتورك معاهدة لوزان مع الحلفاء بإبطال معاهدة سفر وحددت المعاهدة حدود عدة بلدان مثل اليونان وبلغاريا وتركيا والمشرق العربي، وتنازلت فيها تركيا عن مطالبها في قبرص ومصر والسودان والعراق وسوريا، كما تنازلت عن امتيازاتها في ليبيا، وفي المقابل أعيد ترسيم الحدود مع سوريا بما يشمل ضم مدن ومناطق مرسين وطرسوس وقيليقية

وأضنة وعنتاب وكلس ومرعش وأورفة وحران وديار بكر وماردين ونصيبين وجزيرة ابن عمر.

وبعد ذلك تم إلغاء الخلافة سنة ١٩٢٤ وطرد عبد المجيد من البلاد، وبهذا سقطت الدولة العثمانية نهائيا ورسميا، بعد أن استمرت لما يقرب من ٦٠٠ عام، تحمل لواء الإسلام وكانت في أوقات مجدها، وفي أوقات انحطاطها رمزا وشعارا له.

وتغيرت في ١٩١٨م الهيئة الانتخابية في إنجلترا بدرجة كبيرة جدًا فقد منحت المرأة فوق الثلاثين حق الانتخاب، وكذلك الذكور من الطبقة العاملة فوق الـ٢١ فزاد عدد الناخبين من ٧ ملايين ونصف إلى ٢١ مليونا دفعة واحدة، وكان لهذا التغيير الكبير آثارًا كبيرة في السياسات الإنجليزية الداخلية والخارجية على حد سواء، وفي يناير ١٩١٩م بدأ التذمر يعلو في صفوف الجيش البريطاني، حيث طالب الجنود بتسريحهم والعودة للوطن، فاضطر تشرشل رغم معارضته لإعادة العديد من الجنود الإنجليز والاستعاضة عنهم بالهنود وغيرهم وقد كان هناك قرابة مليوني رجل في الشرق الأوسط، انخفض عددهم إلى ٣٢٠ ألفا في صيف ١٩١٩م، وتدريجيا أصبح الحفاظ على المستعمرات أكثر صعوبة، وبدأ عصر الإمبريالية في الأفول.

وبنهاية الحرب العالمية الأولى، كانت أوروبا قد دمرت ولكن أمريكا خرجت مستفيدة جدا فقد أصبحت دائنة للدول الأوروبية بمليارات، وسيطرت على أمريكا الجنوبية وتضاعف إنتاجها الزراعي والصناعي وازدهرت بسبب تدمير المصانع والمزارع الأوروبية وتحسن الاقتصاد الياباني وازدهر وفتحت أسواق الشرق الأدنى أمام المنتجات اليابانية وانتهى عصر الإمبراطوريات فسقطت الإمبراطورية العثمانية وإمبراطورية النمسا والمجر وانتهى عصر القياصرة في روسيا، وفي سنوات قليلة ظهر الشرق الأوسط بشكل جديد وصراعات جديدة.

وأما مصر فبنهاية الحرب كانت قد هُيئت للثورة تمامًا.

فقد انتهى عصر الاحتلال المستتر وظهر وجهه القبيح وسيق مئات الآلاف من المصريين للخدمة في ميادين الحرب المختلفة، وفي البداية كان التجنيد اختياريًا بمرتبات مجزية، ولم يفلح هذا لأن الفلاحين كانوا يجدون عملا بعيدًا عن الحرب، وقد سرت أخبار تعرض فرقة العمال المصرية في سيناء، للقصف بالقنابل من الأتراك فلجأت السلطات إلى إعفاء الفلاحين المتطوعين من الخدمة العسكرية إن قضوا ١٢ شهرا في خدمة أي من جيوشها، ثم أخيرا لجأت للوسائل القديمة في فرض جزية على القرى فيقدم كل مدير عددًا من الرجال سخرة، واستخدم هذا كأداة للتخلص من الخصوم، وأخذ الرشاوى والتهديد بتوريد من لا يدفع إلى السلطة وإرغامه على البصم بقبول التطوع تحت وطأة ضرب الكرابيج التي انهالت على أطفال وشيوخ قُيودوا بالحبال وسحبوا لجبهات القتال واستولى الإنجليز على كل ما طالته أيديهم من دواب وأعلاف وحبوب بأبخس الأسعار، واضطر المزارعون في كثير من الأحوال لشراء الغلال من السوق السوداء بالأسعار العالية لتسليمها للسلطات التي فرضت عليهم الحصص، وأنقصت الأرض المنتجة للقطن لصالح الحبوب لإطعام الجيوش التي توافدت على مصر التي أصبحت معسكرا حربيا كبيرا غص بالجنود الذين أتوا من كافة أرجاء الإمبراطورية البريطانية ليعيثوا في مصر فسادًا، ويهتكوا حرمات أهلها، ويعتدوا عليهم، واستشعر عموم المصريين وطأة الاحتلال، وذاقوا مرارته الحقيقية التي خفيت عليهم عقودًا، وفزع المصريين من جحافل الجنود الاستراليين الذين عاثوا في القاهرة فسادًا وتخريبًا وتدميرًا وتحول حي الأزبكية مكان إقامتهم لخراب حتى إن قبيل رحيلهم، أحرق مجموعة منهم فندق الضوء الأحمر بعد ما ألقوا بأثاثه ونزلائه من النوافذ في نوبة هياج، فاحترق في سنوات الحرب ما رسخه الاحتلال من خضوع في نفوس الفلاحين الذين لم يجدوا في الاحتلال ضررًا مباشرًا عليهم، وأصبحت كلفة الصبر على الاحتلال أعلى من كلفة مقاومته، فما كانت دعوة الوفد حتى استجابت لها جموع المصريين من ريف وحضر.

وانهار سعر القطن المصري من ٤ جنيهات قبل الحرب إلى ٦٠ قرشا بعد قيامها وعندما ثبتت السلطات الإنجليزية مركز البنك الأهلي، وجعلت أوراق البنكنوت التي يصدرها مساوية في

القيمة للجنيهات الذهبية المتداولة رخص له في تأجيل دفع قيمة أوراق البنكنوت، وقام البنك بتصدير معظم غطائه الذهبي إلى لندن، فأصبح يصدر الأوراق النقدية من دون غطاء ذهبي، فأصبح ذلك عاملا غير منظور في التضخم وارتفاع الأسعار الجنوني الذي وقع على الطبقات الفقيرة، خاصة وقد سحبت السلطات البريطانية من البنك مبلغا يناهز ٤٥٠ مليون جنيه لشراء السلع من السوق المصري، حتى بلغت الزيادة في تكاليف المعيشة إلى أكثر من ٣٥٠ ٪ عما كانت قبل الحرب وربطت العملة المصرية بالجنيه الإسترليني، فوضعت مصر في شبه حصار اقتصادي لا تستطيع الاستيراد إلا من منطقة الاسترليني، وفي حدود ما يسمح به البريطانيون من دولارات للاستيراد من أمريكا مع فرض قيود شديدة على الاستيراد والتصدير.

أما كبار الملاك الذين أكسبتهم سياسة كرومر، فقد تعرضوا لضربات متتالية في تحديد المساحات المزروعة قطنا، ثم في تحديد سعره إلزاميا مما قلل من أرباحهم وأثار حنقهم.

وفي المقابل بدأت الرأسمالية الصناعية المصرية في الظهور في أثناء الحرب حيث توقفت رؤوس الأموال الأجنبية عن التدفق إلى السوق المصري بعدما كانت وصلت في ١٩١٤م إلى أكثر من ٩٠ ٪ من الأموال في الشركات المساهمة، وصعب استيراد السلع، فوجدت الحاجة إلى الصناعات المحلية التي كان الاحتلال قد قضى عليها فكانت الحرب عاملا حمائيا ساهم بقدر كبير في تنمية القطاع الصناعي.

أما الموظفون فقد ضيقت عليهم الحرب، حيث ارتفعت الأسعار بشكل كبير بينما مرتباتهم لم تزد بشكل متناسب معها، وفي أواخر الحرب عادت الحكومة لتعيين الإنجليز في الوظائف الكبرى بمرتبات ضخمة تاركة المصريين في الوظائف الدنيا.

وما فجر هذه التركيبة الطلاب حيث تحولت المدارس العليا إلى منتديات سياسية، ولحقتها المدارس الأخرى وأصبحت المقاهي التي يرتادها الطلاب منتديات سياسية نشطة.

وفي ٩ أكتوبر ١٩١٧م توفى السلطان حسين كامل، واعتذر ابنه الأمير كمال الدين حسين عن تولى العرش فكان العرش من نصيب أحمد فؤاد باعتباره أكبر أبناء الأسرة العلوية سنًا.

وفي أواخر ١٩١٧م، فاتح رشدي باشا ملنر في حل المسألة المصرية نهائيا وتسوية العلاقات المصرية البريطانية ولكن من دون رد.

وقد أدت الحرب إلى انتهاء الصراع بين الأحزاب المصرية، وتوحدت الأمة على مطلب الاستقلال، وفي نوفمبر ١٩١٨م صدر التصريح الإنجليزي الفرنسي بشأن العراق وسوريا واتفاقهما على إنشاء حكومات وطنية مستقلة في البلدين، مما نشط الحركة المصرية الباحثة عن الاستقلال، وانتهت بتكوين الوفد، وظهر للنور جامعا توكيلات شعبية للمطالبة باستقلال مصر.

ثورة الرعاع

«أَسَرُّ كثيرًا كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونها الطبقة العليا فقط، بل هي منبثقة أيضا وعلى الأخص من الطبقة التي يسميها حسادنا طبقة الرعاع وأفخر بأني من الرعاع أمثالكم، ولو كانت هذه الحركة قائمة على الطبقة العليا، لما قامت لها قائمة ولما انتشرت هذا الانتشار ولما انتصر المبدأ الوطني، طبقة الرعاع هي الأكثر عددًا في الأمة، والتي ليس لها صالح خاص، والتي مبدأها ثابت على الدوام مبدأها الاستقلال التام لمصر والسودان، إن الرجل صاحب الأموال، ذلك الموظف في المنصب العالي إذا قال يحيا الوطن فإنما يقول تحيا وظيفتي أو مصلحتي، ولذلك رأيت كثيرًا من أرباب تلك المصالح، ومن ذوي الوظائف تقلبوا أو تغيروا لكن الرعاع أمثالكم ما تغيروا ومابدلوا عقائدهم»

سعد زغلول في حفل نقابة شركة السكك الحديدية ١٩٢٤م

ولد سعد زغلول في قرية أبيانة بمركز فوة بمديرية الغربية لعمدة القرية الشيخ إبراهيم زغلول، وبدأ تعليمه في كتاب القرية، ثم في الجامع الدسوقي، حيث عمل أخوه الشناوي رئيسا لمجلس مركز دسوق١٨٧٠م، وفي ١٨٧٣م أوفد إلى القاهرة والتحق بالأزهر وتتلمذ على يد الأفغاني ومحمد عبده، وظل سعد معتزًا بدراسته الأزهرية، وقال في عام ١٩٢١م عندما خطب بالأزهر بعد صلاة الجمعة أن طريقة التعلم في الأزهر هي التي اكسبته الاستقلالية في الفكر من خلال حرية اختيار التلميذ للشيخ والذي مكنه من التحول من المذهب المالكي إلى الشافعي.

ولكن سعد زغلول لم يتم دراسته الأزهرية حيث طلبه الشيخ محمد عبده ١٨٨٠م ليعينه في تحرير جريدة الوقائع المصرية، عندما تولى رئاسة تحريرها، ثم عين سعد موظفا في وزارة الداخلية وانتقل من العمل الصحفي للقانوني إلى أن فصل ١٨٨٢م عقابا على مقالات صحفية دعا فيها للثورة وتأييد عرابي ضد الخديوي.

فاتجه للعمل بالمحاماة مع صديقه حسين صقر لأنها لم تكن (مهنة المحاماة) تتطلب وقتها مؤهلا علميا حتى إنه كان يخجل من القول بأنه يمتهنها ولكنه سرعان ما اتهم بالانضمام لجمعية الانتقام التي أنشئت للانتقام من الخونة الذين عاونوا الإنجليز على احتلال مصر وظل في المعتقل شهورا رغم إعلان براءته وحقق سعد نجاحا في المحاماة حتى اختارته الأميرة نازلي فاضل وكيلاً لأعمالها فأتيح له الاختلاط بالطبقة الأرستقراطية وكون صلات وصداقات متعددة من خلال صالونها الذي جمع بين الأرسقراطية المصرية والأجنبية.

ثم عرض على سعد العمل بالقضاء فقبل ١٨٩٢م ولم يكن مؤهل الحقوق مطلوبا للتعين في الوظائف القضائية ولكنه قرر الحصول عليه فشرع في تعلم الفرنسية ثم التحق بجامعة باريس ١٨٩٦ م.

وحصل على ليسانس الحقوق في العام التالي، وفي ١٨٩٦م أيضا تزوج من صفية ابنة مصطفى فهمي باشا رئيس النظار، وتحول سعد إلى فرد من الطبقة الأرستقراطية وقد حاز الشهرة والمنصب والشهادة العلمية والثروة والمصاهرة.

وكان هذا نموذجا لكفاح المصريين الطبقي لأخذ مكانهم الطبيعي في ظل سيادة الأتراك والشراكسة على الطبقة الأستقراطية.

وبعد الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا ١٩٠٤م كان هناك اتجاه لمهادنة الإنجليز وتقليل أضرار الاحتلال بدلا من الدخول في صراع خاسر معه، وكان على رأس هذا الحزب محمد عبده وسعد زغلول مما أحدث قطيعة بينهم وبين أعضاء الحزب الوطني بقيادة مصطفى كامل.

وكان سعد تحرريا قياسًا إلى غيره، فقد دافع عن قاسم أمين الذي أهدى إليه كتابه المرأة الجديدة ١٩٠٠م، بينما هاجم مصطفى كامل هذا التوجه واعتبره إلهاء عن المعركة الحقيقة في الجلاء.

وساند الشيخ علي يوسف في قضيته الشهيرة بينما هاجمه مصطفى كامل بضراوة منكرًا حق المرأة الراشدة في اختيار زوجها متبنيا وجهة النظر القائلة بالكفاءة الاجتماعية، وعندما تعرضت جريدة المؤيد لأزمة مالية ١٩٠٩م، سارع سعد إلى شراء أسهم بها لإنقاذها، وتولى رئاسة اللجنة التي شكلها مجموعة من تلاميذ محمد عبده بعد وفاته لتنفيذ فكرته بإقامة جامعة مصرية وكان هذا عاملا هاما في اختياره وزيرا للمعارف وقد ابتعد سعد عن مشروع الجامعة بعد توليه الوزارة ولكنه استصدر قرارًا بتبرع ضخم للمشروع من الوزارة.

وكانت سياسة الاحتلال قبل ذلك ضم وزارتي المعارف والأشغال، حيث غرض التعليم كما أوضحه كرومر صراحة تخريج موظفين وليس تثقيف الشعب أو تعليمه، ومنذ عام ١٨٨٨م تحول التعليم من اللغة العربية إلى الإنجليزية، وتذكر نبوية موسى أن دروس قواعد العربية في مدرسة السنية عام ١٩٠٦ م كانت تدرس باللغة الإنجليزية!

وكانت قضية تعريب المواد الدارسية محل نزاع بين سعد عندما تولى الوزارة ومصطفى كامل، فقد رفض سعد تعريب الدراسة بالكامل، لأن ذلك يمنع خريجيها من التعيين في الوظائف التي يسيطر عليها الأجانب والتعامل فيها بالإنجليزية، ولكنه استطاع تعريب التعليم الابتدائي وبعض المواد في الثانوي بالتدريج.

وفي خلال وزارته أنشأ مدرسة القضاء الشرعي لتخرج القضاة الشرعيين، ثم انتقل سعد لوزير الحقانية ويثار الكثير من الشك حول تعرض محمد فريد إلى المحاكمة التي حولته للمنفى في عهده، حول دور سعد في اتخاذ الإجراءات ضد محمد فريد، وهذا ما ينفيه بشدة، وقدم سعد استقالته ٣١ مارس ١٩١٢م معلنا أن سببها هو تخطيه والتعنت ضد فريد ومحاولة سجنه بلا تهمة، وانتهت تلك المرحلة من حياة سعد، وزال خلافه مع الحزب الوطني الذي سانده في انتخابات الجمعية التشريعة التي انتخب وكيلا لها، مما هيأه لتولي زعامة الحراك السياسي المصري، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.

وفي حفل أقامه رشدي باشا بمناسبة جلوس الملك فؤاد في سان استيفانو بالإسكندرية ١٨ أكتوبر ١٩١٨م، قال الأمير عمر طوسون لسعد زغلول إن الحرب قد قاربت على الانتهاء،

وعرض عليه فكرة أن يذهب وفد ليطالب بحقوق مصر في مؤتمر الصلح، ورد عليه بالقبول وإن هذه الفكرة دارت في الرؤوس من قبل وهذا أوانها وأنه سيفاتح أصدقاءه عند عودته للقاهرة.

وعرض سعد الفكرة على عدلي يكن باشا، واقترحا معا على رشدي باشا رئيس الوزراء أن يوسط القنصل الأميركي في المسألة، ولكنه رفض، وقال إنه لا يوجد إلا حل من اثنين أن تطالب تركيا باستقلال مصر أو أن يتوجهوا إلى إنجلترا مباشرة وبالفعل بدأ في تكوين وفدين رسمي بقيادة رشدي وعدلي وشعبي بقيادة سعد، ذلك لأن الحكومة لم تكن لتدعي أنها تمثل الشعب، وكذلك فإن الوفد الشعبي يطالب بالاستقلال التام فإن لم يوفق كان الوفد الرسمي أسعد حظا في الحصول على ما يستطيع من حرية.

وفي ١٣ نوفمبر ١٨١٨م توجه سعد وزميلاه في الجمعية التشريعية عبد العزيز فهمي بك وعلي شعرواي باشا إلى دار الحماية لمقابلة وينجت المعتمد البريطاني طالبين الترخيص للسفر للندن لعرض القضية المصرية بناء على مشورة رئيس الوزراء حسين رشدي، فدار بينهم حوار طويل، انتهى بالشكر من دون قطع في المسألة، ثم توجه رئيس الوزراء رشدي إلى وينجت، وأبلغه برغبته في أن يذهب مع عدلي إلى لندن لذات الغرض، فأبدى له اندهاشه أن سعد ورفاقه يتحدثون عن الأمة كلها من دون أن يكون لديهم ما يخولهم هذه الصفة، فلما أبلغ رشدي سعد بهذا وشجعه على المضي في طريقه لكسب الدعم الشعبي، واجتمع برفاقه واتفقوا على تكوين الهيئة الوفدية وجمع التوكيلات الشعبية لها، وساعدت الحكومة بقيادة رشدي باشا الوفد في جمع التوكيلات، وفي ١٣ فبراير تألفت الهيئة الوفدية الأولى من أعضاء سبعة سعد زغلول، أحمد لطفي السيد، علي المكباتي، علي شعرواي، محمد علي علوبة، عبد العزيز فهمي، محمد محمود.

بينما تم تجاهل الأمير عمر طوسون وفريقه الذي قرر تأليف وفد آخر ليمثل مصر، وبينما كانت الغلبة في وفد سعد لرجال حزب الأمة، كان وفد الأمير من الحزب الوطني، وانتهى الأمر بسلام بعدما تقابل الأمير وسعد في فندق شبرد، واتفقا على ضم الوفدين ثم جاءت

الأوامر للأمير من السراي بالكف عن العمل بالسياسة والسفر للإسكندرية فورا فتم إبعاده عن القضية تماما.

ووضعت صيغة التوكيل الأولى لكن أعضاء الحزب الوطني اعترضوا عليها وذهب بعضهم لمناقشة سعد في منزله معتبرين الألفاظ الملطفة التي في التوكيل خضوعا لسلطان الإنجليز، فغضب سعد وقال إنكم تهينوني في منزلي فقال محمد زكي إننا نعتبر أنفسنا في بيت الأمة، فسر سعد وأعجبته التسمية التي ثبتت بعد ذلك على منزل سعد زغلول وعدل التوكيل بحسب ما رأى الحزب الوطني، فنص على (نحن الموقعين على هذا قد أنبنا عنا حضرات «....»، في أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما).

ولم ينص في التوكيل على استقلال السودان الذي طالب بالتنصيص عليه أعضاء الحزب الوطني بينما رأى سعد أن استقلال مصر يعني بالتبعية استقلال السودان.

وبدأت التوكيلات في الانتشار انتشار النار في الهشيم مع دعم الحكومة المستتر لها ولكن السلطات البريطانية تنبهت لمدى انتشارها، فبدأوا في منع مندوبي الوفد من جمع التوكيلات ومصادرتها.

وتفاوض الوفد مع الحزب الوطني لضم أعضاء، ولكنهم اختلفوا على تسمية أعضاء الوطني الذين ينضمون للوفد فاختار الوفد لنفسه مصطفى النحاس والدكتور حافظ عفيفي.

ثم ضم الوفد أعضاء آخرين كحمد الباسل وإسماعيل صدقي وسينوت حنا وجورج خياط، وعندما قدموا طلبا للحصول على جوازات السفر، قوبل طلبهم بالرفض فأرسل الوفد نداء لمعتمدي الدول الأجنبية، وبرقية للرئيس الأميركي ويلسون، يتظلمون من رفض السلطات العسكرية الإنجليزية السماح لهم بالسفر لعرض القضية المصرية في مؤتمر الصلح.

وعندما حاول سعد زغلول إقامة مؤتمر في منزله أرسلت إليه السلطة العسكرية بطلب إلغائه لخطورته على الأمن العام فطلب منهم بدوره أن يرسل لمدعويه ينبئهم بأن السلطة هي من منعت اجتماعهم، فوافقوا بلا اكتراث، واستثمر سعد هذا المنع في إرسال برقيات للدول الأجنبية تنبئهم بمنع السلطات الإنجليزية لهم من الاجتماع.

أما رشدي باشا فقد حاول مع عدلي يكن باشا الذهاب للندن فقوبل طلبه بالمماطلة والتأجيل المراد منهما تضييع الفرصة، فقدم رشدي باشا استقالته إلى الملك فؤاد ومعه عدلي يكن من وزارة المعارف، وظلت استقالة رشدي معلقة، فلم يقبلها أحمد فؤاد وسعى والإنجليز لإثنائه عنها مرات عدة حتى اشترط رشدي باشا لعودته أن يسمح له وعدلي ولمن يشاء من المصريين، فرفض الإنجليز بشكل قاطع وقبل أحمد فؤاد استقالته في الأول من مارس ١٩١٩م.

وثار الرأي العام لاستقالة رشدي المسببة وأدرك أن الوزارة التي ستخلفه ستكون طوعا للاحتلال في منع الأمة من المطالبة بالاستقلال في المحافل الدولية، وكانت استقالة رشدي قاطعة بين الوفد والشعب من ورائه والسراي الذي لم يجب ساكنه السلطان أحمد فؤاد على خطاب أرسله أعضاء الوفد طالبين دعمه كما كان رشدي يدعمهم.

وبينما استمر أعضاء الوفد في التواصل مع القنصليات الأجنبية رأى الإنجليز في ذلك إحراجًا لهم وتشهيرًا بسياستهم القمعية فاستدعى الجنرال وطسون قائد القوات البريطانية أعضاء الوفد في ٦ مارس، وقدم إليهم تحذيرًا بأنهم سيقعون تحت طائلة الأحكام العرفية فرد سعد زغلول ببرقية أرسلها إلى رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج رافضا فيه التهديدات العسكرية.

وفي يوم السبت ٨ مارس نفذ الإنجليز تهديدهم فألقوا القبض على سعد زغلول وحمد الباسل ومحمد محمود وإسماعيل صدقي واعتقلوهم في ثكنات قصر النيل حتى الصباح ثم اقتادتهم إلى بورسعيد ومنها إلى مالطة كمنفى ومعتقل لهم.

وفي اليوم التالي ٩ مارس بدأت أحداث الثورة بإضراب طلاب مدرسة الحقوق وخروجهم في مظاهرة منطلقين إلى المهندسخانة التي انضم إليهم طلابها ثم مدرسة الزراعة ثم الطب وقبل أن يصلوا ميدان السيدة أدركتهم قوات البوليس وأحاطت بهم وقبضت على المئات، وبدأ الجمهور يتزايد، وانضم إليهم طلاب المدارس المحيطة، ووقع صدام في ميدان باب الخلق فرقت فيه قوات المحافظة المظاهرة الحاشدة بصعوبة.

وفي اليوم التالي كان طلاب الأزهر والمدارس قد علموا بالإضراب واتفقت كلمة الجميع على الخروج في هذا اليوم، وبدأت مظاهرات ضخمة تخللها بعض العنف فعطلت الترامیات، وحطمت بعض المحال التجارية، وتبرأ طلاب المدارس العليا سريعا من هذه الأعمال، ودعوا إلى التزام السلمية، وقدموا اعتذارا إلى الأجانب الذين حطمت بعض محلاتهم.

وفي ١١ مارس اتسعت المظاهرات، وأغلقت معظم المتاجر، وتحولت السلطات البريطانية لاستخدام قواتها العسكرية في محاولة تفريق المظاهرات، فانتشرت بالقاهرة عربات الجيش المصحفة والجنود مسلحين، فتصادما عند باب الحديد مع المتظاهرين فاستشهد ستة وأصيب ٣١ بالأعيرة النارية.

وتكرر الأمر في اليوم التالي والذي يليه، فقتل في طنطا ١٦ شهيدا، فتحت عليهم النار قوة إنجليزية مرابطة عند محطة القطار إنجليزية، وفي يوم الجمعة ١٤ مارس فتحت المدرعات الإنجليزية النار على الخارجين من صلاة الجمعة في مسجد الحسين مدعين أنهم ظنوا أن ذلك الحشد مظاهرة فقتل ١٢ وجرح ٢٤ آخرون بينما قتل ١٣ في مظاهرة السيدة زينب وجرح العشرات.

وفي السبت ١٥ مارس أضرب عمال عنابر السكك الحديدية، وقطع خط السكك الحديدية في إمبابة فتوقفت حركة القطارات للوجه القبلي.

ويوم الأحد ١٦ مارس خرجت مظاهرة السيدات الشهيرة حيث اجتمع قرابة ٣٠٠ سيدة وسرن في طابورين متجاورين حاملين أعلام مصر في الشوارع الرئيسَة مثيرين الدهشة، ومحمسين الجماهير، وداروا على القنصليات ليقدمن احتجاجا على معاملة سلطات الاحتلال للمتظاهرين والمحاكمات العسكرية والاعتقالات، ثم اتجهن إلى منزل سعد زغلول، لكن قوات الاحتلال حاصرتهن، وأوقفتهن قرابة الساعتين تحت تهديد السلاح قبل أن تسمح بتفرقهن.

وقد وُجّه احتجاج منهن إلى المعتمد البريطاني بشأن سلوك قواته معهن، يكشف عن شخصيات عشرات من الموقعات عليه، والغالبية العظمى منهن بنات أو زوجات باشوات وباكوات وأعيان القاهرة من المسلمين والأقباط.

وفي نفس اليوم قطعت الأسلاك التلغرافية وخطوط السكك الحديدية بين القاهرة والوجه البحري، وانقطعت تماما المواصلات بين القاهرة والوجه القبلي، وانتقل لهيب الثورة إلى الأقاليم، واشتد تدمير خطوط السكك الحديدية حتى هدد البريطانيون بإحراق القرى القريبة من أي حادث قطع للسكك الحديدية.

وتحول الجامع الأزهر لبوتقة الثورة يجتمع فيه كل ليلة الآلاف يخطب فيهم العلماء والمشايخ والسياسيون وحتى بعض القساوسة، ولما حاصرت القوات الإنجليزية الجامع لمنع الجماهير من دخوله أو الخروج بمظاهراتهم منه، اتخذ الناس مسالك في الحواري الضيقة التي يعرفها طلاب الأزهر، وتسوروا المنازل بل هدموا جدارا في أحدها ليكون ممرا يصل منه الناس إلى المسجد.

وفي ١٧ مارس كانت مظاهرة كبرى أبلغ منظموها الحكمدارية بتنظيمها فأرتأت السلطة العسكرية أن لا تتعرض لها حقنا للدماء وقد نظمت هذه المظاهرة على أفضل وجه، حتى إنه رغم العدد الضخم المشترك بها والذي قدر بأكثر من ٥٠ ألف شخص لم يحدث صدام بينهما ولا شغب، فيما عدا تعرض المتظاهرين لإطلاق نار من أحد النوافذ مما هيج

شعورهم وأدى بهم لتحطيم بعض واجهات المحال ولكن منظمي المظاهرة أوقفوا الشغب فورًا.

ولكن في الإسكندرية هاجمت القوات البريطانية المتظاهرين فسقط ١٦ شهيدًا و٢٤ جريحًا، وفي البحيرة سقطت في مدينة دمنهور ١٢ شهيدًا، وصدر أمر عسكري بحظر التجول بين السابعة مساء إلى الرابعة صباحا، ومنع السفر من دمنهور أو إليها إلا بجواز سفر من السلطات العسكرية الإنجليزية.

أما رشيد فقد أطلق البوليس النار على مظاهرة سلمية، فقتل شاب فثار الأهالي وأحرقوا المركز، واضطروا المأمور الذي أمر بإطلاق النار للهرب، والذي عاد في اليوم التالي مع قوة إنجليزية، ألقت القبض على قرابة ٩٠ شخصًا حوكم ستون منهم محاكمات عسكرية.

واستمرت المظاهرات في الأيام التالية، ولكن الصدمات الدموية عادت حيث نصب الإنجليز المدافع السريعة الطلقات في الميادين، وبادروا بإطلاق النار على أي تجمهر أو مظاهرة فقُتل في يوم ١٨ عددًا غير معلوم من المتظاهرين في بولاق بنيران الإنجليز، وفي المنصورة التي لم تكن مظاهرتها السلمية قد شهدت أي عنف، فتح الجنود النار على مظاهرة بها فقتل ١٩ شهيدا.

في ٢٠ مارس استدعى الجنرال بلفن الأعيان والنواب في مركز القيادة البريطاني وهددهم بأنهم إن لم يسعوا لتهدئة الموقف سيتخذ إجراءات عنيفة في إطار خطة لإخماد الثورة يحرق فيها القرى ويهرق فيها دماء الأبرياء، وأعلن في البنادر حظر التجول من ٩ مساءً إلى ٤ فجرًا وسيرت دوريات من الجيش البريطاني تطلق النار على من تجده خارج منزله في هذه الأوقات.

وكونت الثورة شرطة وطنية لتنظيم المظاهرات وإسعاف الجرحى ومنع المندسين من انتهاز فرصته للسرقة والاعتداء برئاسة الشيخ مصطفى القياني.

وفي ٢١ مارس، أطلقت القوات البريطانية النار على المتظاهرين في بورسعيد، فسقط ٧ شهداء وعشرات من المصابين.

وفي ٢٣ مارس كانت مذبحة ميت القرشي في مركز ميت غمر، حيث تزامن مرور قطار عسكري إنجليزي مع مظاهرة للأهالي، فأعملوا فيهم نيران المدافع الرشاشة، فقتل قرابة ١٠٠ شهيد، وتعقب الجنود الأهالي في الحقول مطلقين النار على كل من يقابلهم في انتقام شنيع لقطع السكك الحديدية بالقرب من القرية، بينما ادعت التقارير العسكرية الإنجليزية أن الغوغاء حاولوا مهاجمة القطار العسكري الإنجليزي، وذلك القطار نفسه أطلق جنوده النار على مزارعين في كفر الوزير تصادف مرورهم فقتل رجلان وامرأة.

وفي ٢٦ مارس أنفذت السلطة الإنجليزية فصيلة من الجنود لإخماد الثورة في كفرالشيخ فنهبوا محال تجارها وفرضوا على كل قرية عدد من الرجال يقدمون في صبيحة كل يوم للجلد! وعندما عجز عمدة وشيخ بلدة سخا عن تقديم الرجال للجلد زُجا في السجن وأُجبرا على تنظيف الإسطبلات.

لكن العنف الأكبر كان في الوجه القبلي، فتعرض قطار يحمل جنودًا إنجليز للهجوم في ديروط، ثم في دير مواس ١٨ مارس، فقتل ثلاثة من الضباط الإنجليز وخمسة جنود، وفي الفيوم ١٩ مارس تحولت مظاهرة اشترك بها بعض البدو إلى مذبحة قتل بها قرابة ٤٠٠ شهيد بعدما بادل الإنجليز الطلقات في الهواء التي أطلقها بعض البدو في المظاهرة بتصويب نيران الرشاشات إليهم، وقد هاجم بعض البدو الإنجليز وقتلوا بعضهم.

أما أسيوط فقد التجأ الجنود الإنجليز والمدنيين الأجانب للمدرسة الثانوية وتحصنوا بها وتعرضوا لهجوم مسلح في ٢٣ مارس، فصدوه بصعوبة ثم أدركتهم القوات بالطائرات الحربية التي قصفت المدينة بالقنابل، وأما البواخر التي حملت المدد إلى أسيوط فتلقت مقاومة عنيفة وهجوما بين ديروط وأسيوط.

وفي ٢٤ مارس، أصدر أعضاء الوفد وبعض الأعيان والعلماء والوزراء السابقين بيانا يدعون فيه الأمة للهدوء حتى لا يسدون الطريق أمام المطالبين بحقوق الأمة بالطرق السلمية المشروعة، وقد وقع على البيان شيخ الأزهر ومفتى الديار وبطريرك الأقباط وشيخ الطرق الصوفية ونقيب الأشراف ورئيس المحكمة الشرعية العليا وغيرهم من الساسة والأعيان.

وفي الحقيقة فإن الطبقة الأستقراطية كانت قد فزعت من ثورة الفلاحين العنيفة والتي كانت تحمل بين طياتها بذور ثورة اجتماعية ضد كبار الملاك والفوارق الاجتماعية الهائلة بين الطبقات، بينما الثورة البلشفية والمد الاشتراكي في أوروبا يلقي بظلاله على كل الحركات الثورية.

وقد تم استصدار فتوى شرعية مناهضة للثورة البلشفية والشيوعية من مفتي الديار المصرية الشيخ محمد بخيت المطيعي ٢ يوليو ١٩١٩م، جاء فيها: (ومن ذلك كله يعلم أن طريقة البلشفية، طريقة تهدم الشرائع السماوية، وعلى الأخص الشريعة الإسلامية رأسا على عقب، فهي تأمر بما نهى الله سبحانه وتعالى عنه في كتابه العزيز على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم، وهي تأمر بسفك الدماء والاعتداء على مال الغير والخيانة والكذب وتجعل الناس فوضى في جميع معاملاتهم في أموالهم ونسائهم وأولادهم ومواريثهم حتى يصيروا كالبهائم بل هم أضل سبيلا) وقد تلقفت الحكومة تلك الفتوى فطبعتها في منشور وزعته ونشرت بالجرائد أما صاحب السؤال الذي أدى إلى الفتوى وعرف البلشفية والشيوعية بهذه الأوصاف فقد اختفى تمامًا مما يدعو للاعتقاد بأنه شخصية وهمية ومجرد مبعوث للحكومة لاستصدار هذه الفتوى بطريقة غير مباشرة، ونشرت الجرائد البريطانية هذه الفتوى متمنية أن تساهم في إبعاد المسلمين عن الشيوعية.

وفي ٢٥ مارس وصل الجنرال اللنبي القائد العام لجيوش الحلفاء في فلسطين وسوريا أثناء الحرب والقائد العام للجيوش البريطانية إلى مصر، منذ ١٩١٧م إلى القاهرة كمندوب سامٍ بريطاني جديد، فوق العادة بصلاحيات مدنية وعسكرية مطلقة ليختلف الموقف تمامًا.

وفي ذات اليوم ألقى اللورد كيرزون بيانًا عن الحالة في مصر في مجلس اللوردات الإنجليزي، أكد فيه أن الأعيان المصريين أصدقاء الإنجليز يبذلون جهدهم لإيقاف الإضرابات وأنه لا توجد نوايا سيئة ضد عدلي ورشدي ولا ممانعة من حضورهما إلى لندن وأثنى عليهما، بينما اتهم سعد زغلول ورفاقه بأنهم مدبرو الإضرابات ولا سبيل للمناقشة معهم، وأثنى على موظفي الإدارة المصريين والبوليس والجيش المصري.

ولم يقع رشدي باشا في الفخ في التفرقة بينه وبين الوفد، فظل على علاقته الطيبة بهم، وعندما نشرت الخطبة في مصر استاء الموظفون لأن البيان يتهمهم بالتواطؤ والتخاذل فأعلنوا الإضراب لمدة ثلاثة أيام بداية من ٢ إبريل.

وفي ٢ إبريل استدعت دار الحماية شيخ الأزهر محمد الجيزاوي، وطلبت منه إغلاق الجامع الأزهر أو أن يفتحه في أوقات الصلاة فحسب، فرفض ضاربا عرض الحائط بتهديداتهم فواصل الإنجليز محاصرة الشوارع المحيطة بالأزهر بقواتهم، فأقام الوطنيون اجتماعهم في ٥ إبريل في مسجد ابن طولون، بعدما حفروا الخنادق حوله وأقاموا المتاريس لمنع الجيش الإنجليزي من اقتحامه عليهم.

وفي ٤ إبريل وقعت مصادمات جديدة مع استمرار الإضرابات التي شملت جميع المتاجر، عدا المخابز بطلب من قادة الحركة الوطنية، وقتل مستر ديكسن رئيس تفتيش التذاكر بالسكك الحديدية، وأطلقت أعيرة نارية على المتظاهرين بميدان عابدين من منزل أحد الأرمن فهاجم المتظاهرون المنزل وحطموا ما فيه واصطدموا مع القوات الإنجليزية فقتل تسعة وجرح ٥٦.

وقد خشي قادة الحركة الوطنية وقادة الأرمن من وقوع فتنة بسبب هذا، فأصدر كلاهما بيانات تدين الاعتداء على الوطنيين أو الأجانب والتبرؤ من مرتكبي هذه الاعتداءات.

وقد عاث جنود الاحتلال في القرى المصرية فسادًا وتدميرا في محاولاتهم إخماد الثورة ومما تم تسجيله وإثباته رسميًا مهاجمتهم لقريتي العزيزية والبدرشين في الجيزة فجر ٢٥

مارس، واستيلائهم على أموال ومقتنيات أهالي القريتين حتى الحلي التي ترتديها النساء اللواتي لم يسلمن من تعديهم، وأشعلوا النيران في القريتين وقتلوا كل من حاول إطفاءها من الأهالي، وأرغم عمدتا القريتين تحت تهديد السلاح بتوقيع اعتراف أن الأهالي اعتدوا بالضرب على الجنود وخربوا السكك الحديدية وأنهم سيقومون بتقديم العمال اللازمين لإصلاحها ويقبلون المحاكمة أمام المجلس العسكري إن قصروا في هذا، وتكرر هذا في العديد من القرى كالشبانات في الزقازيق التي أحرقت عن بكرة أبيها لأن جنديا هنديا قتل بالقرب منها، وبرغم كل الاحتجاجات والتحقيقات، أصر الإنجليز على إنكار كل اعتداءاتهم ورد ما حدث من تخريب وحرائق لأسباب مختلقة، وقد كان الإسراف في القتل والتنكيل واضحا، حتى أصدر أطباء مستشفى القصر العيني وأساتذة كلية الطب والأطباء الشرعيين احتجاجًا جماعيا، أوضحوا فيه تعمد جنود الاحتلال إطلاق النيران في مقتل على المتظاهرين العُزّل والأهالي بما في ذلك النساء والأطفال.

وفي ٧ إبريل صدر قرار اللنبي بإلغاء القيود على السفر والإفراج عن سعد زغلول ورفاقه.

فخرجت المظاهرات مرة أخرى يومي ٧ و٨ إبريل ولكن هذه المرة ابتهاجًا بالنصر الضئيل الذي حققه الشعب المصري بثمن فادح استمروا في دفع أقساطه وفوجئ السلطان أحمد فؤاد بالمتظاهرين على باب قصر عابدين، وبين أيديهم جثمان طفل قتل برصاص جنود الاحتلال في مظاهرات الاحتفال الذين لم يستطيعوا ترك المصريين يهنأون بها، فقتلوا برصاصهم العديد من المتظاهرين أيام ٧ و٨ و٩ إبريل، لتصف سلطات الاحتلال هذه الرصاصات بأنها سوء تفاهم مؤسف.

والحقيقة أن الإنجليز لم يتراجعوا خطوة، فقد كانوا رتبوا الأمور قبل وصول الوفد المصري لإجهاض مهمته ضامنين انحياز الدول المنتصرة إلى الإقرار بالحماية البريطانية على مصر، وعندما وصل سعد إلى مؤتمر باريس، وطلب مقابلة الرئيس الأمريكي ويلسون، صاحب مبدأ حق تقرير المصير والمبشر به، وجاءه الرد بأن الولايات المتحدة، اعترفت بالحماية البريطانية على مصر في نفس اليوم الذي وصل فيه الوفد المصري باريس ١٩ إبريل،

وكذلك فشروط الصلح في المؤتمر فرضت على ألمانيا الاعتراف بالحماية البريطانية لمصر، وكذلك نقل اختصاصات تركيا بشأن حرية المرور في قناة السويس لبريطانيا.

وهكذا انتهت المرحلة الأولى من الثورة المصرية، وقدم الجنرال اللنبي تقريرا عن ضحايا الثورة، قدر فيه الشهداء بـ٨٠٠ شهيد و١٦٠٠ جريح من المصريين و٣١ قتيلا و٣٥ جريحًا من الأوربيين و٢٩ قتيلا و١١٤ جريحا من الجنود البريطانيين، ولكن الباحثين المصريين يؤكدون أن شهداء الثورة لا يقلون بحال عن ٣ آلاف شهيد وحكم على ٣٧٠٠ من الوطنيين بعقوبات متنوعة منها الإعدام لـ٤٩ والأشغال الشاقة المؤبدة لـ ٢٧.

وكانت ثورة الشعب المصري مفاجأة للجميع حتى القادة الوطنيين والسياسيين فيكتب محمد فريد عن الثورة التي لم يشهدها إلا من منفاه (أن هذه الحركة لم تكن في الحسبان، وأن ما أظهره المصريون من التضامن والاتفاق ما كان ليحلم به أحد) ويظهر في مراسلات سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي السرية انبهار سعد بالثورة التي كان يعدها مستحيلة في بلد مثل مصر شعبه أعزل مرهق، وغاص في الجند والسلاح، على حد تعبيره.

وفي ٩ إبريل قبل حسين رشدي باشا العودة لمنصب رئيس الوزراء، لكن العنف لم ينقطع، ففي ١٠ إبريل قتل ٥ جنود بريطانيين و٣٨ مصريا.

وفي يوم الجمعة ١١ إبريل سافر أعضاء الوفد المصري الذي دعمه المصريون بدمائهم وجهادهم وحتى أموالهم، فقد اكتتب لجمع الأموال اللازمة لممارسة عمله بمصر والخارج فجمع أكثر من ٢٠٠ ألف جنيه من التبرعات.

ورغم تولي رشدي الوزارة استمر الموظفون في الإضراب مطالبين بإلغاء الأحكام العرفية وسحب القوات العسكرية من الشوارع، وأن تصرح الوزارة بالصفة الرسمية للوفد وأن تعلن عدم اعترافها بالحماية رسميا، فأصدر رشدي بيانا ١٢ إبريل يدعوهم فيه للعودة لوظائفهم حتى لا تتعرض البلاد ومصالح المواطنين للضرر وأشار لسعيه إلى تحقيق مطالب إلغاء الأحكام العرفية، وسحب القوات الإنجليزية، ضمنا في بيانه الذي لم يرضَ به الموظفون

واستمروا في إضرابهم وتحدوا بيانه التالي الذي حملهم فيه المسؤولية عما يقع إذا استمروا في الإضراب ووصفوه بالتهديد وانضم إليهم في إضرابهم العمال واتسعت دائرة الإضراب حتى شملت عاملي النظافة الذين استعاضت عنهم السلطات بالمساجين، وفي ٢١ إبريل قدم رشدي استقالته متعللا بسوء حالته الصحية، وفي ذات الليلة اجتمع مجموعة من الموظفين وأعلنوا انتهاء الإضراب معتبرين استقالته ترضية كافية لهم!

ولكن يعلل الرافعي هذا القرار الذي اتخذ في جنح الليل ونفذ صباحا بعودة الموظفين أنهم أرادوا استباق منشور الجنرال اللنبي بعدما تسرب مضمونه وقد أذيع هذا المنشور في اليوم التالي، وبه اتخذ اللنبي قرارا باعتبار كل من يتغيب عن عمله في اليوم التالي لإذاعته مستقيلا، وعدم دفع الأجور عن فترة الإضراب، وتقديم من يحرض على الإضراب إلى المحاكمات العسكرية، وعاد الموظفون بعدما أسقطوا وزارة رشدي بلا طائل إلا لدرء تهمة التخاذل عن نصرة الثورة.

وفي ٢١ مايو تألفت وزارة محمد سعيد باشا بعدما مضى شهر على مصر بلا وزارة، وأعلن أن وزارته إدارية وليست سياسية، على أن ما كان بين سعيد باشا وسعد زغلول من جفاء منذ استقالة الأخير من وزارة سعيد الأولى كان يظهر أن الوزارة الجديدة لم تأت لتسيير الأعمال، وإنما لضرب الحركة الوطنية فاندلعت المظاهرات المناهضة لها ولقبول أعضائها الوزارة تحت ظل الاحتلال والأحكام العرفية، ولكن حلول شهر رمضان في ٣٠ مايو أسهم في تخفيف حدة الموقف، حيث سعت الوزارة مع سلطات الاحتلال لتخفيف القيود على التحرك والتجمعات، وكذلك أضعف سعيد روح الثورة في الموظفين بزيادة أجورهم ومنحهم العلاوات، ونجح فعلا في تحويل موقف عامتهم وبدأ الإفراج عن المعتقلين تدريجيا.

ووقعت معاهدة صلح فرساى في ١٤ يوليو الذي أعلن عطلة رسمية وأطلقت المدافع احتفالا به، وأقيمت الحفلات بينما أصاب الشعب المصري النكد، وقد يئس من أنصاف أمم الحلفاء المنتصرة التي كافأت تضحياته بإقرار الحماية على بلاده.

وفي أول يوليو أوقفت الرقابة على الصحف بشكل رسمي، بينما بعثت مذكرة سرية إلى الصحف بعشرات المحظورات وتهديد بأن مخالفتها يوقع تحت طائلة الأحكام العرفية، وفي ١٥ يوليو أوقف العمل بالمحاكمات العسكرية، وأحيلت الدعاوى إلى محاكم مدنية عدا ما كانت بخصوص الاعتداء على جنود بريطانيين.

وفي يوليو أيضا بدأ الانشقاق في الوفد، ففصل منه إسماعيل صدقي باشا ومحمود بك أبوالنصر وحسين واصف باشا.

وفي ١٥ نوفمبر توفى محمد فريد في منفاه بألمانيا وقد دعم فريد الوفد برغم عدم ثقته في بعض أعضائه وأنهم قد يرتضون بما يقدمه الإنجليز من ترضيات من دون الاستقلال، ولكنه حرص على وحدة الصف وسافر إلى ألمانيا الحاج خليل عفيفي وهو تاجر من الزقازيق متطوعًا لينقل رفات الزعيم إلى مصر على نفقت،ه وشيع في جنازة مهيبة في الإسكندرية ثم القاهرة.

وعادت الاحتجاجات في أكتوبر مع الإعلان عن تشكيل لجنة ملنر، وكان أشدها في الإسكندرية يوم الجمعة ٢٤ أكتوبر، حيث تصادم البوليس مع الآلاف من المتظاهرين خرجوا من مسجد أبو العباس المرسي فتدخلت القوات البريطانية وأطلقت النيران فقتل ٥ وأصيب العشرات وتجددت الثورة في الإسكندرية فحفرت الخنادق وأغلقت المحال، برغم محاولات التهدئة حتى أصدر رئيس الوزراء قرارًا في ٥ نوفمبر بمنع المظاهرات وإرسال نصف أورطة من الجيش المصري للإسكندرية والمرابطة بها.

ولما أعلن عن توجهها لمصر ١٥ نوفمبر اشتعلت المظاهرات المناوئة لها في جميع أنحاء البلاد، وعادت القوات البريطانية لاتخاذ مواقع حصينة ونقاط تمركز داخل الأحياء، وقدم رئيس الوزراء استقالته، وكان قد طلب تأجيل حضور اللجنة ولكن لم يستجب له، وكذلك تعرض لمحاولة اغتيال وخلفه يوسف وهبة باشا، وعاد معه معظم أعضاء وزارة سعيد الذين صرحوا مع رئيسهم بأنهم سيستقيلون إن حضرت لجنة ملنر التي كانت مهمتها استقصاء الحقائق للوصول لنظام سياسي لمصر تحت مظلة الحماية، ولكنها وُوجهت

بمقاومة راسخة من الوطنيين الذين أدركوا أن أي تعاون مع اللجنة إنما يعني القبول بالحماية البريطانية وإسقاط مطلب الاستقلال.

ولما كان يوسف وهبة قبطيًا فقد غضب عليه أبناء طائفته واجتمع قرابة الألفين منهم في الكنيسة المرقسية الكبرى قبل قبوله الوزارة رسميا، وأبرقوا إليه باحتجاجهم وطلبهم بأن لا يقبل التكليف الوزاري، ولكنه لم يعبأ بهم ولا رد عليهم، وفي ١٥ ديسمبر قام طالب قبطي بكلية الطب يدعى عريان سعد بمحاولة اغتياله بقنبلة ولكنه نجى وحوكم الطالب أمام محكمة عسكرية إنجليزية، فقضت عليه بالأشغال الشاقة إلى أن تم إطلاق سراحه في ١٩٢٤م مع غيره من محكومي الثورة الذين حررتهم حكومة الوفد، وعمد عبد الرحمن فهمي (القائد الخفي للثورة) لاختيار القبطي مرقص حنا ليكون رئيسًا للجنة الوفد المركزية درءًا للنعرات الطائفية.

وفي ٧ ديسمبر وصلت اللجنة أخيرا وكانت فكرة المقاطعة قد انتشرت بشكل واسع على صعوبتها فكانت تمثل تحديًا أن تأتي اللجنة، ويرفض المواطنون التعامل معها أو الإدلاء ببيانات لها، وبدأ الكثير من الوجهاء والأعيان وكبار رجال السياسية يعلنون (بعد زيارات من الطلاب والوفديين تطالبهم بذلك) عن مقاطعتهم اللجنة على صفحات الجرائد.

وحاول أنصار الإنجليز على قلتهم أن يكسروا هذه المقاطعة، فألف الشريعي باشا الحزب الحر المستقل الذي كان يناط به أن يقابل لجنة ملنر ويظهر تفاهما لخطط إنجلترا في بقاء حمايتها على مصر، لكن عبد الرحمن فهمي نظم المتظاهرين الذين كانوا يتظاهرون تحت نوافذه كل يوم حتى أصابوه بالفزع، ولم يقابل أحد منهم اللجنة، بل عندما أرسلوا برقية تهنئة عند وصولها، فوجئ الشريعي باشا بوفد من الطلاب يستجوبه عن هذا فأنكر أي خلاف مع الوفد وأن البرقية أرسلت لمودة شخصية بينه وبين جنرال ماكسويل عضو اللجنة وأعلن مقاطعته لها.

وفي ٧ يناير ١٩٢٠م، أبرق عبد الرحمن إلى سعد زغلول قائلا: (أعلن لسيادتكم أن كل الإجراءات التي اتخذت للقضاء على الحزب المستقل الحر قد نجحت نجاحا باهرا وتفكك

أعضاؤه، وأصبح أثرا بعد عين، ولا يزال العمل جاريا لهدم ما تبقى من أسسه وجدرانه).

وقوبلت اللجنة برفض شديد ولما كانت الحراسة الشديدة مانعًا بين المتظاهرين وبينها فقد ركب بعضهم مراكب في النيل، وقاموا بمظاهرات تحت نوافذ فندق إقامتهم وكان الطلاب يحيطون بكل الأعيان وكبار الشأن، ويتأكدون من عدم اتصالهم باللجنة، ويسارعون إلى أي جهة يسافر إليها عضو من اللجنة، فيقومون بالمظاهرات الرافضة ويؤكدون على الجميع عدم التواصل معهم.

ونجحت المقاطعة بشكل مبهر ولكن اللجنة تواصلت مع عدلي ورشدي بعلم سعد زغلول وموافقته، وأوصلا إلى اللجنة عدم إمكانية إقامة مفاوضات لا يكون فيها الوفد، ووجهة النظر بإلغاء الحماية واستبدالها بمعاهدة مصرية إنجليزية لضمان المصالح الأجنبية وسلامة قناة السويس مع استقلال مصر التام، وهذا ما مال إليه ملنر وكان بلاغ ٢٩ ديسمبر من ملنر بدعوة المصريين للتفاوض مع اللجنة بلا حدود ودعوة لسعد زغلول والوفد للتفاوض خارج إطار الحماية الذي وضعته تصريحات اللنبي وكيرزن قبل وصولهما.

لكن سعد زغلول رد ببيان أرسله من باريس وأذيع في الصحف المصرية يحذر فيه عموم المصريين من التعاون مع اللجنة التي غرضها الوحيد إخراج القضية المصرية من الإطار الدولي، وتحويلها لمسألة مستعمرة بريطانية، وفي ١٨ مارس ١٩٢٠م، غادرت اللجنة الأراضي المصرية، وقد أدرك ملنر أنه لا سبيل للتفاوض إلا مع سعد باشا وأعضاء الوفد مباشرة، والذين لم يضيعوا وقتهم في باريس، فإزاء إغلاق أبواب المؤتمر الدولي أمامهم لجأوا لتنظيم حملات صحفية ولقاءات منفردة مع كبار السياسيين والقادة العالميين للتعريف بالقضية المصرية، وحشد التأييد لها، وعندما عاد ملنر للندن سارع بإرسال طلب لسعد باشا للمفاوضة مع اللجنة في لندن.

واجتمعت الجمعية التشريعية في منزل سعد زغلول لأول مرة بعد تعطيلها أكتوبر ١٩١٤م، وفي ٩ مارس ١٩٢٠م أصدروا عدة قرارات على رأسها عدم الاعتراف بالحماية البريطانية

في مصر، وعدم الالتزام بأي قرارت تصدر من السلطة العسكرية الإنجليزية أو غيرها تمس استقلال مصر والسودان.

فانزعج اللنبي من هذا الاجتماع ورأى فيه احتمالاً كبيرًا لتطوره كعصيان مدني يشل حركة السلطة كما في الهند، فأصدر أوامره بمنع النواب وأي جمعية منتخبة في المديريات من الاجتماع إلا بتصريح عسكري مهددًا من يتجاوز بالمحاكمة العسكرية.

وفي ١١ فبراير ١٩٢٠م، ولد فاروق الذي أصبح وليا للعهد بقرار من الملك جورج الخامس أبلغه اللنبي ببيان رسمي ١٥ إبريل، على أن يكون فاروق وريث العرش ثم الأكبر من أولاده، فإن لم يكن له ولد كان العرش لمن يليه من أبناء أحمد فؤاد.

وفي مايو استقال وهبة باشا، وخلفه وزير الداخلية في وزارته محمد نسيم، وتفاوض ملنر مع الوفد وبعد رفض كل من الوفد واللجنة لمشروع الآخر، توسط عدلي يكن لمحاولة الوصول إلى حل وسط، وبدأت الخلافات العميقة بين أعضاء الوفد في الظهور، حيث رأى أغلبية الوفد أن يفوض سعد عدلي يكن في المفاوضات ليأخذ ما يستطيع من الإنجليز، بينما رأى سعد أن الموضوع غير قابل للتفويض وأن توكيل الأمة لا يسمح بترك إرادتها في يد عدلي الذي لا يعبر عن جمهورها، وأخيرا قدم ملنر مشروعه النهائي للوفد الذي رأى أن يستشير الأمة فيه، فعاد محمد محمود وأحمد لطفي السيد وعبد اللطيف المكباتي وعلي ماهر لمصر.

ورفض الكثيرون من السياسيين ورجال القانون والأعيان والأمراء مبادئ هذا الاتفاق، فعاد مبعوثي الوفد للندن، وأعدوا تقريرًا عن تحفظات المصريين على مشروع ملنر، ولكن بعد نقاش في مجلس الشيوخ البريطاني، أعلن ملنر أنه لا يوجد محل لمناقشة التحفظات، وأنه لو عقدت معاهدة فستكون نتيجة مفاوضات رسمية بين الحكومتين المصرية والانجليزية، فغادر الوفد لندن عائدًا لباريس ١١ نوفمبر ١٩٢٠م.

وفي ٢٦ فبراير ١٩٢١م، أبلغ اللنبي السلطان أحمد فؤاد قرار الوزارة البريطانية بعدم ارتضاء علاقة الحماية على مصر ورغبتها في الدخول في مفاوضات رسمية.

وفي ١٥ مارس استقالت وزارة محمد نسيم، وتولى رئاسة الوزراء عدلي يكن باشا الذي أعلن برنامج وزارته متضمنًا السعي في المفاوضات للاستقلال بالعمل مع الوفد، وتكوين جمعية تأسيسية للدستور والعمل على إلغاء الرقابة على الصحف والأحكام العسكرية، وأبلغ عدلي سعد بتأليف وزارته ودعوة الوفد للاشتراك في المفاوضات، فجاءه الرد من سعد أنه سيعود إلى مصر فوصل الإسكندرية ٤ إبريل ١٩٢١م.

وعاد سعد زغلول، وقد غيرته الثورة، كما غيرت مصر فسعد الذي كان قبل الثورة يحلم بمنصب وزير الأوقاف لكن الإنجليز رفضوا ترشيحه وفكر في الهجرة من مصر نهائيا في الحرب، لما وجد نفسه بلا عمل والأبواب موصدة في وجهه يكافح نفسه التي تصبوا إلى أكل السكريات المضرة بصحته، ويطلب العون من الله في تثبيته على البعد عن داء القمار، إلى رجل آخر مليء بالاعتزاز والعناد والرغبة في الدفاع عن مصر، ويقال إن الحكومة الإنجليزية بعثت مندوبًا إلى عدن حيث كان في طريقه للمنفى الثاني يخيره بين أن يبقى في المنفى إلى موته أو يقبل أن تعينه إنجلترا سلطانا على مصر مقابل الاعتراف بالحماية، فرفض بشكل قاطع، ولكن هذا لم يثبت قط، فإن كان سعد قد ذكر مقابلة شخص في عدن يدعى يعقوب، لمّح له بقرب العودة وبأنه سيكون ملك مصر، وذكر اللمبنى أنه تواصل مع سعد في عدن، إلا أنه لا يوجد شيء رسمي من الجهة العارضة انجلترا، التي أغرى رئيس وزرائها جورج لويد أربعة من زعماء إيرلندا على التوقيع على معاهدة تحط من استقلالها، وانتهى الأمر بأن قتل ثلاثة منهم وهرب الآخر بعدما تحولوا من قادة لشعوبهم لأعداء له.

وتخبرنا مصادر أن سعد زغلول، كان يميل إلى الجمهورية بعد الثورة، ولكنه خشي من انقلاب الإقطاعيين والأعيان عليه، وبالفعل فقد فزعت طبقة الإقطاعيين من عنف الثورة الذين أدركوا أنها ستطالهم، إن لم ينتهِ الأمر بترضية سريعة للجماهير ولو من دون الاستقلال، وهذا مالم يكن رأي سعد الذي عاد كما كان شابا كبير التطلعات.

والحقيقة أن الصراع بين الوفد والعرش قد بدأ مبكرا، حيث رأى أحمد فؤاد في المفاوضات بين سعد وملنر إسقاطا له، وقال في حديث له مع قنصل البرتغال ١٤ يونية ١٩٢٠، إن الإنجليز يفاوضون زغلول من وراء ظهري ومعنى ذلك أني أصبحت كمّية مهملة، وأنني إذا ذهبت فلن يستطيع الإنجليز البقاء بعدي، وأنه يجب أن يكون للسلطان ممثلون في المفاوضات، بينما سعد كان يرى أحمد فؤاد مجرد موظف إنجليزي ليس أكثر.

بدأت مفاوضات سعد وعدلي لتكوين وفد المفاوضين واختلفا في نقطتين اشترطهما سعد للمشاركة أن ترفع الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل المفاوضات، والثاني أن تكون رئاسة الوفد المفاوض من الوفد، لأنه يمثل الشعب المصري، بينما تمسك عدلي بالرئاسة بصفته رئيس للوزراء، لا يمكن أن تكون هناك مفاوضات رسمية يكون رئيس الوزراء عضوا في إحدى هيئاتها المفاوضة، وليس رئيسًا لها، ووافق أغلب أعضاء الوفد عدلي الذي تجاهل سعد وسافر إلى لندن للمفاوضة على رأس وفد رسمي، بينما وصفه سعد ورفاقه بأنهم برادع الإنجليز، وأن جورج الخامس يفاوض جورج الخامس، وانشق صف الوفد ووقع ٣١ من أعضاء الهيئة التشريعية تفويضًا لعدلي، متهمين سعد بالتعنت.

وقرر سعد أن يعلن عدم الثقة في الحكومة، وهذا ما خالفه فيه غالبية أعضاء الوفد، ولكنه أعلنه من دون اعتبار لخلافهم فاستقال علي شعرواي باشا، ونشر في الصحف خطابا موقعا بأسماء حمد الباسل وأحمد لطفي السيد ومحمد محمود وعبد اللطيف المكباتي ومحمد علي علوبة، يحذرون من مغبة الانشقاق ويتهمون سعد بالإعراض عن صوت الأكثرية.

فرد سعد ٢٩ إبريل ببيان اعتبرهم فيه منفصلين عن الوفد، واستمرت الانشقاقات في الوفد بعد ذلك ولكن ظل سعد يحظى بتأييد ودعم الغالبية من الشعب، وإن تركه معظم أعضاء الوفد.

ووصل الخلاف السياسي إلى الشارع فوقعت الصدامات وقذف بيوت المخالفين بالحجارة من الجانبين السعديين والعدليين.

وفي الجمعة ٢٩ إبريل ١٩٢١م، قامت في طنطا مظاهرة بعد صلاة الجمعة بالمسجد الأحمدي، وخرجت من المسجد لتصطدم بقوات البوليس، فقتل ٢ وأصيب أربعون توفى منهم اثنان، بعد ذلك ولم تستطع قوات البوليس السيطرة على الوضع إلا بتدخل قوة من الجيش أرسلتها القاهرة على عجل، وأوقف حمكدار الغربية عن العمل وأحيل لمجلس عسكري، ولكن أصدر حكم ببراءته ونقل مأمور قسم طنطا إلى الفيوم، وجاء تقرير النائب العام عن الحادث مدينًا المندسين بين المتظاهرين، وأيضا قوات البوليس، وقابل عدلي رئيس الوزراء عددا من أعيان طنطا، وأبدى لهم أسفه للحوداث المؤلمة.

وفي القاهرة اندلعت المظاهرات العنيفة في ١٨ مايو، واشتبكوا مع رجال البوليس المسلحين بالعصي فقط، فأصابوا عددًا منهم، وجاء تقرير حكمدار العاصمة مطالبا بوجوب تسليح رجال البوليس بالبنادق، وإعلان أن من يتصدى لهم سيطلق عليه النار متهما أنصار سعد بأنهم يتعمدون افتعال المشاحنات مع رجال البوليس والاعتداء عليهم واستفزازهم مستغلين العنف وسيلة للتحريض على المظاهرات أكثر، واستمر العنف في اليوم التالي، وأصيب العشرات من البوليس والمتظاهرين.

واتهم سعد زغلول الحكومة في رسالة إلى فؤاد، بالعنف والتعنت ضد المتظاهرين ناسبا للبوليس ارتكاب جرائم وانتهاكات كبرى في حقهم، فردت عليه الحكومة بأنها لم تقف ضد التظاهرات إلا بغرض حفظ الأمن، وحاولت جهدها استخدام أقل الوسائل خطورة على المتظاهرين، فلم يسلح الجنود إلا بالعصي، فكانت نتيجة ذلك أن تجرأ المتظاهرون على رجال البوليس واعتدوا عليهم أكثر من مرة وتبادل الطرفان الاتهامات.

أما الإسكندرية، ففي يوم الجمعة ٢٠ مايو علم الناس بالمرسوم السلطاني بتشكيل وفد المفاوضات مما هيج خواطرهم، وبدأت المظاهرات تجول المدينة، واعتدت على الأقسام بإلقاء الحجارة، واقتحم المتظاهرون قسم الجمرك، وأشعلوا النيران فيه، وفي السابعة مساء، صدرت الأوامر للجنود بإطلاق النيران لتفريق المتظاهرين، وانتهى اليوم بمقتل وإصابة العشرات.

وفي يوم الأحد، وبينما تشيع جنازة بعض المتوفين في الأحداث السابقة، أطلق أحد اليونانيين النار على المشيعين، فتحولت إلى معركة قتل بها العديد من المصريين والأجانب، خاصة بعدما أمر المأمور بإطلاق النيران على الشرفات التي تطلق النار على المارة، فأصيب العديد من الأجانب، فتدخل جيش الاحتلال، وسيطر على المدينة وفرض حظر التجوال، بعدما بلغ عدد الضحايا ٤٣ مصريًا و١٥ أجنبيًا، وكانت ذكرى أحداث الإسكندرية ١٨٨٢م، تلوح في أذهان الكثيرين.

فأصدر سعد زغلول بيانًا يستنكر فيه ما حدث، ثم أعقبه بآخر يطلب إلى الأمة أن لا تعبر عن غضبها ورفضها للحكومة بطريق المظاهرات.

وقد أضعفت هذه الحوادث موقف الساسة المصريين بشدة، فصرح تشرشل بأن موعد الجلاء لم يحن مظهرا خشيته على حياة الأوربيين في مصر من الرعاع، وأجريت محاكمات عسكرية استثنائية، قضت بالإعدام على ١٩ من المصريين بتهمة قتل ومحاولة قتل أجانب، وقضت على ثلاثة من رجال البوليس والجيش بالإعدام، بينما لم يحاكم أجنبي واحد رغم ثبوت إطلاقهم النيران من شرفات المنازل، واستغل الإنجليز الحوادث للإبقاء على الأحكام العرفية، والمجاهرة بعدم كفاءة المصريين لحماية الأجانب والمطالبة ببوليس دولي في مصر.

فكانت مفاوضات عدلي كيرزون رغم طول أمدها على غير جدوى، وانتهت بعرض كيرزون مشروعًا أسوء بمراحل من مشروع ملنر، فرفضه عدلي وعاد إلى مصر ٥ ديسمبر ليجد الجماهير الغاضبة تواجهه بقذف البيض والطماطم والشتائم في الطريق، فقدم استقالته في ٨ ديسمبر، لكن أحمد فؤاد لم يبتّ فيها، وفي ٢٢ ديسمبر وجّه اللنبي إنذارًا لسعد زغلول وعدد من رفاقه بمغادرة القاهرة وعدم إلقاء خطب أو الكتابة في الصحف أو المشاركة في الشؤون السياسية، فلما رفض سعد اعتقلته السلطات البريطانية في اليوم التالي مباشرة مع عدد من رفاقه، وحدثت مظاهرات وصدامات دامية في العاصمة بعد هذا الإجراء، واستعجل عدلي قبول استقالته حتى لا يتحمل تبعات ما يحدث، وبالفعل قبلها فؤاد ٢٤

ديسمبر، وأمر اللنبي بأن يتولى وكلاء الوزرات أعمال الوزراء إلى حين تشكيل حكومة جديدة ونُفي سعد إلى سيشل مع مصطفى النحاس ومكرم عبيد وعاطف بركات وسينوت حنا، ثم نقل إلى جبل طارق مراعاة لحالته الصحية.

وفي ٢٣ يناير ١٩٢٢ أصدر الوفد قرارًا بتنظيم المقاومة السلبية بعدم التعاون مع سلطات الاحتلال ومقاطعة الإنجليز من المدنيين، وسحب الودائع من البنوك الإنجليزية ومقاطعة شركات التأمين.

ظل منصب رئيس الوزراء شاغرًا بعد استقالة عدلي لأكثر من شهرين من دون أن يجرؤ أحد على قبوله، وأخيرا عرض المنصب على ثروت الذي وضع شروطًا لقبوله في إنشاء برلمان من غرفتين وإلغاء الأحكام العرفية وإطلاق يد الحكومة في تسيير أعمالها من دون تدخل إنجليزي وإسقاط مشروع كيروزن وإعادة وزارة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي لمصر وإلغاء الحماية والدخول في مفاوضات على هذا الأساس، ووافق اللنبي على هذه الشروط بل وذهب بنفسه للندن لإقناع حكومته بجدواها إزاء تنامي المقاومة السلبية والمقاطعة الضارة بالمصالح الإنجليزية، فكان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م.

وأعلنت فيه بريطانيا من جانب واحد انتهاء الحماية على مصر، وإعلانها دولة مستقلة ذات سيادة وإلغاء الأحكام العرفية واستبقت ٤ تحفظات على استقلال مصر، تتولى فيهم بريطانيا الفصل في كل ما يتعلق بهما بشكل منفرد لحين الفصل فيهم باتفاقيات منفصلة السودان، الأقليات، والمصالح الأجنبية في مصر، تأمين المواصلات البريطانية في مصر، الدفاع عن مصر ضد أي اعتداء بالذات أو بالواسطة.

ورغم رفضة من العديد من القوى السياسية لكن هذا التصريح في مجمله كان خطوة للأمام، وفي ١٥ مارس، أعلن فؤاد استقلال مصر، واتخذ لنفسه لقب ملك مصر وسرح كبار الموظفين الإنجليز ووكلاء الوزارات، وحل محلهم مصريين وألغيت العطلات الخاصة بجلوس ملك إنجلترا وعيد ميلاده.

وفي ٣ إبريل ١٩٢٢م ألف ثروت باشا لجنة لوضع الدستور وقانون الانتخاب عهد برئاستها إلى حسين رشدي باشا و٣٠ عضوًا، ورفض الوفد الاشتراك بها لأنه كان يريد أن يكون الدستور من خلال جمعية تأسيسية منتخبة، فلا يكون منحة من الملك أو عرضة للتدخل وهاجم سعد لجنة الثلاثين بضرواة قبل أن تبدأ عملها حتى وصفهم بلجنة الأشقياء.

وكان موقف ثروت حرجا، فرفض الوفد والحزب الوطني لوزارته وإجراءاتها أسهم في زيادة رفض الشارع المصري له، وكذلك تواصلت عمليات الاغتيال مما جعل الإنجليز يضغطون عليه، وقد ظنوا أن تصريح ٢٨ فبراير سيهدئ الأوضاع في مصر، ويعطي حكومته ثقلا في مواجهة المعارضة، وازدادوا في إشعال النيران ضد ثروت عسفا بالمعارضة فصادروا الصحف ومنع اجتماعات معارضيه.

وفي أكتوبر ١٩٢٢م تأسس حزب الأحرار الدستوريين مكونا من المنشقين عن الوفد ومعارضيه ورأسه عدلي يكن تحت ضغط أعضائه لنفوره من العمل الحزبي، وسرعان ما استقال ١٩٢٤م وجمع الحزب العديد من الأعيان وأعضاء حزب الأمة القديم وجميع أعضاء لجنة الثلاثين، وفي ١٦ نوفمبر ١٩٢٢م وعند خروجهما من اجتماع مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين، أقدم مجهولون وأطلقوا النيران على إسماعيل زهدي بك وحسن عبد الرازق باشا فقتلا على الفور، وقد روعت الأمة من هذه الجريمة ولم تتصور أن تصل الخصومة السياسية إلى حد الاغتيال.

وبلغ ضيق السلطان أحمد فؤاد بوزارة ثروت مداه لمعارضته محاولات فؤاد التدخل في مشروع الدستور وحاول إحراج الوزراء بأن يدفعهم للاستقالة، فلم يفعلوا معتمدين على دعم الإنجليز الذين كان ثروت يتواصل بهم من وراء ظهر فؤاد، فاقترح عليه الدكتور حسن نشأت رئيس الديوان أن يؤدي صلاة الجمعة في الأزهر الشريف، ولن يجرؤ ثروت ووزراؤه على دخوله، وبالفعل وافق فؤاد ولما أبلغ ثروت اتصل باللنبي وطلب منه أن يثني السلطان عن الصلاة بالأزهر، فقال إن من تقاليد بريطانيا أن لا تتدخل في الشؤون الدينية ومصر بلد

إسلامي والملك له أن يصلي في أي جامع يشاء، وفي اليوم التالي ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢م قدم ثروت استقالة حكومته التي فضلت الاستقالة عن مواجهة جموع الأزهريين.

وفي مؤتمر لوزان ١٩٢٢م، صدرت معاهدة بديلة لمعاهدة سيفر ونصت المادة ١٧ منها على تنازل تركيا عن كل حق لها في مصر والسودان وحملت مصر جزءًا من ديون تركيا استدانته بضمان الجزية المفروضة عليها فأصبحت مطالبة بها وبفوائدها المتراكمة.

وأفرج عن سعد ٣٠ مارس، فتوجه لفرنسا للعلاج ثم عاد لمصر١٧ سبتمبر ١٩٢٣ لتبدأ مرحلة جديدة ومعارك جديدة.

الحرب الدستورية

«لقد كان سعد زغلول أستاذي قلدناه في حركته الوطنية قلدناه في فكرة تأليف الحزب من طبقات كلما اعتقل الإنجليز طبقة حل مكانها طبقة أخرى، لكننا فشلنا في أمرين نجح فيهما سعد زغلول، أولهما توحيد المسلمين والهندوس، وثانيهما إضراب الموظفين»

غاندي في لندن ١٩٣١

كان في لجنة الدستور رأيان يمثلان الخلاف المعتاد في السياسة المصرية الأول يرى أن الشعب لم ينضج ويجب أن تقيد حريته بصلاحيات أكبر للملك والانتخاب على درجتين، والآخر أن أسرع وسيلة لتطوير الشعب وإنضاج تجربته، هو منحه الحقوق والصلاحيات اللازمة ليحكم نفسه بحرية فيطبق مبدأ أن الأمة مصدر السلطات بجدية.

ولا شك أن أحداث العنف التي صاحبت الثورة المصرية والتغيرات العالمية في بزوغ القوى الاشتراكية والثورة البلشفية قد رجحت جانب الرقابة على حقوق الشعب في حكم نفسه خشية تحكم المتطرفين، وقد ظهر أن الرأي العام يميل للراديكالية أكثر منه للاعتدال فأعطت للملك حق حل البرلمان بدلاً من اللجوء للاستفتاء الشعبي عليه في حال الخلاف.

وحاول فؤاد تعظيم سلطات الملك في الدستور أكثر بعد انتهاء مسودته ولكن أنباء تشويهه ذاعت، فحاول الوطنيون إثناء الوزراة عن اعتماده مشوهًا، ووقع أعضاء لجنة الدستور احتجاجًا على هذا التشويه، وأخيرا صدر الدستور من دون تعديلات إلا حذف النصين الخاصين بالسودان ١٩ إبريل ١٩٢٣م.

وفي ٣٠ إبريل صدر قانون الانتخاب، وقد اشترط لعضوية مجلس الشيوخ أن لا يقل دخل النائب السنوي عن ألف وخمسمئة جنيه في انحياز طبقي واضح وصمام أمان مضاد للتوجهات الاشتراكية.

وفي ٥ يوليو أصدر اللنبي قرارا بوقف الأحكام العرفية، ولكن بعد صدور قانون التضمينات الذي أجاز كل ما قامت به السلطات العسكرية من إجراءات طيلة تسعة سنوات ومنع المصريين من المطالبة بالتعويضات عنها، بينما منح هذا الحق للأجانب، وفي نفس اليوم صدر عفو عن المحكوم عليهم بعقوبات أقل من ١٥ عامًا في المحاكمات العسكرية، فشمل ٢٥٠ شخصا، وفي ٢٠ يوليو صدر قرار بحق من أبعدتهم السلطات العسكرية في العودة لمصر.

وعندما جرت الانتخابات التشريعية ١٩٢٤م، اكتسحها الوفد مستأثرا بـ٩٠٪ من مقاعد النواب، ولم يحصل الحزب الوطني والأحرار الدستوريين إلا على بضعة مقاعد وسقط رئيس الوزراء يحيى إبراهيم في دائرته في شهادة لنزاهة الانتخابات التي لم تتدخل فيها الحكومة، ووثق سعد بالفلاحين الذين فخر بانتمائه لهم فلم يخذلوه ورشح(طباخ) عدلي يكن الوفدي نفسه ضده ونجح، وخسر ثروت باشا أمام محامٍ شاب وفدي في دائرة أملاكه وأسرته وبأصوات الفلاحين الذين يعملون في أرضهم.

وفي ١٧ يناير ١٩٢٤م استقال يحيى إبراهيم وأرسل فؤاد لسعد يدعوه لتكوين الوزارة فرد عليه بالقبول، وبيان أسماء وزرائه وبرنامجها.

وفي وزارته اختار سعد وزيرين من الأقباط واثنين من طبقة الأفندية لا يحملان ألقابا، لأول مرة حتى إن فؤاد أراد منحهما الباشوية فطلب منه سعد تأجيل هذا إلى إعلان الوزارة التي أرادها إعلانا لانتصار في معركة الطبقية، كما هي في معركة الاستقلال.

ومن انتصارات الثورة نصر اقتصادي بإنشاء بنك مصر، كأداة للاستقلال الاقتصادي وكسر احتكار الأجانب ١٩٢٠م برأسمال متواضع ٨٠ ألف جنيه فقط بعد دعوة سعد للمشاركة فيه، ولكن كمشروع قومي حظر على غير المصريين امتلاك سنداته أو حتى العمل فيه باستثناء مجموعة من الخبراء الأجانب بشكل مؤقت لتدريب الموظفين المصريين واللغة العربية لغة معاملاته وسجلاته، وعندما لجأت الثورة لأسلوب المقاطعة الاقتصادية كان بنك مصر بديلاً عن البنوك الأجنبية التي سحب منها المصريون ودائعهم وسرعان ما تحول البنك

لغاياته الأساسية في تحرير الاقتصاد المصري من قبضة الأجانب بإقامة المشروعات الصناعية الكبرى، فأنشأ شركة مصر لحلج القطن ١٩٢٤م، والنقل والملاحة النهرية ١٩٢٥م، ثم شركة بيع المصنوعات المصرية، والمناجم، والمحاجر، والأسمنت، والمصانع الكبرى للغزل والنسيج بالمحلة وكفر الدوار، واستوديو مصر لصناعة السينما، ومسرح الأزبكية، ومطبعة مصر، وعشرات من الشركات غيرها حتى انتهز الإنجليز أزمة ١٩٣٩م، بقيام الحرب العالمية واشتداد الطلب على الودائع وضغطوا على البنك للحصول على معونة حكومية كغيره واشترطوا إيقاف الاستثمار في المشروعات الصناعية واستقالة طلعت حرب، وقد كان وتوقف نشاط البنك في الاستثمار الصناعي حتى عام ١٩٤٦م، حيث أنشأ شركة مصر للحرير الصناعي.

وبادر سعد في أول أعماله كرئيس للوزراء إلى السعي للإفراج عن المعتقلين، وفي ٨ فبراير وجهت الحكومة البريطانية خطابا لسعد تتنازل فيه عن القيود التي قد وضعتها في قانون التضمينات في بادرة لحسن النية، وسمحت له بأن يصدر قرارا في نفس اليوم بالإفراج عن عبد الرحمن فهمي وزملائه في قضية المؤامرة الكبرى.

وعبد الرحمن فهمي بدأ حياته العملية كظابط في الجيش المصري ثم عين ياور لوزير الحربية مصطفى فهمي ثم نقل إلى البوليس ١٩٠١م، فتولى مأمور سمالوط ثم وكيلا لمديرية المنوفية، ثم نقل لوزراة الأوقاف بعد اصطدامه ببعض كبار الموظفين الإنجليز ليصطدم بالخديوي في صفقة أطيان أحيل بسببها إلى المعاش ١٩١٣م، وأخيرا تولى قيادة الجهاز السري لثورة ١٩١٩م، وفي البرقيات المشفرة التي تبادلها مع سعد يظهر جليًا مدى قوة هذه الجهاز الذي أدهش الإنجليز دقته وسرعته وسرية تنظيمه الذي تولى طبع المنشورات، ومراقبة السياسيين والسراي، ودعم أسر المعتقلين والشهداء، وتنظيم المظاهرات والإضرابات، وحتى شراء المستندات السرية.

وقد كان موقف عبد الرحمن حرجا، حيث كان ينفق على العمليات السرية من أموال الوفد من دون أن يعلم باقي الأعضاء، الذين شك بعضهم فيه خاصة إبراهيم سعيد باشا أمين

الصندوق ورئيس لجنة الوفد بالنيابة الذي لم يصرف له الأموال التي يحتاجها حتى ضج بالشكوى لسعد أنه قارب الإفلاس، فأرسل إليه سعد بأن ما يأخذه عبد الرحمن دين شخصي عليه، يرده عند عودته، وكان القبض على عبد الرحمن فهمي يوليو ١٩٢٠م، بعد اكتشاف الإنجليز سخافة وكذب التقارير السرية عنه والتي لم تنفِ عنه الوطنية والانتماء للحركة فحسب، بل وصفته بالمتكبر الذي يكرهه العامة ومن كانوا تحت رئاسته في المديريات وأيضا أنه زير نساء متعدد العلاقات والفضائح، وخرج عبد الرحمن فهمي من السجن بعد ثلاثة سنوات وسبعة أشهر ولكن حالته الصحية كانت سيئة وتولى بعد ذلك رئاسة نقابة العمال ولكن حصلت بينه وبين سعد جفوة لم يذكر أيهما سببها ثم اعتزل العمل السياسي بالكلية.

واستمرت الوزارة في الأيام التالية في الإفراج عن المعتقلين تدريجيا، وأجرت انتخابات مجلس الشيوخ ٢٣ فبراير ١٩٢٤م، وفاز الوفد بأغلب المقاعد وبعدها قام الخلاف بين الملك وسعد حيث إن الدستور كان ينص على أن يختار الملك خمسين من الأعضاء ويعينهم، ولكن سعد تمسك بالنص الدستوري أن الملك يمارس سلطاته من خلال وزرائه فاللوزارة اختيار المعينين، والملك أن يصدق على اختيارها ويعينهم، فاتفقا على تحكيم البارون فان دان بوش عالم القانون البلجيكي الذي انتصر لرأي سعد ولكن بعد ما أظهر الخلاف أن الأمور لا يمكن أن تجري بسلام بين الرجلين.

وبدأ البرلمان في اتخاذ القرارات، ومن أهمها البداية في فك ارتباط الجنيه المصري بالأسترليني، وسحب الوديعة المصرية من بنك إنجلترا، وإلغاء بند مصاريف الجيش الإنجليزي من الميزانية بعدما كانت مصر تنفق على جيش الاحتلال من ميزانيتها، وفتح اعتماد لإنشاء ١١٠ مدرسة أولية وتخصيص كل ما يباع من أملاك الدولة لسداد الدين العام، وإنشاء هيئة محاسبية للرقابة على الإنفاق الحكومي وتقرير قانون الانتخاب المباشر بدلا من الانتخاب على مرحلتين.

ومع وزارة سعد ظهرت في مصر المحسوبية الحزبية فقد كان تعيين وترقيات الموظفين لأول مرة يتحدد حسب انتماءاتهم السياسية، وظلت تلك الآفة في مصر حتى انتهت المرحلة الحزبية برمتها وإن كانت في عهد وزارة سعد في إطار تعويض الثوار عن ما لاقوه من اضطهاد نتيجة لكفاحهم في سبيل وطنهم، إلا أنها تحولت بعد ذلك إلى داء عضال في الجهاز الإداري المصري.

وفي ١٢ يوليو ١٩٢٤م، تعرض سعد لمحاولة اغتيال على يد طالب بالطب يدعى عبد الخالق عبد اللطيف وأودع بعد ذلك مستشفى الأمراض العقلية.

وفي ١٥ نوفمبر فاجأ سعد الجميع بتقديم استقالته والتي علّلها لمتاعب صحية، ففوجئ أعضاء البرلمان، وأعلنوا ثقتهم في الوزارة، وأوفد مجلس الشيوخ وفدا للملك يطلب منه عدم قبول استقالة سعد الذي قابلهم بعدم رغبته في قبولها واستبقائه.

وعندما ذهب وفد منهم إلى بيت سعد ليستوضحوا السبب الحقيقي للاستقالة قال إن هناك متاعب داخلية وأخرى خارجية ودسائس وأنه لا يحب العمل في الظلام، وبعد مقابلة مع الملك ووسائط تراجع سعد عن استقالته، ولكن.

في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤م، أقدم مجهولون على إطلاق النار على اللورد لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام في طريق عودته من مكتبه بوزارة الحربية فقتل متأثرًا بجراحه فثارت بريطانيا وحملت الحكومة المصرية وزر الجريمة، وقد كان سعد يدرك مدى فداحة اغتيال السردار ومدى سوء النتائج المترتبة عنه فعندما سمع بالخبر لم يكن على لسانه إلا كلمة «ضعنا».

وبعد تشييع الجنازة توجه اللنبي إلى رئاسة الوزراء في ملابسه العسكرية مصحوبا بـ٦٠٠ جندي بريطاني، وسلم إنذرا للحكومة المصرية يطالبها باعتذار رسمي، ودفع غرامة ٥٠٠ ألف جنيه استرليني والانسحاب الفوري لكافة القوات المصرية من السودان، وحظر المظاهرات والسماح بتدخلات بريطانية أكبر في وزارة العدل والداخلية والمالية وقد رد سعد بلباقة،

فأرسل إلى اللنبي باعتذار الحكومة وقبولها التعويض ومنع المظاهرات الشعبية إن أخلت بالنظام العام.

لكن اللنبي لم يكتفِ بهذا فأمر القوات العسكرية باحتلال بعض المرافق وتحركت القوات البحرية الإنجليزية واحتلت قناة السويس وميناء الإسكندرية، وقامت طوابير من الجيش الإنجليزي بمظاهرات حربية بالمدافع في القاهرة والمدن الكبرى، وأمر الحكومة السودانية بإخراج الضباط والوحدات العسكرية المصرية، واعتقل مكرم عبيد وعبد الرحمن فهمي والنقراشي، وأصدر أوامره بأن يقتل ثلاثتهم رميا بالرصاص إن اعتُدي على أي جندي بريطاني في مصر!

وأفزعت تحركات اللنبي العنيفة الجميع وأكد سفير أمريكا أن اللنبي كان يريد إعدام سعد زغلول ورفاقه ولكن حكومته منعته وبدا أن مصر في طريقها لاحتلال كامل، فلم يجد سعد زغلول إلا تقديم استقالته ووزارته وقام الملك بحل البرلمان ذي الأغلبية الوفدية، وشكل حكومة موالية له بقيادة زيور باشا ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤م.

وكانت حكومة سعد قد أعلنت عن مكافأة عشرة آلاف جنيه لمن يدل على قتلة السردار ومن قبضها كان محمد نجيب الهلباوي الذي خطط مع الإنجليز على أن تنشر الصحف خبرا كاذبا، باعتراف محمود إسماعيل على أفراد خليته وخادع الأخوين عنايت لمساعدتهما على الهرب قبل أن يصل إليهما البوليس، وسار معهما إلى أن استعادا المسدس الذي قتل به السردار واتجها للهرب إلى ليبيا مع الهلباوي الذي أوقع بهما في طريق مرسى مطروح وسلمها للقوات الإنجليزية وقبض المال وهاجر لأوروبا.

وكان الهلباوي من الطليعة الثورية التي شاركت في الكفاح المسلح ضد الوجود الإنجليزي، واعتقل ١٩١٥م مع ثمانية آخرين بتهمة محاولة اغتيال السلطان حسين كامل وأخرجته وزارة الثورة مع غيره من المعتقلين، ولكنه خرج إلى مقر المخابرات البريطانية ليبيع لهم زملاءه ويكشف لهم كل ما يعرفه مقابل راتب شهري مقداره ٤٠ جنيها! ويفسر عبد الفتاح عنايت الوحيد الذي لم ينفذ فيه حكم الإعدام في قضية اغتيال السيرلي ستاك سردار

لصغر سنه أن انقلابه وخيانته لم تكن طمعا في المال، وإنما لحقد دفين وشعوره أنه خدع، ولما تعرض له في سنوات سجنه الذي خرج منه ليجد زملاءه أصبحوا وزراء ونوابا، وهو لا يجد وظيفة، وفي اعترافات شفيق منصور قبل إعدامه مفاجأة مذهلة حيث كشف اللثمام للتاريخ عن تنظيم مجلس أعلى للاغتيالات تابعا لقيادة ثورة ١٩١٩م، كان يضم قيادات كبرى مثل أحمد ماهر والنقراشي وحسن كامل الشيشني وغيرهم ويتبعه جهاز تنفيذي يتلقى الأوامر من المجلس عن طريق ضابط الاتصال محمود إسماعيل، ويضم مجموعة من الشباب الثائر كمحمود راشد والأخوة عنايت ومحمد فهمي علي وتولى الجهاز الكفاح المسلح بعمليات الاغتيال ضد قوات الاحتلال وعملائه، وتوقف عند مرحلة بدء الكفاح الدستوري، لينكشف التنظيم الذي أنفقت المخابرات الإنجليزية من ١٩١٩م إلى ١٩٢٤م ثلاثة ملايين جنيه من دون أن تصل إليه، ورغم الإغراءات بالمكافآت السخية والحماية وسرية أسماء من يدلون على من لهم يد في عمليات الاغتيال وإلقاء القنابل التي بلغت فما بين ١٩١٩م و١٩٢٢م، ثلاثين حادثة اغتيال لجنود وموظفين إنجليز و٥ حوادث لإلقاء القنابل لم يتقدم أحد للشهادة.

وكانت سقطة أبناء هذا التنظيم في اغتيال السردار التي أضاعت مجهودات وكفاح سنوات وفصلت السودان عن مصر انقلابا للسحر على الساحر فالتنظيمات السرية التي تنتهج العنف لا يمكن السيطرة عليها وإيقاف عملها بمجرد قرار.

وسلمت وزارة زيور فورا بمطالب الإنجليز، وأخلت السودان من الجنود والموظفين المصريين وتركته خالصا لهم، واعتقلت العديد من القادة السياسيين والحزبيين.

وحدد يوم ٦ مارس لإعادة الانتخابات، ولكن على القانون القديم الملغى على درجتين وقبل بدايتها بدأت موجة من الاستقالات من الوفد للانضمام لحزبي الأحرار الدستوريين والاتحاد المدعومين من السراي لسحب البساط من تحت أقدام الوفديين، وبدأ التدخل الحكومي يظهر من قبل الانتخابات بتعديل الدوائر الانتخابية مرضاة لمرشحيها من خصوم الوفد، ورغم كل الضغوط الحكومية التي قام بها إسماعيل صدقي وزير الداخلية

إلا أن الوفد نجح في كسب الأغلبية مرة أخرى، ولكن الحكومة أصدرت بيانًا ١٣ مارس بأن الوفد فقد أغلبيته لصالح الأحزاب الأخرى، وقررت تعديل تشكيلها ليلائم هذا التغيير! وقدم زيور استقالة حكومته ثم أعاد تشكيلها وقد ضم إليها بعض الوزراء من الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد والمستقلين.

وعندما عقد اجتماع البرلمان بمجلسيه اختار النواب سعد زغلول رئيسًا لهم وظهر أن أغلبية المجلسين وفدية وأن الوزارة لا تحظى بالثقة، وبينما كان انتخاب الوكيلين يُجرى، ودخل زيور باشا، وأعلن أنه قدم للملك استقالته فرفضها، وتلا مرسوم حل البرلمان ودعوة المندوبين لانتخابات جديدة ٢٣ مايو ١٩٢٥م.

وانتهى المجلس بعد حوالي تسع ساعات من انعقاده، ليكون أقصر المجالس النيابة عمرًا ربما في العالم بأسره!.

وفي مايو ١٩٢٥م استقال اللنبي وخلفه اللورد جورج لويد.

وفي ذات العام قامت أزمة كتاب الإسلام وأصول الحكم حيث ألف القاضي حسين عبد الرازق كتابه المثير للجدل والقائم على مدنية الحكم في الإسلام وعدم إلزامية الخلافة في وقت كان الملك فؤاد يطمح بعد إلغاء الخلافة في تركيا، وفكر في إقامة مؤتمر عالمي يدعو فيه لنفسه كخليفة للمسلمين لكن الوفد والقوى الوطنية، تصدوا له بعنف وكان ما فيه من أفكار صادما للكثيرين في وقته، واستثار السراي التي أوعزت لهيئة كبار العلماء بفصله من الهيئة، وكذلك بفصله من منصبه القضائي، وهذا ما عارض فيه عبد العزيز فهمي وزير الحقانية ورئيس حزب الأحرار الدستوريين الذي أحال الأمر إلى اللجنة القضائية المختصة فرأت السراي في ذلك تحديا لرغباتها، فأقيل وكلف علي ماهر بالقيام بأعمال الوزارة فاستقال الوزراء محمد علوبة وتوفيق دوس وإسماعيل صدقي اعتراضًا وتضامنا مع زميلهم.

وظلت مصر بلا مجلس للنواب ٢٥ شهرًا إلى أن رضخ فؤاد وأجرى انتخابات جديدة ورغم حصول الوفد على الأغلبية إلا أن سعد اتفق مع عدلي يكن على أن يتولى الوزارة بينما يكتفي سعد برئاسة مجلس النواب، ولكن عدلي سرعان ما اختلف مع مجلس النواب فاستقال ليخلفه عبد الخالق ثروت.

في ٢٧ أغسطس ١٩٢٧م توفى سعد زغلول وانتخب الوفد مصطفى النحاس خلفا له كرئيس للحزب ولمجلس النواب ومكرم عبيد سكرتيرا للوفد، وجمع سعد في وفاته هؤلاء الذين اختلفوا فيه فخطب في حفل أربعينته عبد الخالق ثروت الذي قطع زيارته لأوروبا لما وصله خبر وفاة سعد، ومحمد محمود عن حزب الأحرار الدستوريين، وعبد الحميد سعد عن الحزب الوطني، وغيرهم من مختلف القوى السياسية الذين طالما اختلفوا مع سعد وناصبوه العداء لسبب أو لآخر.

وفي مارس ١٩٢٨م، استضاف مدرس الابتدائي الشاب المتدين حسن البنا في منزله بالإسماعيلية ستة ممن كانوا يستمعون إلى دروسه وعظاته، واتفقوا على تكوين جمعية إسلامية فكانت جماعة الإخوان المسلمين التي ظهرت كرد فعل طبيعي على الصراع المحتدم بين القوى الإسلامية والعلمانية التي انتصرت انتصارا كبيرًا في تركيا بإنهاء الخلافة العثمانية ١٩٢٤م، وظهرت على السطح معارك ثقافية وفكرية كبيرة مثل معركة الشيخ على عبد الرازق ومعركة عن الشعر الجاهلي حيث حاول طه حسين بجراءة شديدة الدعوى إلى تبني المنهج العلمي وإعادة قراءة التراث العربي الإسلامي عامي ٢٥م و٢٦م، وكذلك فقد غاب البعد الإسلامي في الخطاب السياسي المصري بسقوط فكرة الجامعة الإسلامية، وبينما كانت ثورة ١٩ قد رفعت مستويات الوعي والرغبة في العمل العام للحد الأقصى، فإن الحياة الحزبية والسياسية لم تستوعب كامل طاقات وأفكار المصريين ولا حققت طموحاتهم.

واستقال ثروت في مارس ١٩٢٨م على إثر فشل مفاوضاته مع تشمبرلين، فعهد الملك فؤاد لمصطفى النحاس، بتشكيل الوزارة، فكانت وزارة ائتلافية من الوفد والأحرار الدستوريين.

لكن هذا الائتلاف لم يستمر طويلا، فسرعان ما تواطأ الأحرار الدستوريين مع السراي فقدم أعضاء الوزارة منهم استقالاتهم تباعًا، وشهّرت الصحف بالنحاس باتهامات في ذمته المالية في قضية كان تولاها بصفته محاميا قبل توليه الوزارة بخصوص رفع الحجر عن أملاك الأمير سيف الدين وكانت ضخامة أتعاب النحاس سببا للهجوم عليه واتهامه باستغلال النفوذ.

واستغلت السراي هذه الضجة، وأقال فؤاد النحاس متذرعًا بأن الائتلاف الذي قامت عليه وزارته قد انهار وأسند فؤاد الوزارة إلى محمد محمود وكيل حزب الأحرار الدستوريين، الذي ألف وزارته من الاتحاديين والأحرار الدستوريين فقط، وكلا الحزبين كان يحوز ٣٥ مقعدًا من أصل ٢١٤ في مجلس النواب، وفي اليوم التالي لتشكيل وزارة الأقلية أُصدر قرار بتأجيل انعقاد البرلمان الذي لم تكن ليحظى بثقته وقبل نهاية الشهر صدر الأمر الملكي بحل مجلسي النواب والشيوخ، وتأجيل الانتخابات ثلاث سنوات، ووقف المواد الدستورية التي تنص على ضرورة إجراء الانتخابات في خلال شهرين من تاريخ حل مجلس النواب وعدم جواز تعديل الدستور إلا طبقا لنصوصه وعدم تعطيل أحكامه إلا في حالة الحرب وتلك الخاصة بحرية الصحافة، وباختصار أعلن فؤاد تعطيل الدستور قصرا بشكل ضمني ومنع رجال البوليس والجيش النواب من دخول البرلمان، وختم بالشمع الأحمر.

وبدأت وزارة محمد محمود عهدها باضطهاد المعارضة، فمنعت اجتماعتهم وأغلقت صحفهم، وسحبت تراخيص قرابة ١٠٠ جريدة ومطبوعة وأصدرت تعديلا قانونيا يتهدد الموظفين بالفصل إن أعلنوا آراءهم السياسية أو شاركوا في اجتماعات سياسية أو أدلوا بأخبار أو تصريحات للصحف.

وفي فبراير ١٩٢٩ قضى مجلس تأديب المحامين الذي أحيل إليه النحاس وسط حملة صحفية عنيفة من الحكومة ببراءة النحاس وزميليه، وغضبت الحكومة من هذا الحكم فأصدرت قانونا بأن ينزع حق المحاكمة التأديبية من المجلس ويسند إلى محكمة النقض.

وأدى تولي حزب العمال الحكم في بريطانيا وعزل اللورد جورج لويد المندوب السامي البريطاني إلى إضعاف حكومة محمد محمود التي اعتمدت على دعمه، وجرت مفاوضات بين محمد محمود وهندرسون حاولت الحكومة أن تجري معاهدة على أساسها، لكن الوفد تمسك بعودة الحياة الدستورية أولا واستقالة الحكومة حتى لا تعبث بالانتخابات، ولما كان اللورد برسي لورين المندوب السامي البريطاني الجديد أميل إلى الحصول على موافقة الوفد في أي معاهدات ليضمن ثقلها وعدم جحدها فيما بعد، إن وقّعت من حكومة أقلية، فقد استقالت حكومة محمد محمود، وتولي مكانة عدلي باشا للمرة الثالثة الذي أعلن في خطاب قبوله المنصب خطته في إعادة الحياة الدستورية وإجراء انتخابات حرة، وبالفعل استصدر عدلي أمرا ملكيا في ٣١ أكتوبر ١٩٢٩ بإعادة العمل بالدستور، وبإجراء انتخابات مجلس النواب ودعوة مجلس الشيوخ الذي كان قائمًا في ٢٨ للانعقاد مع المجلس المنتخب الجديد وفاز الوفد باكتساح، وفي ٣١ ديسمبر قدم عدلي استقالته بعدما أعاد الحياة الدستورية للبلاد وعهد فؤاد للنحاس بتشكيل الوزارة ١ يناير ١٩٣٠ بينما عين عدلي رئيسًا لمجلس الشيوخ.

وبدأ النحاس في مفاوضات جديدة مع هندرسن بلا فائدة، واستثمر قطعها في مصر للترويج أن الإنجليز سينتقمون من البلاد بسبب تعنت النحاس ورفع الأحرار الدستوريين عريضة إلى الملك يطلبون منه أن يتلافى بحكمته سوء صنائع الوزراة في تحريض واضح، وبدأ فؤاد في رفض توقيع المراسيم التي تقدمها له وزارة النحاس ليضطرها للاستقالة فرفض فؤاد التوقيع على قانون محاسبة الوزراء وتعيينات مجلس الشيوخ التي قدمتها الوزراة، وبالفعل قدم النحاس استقالته موضحا في خطاب الاستقالة بوضوح أنه لا يتمكن من تنفيذ البرنامج الذي تولى المنصب على أساسه، وأسند فؤاد الوزارة إلى إسماعيل صدقي الذي استقال من حزب الأحرار الدستوريين، وأنشأ بعد توليه الوزارة حزب الشعب، وكرر إسماعيل صدقي ما قام به قبله زيور ومحمد محمود من تأجيل انعقاد مجلس النواب، وأمر رجال الجيش والبوليس بإغلاق أبواب البرلمان بالسلاسل ولكن النواب تجمعوا وطلبوا رجال المطافئ الذين كسروا تلك السلاسل بالبلط ودخلوه وأقسموا على

احترام الدستور والدفاع عنه، وقام النحاس بإجراء جولة في الأقاليم، وأجرى بها الكثير من التعديات بأمر الحكومة كان أعظمها في المنصورة حيث قتل أربعة من الأهالي وثلاثة من رجال الجيش والبوليس وأصيب العشرات في مواجهة دامية بين قوات الشرطة المدعومة بقوة عسكرية وبين الأهالي الذين خرجوا في مسيرة ترحيبًا بالنحاس وصحبه، وفي الإسكندرية قامت مظاهرات ضخمة تنديدا بجريمة المنصورة فقتل فيها عشرون شخصًا وأصيب المئات وأرسلت إنجلترا بارجتين حربيتين للإسكندرية وقد أقلقتها حوادث العنف الدامية، وأبلغت كلا من الحكومة والنحاس بأنها ستتدخل إن لزم الأمر لحماية الأجانب وطالبت بحل المشاكل الداخلية مع بقاء إنجلترا محايدة.

وفي ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠م صدر الأمر الملكي بإلغاء دستور ١٩٢٣م، وحل مجلسي النواب والشيوخ وإعلان دستور ١٩٣٠م الذي لم يعلم به أثناء صياغته إلا الملك ووزارته والوزارة الإنجليزية التي عرض عليها مشروع الدستور سرًا.

وجعل الدستور الجديد غير قابل للتعديل لعشر سنوات قادمة، وكانت أهم ملامحه إسناد السلطة التشريعية للوزارة وحق تعديل الميزانية من دون الرجوع لمجلس النواب وتقييد حق البرلمان في الرقابة على الوزراء ومحاسبتهم، وحرم البرلمان اقتراح القوانين المالية، وجعل الملك قادرا على عدم التصديق على أي قانون يضعه البرلمان ومنحه حق تعيين شيخ الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين.

أما قانون الانتخاب فقد جعل على درجتين واشترط في الناخب امتلاك أموال وعقارات أو شهادة الابتدائية أو مايعادلها، ومنع ترشح أصحاب المهن الحرة من الأطباء والمحامين والتجار في الأقاليم من الترشح!

وقبل أن يصدر هذا الدستور علم به عدلي وهو في أوروبا، فأبرق استقالته من رئاسة مجلس الشيوخ احتجاجا عليه وبعد إصداره قرر الأحرار الدستوريين والوفد مقاطعة الانتخابات وعدم الاعتراف بالدستور، بينما وافق الحزب الوطني على المشاركة بها.

ولما سرت حركة استقالات جماعية للعمد والمشايخ حتى لا يشاركوا في مسرحية الانتخابات المزعمة عمد صدقي إلى معاقبتهم وتهديدهم بفرض غرامات قاسية على من يستقيل بلغت آلاف الجنيهات، وواجهت المظاهرات الرافضة لهدم الحياة الدستورية وإدارة الشعب بالعنف الشديد.

وجرت انتخابات يونيه ١٩٣١م، على درجتين الأولى ينتخب فيها كل خمسين ناخبا مندوبًا عنهم، والثانية ينتخب المندوبون النواب، وقاطعت الأغلبية هذه الانتخابات، وجرت فيها مصادمات دموية بين المتظاهرين الرافضين لها وقوات الشرطة قتل فيها قرابة ١٠٠، بالإضافة لمئات الجرحى، وأخيرا لجأت الوزراة للتزوير وملء الكشوف بغير حضور الناخبين وكافأت المديرين الذين نكلوا بالأهالي، وقاموا بالتزوير بألقاب الباشوية والبكوية والترقيات.

وأظهرت قضية البداري جزءًا من هذا الفساد الكبير، حيث قتل مأمور القسم انتقامًا على يد فردين من الأهالي بعد تنكيله بهم، فقضت عليهما جنايات أسيوط بالإعدام للأول والأشغال الشاقة للثاني، ولكن في الاستئناف استُدعي الشهود ورويت وقائع الفظائع التي ارتكبها رجال البوليس ومن ضمنها جناية هتك عرض وصفتها المحكمة بأنها إجرام في إجرام وخفف الحكم على المتهمين، وأمرت وزارة العدل بإجراء التحقيق في وقائع التعذيب ليتكشف لها وقائع أخرى عديدة، واختلف صدقي الذي كان يريد إيقاف التحقيقات لعلمه أنها ستنتهي لإدانة رجال البوليس مع وزيريه علي ماهر وعبد الفتاح يحيى فاستقالا، ثم استقال صدقي نفسه ليعيده فؤاد رئيسًا للوزراء في اليوم التالي بعدما أوقفت التحقيقات.

وأخيرا قدم صدقي استقالته الحقيقة سبتمبر ١٩٣٣م وعين محله عبد الفتاح يحيى الذي كان لضعف وزارته أثرًا في توغل الإنجليز واستفحال نفوذهم على السراي، فطلبوا إبعاد سنيور فيروتشي الإيطالي كبير مهندسي القصر، زعما بأنه يعمل لحساب تقوية النفوذ الإيطالي وطلبوا تعيين رئيس للديوان الملكي الذي كان شاغرا منذ استقالة محمد نسيم باشا فعين زيور، ولما وصل الأمر بالمندوب السامي بيترسن بالتدخل في مسألة الوصاية

على العرش، قدم يحيى استقالته موضحًا فيها أنه أبلغ برغبات الحكومة البريطانية التي لا يستطيع تحقيقها من دون التفريط في حقوق البلاد ١٤ نوفمبر ١٩٣٤م.

وفي اليوم التالي كلف محمد نسيم باشا بوزارته الثالثة، وكان أول أعمال وزارته إسقاط دستور١٩٣٠م، الذي رفضه الشعب وحل مجلسي النواب والشيوخ الذين أجريت انتخاباتهما في ظله، ولكن فؤاد لم يضمن مع مرسوم الإلغاء أمرًا بإعادة دستور ٢٣ ثم وبعد مرور أشهر، رفع نسيم إلى فؤاد طلبا بإعادة دستور ٢٣ أو إنشاء جمعية تأسيسية وطنية تكتب دستورا جديدًا، واستشار فؤاد السلطات البريطانية، وفي ٩ نوفمبر ١٩٣٥م، صرح وزير الخارجية الإنجليزي برفض حكومته للفكرتين، فقامت المظاهرات احتجاجا على هذا التدخل العاصف بإرادة الأمة طيلة شهري نوفمبر وديسمبر، وجدد الطلاب ذكريات ثورة ١٩ وأغلقت المحال واحتجبت الصحف ثم تم التفاهم بين الأحزاب على إعادة دستور ٢٣ وإجراء انتخابات حرة، وتألفت الجبهة الوطنية جامعة بين الوفد والاتحاد والأحرار الدستوريين والوطني والشعب، وفي ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ قدمت الجبهة كتابًا لفؤاد تطالبه بإعادة الدستور الذي استجاب في نفس اليوم، وأصدر مرسومًا بإعادة العمل بدستور ٢٣، وفي ١٩ يناير ١٩٣٥م أصدرت وزارة نسيم قانونا جديدًا للانتخابات على أساس الانتخاب الحر باتفاق جميع الأحزاب ولكن الأحرار الدستوريين والشعب طالبوا باستقالة وزارة نسيم لأنهم لا يأمنون إجراءها للانتخابات، فاستقال في آخر يناير وعهد فؤاد إلى علي ماهر بتشكيل الوزارة فاختار جميع أعضائها من المستقلين.

ولم تستطع الجبهة الوطنية أن تستمر في تماسكها في الانتخابات فلم يتفق الأحزاب على توزيع المقاعد، وجرت الانتخابات بلا اتفاق مسبق، وقبل إجرائها توفى الملك فؤاد في ٢٨ إبريل ١٩٣٦م.

بين فيلا وقصرين

«لقد كان ملك فاروق من مطلعه فاتحة الخير والسعادة للوطن العزيز، ففي ملكه السعيد، استقرت الحياة النيابية في البلاد على أساس ثابت من الحرية والمساواة واستتباب الأمن والسلام، في ظل حكم الدستور، في ملكه السعيد، فازت مصر بحريتها واستقلالها وأبرمت معاهدة الصداقة والتحالف بينها وبين بريطانيا العظمى، وفي ملكه السعيد ألغيت الامتيازات الأجنبية فاستكملت البلاد سيادتها التامة، وقامت الصلات بين المصريين والأجانب المقيمين بمصر على دعائم راسخة شريفة من التعاون المثمر تحت سلطان السيادة الوطنية، وحكم القانون العام، وفي ملكه السعيد انضمت مصر إلى عضوية عصبة الأمم بين مظاهر الترحيب الإجماعي والحفاوة الرائعة، وأخذت مقعدها بين زميلاتها أعضاء العصبة في خدمة الإنسانية والسلام فلا غرو، وهذا مطلع العهد أن تمتلئ النفوس بالأمل في مستقبل سعيد، كله النجاح والنصر والتوفيق، مستقبل تواجهه مصر وطيدة اليقين مطمئنة النفس مستبشرة بالفاروق وملك الفاروق»

مصطفى النحاس في خطبة بالبرلمان ٢٩ يوليو ١٩٣٧م احتفالا ببلوغ فاروق ١٨ عامًا وتولّيه سلطاته الدستورية

اجتمع البرلمان في ٨ مايو ١٩٣٦م، وبعد أن وقف الأعضاء حدادا على الملك الراحل وتلاوة كلمات التأبين نودي بفاروق ملكًا لمصر، وأعلن علي ماهر رئيس الوزراء تنازل فاروق عن ثلث مخصصاته الملكية لمصلحة البلاد أي خمسون ألف جنيه سنويا، وقد قوبل فاروق منذ عودته من أوروبا بعد وفاة والده بترحاب واستبشار من الشعب والسياسيين، ربما لصغر سنه وربما كراهية في والده، واستقبلته جماعة الإخوان في شكل استعراضي بفرقهم للرحلات حاملين الأعلام والرايات يبايعون الملك على الكتاب والسنة في أول ظهور سياسي قوي لهم، وقرر البرلمان تشكيل مجلس للوصاية على العرش ولم يأخذوا بوصية فؤاد التي نصت على اختيار محمد توفيق وعدلي يكن (كان قد توفى وقتها) ومحمود

فخري أوصياء، واختاروا الأمير محمد علي وعبد العزيز عزت ومحمد شريف صبري، وقد حلفوا أمام البرلمان في نفس اليوم على احترام الدستور والمحافظة على سلامة الوطن وعلى إثر انتهاء الجلسة قدم علي ماهر استقالته وعهد الأوصياء للنحاس بالوزراة.

وفي عهد هذه الوزارة أصدر قانون بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية فيما بين أعوام ٣٠ : ٣٦م، عدا القتل العمد وألغي قانون حماية الموظفين من رفع الدعوى للمطالبة بالحق المدني، وصدر قانون تعويض إصابات العمل، وتولى قائد مصري رئاسة الجيش المصري لأول مرة منذ عام ١٨٨٢م بتعيين اللواء محمود شكري رئيسًا للأركان، ونقل رفات سعد زغلول إلى الضريح الذي كان إسماعيل صدقي قد بدأ أعماله لينقل إليه رفات ملوك الفراعنة، فأعيدوا إلى المتحف وخصص الضريح لسعد وزوجته.

وبدأت الوزراة في تعيين وإجراء ترقيات استثنائية للموظفين الوفديين، مما أثار انتقادات عنيفة ضدها، ولكنهم ردوا على ذلك بأن موظفي الوفد وسائر المنتمين له تعرضوا لاضطهاد شديد ولا بد من تعويضهم عن الأضرار.

وانتهت المفاوضات التي كانت قد بدأت في أواخر عهد فؤاد بعقد معاهدة ٣٦ بلندن، التي نصت بنودها العسكرية محل الجدل على انسحاب القوات البريطانية من المناطق التي تحتلها إلى قناة السويس، ومعسكرات في شبه جزيرة سيناء، ومناطق للتدريب في الشرقية على أن تحدد بعشرة آلاف جندي و٤٠٠ طيار، في وقت السلم والموظفين المدنيين اللازمين على أن تقوم الحكومة المصرية بإنشاء ثكنات ومنشآت الإقامة للقوات الإنجليزية و٤ آلاف مدني وطرق حربية ومعسكر استشفاء في العريش، بينما تبقى القوات في الإسكندرية ٨ سنوات، أما في حالة الحرب فيحق لإنجلترا احتلال ما تشاء من موانئ ومطارات وطرق مواصلات وتعاونها الحكومة المصرية.

وبعد مرور ٢٠ عامًا من تاريخ المعاهدة ينظر إذا كان الجيش المصري قد استطاع القيام بواجب الدفاع عن مصر وحماية قناة السويس، ويعرض أي خلاف على عصبة الأمم.

أما السودان فقد اعترفت المعاهدة باتفاقية ١٨٩٩م والسيطرة الإنجليزية عليه باعتبار أنها شاركت مصر في استعادة السودان بعد الثورة المهدية (وقع العبء الأكبر في حرب المهدي على مصر، وبلغ عدد ضحاياها ٨٠ ألف شهيد، بينما فقد الإنجليز ١٤٠٠ جندي وظابط، ودفعت مصر ثلثي تكلفة الحملة العسكرية، فتكبدت حوالي ٤٠ مليون جنيه، وفرضت عليها اتفاقيات ١٨٩٩م قصرا) حتى النظر في معاهدات جديدة.

أما الامتيازات الأجنبية فقد اعترفت بريطانيا أخيرا بعدم ملاءمتها والعمل على إلغائها مع استمرار المحاكم المختلطة ومباشرتها للاختصاصات القضائية للقنصليات مع اشتراط أن لا يناقض أي قانون يطبق على الأجانب المبادئ العامة للتشريع الحديث.

وبعد موافقة البرلمان بأغلبية كبيرة على المعاهدة، قرر مجلس الوزراء في ديسمبر اعتبار يوم ٢٦ أغسطس عيدًا للاستقلال، وألغي هذا القرار في وزارة محمد محمود الذي قرر ١٥ مارس ٢٢ عيدا للاستقلال!

واستتبع توقيع المعاهدة فتح الباب أمام أبناء الطبقة المتوسطة للالتحاق بالجيش للحاجة لزيادة أعداده ليتمكن من الدفاع عن البلاد فاستقبلت المدرسة الحربية جمال عبد الناصر (كان قد التحق بكلية الحقوق عندما رُفض من المدرسة الحربية، ولكنه تركها، وأعاد التقدم بعد تغيير قواعد القبول العرفية التي كانت تستلزم أن يكون المتقدم من عائلة لا يقل دخلها السنوي عن ٢٠٠٠ جنيه حفاظًا على التركيبة الطبقية في الجيش) وأنور السادات، والبغدادي، وزكريا محي الدين، حيث من ضمن الضباط الـ١١ الذين كوّنوا الهيئة التأسيسية للظباط الأحرار دخل ٨ منهم الكلية الحربية عام ١٩٣٦م، والباقون في الدفعات التالية.

إلغاء الامتيازات الأجنبية في مؤتمر مونترو ١٩٣٧م

نشأت الامتيازات الأجنبية كمنحة من الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني تأمينا وتطمينا لهم على حقوقهم في ولايات الدولة العثمانية، ومن ضمنها مصر التي حاول خديوها إسماعيل إصلاح الفساد الناتج من تعسف الأجانب في استعمالها، فاتفق مع الدول

الأجنبية على إنشاء المحاكم المختلطة التي توغلت بدورها وخرجت عن إطارها الذي أريد بها فكانت رئاستها وأغلبية أعضائها للأجانب، واختصت بكافة القضايا التي بها طرف أجنبي، وسلبت الحكومة السلطة التشريعية فيما يخص التشريعات التي تمس الأجانب، فكان لا بد من مصادقة الجمعية العامة لهذه المحاكم على القانون ليسري على الأجانب إلى أن دعت الحكومة المصرية الدول الأجنبية الـ١٢ صاحبة الامتيازات إلى مؤتمر مونتروا بسويسرا، حيث اتفقت على إلغائها مع تعهد الحكومة المصرية عدم التمييز ضد الأجانب في قوانين الضرائب، وأن التشريعات المصرية لن تتعارض مع مبادئ التشريعات الحديثة (مقصد النص أحكام الشريعة الإسلامية بطبيعة الحال) مع بقاء هذه المحاكم فترة انتقالية ١٢ عامًا، تلغى بعدها ويختص القضاء الوطني بكافة القضايا المدنية والجنائية للوطنيين والأجانب على حد سواء، وفي ٢٦ مايو دخلت مصر في عصبة الأمم كدولة مستقلة.

بمعاهدة ٣٦ تغير الوضع السياسي في مصر جذريًا باختلاف العلاقات مع إنجلترا وتحول منصب المعتمد السامي إلى سفير، وتحول الوفد لمهادنة الإنجليز، وحل محله التوتر بين القصر والوفد حيث كان الملك الجديد فاروق يراد به أن يكون قائدا بديلا لوالده المكروه، فالتفت حوله بعض أحزاب الأقلية والمستقلين وجماعات كالإخوان المسلمين ومصر الفتاة وعلي ماهر رئيس الديوان ليكون منافسًا لشعبية النحاس والوفد فصورت الجرائد صلواته ورياضته، وأفاضت في مدح أخلاقه وحسن صفاته، مستغلة ميل الشعب للملك الشاب حسن الهيئة.

وكانت معاهدة ٣٦ فاصلة بين عصر النضال ضد الاحتلال وما استوجبه من حمية وطنية، واصطفاف وراء الوفد وبين الواقع السياسي لدولة بها من التناقضات الكثير وفوارق طبقية وثقافية ضخمة، فبتوقيعها برزت على السطح مشكلات العمال وصغار الفلاحين، وتصاعدت حدة الصراع السياسي مع ظهور الجماعات المختلفة الاشتراكية والشيوعية والإسلامية، وزادت الإضرابات العمالية كإضراب عمال الترسانة وعمال المطابع الأميرية وشركة أسمنت طرة.

ومن الأزهر خرجت لأول مرة المظاهرات، تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية، وكان الشيخ مصطفى المراغي شيخًا للأزهر، وهو صاحب فكرة تولية فاروق في احتفال ديني وقف أمامه النحاس بشدة وظهر العداء بينهما علانية في الخطاب الذي ألقاه النحاس ٢ يوليو ١٩٣٨م، متهما فيه المراغي بالتآمر والوقوف وراء المطالبات بتطبيق الشريعة الإسلامية تطبيقا كاملا، وأن يفصل بين الطلبة والطالبات في الجامعات في فترة مؤتمر مونتروا لبحث الامتيازات الأجنبية، وقال النحاس (وكان الغرض من ذلك وضع العراقيل وإقامة الحوائل في سبيل اتفاقنا على سريان تشريعنا المصري على الأجانب المقيمين بيننا، فمما لا جدال فيه أن هذا التطبيق وما يشتمل عليه من قواعد مقررة في شريعتنا السمحة كقطع يد السارق وجلد الزاني لا يقبل ممثلوا الدول الأجنبية الموافقة عليه بحال من الأحوال وكان من شأن هذه الدعاية أن تقف حجر عثرة في سبيل إلغاء الامتيازات).

ولكن الأمر لم يكن تآمرًا أو مجرد صراع سياسي بل هو التناقض الأيدولوجي في المجتمع بين تياري الأصالة والحداثة أو القوى الإسلامية والعلمانية ظهر بمجرد انخفاض غبار معركة الاستقلال.

وفي ٢٩ يوليو ١٩٣٧م، بلغ فاروق ١٨ عاما وتولى سلطاته الدستورية كملك مصر وقدم النحاس استقالته للملك حسب العرف الدستوري فأعاد فاروق تعيينه، ولكن وزارته الرابعة جرى فيها تعديلات أهمها إقصاء النقراشي الذي ضاق النحاس ذرعا بمعارضته خاصة في مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان الذي طلب أن يعرض في مناقصة عالمية ويعرض على البرلمان مصحوبا بتقارير خبراء عالميين بينما كان النحاس يريد إسناده بالأمر المباشر لشركة الكهرباء الإنجليزية.

واستفحل داء الحزبية وظهر بشكل أكبر فخصت الحكومة أنصارها بالرتب والنياشين والوظائف الكبرى وفصل العديد من العمد والمشايخ بحجة أنهم معارضون للوفد وظهرت فرق القمصان الزرقاء والتي كانت منظمة رياضية ثم تحولت إلى ما يشبه الميليشا فأصبح

أعضاؤها يهاجمون معارضي الحكومة متسلحين بالعصي والسكاكين ويفضون اجتماعاتهم بالقوة وزاد على ذلك تعنت الحكومة مع صحف المعارضة وتهديدهم بالمصادرة والمقاضاة.

وفي ٧ سبتمبر ١٩٣٧ أذاع النقراشي بعد إخراجه من الوزارة بيانا دعا فيه الحكومة إلى حل فرق القمصان المختلفة وإلى المساواة بين المصريين، واحترام حرياتهم، وإعادة النظر في مشروع كهرباء خزان أسوان.

وكان جواب الوفد اعتبار النقراشي منفصلا عنه، ولم يرق هذا القرار لفريق من الوفدين الذين ظلوا يذكرون للنقراشي مواقفه الوطنية وتضحياته، ووافقوه في موقفه، ولما أسس النقراشي ناديا ليستقبل فيه مؤيديه هاجمه أصحاب القمصان الزرقاء واعتدوا عليهم وحطموا أثاث النادي.

وفي أواخر أكتوبر بدأت المظاهرات المعارضة للوفد في الجامعات والأزهر ورأى أحمد لطفي السيد باشا وكان مديرا للجامعة أن يوقف الدراسة أسبوعا، تفاديا لتصادم الطلاب بين مؤيد ومعارض، لكن الوزارة رفضت قراره فاستقال من منصبه وبدأت المظاهرات الهاتفة بحياة الملك ترد عليها الأخرى هاتفة بحياة النحاس، وظهرت الخلافات بين السراي والوزارة وبدأت بإعلان فاروق علي ماهر رئيسًا للديوان من خلال أمر ملكي وليس مرسوما يمر على مجلس الوزراء فاعترض النحاس، وفي عدة أمور أهمها طلب السراي حل جماعات القمصان الملونة وانفراد الملك بتعيين كبار موظفي القصر وأن تكون السراي المرجع النهائي في تعيين كبار الموظفين ومنح الرتب والنياشين، وهذا ما لم تقبله الوزارة وبدأت الصحف في الهجوم العنيف على النحاس، وانتعشت أحزاب المعارضة، بينما زايد جناح متطرف في الوفد على النحاس متهمين إياه بالضعف ومطالبين بالبطش بالمعارضة.

وفي ٣ نوفمبر ١٩٣٧ قابل لامبسون السفير البريطاني مكرم عبيد القائم بعمل وزير الخارجية وقتها وذراع النحاس اليمني، وذكر في مذكراته أنه تحدث معه بصراحة عن ضيقهم بجهل فاروق وعدم خبرته وأنه من الضروري التخلص منه وتنصيب ملك آخر مكانه، واتهم الشيخ المراغي بترتيب القلاقل التي كانت في الأزهر وحاول لامبسون

التوسط لحل الأزمة وكانت الحكومة الإنجليزية، مهتمة بهدوء الوضع في مصر في وقت عصيب يخشى فيه قيام صراع أوروبي، فقابل فاروق وأسدى إليه النصائح، وقابل علي ماهر وأطلعه على الموقف وطلب منه تخفيف التوتر وبعد أسابيع من المحاولات، كتب لامبسون تقريره لحكومته بأنه يرى أن يترك الفريقان يخوضان معركتهما للنهاية.

وفي ٢٨ نوفمبر ١٩٣٧ تعرض النحاس لمحاولة اغتيال حيث أطلق عليه أحد أعضاء مصر الفتاة النيران، متهما إياه بالتفريط في حقوق البلاد بتوقيع معاهدة ٣٦، وتعرض حزب مصر الفتاة لحملة مداهمات واعتقالات واسعة، واتهم الحزب بالعمل لصالح إيطاليا الفاشية، وبالغت الحكومة في الهجوم على معارضيها وكيل الاتهامات لهم واحتقن الموقف.

وفي ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م، أرسل فاروق للنحاس خطابًا، جاء فيه (نظرا لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد الوزارة في الحكم، ويأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التي ترأسونها، لم يكن بد من إقالتها تمهيدا، لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأي الأمة).

وهكذا انتهت شهور العسل القصيرة بين الوفد والسراي بإقالة النحاس وتعيين محمد محمود.

وشهد البرلمان معركة بين أحمد ماهر رئيس مجلس النواب (ومنافس النحاس على قيادة الوفد في ذات الوقت) والنحاس الذي حضر للمجلس حاملا مشروعا لسحب الثقة من الوزارة الجديدة، ولكن ماهر حاول منعه فلم يمنحه حق الكلمة فطلب النحاس الاحتكام لأعضاء المجلس، فرفض ماهر باعتباره رئيسه، فقال النحاس إنه يتكلم بإذن النواب وليس بإذنه، فأعلن ماهر رفع الجلسة، وخرج فطلب النواب من وكيل المجلس عبد الهادي الجندي أن يحل محله، ففعل فطلب ماهر من الأمن إطفاء الأنوار، فتلا النحاس بيانه في الظلام وطلب التصويت على سحب الثقة من الحكومة فوافقت الأغلبية التي انحازت إلى

النحاس الذي استصدر من الهيئة الوفدية العليا قرارًا بفصل أحمد ماهر من عضويته في ذات الليلة، ثم فصل مجموعة من أنصاره في اليوم التالي.

ولكن محمد محمود أجل انعقاد البرلمان شهرًا (كالمعتاد) ثم صدر مرسوم بحله.

وأجريت انتخابات جديدة شارك فيها الحزب الجديد الهيئة السعدية، الذي أنشأه النقراشي وترأسه أحمد ماهر باشا وانضم إليه من ترك الوفد ضيقا بسياسات النحاس، وقد نال هذا الحزب ٨٠ مقعدًا في الانتخابات البرلمانية ١٩٣٨م، وانهارت نتائج الوفد بشكل غير مسبق، وإن كانت الحكومة قد تدخلت ضد الوفد بإجراءات إدارية وبإعادة تقسيم الدوائر إلا أن هذا لا ينفي أن الوفد نال هزيمة غير متوقعة، ولم يعد القول بأن الوفد يمثل الأمة ممكنًا بل أصبح مجرد حزب فيها وإن كان الأكبر.

وتكونت وزارة محمد محمود الجديدة من الأحرار الدستوريين والسعديين وبعض المستقلين، «مستقلة وغير مستقلة» للخلافات الكبيرة بين أعضائها، وتدخل السراي الدائم بقيادة علي ماهر رئيس الديوان الذي اضطر محمد محمود لتغير أعضاء وزارته عدة مرات حتى قبل تشكيلها أخيرا بما يوافق رؤيته، وأخرج منها حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني ثم ضغط على محمد محمود بعد شهرين ليجري تعديلا وزاريًا فأقيل أحمد لطفي السيد، وحل محله النقراشي في وزارة الداخلية، وتولى الدكتور أحمد ماهر وزارة المالية.

وكان علي ماهر مثار إعجاب الإخوان ومصر الفتاة، وهو ذو طبيعة استبدادية لا يلقي بالاً للجماهير، وكان صاحب رؤية حول دور إقليمي لمصر في المحيط العربي والإسلامي، سابقًا لغيره بسنوات، وكان وراء الصبغة الإسلامية التي حاول كسبها لفاروق، وجعلت المصلين في الأزهر يهتفون بحياته كخليفة للمسلمين، والإخوان يبايعونه على كتاب الله وسنة رسوله في ساحة قصر عابدين، وجريدة مصر الفتاة تعلنها صريحة (نحن ننادى بزعامة مصر للإسلام وخلافة فاروق).

وأصدرت الوزارة مرسومًا بحظر الجمعيات شبة العسكرية ومن ضمنها القمصان الزرقاء الوفدية والقمصان الخضراء لمصر الفتاة، ثم استقال محمد محمود أغسطس ١٩٣٩م، وخلفه علي ماهر باشا قبل نشوب الحرب العالمية بأسبوعين فقط، وفي ظل توتر عالمي عين محمد صالح حرب باشا وزيرًا للدفاع مما أثار الإنجليز (محمد صالح هرب من خدمته في حرس السواحل في الحرب العالمية الأولى للانضمام لجيش السنوسي في ليبيا) وعين عزيز المصري (المشكوك في ولائه للألمان والأتراك) رئيسًا للأركان وأحيل أمين عثمان باشا صديق الإنجليز المخلص إلى المعاش، وأعلن ماهر للسفير البريطاني استعداده لتلبية طلبهم بإعلان الحرب على ألمانيا، ولكن فاروق رفض هذا رغم اتفاق أغلبية الوزراء على إعلان الحرب فماطلهم وكان السفير يرجو من إعلان مصر الحرب مبكرًا أن يقطع الطريق أمام محاولة الوقوف على الحياد إن جرت العمليات العسكرية لصالح الألمان وهذا ما حدث بالفعل، فإعلان ماهر رفضه لإعلان الحرب على ألمانيا، لأن الوضع لا يتطلب ذلك موجها ضربة شديدة للسفير البريطاني الذي أحس أنه تم التلاعب به وإحراجه أمام حكومته.

وكان وضع الإنجليز صعبا، حيث بدأ الألمان في١٠ مايو ١٩٤٠م الهجوم الكبير فسقطت هولندا، واخترقت الدفاعات الفرنسية، واحتلت بلجيكا، وأجبرت القوات الإنجليزية والفرنسية على الانسحاب الشهير في دنكرك ٢٨ مايو.

وفي ١ إبريل ١٩٤٠م، قدم الوفد مذكرة للحكومة الإنجليزية مطالبا فيها بإعلان الوعد بالجلاء بمجرد انتهاء الحرب، وأن تدعم مشاركة مصر في مؤتمر الصلح بعدها وأن تدخل في مفاوضات تعترف فيها بحقوق مصر في السودان لمصلحة أبناء وادي النيل جميعا والتننازل عن الأحكام العرفية التي أعلنت مرضاة لهم وحل أزمة تصدير القطن للبلاد المحايدة أو شرائه بأسعار مناسبة، وكان رد ماهر على المذكرة عنيفًا، واتهم الوفد بالخروج على الدستور والحكومة، وأدت المنافسة الحزبية إلى أن دعم الأحرار الدستوريين والسعديين ماهر في عدم ملاءمة ما طرحه الوفد، ولكن لامبسون كان قد وصل لنتيجة أن بقاء ماهر في الحكم غير ملائم للمصالح البريطانية ووصف وزارته بالنبات الضار في تقريره لحكومته، واقترح أن يزاح ماهر بالكلية من الوزارة والقصر، وأن يفرض على فاروق

رئيس وزراء ورئيس ديوان، بينما ظل ماهر يناور ويتجنب الدخول في الحرب بل وأمر بسحب القوات المصرية من السلوم إلى مرسى مطروح تجنبا للصدام مع الإيطاليين الذين رفض تنفيذ طلبات السفارة البريطانية باعتقالهم والحجز على شركاتهم وبنوكهم محاولا كسب الوقت ليظهر لمن تكون الغلبة، وحسم لامبستون الأمر لفاروق في مقابلة قائلا: (إن مصر سوف تغرق معنا أو تطفوا معنا من الأفضل أن تطفوا وأن تبذل قصارى جهدها في ذلك لأننا سوف ننتصر في النهاية ومن الأفضل للملك أن لا تضلله الآراء حول هذا الموضوع).

وحاول ماهر وفاروق مقاومة ما يفرضه لامبستون، فراسل فاروق الحكومة البريطانية ظانا أن لامبستون يتصرف بمفرده، وحاول ماهر استمالة الرأي العام بتسريب أخبار عن رغبة إنجلترا في إزاحته للبطش بالرعايا الإيطاليين والألمان، وإدخال مصر في الحرب قصرا، وهذا ما كذبته الحكومة البريطانية، وقد خشيت من تطور الموقف في بيان رسمي ٢٠ يونيه ١٩٤٠م مدعين أن كل ما يطلبونه من الحكومة هو احترام المعاهدات وعدم عرقلة الجهود الحربية.

وحاولت الحكومة البريطانية الوصول لحل وسط بأن يتخلى ماهر عن الوزارة، ويعود لموقعه في الديوان الملكي، ولكن فاروق وماهر حاولا المقامرة استغلالا لضعف البريطانيين، ولكن الإنجليز لم يكن لديهم سعة صدر للمناورات، وقوبلت مناورات فاروق بتلمح أنه يفضّل التنازل عن العرش بدلا من إخراج ماهر من الوزارة، بالرد بأن لامبستون يملك سلطة قبول الاستقالة والأحكام العسكرية البريطانية ستكون واجبة التطبيق وقتها، فاضطر فاروق للتراجع ودعا لاجتماع مع العديد من الشخصيات العامة وأطلعهم على الموقف طالبا رأيهم الذي جاء بقبول استقالة علي ماهر (الذى لم يكن استقال وقتها) فأنقذ فاروق ماء وجهه بادعاء أنه نزل على رأي قادة الأحزاب، وليس تهديد السفارة الإنجليزية، وفي ٢٣ يونيه، توجه أحمد حسنين إلى السفارة ليبلغ لامبستون بموافقة فاروق على الإطاحة بماهر من الوزارة والقصر وخلفه حسن صبري لكنه لم يهنأ بالمنصب فقد توفى في

البرلمان، وهو يتلو خطبة العرش ١٤ نوفمبر ١٩٤٠م، وخلفه حسين سري الذي ظل مقتنعا بالحرب الدفاعية، وتجنيب مصر ويلات الحرب.

بينما على الجانب الآخر، قاد أحمد ماهر حملة تدعو للدخول في الحرب مستندا على أن أطماع إيطاليا تشمل الاستيلاء على مصر والسودان وواجب المصريين في الدفاع عن أرضهم وأن انتصار الحلفاء مؤكد، والزمن ليس في صالح دولتي المحور لتناقص مواردهما مع طول زمن الحرب، بينما يعتمد الإنجليز على موارد مستعمراتهم الكبيرة التي تدعمهم لحرب طويلة الأمد، بينما لم تجد دعوته كبير صدى في الشارع وهاجمته صحف الوفد بضرواة، وفي ١٣ سبتمبر تقدمت القوات الإيطالية واخترقت الحدود المصرية، واحتلت السلوم إلى سيدي براني، وظل حسن صبري رافضا للحرب حتى لو وصل الإيطاليون إلى القاهرة على حد تعبيره (قامت القوات الإنجليزية بالهجوم المضاد في ديسمبر، وردت الإيطاليين وواصلت الهجوم حتى سقطت بني غازى فبراير ١٩٤١م ولكن الألمان أرسلوا المدد بقيادة روميل الذي ألحق بالإنجليز خسائر كبرى، فاسترد بني غازي يناير ١٩٤٢م، ثم طبرق، وأصبح على مرمى حجر من الحدود المصرية، وأصبح الوضع في مصر مضطربا، وقد غلب على الظن بأن مصر ستصير مسرح عمليات عسكرية بين القوتين المتناحرتين إلى أن وقع الصدام الكبير في موقعة العالمين بين جيش المحور المكون من ١٠٨ ألف جندي إيطالي وألماني بقيادة روميل، وجيش الحلفاء المكون من ١٧٤ ألف جندي ومتفوق في عدد الدبابات ونوعها والطائرات حيث أمد الأمريكان الحلفاء بدبابات شيرمان وجرانت، وهزم الألمان واضطروا للتراجع واستمروا، حتى أخلى الحلفاء شمال أفريقيا كله من قوات المحور ١٩٤٣م).

مما أحدث إشكالا في الوزارة حيث استقال الوزراء «السعديّين» الأربعة احتجاجًا، بينما ساد القلق السفارة الإنجليزية، ونمت مخاوف من أن سلوك الوزارة لا يضعف الروح المعنوية للجيش فقط، بل تخوف من أن ينضم الجيش المصري للقوات الإيطالية إن اجتاحت مصر وظهرت أزمة تموينية خانقة حتى شح الخبز في المدن المصرية، واندلعت المظاهرات المؤيدة للألمان، ووقع الخلاف بين فاروق وحسين سري الذي تولى الوزراة بعد

وفاة حسن صبرى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠م، فقدم استقالته وظهرت شائعات بعودة أحمد ماهر الذي أضرب طلاب الجامعات مطالبين بعودته إلى أن حسمت السفارة الإنجليزية الأمر بأسنة الرماح.

وفي ١٩ أكتوبر ١٩٤١م، اعتقل حسن البنا وأفرج عنه بعد شهر وتوقف الإخوان عن أي نشاط معادٍ للإنجليز من وقتها واتجهوا لسياسة المهادنة، وبدأ التفكير في إنشاء التنظيم السري الذي كانت تتم البيعة فيه لأعضاء منتقين على المصحف والمسدس، بينما تولى ضابط الجيش محمود لبيب نظام الكشافة الذي تضخم حتى بلغ أعضاءه ٧٥ ألف عضو في ١٩٤٧م، بينما حظرت فرق القمصان الزرقاء والخضراء لمصر الفتاة والوفد، وظلت هكذا إلى قرار الحل، وتغلغل الإخوان في الجيش والشرطة وأصبح العديد من شباب الضباط من أبناء الجماعة، بينما الوزارات منشغلة بتصارعها الحزبي.

وفي أواخر عام ١٩٤١م وبداية ١٩٤٢م تأكد البريطانيون تمامًا أن فاروق يتواصل مع الإيطاليين والألمان ويسرب لهم معلومات وتم الإعداد للتدخل العسكري الإنجليزي واعتقال فاروق ونفيه عن طريق بارجة حربية رست في السويس ووضعت الرقابة على المطارات تحسبًا لهروب فاروق الذي رتب في حالة دخول الألمان مصر أن يهرب قبلها حتى لا يأخذه البريطانيون معهم في انسحابهم.

٤ فبراير ١٩٤٢م

كان الإنجليز يرغبون في قيام وزارة وفدية أو على الأقل اشتراك الوفد في الوزارة تثبيتًا للوضع الداخلي خلال الحرب، وعندما تأزم الموقف في أواخر عهد وزارة سري أبلغ الإنجليز فاروق برغبتهم في تولي النحاس الوزارة، فعرض عليه توليها وإقامة وزارة ائتلافية، لكنه رفض وأبى إلا وزارة وفدية خالصة، وأيده الإنجليز في طلبه بينما رفض فاروق هذا وأكد أمين عثمان للامبستون أن النحاس سيتولى المنصب سواء استجاب فاروق للأوامر أو تم عزله، وفي ٤ فبراير استدعى العديد من السياسيين ورؤساء الأحزاب والبرلمان وعرض عليهم أحمد حسنين رئيس الديوان الملكي إنذارًا قدمه الإنجليز إلى فاروق بأن يدعو

النحاس لتأليف وزارة قبل السادسة من مساء اليوم وإلا فليتحمل العواقب في تهديد واضح بعزله بالقوة العسكرية، فاحتج الحاضرون ووقعوا احتجاجًا ذيلوه بتوقيعاتهم على انتهاك الإنجليز لاستقلال مصر، وقدم للسفير البريطاني الذي قال إن هذا ليس ردًا وأنه سيحضر للقصر في التاسعة وقبل حضوره حاصرت الدبابات الإنجليزية وآلاف الجنود السراي، بينما قطع طريق القاهرة ألماظة تحسبًا لتدخل قوات من الجيش المصري، وأعلن التأهب في جميع فروع القوات البريطانية واجتمع السفير مصطحبا معه جنرال استون وبعض الضباط الإنجليز المسلحين بالملك وأحمد حسنين الذي نصح فاروق بالإذعان للمطالب الإنجليزية بدلاً من التوقيع على ورقة التنازل عن العرش التي حملها السفير معه، ثم استدعى أحمد حسنين رؤساء الأحزاب ثانية في العاشرة وكلف النحاس بتولي الوزارة وطلب منه الذهاب للسفير البريطاني وإبلاغه بتكليفه، وتواصل النحاس مع السفير البريطاني واتفقا على أن يشكل الوزارة بعد سحب الإنذار البريطاني.

وبعد حادث ٤ فبراير ثار الضباط لكرامة ملكهم وبلادهم وبينما ذهب عبد اللطيف البغدادي وصلاح سالم لرئيس الديوان الملكي أحمد حسنين يسألونه عما يستطيعون فعله لخدمة الملك في تلميح لاستعدادهم لتنفيذ أعمال انتقامية من الإنجليز، وقدم محمد نجيب استقالته التي كتب بها (حيث إني لم أستطع أن أحمي مليكي وقت الخطر فإني لأخجل من أن أرتدي بذلتي العسكرية وأسير بها بين المواطنين)، لكنها رفضت مع شكره على مشاعره الطيبة وولائه، وبدأت نواة تنظيمي الضباط الأحرار والحرس الحديدي في التكون.

وفي مارس ١٩٤٢م أجريت الانتخابات البرلمانية التي قاطعها حزب الأحرار الدستوريين وحزب السعديين الذين اشترطوا رفع الأحكام العرفية والرقابة على الصحف لضمان حرية الانتخابات لدخولها، وهذا ما لم يستجب له النحاس، فانتهت الانتخابات بأغلبية وفدية كبيرة.

وكانت تلك الوزارة وصمة في تاريخ الوفد حيث استغلت الأحكام العرفية في البطش بخصومها، حتى وصل الأمر لاعتقال علي ماهر بعدما التجأ إلى مجلس الشيوخ ثم اعتقل بعض الأمراء ذوي الميول المحورية مثل الأمير عمر الفاروق والنبيل عباس حليم وأغلق نادى السيارات الملكي الذي وصفه لامبستون بأنه مقر الطابور الخامس ومنعت الصحف من نشر مقالات المعارضين وآرائهم.

وأراد أحمد حسنين أن ينتقم لفاروق ويوجه للنحاس ضربة قوية فرتب مقابلة بين فاروق ومكرم عبيد وزير المالية، خرج منها الأخير ليدلي بحديث يمتدح فيه فاروق ليثير عليه غضب النحاس، وبدأ الخصام بين الصديقين الذي وصل بالنحاس لمحاولة إقالة مكرم من وزارة المالية بعدما عارض مكرم عبيد الترقيات الاستثنائية للموظفين الوفديين لكن فاروق رفض قبول إقالته فاستقال النحاس وأعاد تشكيل الوزارة بدونه واوضح النحاس في خطاب الاستقالة أن سببها الخلاف بينه وبين مكرم ٢٦ مايو ١٩٤٢م ليتحول مكرم إلى العداء للنحاس ويكون مخلب قط للقصر للانتقام منه وساعد فاروق مكرم عبيد على تكوين حزب الكتلة الوفدية بعدما استصدر النحاس أمر إقالته من الوفد من الهيئة الوفدية، ورد مكرم بجمع العديد من الوثائق التي تمس سمعة النحاس المالية وزوجته وأقاربه وأعضاء من الوفد، وضمها في الوثيقة المسماة الكتاب الأسود، وطبع هذا الكتاب، ووزع واشتركت في توزيعه سيارات للجيش للحيلولة من دون مصادرته، وطالب مكرم في البرلمان بأن يقيل فاروق الوزارة ووصل الأمر بالنحاس إلى أن يعتقل صديق عمره مكرم بعد إسقاط الصفة النيابية عنه، واستمر الصراع بين الطرفين، وقامت في ١١ فبراير ١٩٤٣م مظاهرة بمناسبة الاحتفال بعيد ميلاد فاروق خرج بها طلاب الأزهر مهاجمين حكومة النحاس، ووقعت مصادمات أمر على إثرها النحاس باعتقال بعض المشايخ وتدخل القصر، وانتهى الأمر بالإفراج عنهم، واستمر فاروق في اجتذاب الطلاب والعمال حوله، فأقام مأدبات للإفطار في رمضان في قصوره بالقاهرة والإسكندرية، دعا إليها ممثلين عن العمال، وزار مصانع كفر الدوار والمحلة والبحر الأحمر بتخطيط أحمد حسنين الذي أنعم عليه فاروق بقلادة فؤاد الأول، ولقب صاحب المقام الرفيع، وجاء حادث القصاصين، حيث

أصيب فاروق في حادث سيارة ١٥ نوفمبر ١٩٤٣م، لتخرج مظاهرات الطلاب المؤيدة لفاروق، وتظهر لهفة الجماهير وخشيتهم عليه، واستقبل استقبالا حارًا، عندما خرج من المستشفى، بينما تناقصت أسهم النحاس والوفد الجماهيرية بشدة، وفي بداية ١٩٤٤م، ظهر وباء الملاريا بالصعيد، فقام فاروق بزيارة للوجة القبلي وزع فيها الأدوية والأطعمة على المصابين.

وفي إبريل ١٩٤٤م حاول فاروق التخلص من النحاس، وفاتح أحمد حسنين باشا السفير البريطاني في الأمر على أن يتولى هو رئاسة الوزراء محل النحاس، فاستشار حكومته فجاء ردها بالرفض وتسرب هذا الرد، فظهر الجفاء واضحًا بين الوفد والسراي.

وفي ٧ أكتوبر ١٩٤٤م، وضع برتوكول الإسكندرية لإنشاء الجامعة العربية، وفي اليوم التالي ٨ أكتوبر، أقيل النحاس بخطاب سلم إليه في فندق سيسل بالإسكندرية، بينما تولى أحمد ماهر الوزارة في نفس اليوم بالقاهرة ليؤلف وزارة ائتلافية من جميع الأحزاب عدا الوفد.

وبدأ أحمد ماهر وزارته بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، وفي مقدمتهم علي ماهر ومكرم عبيد وعمال المطابع الذين طبعوا الكتاب الأسود وغيرهم من المعتقلين.

وقام أحمد ماهر بحل مجلس النواب ذي الأغلبية الوفدية، وأعلن انتخابات جديدة، قرر الوفد عدم المشاركة فيها متذرعين بالأحكام العرفية ورقابة الصحف، بينما رأى الكثيرون السبب الحقيقي للمقاطعة الخشية من الهزيمة، بعدما انهارت شعبية الوفد وألغى ماهر الترقيات الاستثنائية التي قامت بها وزارة النحاس، وتعدت ثلاثة آلاف حالة ووضعت وزراته كادرًا لعمال الحكومة، ورفعت رواتب صغار الموظفين وأصلحت نظام التموين وعممت نظام البطاقات التموينية بعد عمل إحصاء دقيق للسكان وزادت الحصص التموينية وأضيفت إليها الأقمشة الشعبية ومنع ما كان يحدث من استيلاء على السلع التموينية بتصاريح حكومية وبيعها في السوق السوداء.

وفي ٢٤ فبراير ١٩٤٥ كان أحمد ماهر في البرلمان يلقي بيانًا يوضح فيه ضرورة إعلان الحرب على ألمانيا واليابان حتى يتسنى لمصر المشاركة في مؤتمر سان فرانسيسكوا لدول الحلفاء وبعد إلقائه البيان في مجلس النواب اتجه لمجلس الشيوخ، وفي البهو الفرعوني أطلق عليه محامٍ شاب الرصاص، فأرداه قتيلا وحمل الكثيرون الوفد والنحاس شخصيًا مسؤولية هذه الجريمة، حيث كان مصدر الهجوم الشديد على أحمد ماهر، وإيهام الناس بأن إعلان الحرب سيؤدي لإشتراك مصر فعليا في الحرب ضد اليابان وألمانيا في ميادين القتال، وليس مجرد إجراء شكلي قامت به سوريا ولبنان وغيرهم للمشاركة في ترتيبات ما بعد الحرب، وقد اشتركت مصر بالفعل في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي أنشئ فيه ميثاق الأمم المتحدة.

وبنهاية الحرب العالمية الثانية، كانت مصر قد أرهقت اقتصاديًا، حيث سيطرت إنجلترا على تصدير القطن، فمنعت تصديره إلا إليها والولايات المتحدة وبثمن بخس تحدده لجنة بريطانية واستولت السلطات البريطانية على المواد التموينية لجيوشها وحلفائها، ودفعت أثمانها ببنكنوت البنك الأهلي، فقامت موجة تضخمية وارتفعت الأسعار مع شح السلع حتى ارتفعت تكاليف المعيشة في مصر بنهاية الحرب إلى ٣٥٠٪، بينما لم ترتفع في إنجلترا إلا بنسبة ١٣٥٪، وفي استراليا بنسبة ١٢٠٪، وفي نهاية الحرب ١٩٤٥م كانت بريطانيا مدينة لمصر بقرابة ٤٥٠ مليون جنيه استرليني في دين غريب بلا شروط ولا موعد للسداد.

وتولى النقراشي رئاسة الوزراء، وفي يونيو ١٩٤٥م، ألغيت الرقابة على المطبوعات وأبيحت الاجتماعات العامة، ومنعت الاعتقالات، ثم ألغيت الأحكام العرفية في أكتوبر، وفي ديسمبر أرسلت الحكومة مذكرة لبريطانيا مطالبة بالجلاء ووحدة وادي النيل والدخول في مفاوضات لإعادة النظر في معاهدة ٣٦، ولكن في يناير ١٩٤٦م جاء رد إنجلترا بتمسكها بمبادئ معاهدة ٣٦.

وفي ٥ يناير ١٩٤٦م، اغتيل أمين عثمان الذي منحته إنجلترا لقب سير تقديرا لخدماته واتجهت الاتهامات للقصر بتدبير الجريمة خاصة بعد استقالة هيئة المحكمة التي نظرت

القضية التي اتهم بها أنور السادات، وانتهت بتسريحه من الخدمة لعدم ثبوت التهمة عليه (اعترف محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية الأسبق أن مجموعتهم هي من قتلت أمين عثمان، وحاولت اغتيال النحاس بقنبلة وأن السادات كان هو مسؤول السلاح في المجموعة) وعقب خمس أسابيع من الحادث أنعم فاروق برتبة الباشوية على محمود توفيق وكيل وزارة المواصلات، ووالد القاتل وبعد الحكم المخفف على حسين توفيق هرب من محبسه بعد شهرين تقريبًا.

وفي ٩ و١٠ فبراير ١٩٤٦م قامت مظاهرات الطلبة التي تصدت لها قوات البوليس بالقوة لأن المظاهرات كانت محظورة رغم توافق المظاهرات مع مطالب الوزارة وتأييدها لموقفها وقتل سبعة من المتظاهرين، فتحرج مركز الوزارة وقدم النقراشي استقالتها ١٥ فبراير، وخلفه إسماعيل صدقي الذي رأى سياسة منع المظاهرات بالكلية خطيرة وقد أسقطت وزارة شعبية من قبله، فسمح بها مع احتياطات أمنية كثيفة.

وفي ٢١ فبراير قامت مظاهرات ضخمة في اليوم الذي حدد بيوم الجلاء، حيث أضرب العمال والموظفون وقامت المظاهرات الهاتفة بلا حزبية بعد اليوم، والجلاء ووحدة مصر والسودان وكاد اليوم يمر بسلام إلا أن سيارات بريطانية مسلحة هاجمت المتظاهرين في ميدان الإسماعيلية واقتحمت جموعهم مخلفة ٢٣ شهيدًا وأكثر من ١٠٠ جريح.

وفي ٤ مارس اتُّفق على إعلان الحداد العام على ضحايا هذا اليوم ووقعت في الإسكندرية صدامات بين المتظاهرين والجنود الإنجليز، قتل فيها العشرات وأصيب المئات.

وفي ٦ يوليو وقع اشتباك بين مجموعة من الإخوان وأخرى وفدية ببورسعيد فقتل أحدهم وأصيب آخر فهاج الوفديون في المدينة وهاجموا دار الإخوان بها وأحرقوها وحاصروا حسن البنا في أحد المساجد وخرج منه بصعوبة، وسبب الخلاف كان تحالف الإخوان مع صدقي الذي أعطاهم سطوة في الحكومة استثمرت في الدعاية للجماعة وافتتاح شعب جديدة لها وإقامة المسيرات والاحتفالات والاجتماعات بحرية من دون باقي الجماعات والأحزاب.

وبدأ صدقي في مفاوضات غير مجدية مع الإنجليز الذين فطنوا لتفرق الأمة وضعفها انتهت باتفاقية صدقي بيفين ١٩٤٦م الذي أعلن سبعة من أعضاء الوفد المصري الذي فاوض عليها رفضها، فرد صدقي بحل وفد المفاوضات! واستقال صدقي في ديسمبر متعللا بالمرض بعدما فشلت مفاوضاته، واصطدم بالإنجليز في مسألة السودان حيث أعلن أن وحدة مصر والسودان متفق عليها، فقامت مظاهرات عنيفة من دعاة الانفصال في السودان دعمتها الحكومة الإنجليزية وأعلنت أن أمر السودان لن يتغير إلا بموافقة أهله.

وكانت وفاة أحمد حسنين المفاجئة في ٤٦م إثر اصطدام سيارته بشاحنة جنود بريطانية ضربة قاسمة للقصر فقد رحل آخر رجل، كان يمكنه السيطرة على فاروق وظهر الشقاق بين فاروق وأمه المكلومة (كانت قد تزوجت حسنين سرًا) التي سرعان ما هاجرت بعد استفحال المشكلات بينها وبين ابنها ولم تعد لمصر أبدا وإن كانت هجرتها سببا رئيسًا لتغيير تاريخها.

وفي ٩ ديسمبر عاد النقراشي للوزارة، وفي فبراير ومارس ١٩٤٧م، بدأت القوات الإنجليزية في الجلاء عن مواقع عديدة بالقاهرة والإسكندرية، وعندما وجد النقراشي إصرارًا من الحكومة البريطانية على موقفها من السودان رفع القضية برمتها إلى مجلس الأمن في أغسطس ١٩٤٧م مطالبًا بالجلاء التام عن مصر والسودان وإنهاء النظام الإداري الحالي في السودان متحديًا بريطانيا التي تمسكت بمعاهدة ٣٦ واتفاقية ١٨٩٩م، وبعد عدة جلسات اتخذ مجلس الأمن موقفا سلبيا بعدم الفصل في القضية، وساهم في ذلك ضعف الموقف المصري، حيث بعث النحاس برقية إلى مجلس الأمن يدعي فيها أن الحكومة المصرية لا تمثل الشعب الذي تؤيد أغلبيته الساحقة حزب الوفد، فلم تحصل مصر على قرار بجلاء القوات الأجنبية كسوريا ولبنان وإيران خاصة لتأخرهم عن الوقت المناسب، حيث خدع الإنجليز صدقي بمفاوضات غير مجدية بدلاً من أن يتوجه للمجلس مباشرة لحل المسألة.

وكانت الأزمة الاجتماعية/ الاقتصادية في مصر تزداد تفاقما.

بينما قدرت مصلحة الإحصاء في عام ١٩٤٢م أن ما يلزم للأسرة المكونة من زوج وزوجة وأربعة أولاد لا يقل عن ٤٣٩ قرشًا شهريًا طعاما وكساءً وفق الأسعار الرسمية لا أسعار السوق الأعلى ومع هذا فقد كان متوسط الأجر الشهري للعامل في عام ١٩٤٢م لا يتجاوز ٢٩٣ قرشا في الشهر، أما البروليتاريا الريفية فكانت الأسوأ حالا، هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه الأرباح الموزعة في الشركات المساهمة في مصر من ٧,٥ مليون عام ١٩٤٢ إلى قرابة ٢٠ مليونًا، في عام ١٩٤٦م ذهب أغلبها إلى جيوب الرأسماليين، كما ارتفعت إيجارات الأراضي الزراعية من ٢٥ مليون جنيه عام ١٩٣٩م إلى ٩٠ مليونا عام ١٩٤٥م، ذهب معظمها إلى جيوب كبار ملاك الأرضي الزراعية.

وظلت أزمة ارتفاع الأسعار خاصة المواد الغذائية كابوسًا يتهدد المصريين أواخر الأربعينات، وحتى بعد انتهاء الحرب، وفي عام ٤٧م صدرت تقارير اللجنة الوزارية لبحث مطالب العمال ليظهر لنا مدى الظلم الذي تعرض له العمال في هذا العصر، حيث تراوحت الأجور اليومية بين خمسة قروش إلى ١٦ قرشًا، وبلا إجازات مدفوعة ولا يوم إجازة أسبوعي، وبساعات عمل تصل إلى ١٢ ساعة، أما المحاجر والمناجم فكانت أوضاعها مأساوية، فكان العمال يقضون قرابة ١٢ ساعة متواصلة داخل المنجم بسفاجا ليحصلوا على ١٠ قروش يخصم منهم ٣.٥ قرش مقابل وجبة من العدس والخبز ويسكنون في غرف ضيقة كل ثلاثة في غرفة، ويفصل العمال عندما يسقطون من المرض بسبب الأوضاع غير الآدمية التي يجبرون عليها.

وتأثرت القوى السياسية بالأوضاع الاجتماعية بالطبع، فقدم النائب محمد خطاب ١٩٤٥م مشروعًا بتحديد الملكية بمئة فدان، بالنسبة للمستقبل مع عدم تغير الأوضاع الحالية لا للملاك الحاليين ولا ورثتهم ولكنه رُفض، ونشر ميريت غالي كتابًا يدعو فيه لمشروع إصلاح زراعي يقضي بتحديد الملكية بـ٢٠٠ فدان، وتوزيع أراضي الدولة والأوقاف على الفلاحين، أما حزب مصر الفتاة، فقدم برنامجا حزبيًا طموحًا في ١٩٤٨م، يقضي بتحديد ملكية الأراضي الزراعية بحد أقصى ٥٠ فدانًا، وأن تشتري الحكومة الزائد بسندات تعطي ربحا سنويًا، وتستهلك في خلال ٢٥ عامًا، وتوزع هذه الأراضي خمسة أفدنة لكل فلاح

بأقساط طويلة الأجل، وملكية الدول لشركات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والمواصلات وإقرار الضرائب التصاعدية، ووضع نظام للتأمين الاجتماعي والتعليم، وأخيرًا وضع حد أدنى وأقصى للدخول وحذف ما يناقض الشريعة الإسلامية من تشريعات وإلغاء الرتب والألقاب، وتنظيم اتحادات للعمال والفلاحين وكفالة حق الإضراب للعمال و»كهربة» مصر في غضون خمس سنوات، وتأميم الطب لكفالة الرعاية الصحية للجميع أما بالنسبة للسياسة الخارجية فبالإضافة لمناهضة الاستعمار كان برنامج الحزب يقضي بالسعي لتكوين الولايات العربية المتحدة، حيث تندمج الدول العربية في اتحاد موحد، الجيش والاقتصاد.

ولكن ظل الرأسماليون مسيطرين على الأحزاب والبرلمان في ظل تشرذُم القوى اليسارية، حتى إن عبد العزيز فهمي باشا قطب الأحرار الدستوريين، رد على مطالبة النحاس بحل البرلمان ١٩٤١م لأنه يمثل الأقلية، بأن البرلمان القائم يمثل البلد كغيره وأنه يضم الأعيان والمثقفين المتساوين تمامًا في الكفاءة والمؤهلات لهؤلاء الذين خسروا في الانتخابات وأن أغلبيتهم أقارب أو زملاء للخاسرين، وتظهر الإحصائيات أن عائلات كبار الملاك الثلاثين دائمًا ما كانت ممثلة في البرلمان، أيا ما كانت الأحزاب التي تحوز أغلبيته، بينما اختفى التمثيل الحقيقي للعمال والفلاحين.

ومع مطلع عام ١٩٤٧م بدأت حركة الإضرابات الكبرى المطالبة بحقوق العمال وامتدت لإبريل ١٩٤٨م، فأضرب عمال نسيج الفيوم وشركة باتا للأحذية وشركة النور بالإسكندرية وعمال شركة شل، وأضرب عمال شركة سباهي، بعدما فصلت الشركة قادة العمال الذين كونوا نقابة لهم وانتهى الإضراب بتدخل الشرطة واعتقال العشرات.

وفي ٢ سبتمبر ١٩٤٧م حدث إضراب عمال المحلة الكبرى حيث أضرب ٢٦ ألف عامل عن العمل واعتصموا بمصانعهم مطالبين بمنع الفصل التعسفي وزيادة الأجور وتقرير إجازة سنوية مدفوعة وتصدت الشرطة لتظاهرة قام بها العمال بالرصاص، فقتل أربعة وأصيب

المئات، إلى أن تدخلت قوات الجيش، واحتلت المصانع وأخرجت العمال المعتصمين منها بالقوة.

وتكرر الأمر في ٢٦ سبتمبر في شركة الأهلية للغزل بالإسكندرية، فاحتلها الجيش وأضرب عمال شبرا الخيمة تضامنًا مع زملائهم.

وفي ٧ أبريل ١٩٤٨م أضرب ممرضو مستشفى القصر العيني، وكانوا يبلغون قرابة ١٥٠٠ ممرض، فاقتحمت قوات الجيش والشرطة المستشفى، واعتُقل قرابة ٥٠٠ منهم، وكذلك أضرب مدرسو التعليم الحر، وموظفو التلغراف، ومعاونو السكك الحديدية.

لكن لا إضراب يقارن بإضراب ١٥ إبريل ١٩٤٨م، حيث أضرب ضباط وجنود الشرطة والمرور والمطافئ عن العمل لإرغام النقراشي على زيادة رواتبهم ومساواة العسكريين منهم برجال الجيش والمدنيين برجال القضاء في الامتيازات واعتراضًا على نقل عدد من قادة الضباط وإحالة بعضهم إلى الاستيداع.

ولجئت الحكومة إلى الجيش لاحتلال أقسام الشرطة وحفظ الأمن واصطدمت قوات الجيش بالإسكندرية بالحرس الجمركي فقتل ثلاثة وأصيب العشرات، وخرج رجال الشرطة في مظاهرات انضم إليهم فيها العمال والطلاب، واشتعل الوضع في الإسكندرية، وأحرق قسما الجمرك والميناء الصغير، وأحرقت عدد من عربات الترام ودور السينما والمحال، وقتل العشرات وأصيب المئات، وطالع العالم في دهشة أخبار مصر حيث رجال الشرطة والجيش يتبادلون إطلاق النار في شوارعها، وسارع النقراشي بالذهاب إلى الإسكندرية وأصدر قرارا باعتبار كل من لا يعود إلى عمله من رجال الشرطة في اليوم التالي مفصولاً، وحظر النشر عن ما حدث.

حرب الألف جبهة

«أولتني الجامعة العربية شرف تعييني قائدًا أعلى للجيوش العربية، ألم تكن مصر أولى بهذا الشرف وهي أكبر الدول العربية؟ أم أن الغرض الحقيقي وراء ذلك هو إلقاء اللوم والمسؤولية علينا في حالة الفشل؟»

الملك عبد الله ملك الأردن ١٣ مايو ١٩٤٨م، في مقابلة مع قادة القوات العربية في عدن

في ٢٩ /١١ / ١٩٤٧م أصدرت الأمم المتحدة قرارها رقم ١٨١ بتقسم فلسطين إلى دولتين ليبدأ فصل جديد في الحرب التي مازالت مستمرة ليومنا هذا.

ولمدة أقل من عشرين شهرًا ما بين قرار التقسيم إلى الهدنة النهائية بين سوريا وإسرائيل يوليو ١٩٤٩م، كانت وقائع هذه الحرب التي غيرت وجه المنطقة، وفي غضون ثلاث سنوات من نهايتها كان قد اغتيل رئيس وزراء مصر ولبنان والملك عبد الله وأطيح برئيس سوريا وملك مصر بانقلابات عسكرية.

بدأ الاستيطان الصهيوني في فلسطين مبكرًا في منتصف القرن التاسع عشر، وقد أعلنت القنصلية البريطانية منذ نشأتها في القدس ١٨٣٩م حمايتها لليهود ودعمها لطموحها في إنشاء وطن قومي لهم، وفي ١٨٧٩م قدم لورانس أوليفانت مشروعًا لاستثمار الأراضي على نهر الأردن مقترحًا توطين اليهود به، للحكومة البريطانية برئاسة دزرائيلي، فتبنته الحكومة، ولكن السلطان عبد الحميد رفض المشروع وصرح بأنه لن يسمح بتوطين اليهود في فلسطين تحديدًا من دون سائر ولايات الدولة العثمانية، لأن غرضهم هو إقامة دولة على أساس ديني بها، وفي عام ١٨٨٠م وقع السلطان عبد الحميد قانونًا بمنع هجرة اليهود إلى فلسطين، وفي ١٨٩٣م أصدر قانونا بمنع بيع الأراضي الفلسطينية لليهود وقد حاول هرتزل الزعيم الصهيوني في مقابلة مع السلطان، صحبه فيها الحاخام لاوي أن يغري السلطان بالمال وهو عالم بالحالة المالية السيئة للدولة العثمانية، نظير تنازل الدولة

العثماينة عن جزء من الأراضي التي تملكها في فلسطين بأي ثمن، ولكنه قوبل بالرفض القاطع، ورفض أيضا وساطة الإمبراطور غليون الثاني إمبراطور ألمانيا ١٨٩٧م، وعروض أخرى تشمل مساعدات مالية ضخمة وأخرى عسكرية أثناء الحرب مع روسيا، وفقد اليهود كل أمل في تغيير السلطان عبد الحميد موقفه فتحولوا للسعي لإسقاطه أو التخلص منه بأي طريقة ويعزي البعض محاولة الاغتيال الفاشلة التي قام بها فوضوي أرميني في عام ١٩٠٥م، وأدت إلى الحملة العسكرية على أرمينيا ومذابح مروعة للأرمن إلى مؤامرة صهيونية، ولكن الثابت هو الدعم اليهودي للمعارضة داخل تركيا وخارجها وترويج الشائعات عن السلطان وذمته المالية وجرائم ارتكبها في حق معارضيه، ودعم جمعية تركيا الفتاة بقيادة مدحت باشا، حتى إن اللجنة التي أوفدها البرلمان العثماني، وأتت للسلطان تبلغه بقرار خلعه كان من ضمنها زعيم يهود سالونيك عمونئيل قرة صو الذي انتفض السلطان حين رآه وقال: (بأي قصد أتيتم بهذا اليهودي إلى هنا؟ أنا أفهم حقكم كمسلمين في خلع سلطانكم وخليفة نبيكم ولكن ما هي علاقة هذا اليهودي بالذي جئتم من أجله) وعندما أغلقت سبل الهجرة لفلسطين، اتجه اليهود لوجهات أخرى حيث اقترحت الأرجنتين، وتفقدت شبه جزيرة سيناء ١٩٠٣م، ولكن عدم وجود المياه حال من دون اختيارها، ثم عرض تشمبرلين وزير المستعمرات البريطاني أراضي في أفريقيا الشرقية البريطانية، لكن صهيونيٍّ روسيا تمسكوا بأن يكون الوطن اليهودي في فلسطين من دون سواها.

وجاءت الحرب العالمية الأولى ليقع الإنجليز في الحاجة لدعم بيوت المال اليهودية وسعيهم لضم أمريكا لصف الحلفاء، فصدر تصريح بلفور في صورة خطاب إلى لورد روتشيلد، وبدأت الهجرة اليهودية إلى فلسطين في التزايد المضطرد.

ومن قبل أن تدخل الجيوش النظامية العربية فلسطين كانت قوات المتطوعين المتعددة قد بدأت الاشتباك مع الصهاينة بالفعل، فكانت هناك قوة الضابط المصري أحمد عبد العزيز قائد الكتيبة الخفيفة، والتي قدم جمال عبد الناصر استقالته ليتطوع بها، ولكنها رفضت.

وتولى الضابط السوري فوزي القاوقجي قيادة جيش الإنقاذ الذي دعمته الجامعة العربية وضم أربعة آلاف من المتطوعين.

بالإضافة إلى الفصائل الفلسطينية المتنوعة خاصة التي يقودها مفتي القدس أمين الحسيني والتي كانت على ضعفها، نتيجة لإنهاكها في الصراع مع الجيش الإنجليزي والعصابات الصهيونية منذ بداية ثورة ٣٦، لا تزال تمثل قوة يمكنها لعب دور، وكذلك كانت مجموعات من الإخوان المسلمين ومصر الفتاة وغيرهم، قد تسللت من سوريا ومصر.

وفي ٢ إبريل ١٩٤٨م احتلت القوات الصهيونية القسطل ذات الموقع الإستراتيجي الهام مندفعة للاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي قبل انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين ١٥/٥/١٩٤٨.

وحاول القائد الفلسطيني عبد القادر الحسيني أن يحصل على دعم الجامعة العربية ولكن لم يصغ إليه أحد، بل حذروه من اتخاذ تحرك فردي قبل انتهاء الانتداب البريطاني خشية الدخول في صدام مع إنجلترا، فكان رده عليهم أن قال لعبد الله عزام أمين الجامعة العربية (والله يا باشا إذا ترددتم وتقاعستم عن العمل فإنكم ستحتاجون بعد ١٥/٥ إلى عشرة أضعاف ما أطلبه منكم الآن، ومع ذلك فإنكم لن تتمكنوا من هؤلاء اليهود إني أشهد الله على ما أقول وأحملكم سلفًا مسؤولية ضياع القدس ويافا وحيفا وطبرية وأقسام أخرى من فلسطين).

ثم توجه عبد القادر لتحرير القسطل مع من جمعهم من المجاهدين ورغم استبسالهم لم يستطيعوا أن يقاوموا عصابات الصهاينة، الأكثر تدريبًا وتسليحًا وعددًا طويلاً، فاستشهد الحسيني والعديد من المجاهدين، واضطر من نجا منهم للانسحاب.

وبالقرب من القسطل، وبعد انهزام القوات العربية، كانت قرية دير ياسين التي أجرت بها عصابات الهاجاناة مذبحة دموية بقرت بها بطون الحوامل، وقطعت رؤوس الأطفال انتقامًا من المجاهدين وإرهابًا للمدنيين، وتفاخر بيجن رئيس وزراء إسرائيل وقائد هذه المذبحة

بأن آثارها «الإيجابية» كبيرة، فقد أدت إلى تهجير مئات الآلاف من العرب تحت تأثير الرعب والهلع من تكرار المذبحة، وقد ساهمت الإذاعات والصحف العربية في إثارة الرعب لدى المدنين الفلسطينين بالإفاضة في تصوير بشاعة ما جرى بقصد استفزاز القوى العربية، للتدخل السريع، فساهم هذا في إحداث التهجير الذي طالما حلم به الصهاينة بالإضافة إلى مزاعم أن الجيوش العربية ستقضي على الصهاينة في أيام قليلة يعودون بعدها لقراهم في أمان، ثم احتلت حيفا بعد مقاومة عنيفة ثم القدس الغربية.

وفي ١٤/٥ /١٩٤٨م أعلن بن جوريون قيام دولة إسرائيل، وفي اليوم التالي أعلن نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين وأعلنت الحرب.

ودخلت الجيوش العربية فلسطين بأجندات متعددة وأهداف مختلفة ربما كان آخرها إقامة دولة فلسطينية.

وتظهر لنا الوثائق الإسرائيلية ما خفي عن الشعوب طويلاً من صراع عربي عربي محتدم كان يجري أثناء الحرب (تطبق إسرائيل قانون إزالة السرية عن كافة الوثائق بمرور ثلاثين عامًا على وقوعها، وفي ظل انعدام قوانين حرية المعلومات في البلاد العربية، تبدو الوثائق الإسرائيلية الأصدق، لأن ما عداها مجرد اجتهادات صحفية وشهادات فردية قلما تتميز بالموضوعية).

وخلافًا للدول العربية الأخرى لم يكن لفلسطين تحت الانتداب البريطاني أي سلطة شرعية فلا برلمان ولا أحزاب ولا أي مسؤول عربي، وبينما شرعنت بريطانيا وعصبة الأمم الوكالة اليهودية ودعمتها، لم يكن للفلسطينين جهة تقوم على شؤونهم ولم يمنحوا حق تقرير المصير، وفي مقابل التفوق العددي الفلسطيني كان اليهود يمتلكون شبه دولة وتنظيم قوي وميليشيات ذات تدريب عسكري عالٍ، فبعد استشهاد الشيخ عز الدين القسام قرب جنين، اشتعلت الثورة الفلسطينية الكبرى ٣٦ التي انتهت بحملة عسكرية عنيفة ١٩٣٨م، قمعت الثورة بوحشية، وفي نهاية الثلاثينات كان هناك ٦٠٠٠ يهودي مسلح يساعدون القوات البريطانية في القضاء على آخر مظاهر الثورة التي كانت هزيمتها نكبة كبيرة، استشهد فيها

قرابة ٥٠٠٠، وأصيب واعتقل، ونُفي عشرات الآلاف وصودرت الأسلحة والذخائر، ومُنع الفلسطينيون من الحصول عليها، وضرب الاقتصاد الفلسطيني بعنف وتضررت كافة قطاعاته، بينما تعاظمت قوة اليهود الاقتصادية والعسكرية، وفقد الفلسطينيون القيادة الموحدة، وقد تفرق القادة الفلسطينيون بين المعتقلات والمنافي، ونال الكثير منهم الشهادة وتم حل اللجنة العربية العليا، وكافة التنظيمات السياسية الفلسطينية.

وإن أردنا رسم خريطة للصراع العربي العربي في حرب فلسطين نجد أطرافه:

الدروز، فبينما انصرف الاسرائيليون إلى تهجير المسلمين والمسيحين استبقوا الدروز الذين تآمر بعضهم حتى انشق أفراد من كتيبة الدروز في جيش الإنقاذ العربي وانضموا للجيش الإسرائيلي وأصبح للدروز مكان في الجيش الإسرائيلي من وقتها إلى الآن وتآمر الدروز في عدة مدن وقرى فلسطينية مع الصهاينة لدخولها من أحيائهم وقد ارتضوا بأن يكونوا جزءًا من الدولة اليهودية في ضربة مبكرة وعنيفة لفكرة القومية العربية.

مفتي القدس أمين الحسيني أحد أكثر الشخصيات العربية إثارة للجدل وقد عين الإنجليز الشيخ أمين الحسيني مفتيًا للقدس ١٩٢١م، وأنشأوا مجلسا أعلى للشؤون الإسلامية جُعل مهيمنا على الأوقاف الإسلامية بعد زوال العثمانيين، وجعل رئيسًا له أيضا ولكنه انضم للحراك الثوري، وأصبح من أكبر قادته، فتم نفيه ١٩٣٧م، ولجأ لألمانيا النازية ليكون علاقة محل تعجب مع هتلر ثم تمكن من الهرب قبل سقوط برلين ليلجأ للقاهرة، ويحظى بحماية القصر ١٩٤٧م، ثم سرعان ما وقع الخلاف ليتحول لعداء بينه وبين عبد الرحمن عزام وغيره من الشخصيات السياسية الكبرى، ليصل الأمر لاعتقاله بعد الحرب ثم يعود لقيادة الهيئة العربية العليا بعد ٥٢م، ثم ينتقل لبيروت ١٩٦١م، ويقطع علاقاته بالنظام المصري الذي أنشأ بتوجيه الجامعة العربية تنظيما بديلا، يجمع الفصائل باسم منظمة التحرير الفلسطينية.

الملك عبد الله ملك الأردن، كانت القوة العربية الأفضل وقتها هي الجيش الأردني المسمى الفيلق العربي بقيادة جلوب باشا البريطاني، ومن ضمن ٥٠ ضابطًا يمثلون هيئة قيادته كان ٤٥ منهم إنجليز.

وقد كان الملك عبد الله يهدف لإنشاء سوريا الكبرى حيث يضم سوريا والجزء العربي من فلسطين لمملكته متفقًا مع اقتراح لجنة بيل البريطانية التي جاءت لفلسطين في أعقاب الثورة، وأصدرت توصيتها بتقسيم فلسطين لدولتين يهودية وأخرى عربية، تدمج في الأردن ٧/٧/ ١٩٣٧م، وقد تواصل مع قادة الصهيونية في شبه اتفاق مبدئي، ولكنه تراجع بعدما عين رئيسًا للقوات العربية المشتركة، وذهبت جولدا مائير في زيارة سرية إلى عمان ١٠ مايو، وقابلت الملك عبد الله، حيث عرض عليها أن يكون لليهود حكم ذاتي تحت التاج الهاشمي، وهذا ما رفضته جولدا بالطبع، وطالبته بالالتزام بالاتفاق الأساسي بينهم في أن يضم الجزء العربي من فلسطين للأردن، ويترك اليهود يقيمون دولتهم، وتعلل عبدالله بتغير الوضع، فكان رد جولدا أنه إن كان يريد الحرب فليكن وليستأنفا المحادثات بعدها.

سوريا، عندما ترك الفرنسيون سوريا ١٩٤٦م تركوا جيشًا سوريًّا أغلبه من الأقليات والمناطق الريفية ضعيف الولاء الوطني، وبدلا من تقويته، بدأ شكري القويتلي بإضعاف الجيش خشية تعرضه لانقلاب عسكري، فخفض أعداده إلى ٦ آلاف فقط! ورغم ذلك كان للعديد من ضباطه اتصالات بالملك عبد الله، ويؤيدون قيام سوريا الكبرى باستيلاء عبد الله على دمشق من خلال انقلاب عسكري! فكان التحالف السوري المصري السعودي ضد التحالف الأردني العراقي، وكانت خطة القيادة السورية في حرب فلسطين هي منع الغزو الأردني لأراضيهم، ومنع عبد الله من الاستيلاء على الأراضي في فلسطين، وليس حماية شعبها أو تحريرها.

فوزي القاوقجي، كان فوزي القاوقجي الضابط السوري الأشهر، وقد شارك في الكفاح ضد الإنجليز والفرنسيين في عدة دول وساهم في تشكيل الجيش السعودي، والقضاء على تمرد جماعة الإخوان الوهابية بها ١٩٢٩م، ثم انضم إلى الملك فيصل في العراق وذهب بقوة متطوعين لدعم الثورة الفلسطينية ١٩٣٦م، واشترك في ثورة رشيد الكيلاني في العراق ١٩٤١م، وأصيب بجروح بالغة نقل على إثرها لبرلين، حيث تمكن الأطباء الألمان من إنقاذ حياته برغم اضطرارهم لترك رصاصة استقرت في جمجمته حتى توفى ١٩٧٦م، وقد حدت سمعة القاوقجي كبطل قومي الجامعة العربية لتعيينه قائدًا لجيش الإنقاذ المكون من

المتطوعين العرب، بالإضافة إلى مشاركته عبد الله عزام باشا عداءه لأمين الحسيني (أفرجت إسرائيل في الثمانينيات عن وثائق تدعي أن مخابراتها تواصلت مع القاوقجي، وأثبتت له أن الحسيني كان وراء المتاعب التي تعرض لها في ألمانيا ووصلت لاعتقاله بعد سقوط برلين، وأنهم أقنعوه بالتخلي عن عبد القادر الحسيني في معركة القسطل).

وبرغم القوة الكبيرة نسبيا تحت إمرة القاوقجي، إلا أنه لم يستعملها بشكل متناسب، بل تواترت الأنباء عن قيامه بنزع سلاح الأهالي من المناطق التي سيطر عليها وتفريغها من قوى المقاومة.

مصر، كانت مصر في معزل عما يحدث في فلسطين حتى وقعت أحداث حائط البراق/ المبكى، والصدامات العنيفة بين المسلمين واليهود، والتي راح ضحيتها المئات من الطرفان وأظهرت أن هناك صراعًا يحدث لتهويد المناطق المقدسة في فلسطين، بينما قبل ذلك كانت خلايا صهيونية تعمل بين اليهود المصريين من دون تعرض لهم، وكانت تصدر صحيفة إسرائيل الداعية لإقامة دولة يهودية في فلسطين من دون تعرض لها واعتقل بعض الفلسطينين لأنهم هتفوا ضد بفلور أثناء مروره بالقاهرة لافتتاح الجامعة العبرية بالقدس ١٩٢٥م، ولكن الوضع سرعان ما تغير، ومنذ أواخر ١٩٤٧م، نشط الإخوان ومصر الفتاة في الدعوة للجهاد في فلسطين، وأقام الإخوان المعسكرات في الجبهة الجنوبية بالفعل، وسافر عدد من مصر الفتاة مع أحمد حسنين لسوريا، وبدأ الإخوان الذين تسللوا لفلسطين في التحرش بالمستوطنات الصهيونية منذ فبراير ١٩٤٨م ثم انضم العديد منهم متطوعين تحت قيادة أحمد عبد العزيز، ووجد فاروق في الحرب فرصة سانحة للحصول على الزعامة العربية، كما طمح أبوه من قبله في الزعامة الإسلامية داخلاً منافسة مع الأسرة الهاشمية عليها، وقرر فاروق بصفته القائد الأعلى للجيش دخول الحرب، وأمر وزير الحربية محمد حيدر باشا (الذى قضى معظم حياته المهنية كمدير للسجون) بالإعداد لها من دون انتظار موافقة البرلمان أو رئيس الوزراء النقراشي الذي كان معارضًا للدخول في الحرب، ويرى أن الجيش ليس مستعدًا بما يكفي، ولكنه رضخ للضغوط الشعبية ورغبة فاروق، بعدما أعلن حيدر في البرلمان أن الجيش المصري على استعداد لاحتلال تل أبيب

من دون مساعدة من القوات العربية الأخرى في خلال١٥ يوما، تحت تأثير الأوهام التي سوقت بأنهم يواجهون عصابات صهيونية لا تحتاج أكثر من ثلاث أو أربعة آلاف مقاتل لإلقائهم في البحر (لم تكن القوات الإسرائيلية أقل عدد وعدة مما يقابلها من قوات عربية في أي معركة، وبلغت تقديرات القوة الإسرائيلية في نهاية الحرب قرابة ٩٦ ألف جندي مما يزيد عن ضعف القوى العربية مجتمعة) بينما كان الجيش المصري يفتقر حتى للتغذية الملائمة لجنوده فضلاً عن التدريب والتسليح، وكان النقراشي يحتاج للنصر في الحرب لتحسين موقفه بعدما فشل في انتزاع موافقة مجلس الأمن على جلاء القوات البريطانية، وكان يواجه أزمات اقتصادية وسياسية عنيفة حيث تصاعدت حدة المظاهرات والإضرابات في عهده وبمجرد إعلان الحرب أعلن الأحكام العرفية واعتقل المئات.

وبدأت الحرب لتندفع القوات المصرية متبعة الأوامر بالانتشار والاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي في أسرع وقت، ووجدت مقاومة شديدة في مستعمرتي النجور وكفار دروم، ولظروف استعجال القيادة السياسية لهم لاحتلال غزة، تركت المستعمرتين محاصرتين من دون القضاء عليهما، واستمرت في الانتشار تاركة عدة مستعمرات حصينة خلفها، لتقوم هذه المستعمرات بتهديد خطوت الإمدادات ومناوشة القوات وإرهاقها فيما بعد، وحوّل المهندسون المصريون طائرات نقل إلى قاذفات قنابل لتقصف تل أبيب، وتقدم الجيش المصري المكون من عشرة آلاف في طابورين تقدم الأول متخذًا الطريق الساحلي حتى تم صده على بعد ٢٠ ميلا فقط من تل أبيب ٢٩ مايو، والآخر والذي كان يضم متطوعي الإخوان المسلمين، فقد صد بالقرب من القدس ٢٤ مايو، ولم تتقدم قوات الفيلق العربي لمساعدته.

وتقدمت القوات العراقية لتحرر جنين بعد معارك قاسية، ثم اتجهت لحيفا وحاصرتها واقتربت من تحريرها، ولكن صدرت الأوامر للقوات بالتوقف عن القتال والحفاظ على ما تم تحريره فقط من الأراضي.

أما الفيلق العربي (الجيش الأردني) فقد ألحق بالصهاينة هزائم مهينة في باب الواد واللطرون بقيادة حابس المجالي، وفرض سيطرته على الضفة الغربية، وحرر القدس وأرغم الحي اليهودي به على الاستسلام، وألحق بهم خسائر فادحة.

وكادت الدولة اليهودية أن تنتهي بعد إعلانها بأيام، ولكن مجلس الأمن تدخل وأعلنت هدنة لمدة أربع أسابيع، كانت كفيلة بقلب الموازين تمامًا فقد تدفق على الصهاينة المتطوعون الذين صور لهم أن هولوكوستا جديدا يعد لليهود في فلسطين، ومن ضمنهم مجموعة من الطيارين المقاتلين الأمريكين قلبوا ميزان المعركة الجوية تمامًا وهربت كميات ضخمة من الأسلحة الحديثة من تشيكوسلوفكيا، بالرغم من حظر تصدير السلاح وبينما التزمت القوات العربية بالهدنة بشكل ساذج، خرقها اليهود من أول يوم، ففي ١١ يونيو وبمجرد إعلان الهدنة هاجموا بلدات العسلوج والحسير وعبديس، واحتلوهم مع التبة ٦٩ ليكونوا خطا دفاعيا متماسكا أمام القوات المصرية، بينما استمرت المستعمرات التي لم يصفيها الجيش المصري في تهديد خطوط إمداداته ومناوشة قواته.

وبدأ الصراع العربي العربي يطفوا على السطح، وكان الملك عبد الله يرى أن الحرب انتهت ويدعو لضم الأراضي الفلسطينية العربية إلى مملكته، وترك اليهود ودولتهم لشأنهم، وأن الاستمرار في الحرب سيؤدي لكارثة، وانسحب الجيش الأردني من الرملة واللد وتركهما للصهاينة، ولكن القوات المصرية بادرت بالهجوم الذي صده الإسرائيليون وبدأوا في الهجوم على القوات العربية وإرغامهم على التراجع، وبدأ الفارق الكبير في القوى يظهر.

وبدأت الهدنة الثانية ١٨ يوليو وقد ظهرت مأساة اللاجئين، فقد اضطرت العصابات الصهيونية قرابة ٧٠٠ ألف فلسطيني إلى هجر منازلهم تحت تهديد السلاح، وأصبحت مشكلتهم على رأس ما تواجه القوى العربية، وتصاعدت الاتهامات بالخيانة بين العرب ولضرب محاولة عبد الله بضم الأراضي الفلسطينية، قام المصريون بالدفع لإعلان حكومة لكل فلسطين من غزة، وبسبب الصراع بين القاهرة وعمان، أعد الإسرائيلون لهجوم ضخم على الجانب المصري مراهنين أن الأردنيين لن يتدخلوا لإنقاذهم، وهذا ما حدث١٥ أكتوبر،

وخلال أسبوع كان الجيش المصري قد هزم وحوصر اللواء المصري في جيب الفالوجا من دون تدخل من الفيلق العربي الذي توقف عن الهجوم، واكتفى باتخاذ موقف دفاعي، وصدرت أوامر صارمة للقوات العراقية بعدم التقدم خشية أن تتعرض للتطويق في ظل عدم الثقة بالقيادات المصرية والأردنية.

وطلبت القيادة المصرية من القوات بالفالوجا (قرابة ٤٠٠٠ جندي) القتال حتى آخر رجل دفاعًا عن مواقعها واحتلال مواقع ببيت جبرين، ولكن النقص الكبير في الذخائر والمؤن صعّب من مهمتهم.

وفي ٢٤ أكتوبر، أبلغت القوات في الفالوجا أن خطوط مواصلاتها قد ضربت واحتلها العدو من الشرق والغرب، وسرعان ما اكتمل الحصار، وأحاط العدو بالقوة المصرية من كافة الاتجاهات في حصار مُضنٍ دام ١٣٠ يومًا.

واجتمع النقراشي مع الملك عبد الله ورؤساء الوزراء العرب، واتفق على أن تقوم القوات السورية والأردنية والعراقية بالهجوم وإنقاذ القوات المصرية المحاصرة، لكن هذا لم يحدث أبدًا، وفي ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ تقدمت القوات الإسرائيلية، وطوقت قيادة الجيش الميداني المصري في العريش، بينما انطلقت رصاصات عبد المجيد أحمد حسن لتقتل النقراشي أمام مصعد وزارة الداخلية بالقاهرة، وصدرت الأوامر باعتقال وترحيل المئات من الجنود والضباط والمتطوعين المنتمين لجماعة الإخوان أو المشتبه فيهم، ويسحبون من الجبهة إلى السجون ليتعرضوا للتعذيب البشع.

واستمر الضغط الإسرائيلي على القوات المصرية حتى دخلت سيناء، وضرب مطار العريش وهوجمت رفح وأبو عجيلة، فأعلنت بريطانيا تدخلها لحماية مصر بموجب معاهدة ٣٦ وبواسطة أميركية وانجليزية، دخلت الحكومة المصرية المفاوضات منفردة مع الإسرائيليين في رودس، وانتهت العمليات الحربية رسميًا بقرار الأمم المتحدة بإعلان الهدنة الثالثة ٧ يناير ١٩٤٩م.

وفي ٢٤ فبراير وقعت اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل التي وافقت على فك الحصار على اللواء المصري في الفالوجا، والسماح بالتواجد المصري في قطاع غزة، ونزع سلاح منطقة العوجة، وكانت مصر أول دولة عربية تخرج رسميًا من الحرب، وتلتها بقية الدول العربية باتفاقات ثنائية مع إسرائيل، فبسبب عدم الثقة وتسمم العلاقات العربية لم يستطيع العرب حتى إن يجلسوا على مائدة المفاوضات كقوة واحدة، وقاطع العراق المفاوضات وسحب قواته منفردًا في فبراير.

وفي ٣ أبريل ١٩٤٩م انسحب الفيلق العربي من الأماكن التي اتفق مع الإسرائيليين على إخلائها، وشرد الآلاف من الفلسطينين وتحولوا إلى لاجئين، بينما احتفظ عبد الله بالقدس والضفة الغربية.

إن ما تحقق لنا هو نصر عظيم وتاريخي للشعب اليهودي كله، وكان أكبر مما تصورناه وتوقعناه، ولكن إذا كنتم تعتقدون أن هذا النصر قد تحقق لنا بفضل عبقرياتكم وذكائكم فإنكم تكونون على خطأ كبير، إني أحذركم من مخادعة أنفسكم، لقد تم لنا ذلك لأن أعداءنا يعيشون حالة مزرية من التفسخ والفساد والانحلال.

بن جوريون في خطبة لضباط الهجانة ١٩٤٩م.

عين الإعصار

«ياصاحب الجلالة

«إن احتمال الشعب مهما يطل فهو لا بدّ منتهٍ إلى حد، وإننا لنخشى أن تقوم في البلاد فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وحدهم، بل تتعرض فيها البلاد إلى إفلاس مالي وسياسي وخلقي، فتنتشر فيها المذاهب الهدامة، بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد»

من خطاب مفتوح وجهه مجموعة من أقطاب المعارضة لفاروق ١٨ أكتوبر ١٩٥٠م، صودرت الصحف التي نشرته، وهاجم النحاس كاتبيه بعنف

وصل العنف في مصر لدرجات غير مسبوقة، وتكررت حوادث زرع القنابل في دور السينما وإلقائها على المتاجر والمنازل خاصة المملوكة ليهود، وحكم على بعض شباب الإخوان بالأشغال الشاقة في قضية إلقاء قنابل بالإسكندرية، فاغتيل على إثر ذلك أحمد الخازندار وكيل محكمة الاستئناف الذي كان قد أصدر الحكم مارس ١٩٤٨م.

وفي ٢٥ إبريل تعرضت دار النحاس لهجوم بسيارة مفخخة محملة بكمية كبيرة من الديناميت، فتهدم جزء من الدار، ولكن النحاس نجا ولم يعرف الجناة، وفي يونيو فجرت العديد من المحال التجارية المملوكة ليهود، واستمرت الهجمات المسلحة بالقنابل على اليهود وممتلكاتهم، حتى اضطرت الحكومة لوضع حرسًا مسلحًا على المحال المملوكة لليهود، وفي نوفمبر تعرض النحاس لمحاولة اغتيال جديدة قتل بها اثنان من حرسه وأصيب ثلاثة آخرون.

وفي ١٥ نوفمبر ضبط البوليس سيارة جيب محملة بالأسلحة والمفرقعات، والأهم مجموعة من الوثائق أثبتت لأول مرة وجود التنظيم السري للإخوان بقيادة عبد الرحمن السندي الذي ألقي القبض عليه وعدد من أفراد التنظيم.

وفي ٤ ديسمبر ١٩٤٨م قام طلاب كلية الطب قصر العيني باعتصام، وألقيت من سطحه قنابل على قوة البوليس أمام الكلية، فقتل حكمدار العاصمة اللواء سليم زكي.

وفي ٨ ديسمبر أصدر النقراشي قرارًا بحل جماعة الإخوان المسلمين وتصفية نشاطاتها مستندا إلى مذكرة قدمها وكيل وزارة الداخلية للأمن العام، جاء فيها أن الجماعة انحرفت عن أهدافها المعلنة، وتحولت لجماعة سياسية تهدف لقلب نظام الحكم والاستيلاء على السلطة بالقوة والإرهاب، وأن شبابها المنتمين للجوالة يتلقون تدريبات عسكرية معددًا حوادث العنف التي تورط بها أفراد الجماعة، وصادرت الحكومة أموال الجماعة، ووضعت يدها على أملاكها المتعددة من مدارس ومعاهد وشركات تجارية وصناعية بعدما تضخمت لدرجة غير مسبوقة.

وردت الجماعة على قرار الحل ببيان باسم قضيتنا، ادعت فيه أن النقراشي حل الجماعة إذعانا لطلب مشترك من سفارات إنجلترا وأميركا وفرنسا، وقارنوا بينه وبين النحاس الذي أغلق الشُعب، وترك المركز العام في ظروف الحرب ١٩٤٢م، بعد طلب الإنجليز حلها ووضع بيان الجماعة ثلاثة دوافع أخرى، وهي خوف الحكومة من موقف الإخوان من مفاوضاتها مع الإنجليز، ودخولها الانتخابات القادمة، وتحالف اليهودية العالمية والشيوعية العالمية والدول الاستعمارية وأنصار الإلحاد والإباحية، على الدس على الإخوان لدى الحكومة، لأنهم يرون في الإخوان ودعوتهم السد المنيع الذي يحول بينهم وبين ما يريدون من تحلل وفوضى وإفساد.

وفي ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ تقدم طالب بكلية الطب البيطري، يدعى عبد المجيد أحمد بعدما تنكر في زى ضابط من النقراشي، وأطلق عليه الرصاص في ظهره أثناء دخوله وزارة الداخلية.

ويذكر الرافعي أن هذا الطالب كان يتعلم بالمجان بقرار من النقراشي، لأن والده كان موظفا بوزارة الداخلية، وتوفى، فقرر النقراشي ضمه للمعافين من أداء المصاريف الدراسية،

وكذلك كان اسمه ضمن مجموعة من الطلاب عرضت الجهات الأمنية على النقراشي اعتقالهم لخطورتهم، فرفض لكراهيته اعتقال الطلاب.

وفزعت الأمة باغتيال النقراشي، وشيع في جنازة مهيبة، وقضي بإعدام قاتله رغم إبدائه الندم على فعلته واعترافه على شركائه، ونشر حسن البنا بيانا بعنوان ليسوا إخوانا وليسوا مسلمين، يرفض فيه اغتيال النقراشي، وتبرأ من الجريمة.

وتولى الوزارة إبراهيم عبد الهادي واستمرت موجة الإرهاب، فحاول بعض شباب جماعة الإخوان في يناير ١٩٤٩م، نسف محكمة الاستئناف بباب الخلق، مستهدفين مكتب النائب العام وما به من أوراق وتحقيقات تخص الجماعة، وفي ١٢ فبراير ١٩٤٩م، قتل حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان برصاص مجهولين، وإن كان محمد حسنين هيكل يؤكد أن قاتله هو القائد مقام محمد وصفي بك قائد حرس الوزرات الذي أشرف على قتله تنفيذًا لأوامر فاروق وتوجيهات إبراهيم عبد الهادي، وأنه انتحر بعد ذلك عندما انكشف أمره في أعقاب ثورة يوليو، وصدرت الأوامر بالقبض عليه والتحقيق معه، وأن الحكم على إبراهيم عبد الهادي بالإعدام في محاكمات الثورة كان بسبب تخطيطه للجريمة.

وبعد اغتيال البنا وردت إلى قيادات الوحدات بالجيش أوامر باعتقال بعض أفرادها ويصل العدد في تقدير هيكل إلى ٢١٠٠ جندي و٢٨ ضابطًا تم إبعادهم أو القبض عليهم وبالرغم من أن كتابا عسكريا ممنوع تداوله، قد وجد بحوزة مجموعة من الإخوان واسم جمال عبد الناصر في صفحته الأولى، إلا أن الفريق عثمان المهدي الذي ضمنه عند رئيس الوزراء تدخل، وأنقذه.

وبعد اغتيال النقراشي، بدأ عهد التعذيب في المعتقلات في مصر بعلم رئيس الوزراء إبراهيم عبد الهادي وموافقته، بعد تعرضه لمحاولة اغتيال، وقص المتهمون في قضايا سياسية أمام القضاء وقائع مخزية عن التعذيب المهين الذي تعرضوا له والضرب بالسياط والحرق وخلع الأظافر، والتهديد بالاعتداء الجنسي عليهم وعلى ذويهم، إن لم يعترفوا، وفي وزارة سري، انكشفت فضائح فساد تورطت فيها وزارة إبراهيم، بالإضافة إلى فضائح

التعذيب، فعندما خففت الرقابة على الصحف، نشرت الفظائع التي تعرض لها المعتقلون، وفي نظر قضيتي اغتيال النقراشي ومحاولة اغتيال حامد جودة النائب الوفدي، اتهم المتهمون السلطات بتعذيبهم.

في ١٩٤٩م، حدث الانقلاب العسكري في سوريا وتولى حسني الزعيم الحكم بعد الإطاحة بالرئيس الشرعي شكري القوتلي، فاستدعى فاروق حسني الزعيم، وكرمه واعترف بالانقلاب من دون أن تعلم الوزراة، في ظل توقع الكثير من الدوائر السياسية والمخابراتية الغربية، أن تكون مصر التالية.

ثم استقال عبد الهادي لما اجتمعت كلمة الأحزاب على إقامة وزارة ائتلافية، واتفقوا على حسين سري رئيسًا للوزراء، وجرمت الدعارة في مصر أخيرا ١٩٤٩م، بعدما استمر تنظيمها بلائحة التفتيش منذ ١٨٨٥م، وسط معارضة برلمانية وصحفية، ناقشت عواقب التجريم في انتشار البيوت السرية والأمراض والأوبئة الجنسية بالتبعية.

وفي يناير ١٩٥٠م أجريت الانتخابات ليفوز الوفد ثانية ولآخر مرة، وكان التقارب الأخير بين النحاس وفاروق والذي وصل لترويج شائعات عن طلب النحاس تقبيل يد فاروق! بينما برر فؤاد سراج الدين سياسة المهادنة مع السراي، بأن ابتعاد الوفد عن الحكم سنوات طويلة، قد أضر بالوفد، كما أضر البلاد وتجنب الصراع مع السراي، كان الأفضل للجميع.

وقرر النحاس زيادة استثنائية في معاش النقراشي الذي لم يخلف تركة لأسرته، في لافتة إنسانية، وقررت مجانية التعليم الثانوي بعد معارضة شديدة، حيث قررت مجانية التعليم الابتدائي ١٩٤٤م، وكذلك مجانية التعليم الصناعي والفني بينما الثانوي مجانيا للمتميزين فقط، واستند المعترضون على القانون إلى أن هذا سيؤدي في المستقبل لعدم التوازن بين مؤهلات المتعلمين وحاجات سوق العمل الفعلية.

وعندما أثار عضو مجلس الشيوخ مصطفى مرعي سؤالا حول يخت المحروسة والفساد الذي أحاط بعملية إصلاحه وصيانته، (حاول فاروق أن يجعل النقراشي يوقع على عقد

لإصلاح يخت المحروسة بمبلغ مليون ونصف جنيه، ولكن النقراشي هدد بالاستقالة فتراجع حتى اغتيل ثم جرى العقد كما أراد) وهدد سراج الدين رئيس المجلس هيكل قائلا إني أرى الكرسي يهتز من تحتك، وبالفعل بعد أيام أصدرت وزارة الوفد قرارا بفصل ٢٩ عضوا من الشيوخ، منهم أحمد لطفي السيد ومصطفى مرعي وهيكل، وكان ممن عينوا محلهم إلياس أندروس مستشار فاروق المالي، وأحمد عبود باشا ومحمد أحمد فرغلي الشهير بملك القطن.

وأهدت شركة السعيدة للطيران لفاروق ١٨ ألفا من أسهمها، ثم وقف فؤاد سراج الدين يدافع عن منح الحكومة إعانة مالية كبيرة للشركة، ولم تحرك الوزارة الوفدية ساكنا لاستعادة ٤٥ ألف فدان من أطيان الأوقاف، وضع فاروق يده عليهم، بل صرفت لفاروق ١٠٠ ألف جنيه، حولوا لدولارت ونقلوا لأميركا في مطلع ١٩٥١م، وكانت مصاريف فاروق تزيد عن المليون جنيه سنويًا، تتحملها الميزانية بعيدًا عن أملاكه الخاصة ومخصصاته الملكية.

وكانت مهادنة الوفد لفاروق ضربة قاسمة لكليهما، فشاع سوء سلوك الملك، واستهتاره وثارت الشائعات حول فساد الوزراة، وفسق فاروق في كابري ودوفيل، والذي انتشر على صفحات الجرائد الأجنبية، ووصل لمصر، وعندما قال شيخ الأزهر عبد المجيد سليم تقتير هنا وتبذير هناك، في حوار له مع مجلة آخر لحظة، اعتبرها فاروق إهانة لا تغتفر، وأصر على الإطاحة به وأطاعت الوازراة، ولكن خليفته الشيخ إبراهيم حمروش أفتى باستحلال دماء الجنود الإنجليز في القناة، فتمت إقالته وإعادة الشيخ عبد المجيد بعد حريق القاهرة، وتلاعب بعض أصهار الوزراء بسوق القطن محققين أرباحا خيالية، وتدخلت الحكومة لإبقاء أسعار القطن مرتفعة لصالح كبار التجار.

وعندما ظهر فساد حاشية فاروق في قضية الأسلحة الفاسدة وواقعة استيلاء مستشار فاروق الصحفي كريم ثابت على خمسة آلاف جنيه من مستشفى المواساة بلا أي سند، وقفت الحكومة لتحمي حاشية فاروق، وتمنع عنهم المساءلة وتوعد فؤاد سراج الدين المعارضة البرلمانية، وتدخل فاروق تدخلاً سافرا في تحقيقات الأسلحة الفاسدة، لمنع

القبض على أدمون جهلان أو حتى مساءلته من النيابة، رغم أنه السمسار الأول في هذه الصفقة، وبعث فاروق من يأخذ أوراقا ومستندات من خزانته عندما فتحتها النيابة بدعوى أنها تخص الذات الملكية، وانتهى التحقيق بحفظه بعدما أخفيت كل الأدلة التي تقطع بتورط رجال الحاشية في الصفقات القذرة التي سرت شائعات قوية أن فاروق نفسه يقاسم حاشيته عمولاتها، وضخمت القضية (لم يدن فيها أحد في محاكم الثورة بعد ١٩٥٢م) للهجوم على فاروق وحاشيته والحكومة.

وأفرج عن المعتقلين، ومن ضمنهم الإخوان، فأعيد تنظيم الجماعة، واختير حسن الهضيبي مرشدا عامًا (كان الهضيبي حلا وسطا بين فرقاء متصارعين على قيادة الجماعة، وكذلك ارتضته القوى السياسية وفاروق، فهو زوج أخت ناظر الخاصة الملكية، وقضى عمره في سلك القضاء بلا شبهات عليه، وعلاقاته الشخصية والعائلية بكبار الأثرياء والمقربين من فاروق نفسه، تجعله الشخص المناسب للسيطرة على جماعة خطيرة) وصدر قانون الجمعيات الذي خول للحكومة رقابتها، والاطلاع على حساباتها وطلبت الحكومة من الإخوان أن تتقدم بطلب كجمعية، ولكن فاروق تدخل وأمر النحاس بألا يجدد أمر حل الإخوان وحظرها، ولم يطبق عليهم القانون.

وحسن الإخوان بقيادة الهضيبي علاقتهم بفاروق، وتعددت زيارات المرشد للملك الذي توافق معه على التزام خطة المهادنة والبعد عن العنف وكذلك كان.

وأظهر الهضيبي في خطبه وتصريحاته الصحفية هذا بوضوح، فرفض العنف ضد الإنجليز، بل دعا إلى تربية الأمة وتنشئة الشباب على التزام الأخلاق الإسلامية وإغلاق الكباريهات والبارات، مما جعل خالد محمد خالد يرد عليه في روز اليوسف بمقال أبشر بطول السلامة يا جورج (يقصد جورج الخامس) وكتب إحسان عبد القدوس (الإخوان إلى أين وكيف) متعجبًا من عدم مشاركتهم في الكفاح الوطني.

وبينما أعلن وزير المالية أن سياسة الحكومة في المرحلة المقبلة تتضمن ضغطا للوظائف الحكومية، وذلك لأنه في حين تستأثر المرتبات والأجور بقرابة ٤٢٪ من ميزانية الدولة،

فالجهاز الإداري للدولة يعاني من سوء توزيع العمل من ناحية، ومن ضعف الكفاءة وحسن أداء الأعمال من ناحية أخرى، ما حدث هو تعينات وعلاوات وترقيات استثنائية لمحاسيب الحزب وأنصاره وذوي القربى لتعرف مصر الموظف المعين ويتقاضى راتبًا من دون عمل محدد.

وفي يوم الاثنين ٨ أكتوبر ١٩٥١م، اجتمع البرلمان المصري بغرفتيه، ليلقي عليه النحاس بيانا يعلن فيه قطع المفاوضات مع الإنجليز، بعد تبين عدم جدواها وإلغاء معاهدة ٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩م، بشأن إدارة السودان، وقدم للبرلمان مراسيم إلغاء المعاهدات، وتعديل لقب الملك ليصبح ملك مصر والسودان، ومشروع قانون ليكون للسودان دستور خاص تضعه جمعية تأسيسية من أهالي السودان، وقابل البرلمان هذا بحفاوة فائقة، وسرت الحماسة للشارع الذي أصبح يطالب النحاس بالسلاح ليحارب الإنجليز، بينما لم تكن الوزارة أعدت لقرارتها الثورية الكثير، وكان الدافع لها الفشل الذريع الذي منيت به المفاوضات، حيث أصر الإنجليز على بقاء القوات الإنجليزية رغم أنهم اتفقوا مع صدقي في المفاوضات الفاشلة قبلها على الجلاء التام، ورفضها الوفد لأنها فرضت الدفاع المشترك عن مصر، وكان إيقاف المفاوضات بلا نتيجة وتجميد الموقف يمثل ضربة شديدة للوفد، فكان الرد الذي أعاد له التأييد الشعبي وقوى موقفه إزاء السراي هو إلغاء المعاهدة الذي لم تعتد بها إنجلترا، وأعلنت تمسكها بها وأن إلغاءها من طرف واحد غير قانوني، وربما كان إلغاء المعاهدة نفسها لم يكن المقصود منه الدخول في مواجهة غير محسوبة مع إنجلترا، وإنما تحريك الموقف باضطرارهم للتوقف عن التعنت.

وفي أكتوبر ١٩٥١م، قُدم مشروع باستبدال معاهدة ٣٦ بأخرى، تكون فيها حماية قناة السويس بقوة مشتركة من تركيا وفرنسا وإنجلترا وأميركا بمعاهدة دفاع مشترك مع مصر واستمرار الحكم البريطاني للسودان، مع رقابة دولية، ولكن هذا الاقتراح رفض، وبدأت الحكومة في اتخاذ إجراءات مضادة لوجود القوات الإنجليزية كالامتناع عن نقل المعدات والمهمات الخاصة بالقوات الإنجليزية في السكك الحديدية، وإيقاف المعاملات الجمركية الخاصة بهم، وألغيت تصاريح الإقامة للبريطانيين بسبب الخدمة في القوات العسكرية.

وقاطع عمال القناة والسكك الحديدية البريطانيين، وكبدوهم خسائر هائلة فلم ينقلوا الجنود والمعدات في القطارت، ولم يفرغ العمال السفن التي أتت للمعسكرات بالعتاد، وانسحب من المعسكرات البريطانية أكثر من ٦٠ ألف عامل ضحوا بمصادر رزقهم وهاجر معظمهم إلى الأقاليم بحثا عن لقمة العيش.

وقد أصيب الإنجليز بالذعر من هذه الإجراءات، وأنزلوا الآلاف من القوات الإضافية للقناة، وفي ١٦ أكتوبر هاجمت القوات الإنجليزية مظاهرة خرجت احتفالا بإلغاء المعاهدة، فسقط سبعة شهداء وأصيب عشرات، واحتلت القوات الإسماعيلية وبورسعيد بدعوى فرض الأمن.

وفي ١٧ أكتوبر احتلوا كوبري الفردان الإستراتيجي الذي كانت تحرسه قوة ضئيلة من الجيش المصري، فقتلوا جنديين وأصابوا خمسة، وأسروا باقي القوة ثم احتلوا جمرك السويس ٢٠ أكتوبر.

وقوبل هذا بتصعيد الأعمال الفدائية وتجهيز كتائب لمهاجمة الإنجليز في القناة وتولى عزيز المصري تدريب هذه الكتائب على حرب العصابات، ولكن الحكومة رفضت في بيان رسمي قيام أي جهة غير رسمية بتدريب الشباب عسكريًا، ومنع التبرعات لها مباشرة حيث إن هذه الكتائب، كانت فرصة لبعض الأشقياء في حمل السلاح والتعدي محتمين بالتظاهر بأنهم من المقاومة الشعبية.

وفي ١٧ نوفمبر ١٩٥١م بدأت أحداث الإسماعيلية، حيث أطلق الإنجليز النار على جنود بلوكات النظام وهم في ثكانتهم، وأصيب اثنين ورد زملاؤهم النار فاشتعلت معركة سقط بها من الجانبين العديد من القتلى والجرحى، وفي اليوم التالي استمرت المعركة لتنتهي بمقتل ١٣ مصريا، بينهم ٥ مدنيين و٣٢ جريحا، ومقتل ٨ من قوات الاحتلال وعدد من المصابيين.

واتفق أرسكين قائد القوات البريطانية مع عبد الهادي غزالي محافظ القناة، على سحب قوات البوليس المصري من الحي الأفرنجي بالإسماعيلية، إلى أن يتم إجلاء العائلات الأجنبية منه ثم تنسحب القوات الإنجليزية بدورها.

وفي ٣ ديسمبر وقعت معركة في السويس، هاجمت فيها قوة إنجليزية المدينة فتصدى لها البوليس والأهالي، وانتهت المعركة بـ٢٨ شهيدا من الجانب المصري، منهم ٧ من رجال البوليس و٧٠ جريحا غالبهم من المدنيين و٢٢ قتيلا من القوات الإنجليزية و٤٠ جريحا.

وفي اليوم التالي، هاجم الإنجليز جنازة شهداء المعركة، فتكررت المأساة، وانتهت بسقوط ١٥ شهيدا من المصريين و٢٩ جريحا بينما تكبد الإنجليز ٢٤ قتيلا و٦٧ جريحا.

واستمرت المناوشات في القناة بين الفدائيين وقوات البوليس والإنجليز، بينما قامت في القاهرة والإسكندرية مظاهرات منددة بالاحتلال، ومتهمة الوزارة بالتهاون في حماية الأهالي، فأصدرت قرارا بمنع المظاهرات بدءًا من ٦ ديسمبر، وتعطيل الدراسة في المدارس والمعاهد في القاهرة والإسكندرية، وفي ٨ ديسمبر طلب جنرال أرسكين إخلاء حي كفر أحمد عبده في السويس، لتمد القوات طريقا بين معسكراتها ووابور المياه من دون أن تمر داخل المدينة، ولكن وزارة الداخلية طلبت من المحافظ أن يدافع عن الحي ضد أي اعتداء، بينما أصر أرسكين على تدمير الحي، فجمع جيشا من ٢٥٠ دبابة و٥٠٠ مصفحة وآلاف الجنود وحاصر مدينة السويس ليلاً وأمر البوارج الحربية فصوبت مدافعها للمدينة استعدادا لقصفها عند إشارته، فاضطر المحافظ حقنا للدماء في معركة غير متكافئة أن يذعن وأجلى الحي من سكانه، رغم رفض وزير الداخلية فؤاد سراج الدين الذي أمره بالقتال، وأصر على ذلك رغم نقل المحافظ ورئيس قوات البوليس الصورة كاملة إليه تليفونيا، وأن ٤٠٠ جندي بوليس لا يستطيعون بحال صد ١٠ آلاف جندي معززين بالمدرعات والدبابات والطائرات.

ثم عين فاروق حافظ عفيفي ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ رئيسا للديوان، وعين عبد الفتاح عمرو سفير مصر في إنجلترا مستشارا للديوان الملكي في الشؤون الخارجية، مع احتفاظه بمنصبه،

فظهر أن فاروق يخطط للتفاهم مع الإنجليز، واستعاد الشارع ذكرى توفيق.

وبدأت من ٢٥ ديسمبر المظاهرات المعادية لفاروق الذي ضاق الجميع به زرعا، وتحول موقف الشارع المصري منه إلى الكراهية الشديدة.

واستمرت المعارك العنيفة في القناة في يناير ١٩٥٢م، بين الفدائيين الذين أثبتوا شجاعة منقطعة النظير، وكبدوا الإنجليز خسائر فادحة، وبين الجيش البريطاني الذي تعامل مع المدنيين بوحشية.

وفي ١٦ يناير ٥٢ ولد أحمد فؤاد ونودي به وليا للعهد، وتجددت المظاهرات الصاخبة المعادية لفاروق، وسرعان ما تحولت لمصادمات عنيفة، قُلبت بها قاطرة للترام وأضرمت فيها النيران وخربت بها عدة مدارس.

وفي ٢٥ يناير طلب الإنجليز من قوات البوليس في محافظة الإسماعيلية، تسليم أسلحتهم والانسحاب منها، وهذا ما رفضه قائد قوات بلوكات النظام اللواء أحمد رائف وأيده في ذلك وزير الداخلية فؤاد سراج الدين، وثبتت القوات المصرية في مواقعها وصمدت أمام قوات تبلغ ٧ آلاف جندي مدعومين بالدبابات والمصفحات، بينما لا يزيد عددهم عن ٨٠٠ بأسلحة خفيفة، واستمرت المعركة ساعتين إلى أن تمكنت الدبابات من اقتحام مبنى المحافظة بعد نفاذ ذخائر المصريين الذين استشهد منهم ٥٠ وجرح ٨٠ بينما قتل من الإنجليز ١٣ وأصيب العشرات.

ولم تشترك قوات الجيش المصري في المعارك في القناة لإبعاد الحكومة الجيش عنها للفارق الكبير بين القوات الإنجليزية والمصرية والتي كانت ستؤدي إلى هزيمة مؤكدة للجيش المصري، إن دخل في معركة مفتوحة مع الإنجليز، وكان الجيش المصري قد تحول بعد ١٩٤٨م لمرتع للصراع السياسي، فمن انضمام بعض الضباط إلى الإخوان إلى التنظيمات الشيوعية إلى تكوين الحرس الحديدي على يد طبيب الملك يوسف رشاد، إلى الصلات

التي أنشأها كبار الأحزاب الوفد والدستوريين، بالضباط واجتذبوهم إليهم إلى تنظيم الضباط الأحرار.

وحاول فاروق السيطرة على الجيش بطريقة طفولية، فغير شعار الجيش ليصبح الله الملك الوطن، وليس الله الوطن الملك! وفرض على الوفد إنشاء وظيفة قائد عام للقوات المسلحة يعينه هو، وعين الفريق محمد حيدر ضابط البوليس في هذا المنصب، ليثير حنق الضباط أكثر ورغم ما أثير ضده من شبهات في قضية الأسلحة الفاسدة وتقديمه لاستقالته في نوفمبر ١٩٥٠م، إلا أن فاروق أعاده لمنصبه مايو ١٩٥١م، ظنًا منه أنه يستطيع السيطرة على الجيش من خلاله.

بينما كان المتصور أن يقوم الملك بإجهاض التمرد الذي يتوقعه الجميع في الجيش من خلال حركة ترقيات وزيادة رواتب لإرضاء الضباط، وفتح باب للبعثات العسكرية وتطوير الجيش وتحديث تسليحه، وإبعاد مجموعة الضباط المشتبه فيهم، وتصادم فاروق مع الضباط بتدخله في انتخابات نادي الضباط، والتي كانت قياسا للقوى المتصارعة داخل الجيش، وكان نجاح اللواء نجيب قائد سلاح المشاة الذي أقصاه فاروق من قيادة حرس الحدود، وعين محله اللواء حسين سري عامر، في أول يناير ٥٢ م لطمة شديدة للملك الذي أصر على دخول حسين سري عامر مجلس إدارة النادي فعدل قانونه، ليكون من حق سلاح الحدود التمثيل في مجلس إدارته، فاحتدم الصراع حتى حاول الضباط الأحرار اغتيال حسين سري باقتراح عبد الناصر ٨ يناير، ولكنه نجا وتمكنوا من الهرب قبل أن يستدل عليهم.

٢٦ يناير ١٩٥٢: حريق القاهرة

قبل فجر هذا اليوم، حاصر عمال مطار القاهرة طائرات إنجليزية، ومنعوها من التزود بالوقود حتى وصل ضباط وزارة الداخلية، وأقنعوا المتجمهرين من العمال بسوء عواقب هذا الفعل دوليا، وفي السادسة صباحا خرج جنود بلوكات النظام من ثكنات العباسية في مظاهرة عسكرية، غضبا لما حدث لزملائهم، وأهمل أيضا وزير الداخلية مطالبتهم بصرف

بدل الطوارئ إليهم، وفي التاسعة صباحا كانوا قد وصلوا لميدان الإسماعيلية (التحرير) ثم إلى الجيزة، حيث انضم إليهم طلاب جامعة فؤاد (القاهرة)، وبدأت المظاهرات الحاشدة تجوب العاصمة، وتعاظم أعداد المشاركين فيها، وفي الظهر حطم بعض المتظاهرين كازينو أوبرا، ثم أشعلوا فيه النيران، وتوالت حوادث الحرق والنهب والتدمير في سائر العاصمة إلى المغرب، حيث نزلت قوات الجيش، وتولت حفظ الأمن بعدما دمر الحريق قرابة ٧٠٠ محل ومنشأة تجارية ومؤسسة معظمهم مملوك لأجانب، وأحرق ٣٠٠ محل تجاري و١٧ فندق من الفنادق الكبرى و٤٠ دار سينما و٧٣ مطعما ومقهًى و١٦ناديًا، منهم نادي التورف كلوب، الذي قتل في حريقه ٩ من أعضائه وبنك باركليز، الذي قتل فيه ١٣ من موظفيه، وانتهى اليوم بـ٢٦ قتيلا، وأكثر من ٥٠٠ مصاب، وفقدان الآلاف من المصرين أعمالهم نتيجة الحريق وإغلاق المحال.

وقبل الحريق رفعت تقارير أمنية تطالب بإيقاف الدراسة وتعزيز الأمن، ولكن هذا لم يحدث والحكومة ذاتها، شجعت المظاهرات، بحثا عن الشعبية، وفي يوم الحريق ذاته وقف وزير الشؤون الاجتماعية يخطب في المتظاهرين ويحمسهم، وتأخر استدعاء الجيش حتى تفاقم الوضع، وطبقا للرافعي، فإن وزير الداخلية، ظل في منزله حتى الساعة ١١ صباحًا، وانتقل لمكتبه في الوزارة ليوقع عقد شراء عمارة سكنية، اشتراها ووثق بمعرفة مدير الشهر العقاري في الساعة ١.٣٠ م، بينما كان النحاس مشغولا مع أخصائية الباديكير التي تزوره كل عشرة أيام لتعتني بأظافره.

أما فاروق، فقد أقام مأدبة الغداء التي أعدها ابتهاجا بمولوده من دون مراعاة للمأساة التي جرت في اليوم السابق ولا ما كان يجري في العاصمة من حرق وتدمير وقتها، مع عدد كبير من ضباط الجيش، محاولا إزالة أثر أزمة نادي الضباط.

ووجهت الاتهامات بحريق القاهرة لجهات عديدة الإنجليز، الشيوعيين، مصر الفتاة الذين اعتقل أحمد حسين زعيمهم، واتهم بتدبير الحريق رسميا، السراي ولكن يدحض الرافعي مزاعم المؤامرة، ويقطع بأن ما حدث هو مأساة محلية الصنع، حسب ما شاهد وأقرانه

بأعينهم، واطلعوا عليه من تقارير وتحقيقات أن الجماهير الغاضبة منعت رجال الإطفاء من أداء واجبهم، وقطعت خطوط المياه في انفجار للغضب الناتج عن الأزمات الاجتماعية والاقتصادية العنيفة، وبالتأكيد فإن أعمال سلب ونهب قد جرت وغطت العصابات التي قامت به جرائمها، بإشعال النيران في الأماكن التي نهبتها، وفي المقابل فإن وجود مجموعة منظمة أشعلت الحرائق في أماكن بعينها، تواترت عليه الشهادات ولكن من دون معرفة حقيقة بهذه المجموعة، وكان إيقاف الجيش للمأساة، وإعادة الأمن في العاصمة إيذانا بقرب سقوط النظام التي لم يصمد أكثر من شهور معدودة بعدها.

وفي مساء هذا اليوم ٢٦ يناير أعلنت الأحكام العرفية، وعين النحاس حاكمًا عسكريًا ومنع التجمهر وأعلن حظر التجول من السادسة صباحًا إلى السادسة مساء.

وفي اليوم التالي تلقى النحاس قبل أن يخرج من بيته خطاب إقالته، وعاد علي ماهر لمقعد رئيس الوزراء، ليوقف حركة المقاومة في القناة، ويوقف التشريعات التي كان النحاس قد أعدها بإباحة حمل الأسلحة لجميع المصريين، وعدم التعاون مع السلطات العسكرية الإنجليزية، بل واعتقلت الوزارة عددا كبيرا من الفدائيين في القناة، لوقف القتال وقد يرى البعض غرابة في أن البرلمان الوفدي، قد منح علي ماهر الثقة وأيده في سياسته، ولكن الواضح أن الوفد كان قد أحس بتورطه في المعركة في القناة دونما استعداد، ولم يستطع الرجوع عن سياسته، فكانت إجراءات علي ماهر إنقاذا لماء الوجه.

وبدأ ماهر بتخفيض أسعار السلع الغذائية والكيروسين والأقمشة الشعبية، وفتح اعتماد بخمسة ملايين جنيه، لإعادة تعمير ما دمر في الحريق والغريب، أن توافق الوفد مع ماهر أدى لسقوط وزارته، فقد كان الملك وقع مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرًا ولكن ماهر لم ينفذ فاعترض وزير الداخلية والمالية على هذا واستقالا من الوزارة (غالبا بإيعاز من الملك، فقد أعيدا إلى منصبيهما في الوزارة التالية) وأبدى فاروق رغبته في أن تستقيل الوزارة، ففعل ماهر بعد ٣٤ يومًا فقط من توليه الوزارة، وخلفه أحمد نجيب الهلالي الذي كان مرشحا للوزراة بعد حريق القاهرة، ولكنه تخوف ورشح ماهر، فلما انقشعت الأزمة (كما

توهموا) عاد للمنصب، فأصدر مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان ثم حله في ٢٤ مارس، وكان ضعف وزارته ظاهرا فلم يستطع إجراء الانتخابات بل أجلها لما رأى استعداد الوفد لها، وقدم استقالته في ٢٨ يونيه ١٩٥٢م، بعدما ظهر له عدم رغبة فاروق في استمراره بينما نشرت جريدة التايمس البريطانية وغيرها أن سقوط وزارة الهلالي، كان بواسطة اندوراس وكريم ثابت، مقابل مليون جنيه رشوة من أحمد عبود، لأن الحكومة كانت تضيق عليه في تحصيل ضرائب تهرب منها، تبلغ خمسة ملايين جنيه وتأخير إجراءات التحصيل بسقوط الوزارة كان سيؤدي لسقوط الضرائب بالتقادم، وإن فاروق نفسه نال نصيبه من المال القذر، مما أثار عصبيته بشدة واتهم عناصر بريطانية بالتآمر لتشويه سمعته بترويج الشائعات.

وكانت الاحتكارات سببا رئيسا للمشكلات الاقتصادية في مصر، فأفلست العديد من المصانع الصغيرة بينما تضخمت الكبرى أكثر، وتعمدت شركة السكر الاحتكارية التي سيطر عليها أحمد عبود، عدم رفع إنتاجها لإبقاء الأسعار مرتفعة، وضاعفت شركة الإسمنت الاحتكارية هي الأخرى أسعارها، وقللت إنتاجها لتتحكم في السوق أكثر.

وبينما كانت أغلب الأراضي الزراعية بيد كبار الملاك يأجرونها للفلاحين أو يستـأجرون عملهم فيها وكانت الضريبة العقارية (بعد رفعها) ١٤٪ من القيمة الإيجارية للأرض والتي كان يتم تقديرها تقديرا بخسا، فكانت الضريبة تنتهي في النهاية لقروش قليلة، واستمرت نفقات المعيشة في الارتفاع الجنوني من ٢٧٤ يونيو ١٩٤٩م إلى ٣٢٧ نوفمبر ١٩٥١م، وفي عامي ٥٠ و٥١م، تصاعدت الاضطرابات والإضرابات العمالية، واشترك الفلاحون المعدمون في الغضب والتحرك الثوري، وثار الفلاحون ضد ظلم كبار الملاك في عدة قرى، وقوبلوا بعنف شديد كقرية أبو الغيط التي كانت الأوقاف تؤجر أرضيها لـ٥٠٠ فلاح، ثم قررت أن تسحبها منهم جميعا، وتمنح الأرض لصهر وزير التموين ونفذ القرار بالقوة، واستشهد من الفلاحين الذين قاوموا انتزاع الأرض منهم ١٢ فلاحًا، وفي ميت فضالة امتنع الفلاحون عن توريد القطن لما اكتشفوا أن المطلوب منهم إيجار وسلف زراعية، يفوق سعر المحصول، فاعتقل تسعة منهم وعذبوا في السجون واحتلت القرية بقوة مسلحة.

وكانت سمعة فاروق في الحضيض خاصة مع الشائعات التي انتشرت، حول سلوك أمه نازلي التي رفع وزير الأوقاف حسين الجندي تقريرا يدعي فيه أنه توصل مع نقيب الأشراف إلى أن فاروق ينتمي إلى السلالة النبوية من جهه أمه التي ينتهي نسبها إلى الحسين، بينما لم تعد نازلي إلى مصر أبدا منذ سفرها لأوروبا صيف ٤٦م، وأصبح سلوكها مادة خصبة للصحافة الصفراء في الخارج، وتسربت إلى مصر، وفي مايو ١٩٥٠م زوجت ابنتها فتحية من سكرتيرها رياض غالي القبطي بعد استقرارها في أمريكا فكانت فضيحة كبرى، وفي ٣١ يوليو صدر الأمر بالحجر على نازلي، ونزع وصايتها على ابنتها فتحية وبطلان زواجها من رياض غالي، والتفريق بينهما (لم ينفذ هذا الشق من الحكم فلم تعد فتحية إلى مصر أبدا بل قتلها رياض غالي في عام٧٦م بعدما أفلست وأمها)، وفي أغسطس أصدر فاروق أمرا بتجريد نازلي من لقب الملكة والحقوق والامتيازات الملكية.

وكانت الأميرة فائقة قد تزوجت هي الأخرى في أمريكا، ولكن من مسلم هو فؤاد صادق بك، وعادا معا لمصر حيث صدق فاروق على زواجهما، بينما ارتدت نازلي عن الإسلام، واعتنقت المسيحية، وكذلك ابنتها فائزة التي خرجت من مصر بعد ثورة ٥٢ وارتدت بدورها عن الاسلام إلى الكاثوليكية.

وكانت فضائح أسرة فاروق التي نشرتها الصحف الأجنبية وتسربت لمصر رغم محاولات المنع ضربة قاضية للملك الذي هتف الكثيرون باسمه منذ سنوات قليلة، وأصبح الطلاب يسبونه وأمه بأفظع الألفاظ في المظاهرات، وتحولت تهمة العيب في الذات الملكية من تهمة خطيرة يسارع من يتهم بها لإنكارها إلى تهمة لا تكاد تعترف بوجودها المحاكم، وأصبح هناك ما يقارب كودا مشتركا بين الصحف، للإشارة إلى الملك وحاشيته، وتعرض بهم بمصطلحات دولة الأغوات والرقيع، الذي يسيء لسمعة مصر كلما خرج منها، وبدأت الصحف في نشر قصة الثورة الفرنسية وثورة عرابي على الخديوي، واهتاج فاروق خاصة عندما وقف مجلس الدولة أمام محاولات إغلاق أو تعطيل الصحف، فطلب من الحكومة إلغاء مجلس الدولة، لكن عددًا من الوزراء هددوا بالاستقالة إن تم هذا الإجراء التعسفي، وفي المقابل صدرت عدة قوانين لمكافحة ما ينشر على الناس فصدر قانون بعدم نشر أي

شيء عن الجيش، أو عن الأسرة المالكة، إلا بعد موافقة مسبقة لإخفاء تحقيقات الأسلحة الفاسدة وفضائح الأسرة المالكة، ولكن الشائعات لم تتوقف، ووصلت لاتهام فاروق بسرقة سيف شاة إيران وتدبيره لقتل ضابط اكتشف علاقته الآثمة بزوجته، واستغلال صهر وزير الداخلية لنفوذه في تهريب المخدرات!

ثم عهد فاروق برئاسة الوزراء إلى بهي الدين بركات وحسين سري، في نفس التوقيت من دون أن يعلم أيهما بتكليف الآخر! وانتهت المسابقة التي أجراها فاروق بفوز حسين سري الذي دعمته الحاشية، خاصة كريم ثابت الذي نال منصبا وزاريا كوزير دولة لتسقط الوزراة بعد ١٩ يومًا فقط، عندما طلب حسين سري من فاروق تعيين محمد نجيب وزيرًا للحربية (يؤكد نجيب أنه رفض العرض وقال إن قبوله المنصب إسقاط للوزارة) لرأب الصدع، وحل المشكلة في الجيش ليعود نجيب الهلالي ثانية، ليكون آخر رئيس وزراء في هذا العهد فبعد ساعات من توليه منصبه عاجلته حركة الجيش.

وعلى الجانب الآخر كان البريطانيون قد أعدوا خطة باسم روديوا لاحتلال القاهرة والدلتا في حالة تطور الوضع في القناة، وكان استعمالهم لها واردًا في حالة تحرك الجيش بشكل يمثل خطرًا على المصالح البريطانية.

أما العلاقات المصرية الأمريكية فبدأت مبكرا، واتسمت بالودية وتبادل فاروق المجاملات مع الرئيس روزفيلت منذ عام ١٩٤١م، وفي عام ١٩٤٢م، وهب فاروق القوات الأمريكية في مصر ألفين جنيه، للترفيه ثم ألف جنيه في عيد الميلاد، وحرص الأمريكيون على رد مجاملات فاروق، ولكن من دون دعم حقيقي أمام بريطانيا.

وتقابل فاروق مع روزفيلت سرًا عندما أرسى الطراد الذي كان يقله في البحيرات المرة ٢٠ فبراير ١٩٤٥م، من دون مشاركة أي من الوزراء أو رئيس الوزراء أو حتى معرفتهم وظلت العلاقات جيدة حتى بعد حرب فلسطين، واعتراف أمريكا بإسرائيل حيث توسطت مع بريطانيا في رودس للهدنة النهائية، ولم يعكرها غير نشر الصحف الأمريكية فضائح فاروق وعائلته وسلوكهم غير المتزن وكان كافري السفير الأمريكي صاحب حظوة عند فاروق،

وحرص على استشارته والأخذ برأيه، ولكن تقارير الخارجية والاستخبارات الأمريكية، أكدت على أن فاروق لا يصلح للقيام بدور الحليف الإستراتيجي، وأنه من الأفضل أن لا تدعمه أمريكا، وإن تعرض نظامه لخطر رغم أنه كان شديد النقمة على الاتحاد السوفيتي، وعلى استعداد لمحاربة انتشار الشيوعية، بحسب خطط المعسكر الغربي.

وكانت الأحوال في مصر تنضح باليأس من إمكانية إصلاح النظام السياسي، فكما عبر مصطفى أمين في جريدة أخبار اليوم.

إن الشعب عندما يكتشف خداع رجل من رجاله لا يفقد الرجل مكانته فحسب، وإنما يفقد الشعب ثقته في كل رجل سواه، فليس السياسي وحده ضحية أكاذيبه، وإنما الشعوب ضحية أكاذيب ساستها المخادعين.

حد السيف

«لو أن الثورة اكتفت بخلع فاروق، وتركت الأمور كما هي بعد ذلك، لكان حتما أن تقوم ثورة أخرى لتحقيق العدالة الاجتماعية، إلا إذا كان أدعياء الديمقراطية يرون أن العدالة الاجتماعية، يمكن أن تتحقق على أيدى الباشوات والهضيبي وعبد العزيز البدراوي»

أنور السادات في كتاب قصة الثورة ١٩٥٦

في أكتوبر ١٩٥٠م اجتمعت مجموعتان من الضباط أصحاب الرؤى الثورية الأولى، مجموعة من سلاح الفرسان فقط، وبدأت نشاطها منذ عام ١٩٤٥م، في شكل منشورات عن الجيش والسياسة الخارجية، وقبض على مجموعة منهم في قضية المؤامرة الكبرى ٤٧م، حيث اتهم ٢٣ ضابطًا وصول على رأسهم رشاد مهنا بالإعداد لانقلاب، ولكن الأمر انتهى بإطلاق سراحهم وإعادتهم للخدمة بعد تفريقهم في جهات مختلفة لعدم ثبوت التهمة عليهم، ووساطة حيدر باشا الذي خشي من تصادم فاروق والجيش، والثانية مجموعة عبد الناصر المكونة من عدد من الضباط في أسلحة مختلفة من دون نشاط سياسي ملحوظ ليكونا تنظيم الضباط الأحرار، ويتفقا على المبادئ الستة للثورة التي وضعتها اللجنة الرئيسَة لسلاح الفرسان، (القضاء على الاستعمار وأعوانه، القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم، القضاء على الإقطاع، إقامة عدالة اجتماعية، إقامة جيش قوي، إقامة حياة ديمقراطية سليمة) كأساس لعمل التنظيم، واتصلوا بقوى سياسية مدنية متعددة، كان أهمها الإخوان، ولكن لم يتم استدعاء مجموعة الفرسان للمشاركة في الانقلاب، وتم إخفاء ساعة الصفر عنهم عمدًا لوقوعهم تحت رقابة شديدة، وفي رؤية أخرى أن عبد الناصر تعمد إقصائهم من المشاركة، لعدم الثقة بهم لارتباطاتهم السياسية المتعددة وبالفعل وقع الصدام بين المجموعتين لاحقا.

وكانت الخطة أن تتم السيطرة على قيادة القوات المسلحة بانقلاب سريع، ثم إقامة وزارة مدنية موالية، وأخيرا التخلص من فاروق، وكان هاجس وجود القوات البريطانية الكبيرة (٨٠ ألف جندي) في القناة يؤرق الضباط الأحرار، وتواصل عبد الناصر مع الإخوان من خلال صالح أبو رقيق وحسن العشماوي، واتفقا معه على أن يقوم الإخوان بمعاونة وحدات الجيش في صد الإنجليز إن تقدموا نحو القاهرة بقطع الطرق وتجييش الشارع للمقاومة وتواصل الأحرار مع أمريكا، كوسيط فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأ الصراع الأمريكي السوفيتي في الاحتدام، وكانت الرؤية الأمريكية في الشرق الأوسط تقوم على تقديم الدعم للدول العربية وإسرائيل، صدًا للمد الشيوعي، وتمكينا للحكومات من مكافحته داخليا، ومقاومة الاجتياح العسكري السوفيتي، إن حدث وإزاء الضعف البريطاني في المنطقة، وباعتبار عصر الهيمنة البريطانية آخذًا في الأفول، رأى الأمريكيون أنفسهم ورثتهم، وكانت الرؤية الأمريكية تذهب لقيام مؤسسة سياسية عربية قوية، ودفعت لقبول تركيا كعضو في حلف الناتو، في مقابل اشتراكها في مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، الذي اعتبره الخبراء الأمريكيون أضعف الحلقات في سلسة مقاومة المد الشيوعي.

ولكن ما كان يطلبه الأمريكيون كان لا يمكن قبوله وهو أن تبادل معاهدة ٣٦ بمعاهدة جديدة تستمر بمقتضاها القوات البريطانية في البقاء بمصر، بالإضافة لقوات أخرى أجنبية، وهذا ما كان يستحيل على أي قيادة سياسية تسويقه للرأي العام المصري ورفضت بشكل قاطع من حكومة الوفد.

وفي المقابل ظهر اتجاه آخر، يقول بالتواصل مع الضباط الشباب، ومن المؤكد أن تواصلا على درجة ما قد حدث، ولكن تبقى التفاصيل مجهولة بغض النظر عن كتابات المنظرين للمؤامرات الكبرى، ولكن المعروف هو تحمس دوائر عديدة في السياسة الأمريكية لقيام الجيش بانقلاب إزاء نظرتهم لمصر، كبلد على شفير الثورة، وعدم ثقتهم بأن الإسلاميين سيكونون حائط صد منيع إزاء الشيوعية، في ظل تزايد رفض الغرب وكراهيته، في محاولة لتكرار نموذج أتاتورك، وبمجرد وقوع الانقلاب أسرع على صبري للسفير الأمريكي كافري، مؤكدا على أن الانقلاب مسألة داخلية ولا تمس بمصالح الأجانب، وطلب دعم

الإمريكيين لإجهاض تدخل بريطاني محتمل، وعندما تواصل أيدن مع روزفيلت كان رده أن أمريكا لن تدعم تدخلا خارجيا، لإنقاذ الملكية بينما ساد الاعتقاد في روسيا بأن الانقلاب تم من عملاء لأمريكا، ووصف الكريملين الانقلاب بأنه عمل الضباط الرجعيين المرتبطين بالولايات المتحدة، وأفاض الساسة الأمريكيون في إظهار الإعجاب بنجيب، الذي وصف بأنه جورج واشنطن النيل.

ورغم تسرب أخبار الحركة في الساعات الأخيرة، إلا أن الوقت لم يسعف لإجهاضها فتأخر حسين فريد رئيس أركان الجيش، وارتبك، فأضاع الساعات القليلة التي سبقت بها معرفته بأن هناك حركة تمرد في الجيش، والهجوم على مركز القيادة والاستيلاء عليه واعتقاله، ولم يكن يدرك حجم الحركة، التي اعتقلت القوات التي أتت لتعزيز حراسة مبنى القيادة العامة قبل أن تصل، وحرك الضباط الأحرار جنودهم من المعسكرات، تحت زعم أن الإنجليز يقومون بتحركات عدائية، وأنهم سيقومون بواجب الدفاع وعندما وصل الأمر للصدام، لم يكن هناك من مجال للتراجع من أحد.

وأكد يوسف صديق في مذكراته، أنه أنقذ الثورة بقيامه باقتحام مجلس قيادة الجيش بقوته، قبل الموعد حيث أبلغه زغلول عبد الرحمن ساعة الصفر قبل موعدها بساعة كاملة، فتحرك واعتقل في طريقه اللواء عبد الرحمن مكي، والأميرالي عبد الرؤوف عابدين، وقابل عبد الناصر وحكيم فأخبراه أن الخطة انكشفت حيث أبلغ سعد حسن توفيق عبد الناصر بمعرفة القيادة بالتمرد، حيث إنه نوبتجي إدارة المخابرات في مبنى القيادة، فأصبحت القوة الصغيرة من يوسف هي قوة الاقتحام الأساسية، بدلاً من أن يكون احتياطي الفرقة الثالثة عشر، كما الخطة ورواية يوسف صديق أنه بدأ الاقتحام بقوته ثم أتاه المدد ووصلت الفرقة ١٣، ولحق به ناصر وحكيم والباقون، إلا أن جمال حماد يؤكد على أن قوة يوسف صديق قابلت الفرقة ١٣ وكاد يقع بينهم اشتباك لولا وجود عبد الحكيم الذي أوضح الموقف وتم الاقتحام بالقوتين، وكان على رأسهم يوسف صديق بصفته الأكبر رتبة، بعدما قتل عبد الحكيم عامر جندي حراسة، رفض فتح البوابة لهم بمسدسه.

بينما يروي أنور السادات (الذي كان في سينما وقتها) قصة مغايرة تماما بطلها عبد الحكيم عامر الذي شهر مسدسه واقتحم مركز القيادة ليقبض على القادة بشجاعة متناهية النظير.

وعموما تمت السيطرة على قيادة الجيش بعد استشهاد وإصابة أربعة جنود، وتم اعتقال عدد كبير من القادة، الذين كانوا مجتمعين يضعون خطة التخلص من تنظيم الضباط الأحرار، (في مفكرة اللواء حسين فريد رئيس هيئة أركان الحرب، التي وقعت في يد الضباط بعد الحركة، كانت أسماء عدد منهم بها وأمامها الجهات التي ينقلون بها ومنهم، نقل محمد نجيب لأسيوط، ووجد محمد عبد العزيز صادق مندوب القيادة في الداخلية بعد الانقلاب، كشفًا بأسماء ثلاثة عشر ضابطا مطلوب اعتقالهم خلال ٢٤ ساعة، كانوا قيادات التنظيم بأكمله، في درج مكتب اللواء محمد إبراهيم رئيس القلم السياسي) وبدأ إبلاغ القوات الأخرى بنجاح العملية ليعتقل رشاد مهنا وصلاح سالم، القادة في سيناء وليسيطروا على العريش ورفح والقنيطرة من دون مقاومة، بينما سيطر ضباط التنظيم على كافة الأسلحة والمعسكرات، واعتقلوا كل القادة الكبار الذين لم ينضموا إليهم عدا منطقة الإسكندرية حيث فاروق والحكومة من دون مقاومة، وكأن الجميع كان ينتظر هذا ويصل محمد نجيب بسيارته لقيادة الجيش ليجلس على مكتب رئيس أركان هيئة الجيش، بعدما حاولت الحكومة إقناعه بإيقاف أبنائه عن التمرد، مقابل تعينه وزيرا للحربية والعمل على تحقيق مطالبهم، محذرين من إعادة الإنجليز احتلال القاهرة، وكان آخر اتصال بينهم في السابعة صباحا، حيث طلب الهلالي تأجيل إذاعة بيان الجيش من دون طائل، وقد كاد البيان الأول للثورة أن لا يتم إذاعته، حيث عطلت محطة الإرسال الرئيسة في أبو زعبل، ولكن مجدي حسين خطر له أنه يمكن بتعطيلها إيقاف الإذاعة وهذا ما حدث، ولكنه أرغم المهندس الموجود ومشرف محطة الكهرباء على إعادة الإرسال، وفي السابعة والنصف صباحا سمعت الجماهير البيان:

اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة، والفساد، وعدم استقرار الحكم، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش، وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين، وأما فترة ما بعد الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد،

وتآمر الخونة على الجيش، وتولى أمره إما جاهل أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا، وتولى أمرنا داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم، وفي خلقهم، وفي وطنيتهم، ولا بد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر، بالابتهاج.

أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين، فهؤلاء لن ينالهم ضرر، وسيطلق سراحهم في الوقت المناسب، وإني أؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم، أصبح كله يعمل لصالح الوطن، في ظل الدستور، مجردا من أي غاية، وأنتهز هذه الفرصة فأطلب من الشعب أن لا يسمح لأحد من الخونة، بأن يلجأ لأعمال التخريب والعنف، لأن هذا ليس في صالح مصر، وإن أي عمل من هذا القبيل، سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل وسيلقى فاعله جزاء الخائن في الحال، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاونا مع البوليس وأطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم، وأرواحهم، وأموالهم، ويعتبر الجيش مسؤولا عنهم، والله ولي التوفيق.

وكرر البيان على مدار اليوم بأصوات أكثر من ضابط كان أفضلهم أداء السادات، الذي سجل البيان، بصوته في يناير ٥٣م، وسرعان ما تلقى نجيب مكالمة من الهلالي رئيس الوزراء، طلب منه الحضور للإسكندرية للتباحث، فرفض وأبلغه طلبات الحركة تكليف علي ماهر بالوزارة، مع تعيين نجيب قائدا عاما للقوات المسلحة مع إطلاق يده للقيام بالتطهير، وطرد بعض رجال الحاشية في ظل ابتهاج شعبي بحراك الجيش.

ووافق ماهر أن يتولى الوزراة بعدما تلقى التكليف من فاروق، كما اشترط، وعندما سئل نجيب: إنتوا نويين توصلوها لحد فين؟ رد نجيب مداعبًا ليس لدينا مانع أن تصل الأمور لتكون رئيسًا للجمهورية، وفي الخميس ٢٤ سافر علي ماهر ليقابل فاروق في الإسكندرية ويصرح بقبوله كافة مطالب الجيش، ووقع مرسوم ترقية نجيب إلى فريق وتوليته منصب القائد العام (يقص نجيب في مذكراته أنه تنازل عن راتب الوزير ورتبة الفريق ليضرب المثل للضباط الصغار) ولكن قرار عزل فاروق كان قد اتخذ بالفعل، وبعد مداولة انتهى الضباط إلى عدم قتل فاروق والاكتفاء بنفيه.

وحمل علي ماهر إنذار الجيش لفاروق بالتنازل عن العرش، لابنه أحمد فؤاد، ومغادرة البلاد، ولكنه لم يظهره بل خاطب فاروق شفهيا لعنف الإنذار وخشيته أن يعند فاروق (كان مطلع الإنذار: إنه نظرا لما لاقته البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة لسوء تصرفكم، وعبثكم بالدستور، وامتهانكم لإرادة الشعب) ونصحه بالتنفيذ، حرصا على بقاء العرش في ذريته، وتجنيب البلاد ويلات حرب أهلية، فاستجاب، ثم أوصل سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة، وثيقة التنازل التي أعدها عبد الرازق السنهوري رئيس مجلس الدولة.

وسقط النظام كبيت من ورق، وتلقى فاروق الوداع اللائق، كما طلب، وكان في وداعه علي ماهر وكافيري السفير الأمريكي لتنتهي حركة يوليو بأقل خسائر، حيث لم يقتل أحد غير جنديين من حرس القيادة العامة للقوات المسلحة، وأصيب ستة في تبادل إطلاق نيران مع الحرس الملكي عند حصار القوات القصر، وأذيع بيان نجيب المسجل بعد خروج الملك على متن يخت المحروسة.

وعاد نجيب للقاهرة ليتولى رئاسة مجلس قيادة الثورة، بينما عبد الناصر مدير مكتبه وطار النحاس وفؤاد سراج الدين من إجازتيهما الصيفية بأوروبا لمصر، ليعلنا تضامنهما مع حركة الجيش، ويهنئنان محمد نجيب في الساعة الثانية صباحًا وقبل أن يذهبا لبيوتهما وقد سبقهما زعماء الأحزاب الذين ذهبوا لثكنات مصطفى كامل بالإسكندرية مهنئين بمجرد إعلان عزل فاروق.

وطبقا للدستور كان من المفترض أن يجتمع البرلمان المنحل (ذو الأغلبية الوفدية) حتى يؤدي أوصياء العرش اليمين أمامه، ولكن أصدر مجلس الدولة (بقيادة السنهوري وسليمان حافظ الناقمين على الوفد) فتوى أنه لا يجوز دعوة البرلمان إلى الانعقاد في حالة نزول الملك عن العرش، بل تجرى انتخابات جديدة، وحيث إنها تستلزم وقتا فيكون لمجلس الوزراء أن يشكل نظامًا مؤقتا للوصاية يحلف اليمين أمامه.

وفي ١٢ و١٣ أغسطس ٥٢م، وقعت أحداث شركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار، حيث تحول إضراب عمالي يهدف لتحقيق مطالب نقابية وتحسينات بسيطة إلى صدام عنيف، انتهى بمقتل وجرح العشرات من العمال والشرطة، وظهر الأمر كمؤامرة لخلخلة الأمن، والإيقاع بين حركة للجيش والشعب، من المنظمات الشيوعية، وارتفعت نبرة التحريض على عقاب العمال الداعين للإضراب والتظاهر في ظل منع التظاهر قانونا، ليحاكم العمال عسكريا، ويقضى على اثنين من قيادات العمال بالإعدام، و١٢ بالسجن والأشغال الشاقة في ضربة موجعة ومرهبة لكل نشاط قد يكون معاديا للحركة في ظل حملة صحفية عنيفة، أثارت الرأي العام ضد العمال، كقول سيد قطب في مقال حركات لا تخيفنا (كنت أحترم الضمير البشري عن أن يكون من الدنس إلى حد أن يحارب عهدا كالعهد الذي أشرق فجره منذ أيام، ولكن كم يخطئ الإنسان في تقدير مدى الدنس الكامن في بعض قلوب الناس).

وفي ٣١ يوليو ١٩٥٢م أطلق الأحرار دعوى تطهير الأحزاب لنفسها، لتكون قنبلة أشعلت صراعات الأحزاب الداخلية، وأضعفت قواها، وقدرتها الجماهيرية.

وسرعان ما وقع الخلاف مع علي ماهر، حيث تردد في إقرار قانون تحديد الملكية، الذي كان يعارضه، ويرى الضرائب التصاعدية، بديلا أفضل، بينما كان أغلب مجلس قيادة الثورة مع تحديد الملكية، وليس الضرائب التصاعدية، مهما بلغت لإضعاف كبار الملاك والقضاء على سلطانهم ودعمهم للأحزاب السياسية، كما سيمكنهم توزيع الأراضي من اكتساب ولاء شريحة كبيرة من الشعب، ثم تم اعتقال ٦٤ من السياسيين من دون الرجوع لماهر متوقعين أنه سيستقيل إن تم تخطيه بهذا الشكل، وقد كان ٧ سبتمبر ٥٢م، وعرض أن يخلفه السنهوري، ولكن اتهام الأمريكيين له بأن له صلات شيوعية منع إتمام الأمر، وكذلك رفض سليمان حافظ معلنا عدم قدرته على سد محل علي ماهر، الذي كان يجمع بين رئاسة الوزراء ووزارتي الداخلية والخارجية فاستقر الأمر على تولي محمد نجيب رئاسة الوزراء واتصل ناصر بالهضيبي طالبا ترشيح ثلاثة من الإخوان للوزراة فرشح له ثلاثة بصفة شخصية، ورد الأمر لمكتب الإرشاد الذي رأى أن لا يشارك الإخوان في هذه الوزارة فلم

يدخلها إلا الشيخ الباقوري الذي فصل من الجماعة وسرعان ما بدأت الخلافات تظهر بين عبد الناصر والإخوان.

وبدأت عسكرة الوزارات بتعيين مندوب من مجلس قيادة الثورة في كل وزارة، وبدأ الضباط يتدخلون في أعمال الوزارء حتى استقال وزيرا التموين والخارجية احتجاجا، واستمر هذا النهج، وعين العشرات من الضباط في وظائف قيادية مدنية مختلفة، وفيما بين عامي ٥٤م إلى عام ٦٢م تم تعيين ما لا يقل عن ١٥٠٠ ضابط في القطاعات المدنية المختلفة، بداية من رئاسة الوزراء إلى المحافظات إلى الصحف إلى الأجهزة الرقابية والإدارية المحلية والمركزية، لتتحول مصر إلى جمهورية مصر العسكرية.

وبدأت حملة اعتقالات واسعة شملت إبراهيم عبد الهادي، وفؤاد سراج الدين، وغيرهم، من كبار رجال السياسية والأحزاب، وأعلنت الحركة أنها تساعد الأحزاب على التطهير بهذا، وفي ٩ سبتمبر، صدر قانون الإصلاح الزراعي، وقانون تنظيم الأحزاب السياسية الذي اعتبر كافة الأحزاب الموجودة منحلة، عدا الإخوان، وطالبها بإعادة تقديم طلبات تكوينها، وإشهارها، وسمح لوزير الداخلية الاعتراض على تكوين الحزب، وفرض على الأحزاب إيداع أموالها في المصارف، تحت الرقابة الحكومية، وقد اعترض سليمان حافظ الذي تولى وزارة الداخلية على النحاس كرئيس للوفد، ثم اعترض عليه كرئيس شرفي مما اضطره للتنحي تجنبا للصدام الذي كان تحديد موعد للانتخابات نوفمبر ١٩٥٣م، المانع الرئيس له بالإضافة لانهيار قدرة الأحزاب على الحشد الشعبي.

وبموجب قانون الإصلاح الزراعي استولت الهيئة التنفيذية للإصلاح الزراعي على ٤٢٠ ألف فدان من أكثر من ١٧ ألف مالك، وضم إليهم أراضي الأوقاف الأهلية التي تزيد عن ٢٠٠ ألف فدان بخلاف ما تصرف فيه الملاك من أراضي، بتوزيعها على ملاك صغار خلال فترة السماح، وبلغت ١٤٥ ألف فدان.

وقدر ثمن الفدان المستولى عليه من الأراضي الزراعية لكبار الملاك بعشرة أضعاف القيمة الإيجارية التي قدرته بسبعة أمثال الضريبة (نظرا لتفاهة الضرائب على الأراضي الزراعية

كان التعويض بخسا) ويدفع التعويض بسندات حكومية بفائدة ٣٪ تستهلك على ثلاثين عاما، ثم عدل هذا إلى فائدة ١.٥٪، وتستهلك على أربعين عامًا، وتوزع الأراضي المستولى عليها على الفلاحين، بمعدل من فدانين لخمسة، يدفع ثمنها بأقساط سنوية على ثلاثين عام، ويقدر بالمبلغ الذي دفعته الحكومة تعويضا مضافا إليه ١٥٪ و٣٪ فائدة سنوية.

وفي ١١ أكتوبر ٥٢م صدر قرار العفو عن المحكوم عليهم من الإخوان في قضايا قتل أحمد الخازندار والنقراشي وغيرها من القضايا الجنائية، وفي ١٣ نوفمبر صدر مرسوم بقانون باعتبار أعمال الحركة أعمال سيادة لا تخضع لرقابة القضاء لمدة ستة أشهر جددوا بعد انتهائهم، وفي ٢٢ ديسمبر صدر قانون الغدر لعقاب الموظفين والسياسيين المتهمين باستغلال النفوذ بالحرمان من الحقوق السياسية والتوظف، واشترك أربعة ضباط وثلاث مستشارين في تكوين محكمة الغدر، فكانت شبه عسكرية وحل القلم السياسي، وحل محله المباحث العامة، والتحق به عدد من ضباط الجيش وأنشئ جهاز الأمن الداخلي، وعززت المخابرات الحربية بالاستعانة بخبراء أمريكيين وألمان.

وكان سليمان حافظ العقل المدبر وراء كافة القوانين المناهضة للديمقراطية والتي مكنت المجلس من فصل مئات الموظفين بغير الطريق التأديبي، وبلا محاكمة عادلة أو تعويض وعزل القضاة مع حرمانهم من المكافآت والمعاشات، وإحالة جرائم الإصلاح الزراعي إلى المحاكم العسكرية.

وفي أواخر ٥٢م أنشئت هيئة التحرير كتنظيم سياسي وذراع جماهيري للحركة، وفي أول يناير ٥٣م، افتتح أول مراكزها في المنصورة، وأعلنت ميثاقها وأهدافها وانضم إليها العديد من الشخصيات العامة، وأساتذة الجامعات وقادة النقابات العمالية وعبر عنها عبد الناصر عندما سئل هل هي بديل للأحزاب أو منافسا لها، بأنها لا تعدو كونها هيئة لتعبئة الشعب لتحقيق أهداف الوطن.

وفي ١٧ يناير ١٩٥٣م، أعلن حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها وفترة انتقالية ثلاث سنوات، وأعلن نظام دستوري مؤقت، لحين صدور الدستور الدائم الذي كونت لجنة

لإنتاجه من كبار رجال القانون والعلماء والأدباء، وانتخب علي ماهر رئيسا لها، ولم يظهر دستور ٥٤م للنور أبدا ولا نشر المشروع حتى وجده صلاح عيسى في أحد المخازن، ونشره في كتابه دستور في صندوق القمامة، لأنه كان دستورا لجمهورية برلمانية مع تركيز على ضمانات الحقوق والحريات، واستمرت اللجنة سنة ونصف في مداولتها لتخرج هذا المشروع، بعدما كان الصراع على السلطة قد حسم.

وفي مارس ٥٣م حوكم رشاد مهنا، الوصي السابق على العرش و١١ ضابطا بتهمة التآمر ومحاولة الانقلاب وقضي عليهم بالسجن المؤبد، وانشق صف الضباط الأحرار وخرج يوسف صديق من مجلس الثورة بالاستقالة، عندما قبض على ضباط المدفعية الذين اقترحوا بأن يمثل الجيش في مجلس قيادة الثورة بطريقة ديمقراطية عن طريق الانتخاب، بتهمة الإعداد للانقلاب، ولم تعلن استقالته، وأجبر على الرحيل إلى سويسرا ولكنه سرعان ما عاد، وفي أزمة مارس ٥٤م، أرسل لنجيب خطابا يؤازر فيه الديمقراطية، ويطالب بإعادة البرلمان المنحل، وتكوين حكومة مدنية ائتلافية، وانتهى الأمر بوضعه تحت الإقامة الجبرية، وقبض على البكباشي حسني الدمنهوري بتهمة التآمر على المجلس، وتواترت شهادات عن تعرضه للتعذيب على يد زملائه.

وفي ١٨ يونيو ٥٣م، أعلن نجيب إلغاء الملكية وقيام الجمهورية، محتفظا بمنصب رئيس الوزراء، وجمال عبد الناصر نائبا ووزيرا للداخلية، وفي سبتمبر ١٩٥٣م بدأت محاكم الثورة التي أوقفت أمامها من رئيس الوزراء الأسبق إبراهيم عبد الهادي إلى المحافظين والوزراء والسياسيين والصحفيين إلى عمال في قناة السويس مصدرة أحكاما من الإعدام إلى السجن، بمدد مختلفة إلى الغرامات، لتكون سيفا على رقاب الجميع، وحكم على فؤاد سراج الدين بخمسة عشر عاما، وكذلك زينب الوكيل زوجة النحاس التي اتهمت باستغلال النفوذ لتحقيق مكاسب مادية مع إعفائها من تنفيذ العقوبة مراعاة لحالتها الصحية، وصودر أكثر من ٣٠٠ فدان من أملاكها، وللتغلب على المعارضة في الجامعة فصل بعض الأساتذة، وأقر قانون يسمح لوزير التعليم بنقلهم إلى وظائف أخرى، ولرئاسة الوزراء في وضع

قواعد تأديب، وقبول الطلاب، وحل مجلس نقابة المحامين، وعين مجلس آخر بمعرفة وزير العدل.

وبينما كان العسكريون يتحولون لطبقة جديدة مميزة في المجتمع المصري، فعين الكثير من الضباط في مناصب عليا، بالدولة وقدم لهيئة الضباط العديد من الامتيازات، لتتحول إلى قلب السلطة الجديدة الصلب في الجمهورية الناشئة، كان الصراع بين نجيب وناصر يتصاعد وتحول الأمر إلى سعي ناصر وعامر لإنشاء تنظيم جديد موالٍ لهم، من الضباط داخل الجيش وخارجه، حيث استبدلت المناصب القيادية بالولاء، وعزل نجيب تدريجيا وظهرت على السطح تربيطات ناصر وعبد الحكيم والشافعي مع صلاح سالم وغيرهم، ليتمكن ناصر من تحريك مجلس قيادة الثورة من خلف ستار الحكم بالأغلبية (وكأنهم مجلس منتخب) بينما كان نجيب يريد ممارسة سلطاته كرئيس جمهورية حقيقي، وليس مجرد فرد من المجموعة، يؤدي دور رئيس الجمهورية بينما ظل الضباط يؤدون دور الولاء لنجيب في العلن، وفي ٢٣ يونيو ١٩٥٣م خطب عبد الناصر قائلا (اللهم إننا نشهدك وأنت السميع العليم أننا قد بايعنا اللواء أركان حرب محمد نجيب قائد الثورة رئيسًا لجمهورية مصر، كما أننا نقسم أن نحمي الجمهورية بكل ما نملك من قوة وعزم) بينما تلقى نجيب في أواخر العام رسالة من أحمد عبود المليونير المصري المقيم بأمريكا وقتها يخبره فيها بأن المخابرات الأمريكية تبلغه بأن ناصر يتآمر عليه لخلعه، وأنهم على استعداد لمساعدته والتخلص من ناصر ومجلس الثورة برمته، ولكن نجيب رد على محمد رياض مبعوث عبود بالرفض وتهديده بالاعتقال عند عودته.

وفي ١٢ يناير٥٤م، حدث صدام بين شباب الإخوان في جامعة القاهرة وشباب منظمة التحرير بسبب حضور الزعيم الإيراني نواب صفوي مع الإخوان لحضور فعاليات إحياء ذكرى شهداء القناة، وفي ١٤ يناير صدر القرار بحل الإخوان، واعتقل ٤٥٠ من أعضائها، وصدر بيان يتهمهم بالاتصال بالإنجليز، ومحاولة إعادة التنظيم السري للوجود.

واستمر الصراع بين نجيب وصغار الضباط، حتى قدم استقالته، وترك المجلس في ٢٣ فبراير ٥٤م، وقرر مجلس قيادة الثورة قبولها، وتعيين عبد الناصر رئيسا للوزراء ولمجلس قيادة الثورة، محل نجيب، وانفجر الموقف في الجيش، عندما عرف الخبر فأصر سلاح الفرسان على عودته، وأذعن ناصر وتوجه خالد محي الدين إلى نجيب ليقنعه بالعودة مع توليته (خالد) منصب رئيس الوزراء بدلا من ناصر، ولكن عندما عادا إلى المجلس فوجئا بظباط من الأسلحة الأخرى، وقد توافدوا على المجلس، واعتقل نجيب وخالد.

ولكن تحرك الجماهير التي تسرب لها خبر الانقلاب على نجيب، قلب الموقف ثانية وروع الضباط من مشهد الآلاف من المتظاهرين في عابدين، يهتفون بحياة نجيب وبالسجن لناصر وصلاح سالم، كونهما أذاعا بيانا في السادسة مساء ٢٧ فبراير، يُعلن فيه عودة نجيب للسلطة، وفي اليوم التالي اصطدمت الجماهير التي خرجت مبتهجة بقوات الشرطة، واستعان نجيب بعبد القادر عودة، لتهدئة الجماهير وصرفها، حيث إن جانبا كبيرا منهم كان من أعضاء الإخوان في أول مظاهرت موالية للديمقراطية يشتركون فيها، لكن حماس الجماهير أصابه بالعدوى، فخطب فيهم خطبة حماسية هاجم فيها عبد الناصر وتعسفه، وفي مساء اليوم كان هو و٤٥ من قيادات الإخوان في السجن الحربي يضربون بوحشية حتى الفجر.

وعندما سافر نجيب للسودان، بدأت موجة جديدة من الاعتقالات ضمت أحمد حسين وعبد القادر عودة وعمر التلمساني والعديد من الشخصيات السياسية من مختلف الاتجاهات، وتعرضوا لاعتداءات، وأفرج نجيب عنهم بعد عودته، وبدأ السعي في إعادة الديمقراطية لتصدر قرارات ٥ مارس بإلغاء الرقابة على الصحف والأحكام العرفية وتحديد موعد يوليو٥٤م، لاجتماع اللجنة التأسيسية المنتخبة انتخابا مباشرا، لإقرار الدستور والقيام بمهمة البرلمان لحين انتخابه، ولكن في ١٩ مارس انفجرت أربع قنابل في القاهرة، من دون أن يعرف الفاعل، ليتوتر الموقف، وفكر نجيب في إجراء استفتاء شعبي على رئاسته للجمهورية، ليكتسب الشرعية، ولكن سليمان حافظ أقنعه بتأجيل هذا.

وفي ٢٥ مارس، صدرت القرارات التي اعتبرت تصفية للثورة بالسماح بقيام الأحزاب وعدم قيام مجلس قيادة الثورة بتشكيل حزب، وعدم العزل السياسي وانتخاب الجمعية التأسيسية انتخابا حرا مباشرا، وتكون لها سلطة البرلمان كاملة وتنتخب رئيس الجمهورية ويحل مجلس قيادة الثورة ٢٤ يوليو ٥٤م، ولكن.

قامت المظاهرات الرافضة للديمقراطية وعودة الحياة الحزبية الدستورية وأعلن عمال النقل العام الإضراب، واعتدي على عمال الترام وقياداته لعدم الاشتراك به، سواء كان هذا بتخطيط أحمد طعمية رئيس هيئة التحرير أو القيادات العالية، التي رأت في انتهاء الثورة نهاية لطموحاتهم، وعودة ليكونوا كمًا مهملا، وأثارت القرارات حنق الكثير من الضباط الذين كانوا قد بدأوا التعود على حياة سلطوية، يكونون فيها فوق القانون وفوق الجميع وأما الإخوان فبمجرد الإفراج عن المعتقلين منهم، أخرجوا بيانا يرفض الديمقراطية ٢٧ مارس جاء فيه (وفيما يختص بإعادة الأحزاب أملنا ألا يعود الفساد أدراجه مرة أخرى فإننا لن نسكت على هذا الفساد، بل نؤيد بقوة حرية الشعب كاملة، ولن نوافق على تأليف أحزاب سياسية، لسبب بسيط وهو أننا ندعو المصريين جميعا لأن يسيروا وراءنا ويقتفوا أثرنا في قضايا الإسلام) منخدعين بوعود عبد الناصر بإعادة الجماعة وإصدار بيان من الحكومة تعتذر فيه عن حلها وتوضح ملابسات القرار وهذا ما لم يحدث أبدا، وأخرج عبد الناصر المعتقلين من المدنيين الإخوان، بينما رفض الإفراج عن الضباط المنتمين إليهم وكانت رغبة نجيب في عودة الأحزاب القديمة، السبب وراء تخلي الإخوان عن دعمه، فيقول في مذكراته (إن خطأ الإخوان في هذا الموقف كان خطأ إستراتيجيا لأنهم تصوروا أن القضاء على الأحزاب في صالحهم، بحيث يصبحون الحزب الوحيد والقوة الوحيدة، ولم يدركوا ببساطة حكاية العصا الوحيدة، التي يمكن كسرها ومجموعة العصي التي لا يمكن كسرها معا، والتي كنا نسمعها ونحن أطفال).

وهاجم حشد من الغوغاء مجلس الدولة، واقتحموه واعتدوا بالضرب على عبد الرازق السنهوري، وأعضاء المجلس، ومزقوا القرار الذي وقعوه دعما للديمقراطية، ومطالبة بتنفيذ

قرارت مارس، وأرغموهم على توقيع بيان بتأييد مجلس الثورة، واتهم عبد الرازق السنهوري عبد الناصر صراحة بأنه وراء الاعتداء عليه في النيابة.

ثم أذاع صلاح سالم قرارا بتأجيل قرارت مارس، إلى حين انتهاء الفترة الانتقالية، وتشكيل مجلس وطني انتقالي، وهذا ما لم يحدث أبدا.

وفي ١٥ أبريل ٥٤م، أعلن حرمان الوزراء السابقين من أحزاب الوفد والأحرار الدستوريين والسعديين من الحقوق السياسية، حتى إن ستة من أعضاء لجنة الدستور شملهم هذا الحظر، وحل مجلس نقابة الصحفيين، وسُيطر عليها بلجنة خاصة.

وفي أكتوبر ١٩٥٤م وقعت اتفاقية الجلاء التي نصت على إلغاء معاهدة ٣٦ وكفالة حرية الملاحة في قناة السويس طبقا لاتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨م، وبقاء القواعد العسكرية الإنجليزية في القناة، وكفالة التسهيلات لعودة الجنود إليها في حالة تعرض مصر أو دولة عربية من دول الدفاع المشترك أو تركيا للهجوم وذلك لمدة سبع سنوات.

وفي ٢٦ أكتوبر ٥٤م، وقعت حادثة المنشية الشهيرة حيث تعرض جمال عبد الناصر لإطلاق النيران أثناء إلقائه خطبة بالإسكندرية، من محمود عبد اللطيف عضو جماعة الإخوان، وأعلن أن هذا جزء من مؤامرة الإخوان، لقلب نظام الحكم باغتيال ناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة، ليتم توجيه ضربة قاسمة للإخوان والتخلص منهم.

وفي أول نوفمبر، بدأت محكمة الشعب برئاسة جمال سالم وعضوية حسين الشافعي وأنور السادات لتحاكم المئات من جماعة الإخوان ويقضى على مجموعة منهم بالإعدام وعلى أخرى بالأشغال الشاقة، وأشيع أن نجيب متواطئ مع الإخوان في مؤامرتهم، وفي ١٤ نوفمبر ١٩٥٤م، أبلغ نجيب عن قرار مجلس قيادة الثورة بإعفائه من منصب رئيس الجمهورية، وتحديد إقامته في منزل بالمرج لبعض أيام، لكنها امتدت لـ١٨ عامًا من الإقامة الجبرية قاسا بها ما لم يكن يتخيله من الضباط الأحرار، أبناءه، كما كان يسميهم.

وبعد نجيب استمرت حالة عدم الثقة بين الأمريكيين وناصر، الذي بدأ في انتقاد الغرب بشكل علني، وفي ٣١ مارس ٥٥م، خطب ناصر أن الأمريكيين وعدوه بالحصول على ٢٠ مليون دولار من الأسلحة ٥٤ -٥٥م ولكن لم يحصل إلا على كلمات معسولة، بينما النفوذ الصهيوني يجعله متأكدا من عدم حصوله على أسلحة من أمريكا، وبالرغم من تخوف الأمريكيين من أن تسبق الشيوعية إلى السيطرة على عقول الضباط المصريين عارضين كما سبق وفعلوا مع فاروق، التعاون الاقتصادي والعسكري إلا أن نجيب لم يحصل منهم على أي سلاح، إلا مسدس فضي كهدية من روزفيلت ردا على هدية (تمثال فرعوني) أرسلها نجيب له ولم ينفذ حتى عقد التسليح المحدود الذي وقعه فاروق، وفي ٢٨ فبراير٥٥م قامت إسرائيل بهجوم مفاجئ على غزة، وقتلت العشرات من المصريين المدنيين والعسكريين، لتضع الثورة التي تجنبت الاصطدام بها، في موقف حرج، واكتفت الأمم المتحدة بالشجب والإدانة بينما بحث الضباط الأحرار عن مصدر للسلاح، يستطيعون به مواجهة الإسرائيليين، وفسر هذا الهجوم بأنه محاولة لإرغام مصر على الدخول في حلف بغداد الذي يسيطر عليه سرا البريطانيون وأمريكا، والذي وقع بين تركيا والعراق في ٢٤ فبراير، ثم انضمت إليه باكستان وإيران إزاء التعنت الأمريكي، واشتراط معاهدة دفاعية (وما يستتبع ذلك من تبعية حتما) مقابل السلاح، كان التوجه للكتلة الشرقية التي سبق وعرضت أن تسلح الجيش بلا اشتراطات، وإن كان ذلك يعني العداء مع المعسكر الغربي، فكانت صفقة الأسلحة التشيكية التي توقع خبراء الاستخبارات الأمريكية أن ناصر، لن يجرؤ عليها ولن يستعين بالشيطان السوفيتي وأن تهديده مجرد مخادعة للحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه، بينما سمح الروس بالحصول على كميات ضخمة من الأسلحة بأسعار رخيصة، وتسدد بسلع زراعية مصرية قطن وأرز ٢٧ سبتمبر، وبالرغم من أن الجيش المصري قد درب بأسلحة غربية وعلى يد هيئة بريطانية وإعادة تسليحه بأسلحة روسية لم تستعمل خارج الدول الشيوعية من قبل، سيأخذ وقت ومجهود أكبر ونتائجه غير مضمونة، وقد يضعف الكفاءة القتالية للجيش، إلا أنه لم يكن لناصر اختيار آخر في ظل التفوق الإسرائيلي الكاسح حيث كانت حتى تلك الصفقة تتفوق على قوات العرب مجتمعة، وبدأت الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة تزداد ضراوة، وتوترت

العلاقات مع الغرب، الذي رأى أن مصر تنحاز للمعكسر الشرقي، خاصة مع اعتراف مصر بالصين الشعبية ١٦ مايو ٥٦م، بينما كانت إسرائيل تعزز علاقاتها بالغرب.

وفي رحلة ناصر الخارجية الأولى فوجئ بحفاوة كبرى في الهند وباكستان، وفي مؤتمر باندونج بأندونسيا حيث اجتمع ممثلو ٢٩ دولة من مناهضي الانحياز، وسياسة الأحلاف، وحصل ناصر فيه على بيان بتأييد حقوق الشعب الفلسطيني، ويعود ناصر ليُستقبل استقبال الأبطال ٢ مايو ٥٥م، وقد ذاق طعم الزعامة.

وفي ٢١ سبتمبر ٥٥م ألغيت المحاكم الشرعية والمالية، ووحدت جهة القضاء، وبدأ مشروع برج القاهرة كمركز للاتصالات السلكية واللاسلكية، وهناك قصة شائعة أن البرج تم تمويله من خلال «رشوة» أميركية لعبد الناصر تبلغ ٣ ملايين دولار، استثمرهم في بناء البرج كرد عملي بدلا من فضحهم أو الرفض، كما فعل غيره، ومصدر القصة الوحيد عميل المخابرات الأمريكية مايلز كوبلاند في كتابه لعبة الأمم، بينما أكد حسن التهامي الذي ذكر أنه من استلم المبلغ، أن هذا لم يحدث أبدا، وأن الكتاب (الذى به الكثير مما يصعب تصديقه) برمته جزء من خطة الدعاية السوداء، التي استخدمت ضد ناصر، بترويج الأكاذيب وأنه (حسن التهامي) تولى المشروع من بدايته كفكرة، وأن تمويل الأجهزة للشبكة اللاسلكية، أتى باعتماد داخلي من وزارة المالية، واستوردت من ألمانيا، أما المبنى فمول من ميزانية المخابرات العامة، على مدى السنوات التي بني بها، حتى اكتماله ٦١م (يذكر كوبلاند في كتابه الذي أصبح مادة خصبة لعشرات من الكتب المناهضة لعبد الناصر وعصره، أن حسن التهامي بعد عد المبلغ وجده ناقصا ١٠ دولارات، فهل أرسل الأمريكيون ثلاثة ملايين دولار فكة؟)

وفي ١٦ يناير ٥٦م أعلن الدستور الجديد، وأُجري الاستفتاء على الدستور وعلى رئاسة ناصر للجمهورية معا، لتخرج النتيجة ٩٩.٩٩ ٪، وخفض سن الناخب إلى ١٨ سنة وأُعطي للمرأة حق الانتخاب، ومُنح العسكريون أيضا حق الانتخاب، وصدر قانون عضوية مجلس

الأمة في ١١ يونيو لانتخاب مجلس مؤلف من ٣٥٠ عضوا، بدلا من مجلس للشيوخ والنواب، واشترط أن يعد الاتحاد الاشتراكي، قوائم المتنافسين على مقاعده.

بينما صدرت التعليمات لعدد من الضباط بترشيح أنفسهم في دوائر معينة، وشكلت لجنة خاصة، ضمت زكريا محي الدين وعلي صبري، وعدد من ضباط المخابرات، لفرز الترشيحات للمجلس، واستبعاد الذين لا يتلاءمون مع إرادة السلطة، ويقول أحمد حمروش في كتابة قصة ثورة ٢٣ يوليو، إن حق الترشيح في دائرة (تكلا العنب) البحيرة ألغي لتسعة مرشحين كان واحدا منهم، لتغلق الدائرة على فتحي الشرقاوي، ويكسبها بالتزكية.

وعدد الدوائر التي كسبت بالتزكية، لاستبعاد مرشحين ٤٣ دائرة، وعدد الضباط من الجيش والبوليس الذين دخلوا مجلس الأمة الأول ٥٧م كانوا ٥٩ ضابطا، وقد انتخب عبد اللطيف البغدادي رئيسا للمجلس وأنور السادات وكيلا له، بينما لم ينجح قبطي واحد في دخوله إلا بالتعيين حيث عين ثمانية أقباط، ولا تعتبر ملاحظة انخفاض نسبة تمثيل الأقباط بشدة بعد ٥٢م في صالح وضْم الضباط بالتحيز الطائفي، فسبب ذلك أن تقليد إبعاد الأقباط عن المناصب القيادية العسكرية العرفي غير المكتوب ولا المصرح به، ظل ساريا، ولم يكن هناك بين قيادة الضباط الأحرار قبطي واحد، فضعف مشاركة الأقباط لا يعد ذلك إلا عرضا جانبيًا للعسكرة.

وفي ١٣ يونيو ١٩٥٦م، تم جلاء كامل القوات الإنجليزية عن القناة حسب الاتفاق، ولكن هذا لم يعلن إلا في ذكرى قيام الجمهورية ١٨ يونيو، مع رفع ناصر العلم المصري على مبنى البحرية في بورسعيد ليكون هذا عيد الجلاء.

أما السد العالي فقد صمم من خلال شركة ألمانية في أكتوبر ٥٤م، ولكن بقي المشروع من دون تمويل، وكان المشروع قد درس منذ عقود، ولم تكن حكومة الثورة لتغض الطرف عنه كمشروع قومي عملاق لتوليد الطاقة الكهربائية العالية، وزيادة الرقعة الزراعية، وكثافة الإنتاج الزراعي، وحماية مصر من أخطار الفيضان، بينما رأى بعض الساسة الغربيون أنه فرصة في أن تكون مصر معتمدة على الغرب، لحاجتها للتمويل وأن تنشغل قيادتها لمدة لا

تقل عن عشرة سنوات في مشروعها القومي الكبير المستهلك للموارد، بعيدا عن الدخول في صراعات، وأيضا نظرا إلى أن السد قد يكون باعثا لناصر، للتراجع عن صفقة الأسلحة الروسية، حرصا على الاستفادة بمقابلها في التنمية، فقدم عرضا أميركيا إنجليزيا بقيمة ٧٠ مليون دولار منحة، بالإضافة إلى قرض ٢٠٠ مليون من البنك الدولي، ولكن جاءت الشروط غير مقبولة، فقد طلب البنك الدولي الإشراف على الاقتصاد المصري، طيلة فترة بناء السد ١٢ : ١٨ عام في إعادة للرقابة الأجنبية على مصر أواخر القرن التاسع عشر، وفي المقابل، قيل إن هناك عرضا روسيا بقرض ٤٠٠ مليون استرليني تسدد على عشرين عاما بفائدة ٢٪ فقط، ورأى الأمريكيين أن ناصر يحاول التلاعب بهم، عندما أمضى اتفاقية التسليح، وسحب العرض الأميركي الإنجليزي، وبدأ التفكير في لزوم عزل ناصر، ولكن لم يوافق الأميركيون على خطة بريطانية للتدخل العسكري، وصدر قرار رفض التمويل مبررا بعجز الاقتصاد المصري عن السداد، مفترضين أن هذا سيضعف حكومته، وهللت الصحف الأمريكية، لدالاس الذي أدب ناصر، بينما استنفر الصلف والغرور الأميركي الصحف المصرية، التي هاجمتها بضراوة ليبدأ الرأي العام المصري المعادي لأمريكا في الصعود لأول مرة، ولم يرد عبد الناصر مباشرة، ولكنه سرعان ما قلب الطاولة على رؤوس الجميع.

وفي ٢٦ يوليو ٥٦م، أعلن ناصر تأميم قناة السويس، وأعلن ناصر لمجلس الوزراء أنه سيأمم القناة قبلها بساعات، وعندما نبهه فتحي رضوان إلى أن صيغة القرار كرد على تصريحات دالاس العدائية، وسحب تمويل السد، تؤدي إلى الرد عليها بتصعيد وادعاء أن مصر تتلاعب بمرفق القناة الحيوي للتجارة الدولية، حسب علاقاتها وسياستها وتتخذها وسيلة لعقاب مخالفيها، وأن الالتزام باعتبار القناة مرفقا مصريا، يتم تأميمه مع الالتزام بالمعاهدات التي تضمن حرية الملاحة، كحق للمصريين، يغلق الباب أمام محاولات التشهير، ولكن ناصر تجاهله، وقال: أنا عارف أنا بقول إيه، وحتى الجيش لم يعرف بالقرار، وأبلغ ناصر حكيم بقراره، وهو في القطار متوجها للإسكندرية لإلقاء الخطاب، بينما كلف محمود يونس بالإعداد للاستيلاء على منشآت القناة، قبل الإعلان عن تأميمها بيومين فقط.

وبعد تقديم إنذار بريطاني جمدت الأرصدة المصرية في أمريكا وإنجلترا وفرنسا، واقترح عقد مؤتمر في لندن لبحث المسألة، ولكن ناصر، رفض الحضور، وفي ١٦ أغسطس عقد أول جلسات المؤتمر في لندن، حيث قدم دالاس وزير خارجية أمريكا اقتراحا بأن تقوم على إدارة القناة مجلس إدارة دولي، ينشأ بمعاهدة ويكون منفصلا عن السياسة القومية، وأعلن ناصر رفض مصر للاقتراح.

وفي ١٤ سبتمبر بعد فشل المفاوضات، انسحب أغلب المرشدين والموظفين الأجانب من القناة عدا اليونانيين.

وفي ١٣ أكتوبر صدر قرار من مجلس الأمن بوضع ست مبادئ للتعامل في القناة لضمان حرية المرور واحترام سيادة مصر، وتلقت الحكومة المصرية رسالة من هامرشيلد سكرتير الأمم المتحدة بتحديد موعد للمفاوضات على أساس هذه المبادئ ووافقت مصر بينما لم ترد إنجلترا وفرنسا، وفي اليوم المحدد للبدء في المفاوضات ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م، هاجمت إسرائيل شبه جزيرة سيناء، وفي اليوم التالي أعلنت إنجلترا وفرنسا إنذارا لمصر وإسرائيل بوقف القتال، وابتعاد كل القوات المسلحة ١٠ أميال بعيدا عن القناة، والسماح للقوات الإنجليزية والفرنسية باحتلالها! وكان عبد الناصر يستبعد تمامًا قيام الغرب بعمل عسكري ضد مصر، ولم يقتنع ناصر بجدية التهديدات والإنذار البريطاني الفرنسي إلا عندما قامت الغارات البريطانية على القاهرة وأوضحت التقارير أن الطائرات الفرنسية في سيناء أكثر من الإسرائيلية.

وطلب صلاح سالم من جمال بوضوح أن يسلم نفسه للسفارة البريطانية، ليوقف الغزو ولا يعرض مصر للدمار، وسأل عبد الناصر بهدوء زملاءه من يؤيد صلاح، لكن لم يؤيده أحد، ولاحقا تحول صلاح سالم للسويس ليتولى المقاومة الشعبية بها وأقيل بعد العدوان، وظل في منزله بلا عمل حتى أعيد ليعمل رئيسًا لمجلس إدارة دار التحرير للطبع والنشر في ٨ مارس ١٩٥٩م، ويتركها لظروف مرضه بالسرطان، وتوفى فبراير ٦٢م، وكان هذا رأي مجموعة من السياسيين الذين تم اعتقالهم، وإن لم يجرؤ منهم أحد على مطالبة ناصر

بالرحيل علنا، ونقل محمد نجيب المقيم إقامة جبرية للصعيد متعرضًا للإهانات والاعتداء من حرسه بلا مبرر.

وفي أول نوفمبر، خاطب ناصر الشعب عبر الإذاعة في خطاب طويل، كان في ختامه (إننا سنقاتل ولن نستسلم إننا اليوم، أيها الأخوة نكتب صفحة جديدة في تاريخ مصر، إننا الآن نريد الصبر والإيمان حتى ننتصر، وأنا أعاهدكم أنني سأقاتل معكم من أجل حريتكم كما عاهدتكم من قبل لآخر قطرة في دمي).

وبينما تولى عبد الحكيم عامر قيادة القوات المسلحة، تولى كمال الدين حسين قيادة جيش التحرير من المتطوعين الذين تدفقوا للتدرب على السلاح، والدفاع عن مصر ضد الاعتداء، وسرعان ما بدأت ملحمة بورسعيد، حيث واجهت القوات الغازية مقاومة عنيفة من أهالي المدينة التي هاجمتها البوارج الحربية بالقذائف، وقامت طائرات الإنجليز والفرنسيين بتنفيذ أكثر من ألف غارة عليها، ودمرت المدينة من دون أن ينهزم أبناؤها أو يستسلموا، وهجر من المدينة قرابة ٦٠ ألف مواطن، واستشهد في معاركهم ونتاج القصف الجوي والبحري قرابة ألفين مواطن، بينما كان شهداء الحرب من العسكرين ٢١٠٠ جندي وضابط وانسحب الجيش المصري من سيناء وغزة، حتى لا يتم تطويقه وتدميره، وكان معظم الطيارين وأطقم الدبابات في الاتحاد السوفيتي يتلقون التدريب فلم يكن معدا للتشغيل من الأسلحة السوفيتية الجديدة إلا قرابة ٣٠ طائرة و٥٠ دبابة، ودمرت الطائرات الموجودة في المطارات، واضطرت للهرب لمصر العليا ثم إلى السعودية التي استقبلت ١٢ طائرة، بينما دمرت ١٨ على الأرض ولكن أظهرت الحرب عجز القيادة العسكرية المصرية، وانعدام كفاءتها وأصيب الجيش المصري بضربات عنيفة، من دون رد نتيجة لعدم وجود قيادة عسكرية محترفة، وبينما صمد شعب بورسعيد، وسُجل هروب أربعة من الضباط تاركين جنودهم بلا قيادة، وفصلوا بعد المعركة.

وانتفضت الشعوب العربية تضامنا مع مصر فقامت المظاهرات الشعبية، ودمرت خطوط بترول تمد أوروبا من موانئ المتوسط في العراق والأردن، وأوقف تصدير البترول

السعودي لإنجلترا وفرنسا وهوجمت معسكرات بريطانية في ليبيا، ورفض السنوسي ملكها هجوم بريطانيا على مصر من أراضيها.

واستخدمت إنجلترا وفرنسا حق الفيتو لمنع قرار بإدانتهما من مجلس الأمن واقترح مندوب يوغسلافيا دعوة الجمعية عامة للأمم المتحدة، وقد كان، لتخرج بقرار ٢ نوفمبر بوقف إطلاق النار وانسحاب القوات الأجنبية من الأراضي المصرية.

ولكن إنجلترا وفرنسا رفضتا الإذعان للقرار، وفي ٥ نوفمبر وجه الاتحاد السوفيتي إنذارا للدولتين، بأنه سيتدخل لإيقاف العدوان بالقوة، وفي ٧ نوفمبر أعلنت قيادة الدول الثلاث وقف إطلاق النار.

وبينما كانت حرب السويس نهاية إنجلترا وفرنسا كقوى عظمى وسقطت حكومتا الدولتين بعد الحرب خرجت إسرائيل بمكاسب كبرى، ويقال إن الصهيونية مخلب قط للاستعمار في المنطقة، وهذا صحيح نسبيا فقد استخدمت إسرائيل لتحقيق مصالح غربية، ولكن في المقابل تقاضت الثمن أضعافا، مضاعفة فقد تدفقت عليها المساعدات، وكسبت إسرائيل الكثير من هذه الحرب التي خاضتها لتأمين حدودها، ومنع العرب من الهجوم عليها سنوات قادمة، وقد كان وسمح لإسرائيل بعقد كامل من التنمية الاقتصادية بمعدلات هي الأعلى عالميا، وتكديس القوة العسكرية، وبناء العلاقات الدبلوماسية، وكافأت فرنسا إسرائيل لمشاركتها في الحرب بعقود تسليح ضخمة، والأهم والأخطر مفاعل ديمونة النووي الذي أثار حنق الأمريكيين، واعتقدوا أنه سيكون مبررا لنشر السوفيت الصواريخ النووية في المنطقة، وأصروا على تفتيشه دوريا، ولكن الإسرائيليين أعلنوا أن طموحات إسرائيل النووية، هي الضمان الوحيد ضد هولوكوست جديد، ونشرت صواريخ هوك الأمريكية حول المفاعل لحمايته، ولم تنسحب إسرائيل من سيناء، حتى حصلت على ضمانات بالمرور في مضيق تيران، وعدم عودة الجيش المصري لغزة، فتوقفت عمليات الفدائيين من الجانب المصري بوجود القوات الدولية.

وأما مصر فقد أخفي عن الجماهير حجم الخسائر في الأرواح والمعدات ووقوع ٦ الآف مصري وفلسطيني في الأسر في قطاع غزة، بينما فقدت إسرائيل قرابة ٢٠٠ قتيل وإنجلترا وفرنسا ٢٦ جنديا فقط، وصودرت الشركات والأسهم البريطانية والفرنسية، وألغيت معاهدة الجلاء، لتحصل مصر على الاستقلال التام غير المشروط، وخرج عبد الناصر من الحرب منتصرا من دون أن يكسب معركة، بطلا قوميا بل وعالميا، وأضحى رمزا لمقاومة الدول الصغيرة للهيمنة، وفرض الإرادات من الدول الكبرى، وكوفئ عبد الناصر على حساباته الخاطئة، التي أوقعت مصر في حرب مع قوى لا قبل لها بها، وقراراته المتسرعة غير المدروسة، فجعلته بطلا، وأكسبته شعبية تتحدى الزمن وبدأت أسطورته.

مصر نصر ناصر

جمال عبد الناصر هو أكثر شخصية عربية كُتب عنها «تأييدًا أو معارضة»، وأفاض الكثيرون ذمًا أومدحًا في الحقبة الناصرية التي شهدت أحداثًا وتغيرات إقليمية وعالمية كبرى، فاستقلت الدول العربية، وظهرت إلى حيز الوجود الأمة العربية كقومية تتحدى ليس فقط القوى العالمية وإنما في كثير من الأحيان أنظمة الحكم بداخلها، والتي شهدت بدورها تغيرات عنيفة، وبدأت فيها طموحات عبد الناصر في أن يكون قائدا للأمة العربية، تتحول إلى حقائق قبل أن تتحطم هذه الطموحات على مذبح هزيمة ٦٧، فلا أدعي أنني أحاول أن أوفي الحقبة الناصرية حقها هنا، وإلا أكون عابثًا، وإنما أكتفي بالإشارة لعناصر مثلت العناصر الجوهرية في الحقبة الناصرية في مصر.

العسكرة

يقول عبد الناصر في حوار له مع كمال جنبلاط (إن أضخم وأخطر عمل قمت به في نظري هو أنني تمكنت أن أحول تماما بين الجيش وبين ممارسته السياسة).

ولا تفهم هذه العبارة إلا في إطار الانقلابات العسكرية المتعددة التي شهدتها المنطقة والتي جعلت عبد الناصر يظن أن عدم حدوث انقلاب عسكري عليه إنجاز، ولكن منذ ٥٢م والجيش هو اللاعب الأساسي في العملية السياسية، واختفت القوى المدنية من الساحة وحتى عندما وصلت شعبية عبد الناصر لدرجة تمكنه من الاستغناء عن دعم الجيش لم يحدث هذا الفصل المأمول وظل الجيش حاضرًا في شخص قائده المشير عبد الحكيم عامر حتى النهاية.

وحاول ناصر بتكوين مجلس رئاسي من المدنيين والعسكريين، الحد من سلطات المشير الذي قدم استقالته ٢٠ سبتمبر ٦٢م، وتضامن معه العديد من القيادات، فاضطر ناصر للتراجع، وتزايد الصراع الخفي على السلطة بين ناصر وعامر، بتعيين كلاهما قيادات

موالية لهما في الأماكن القيادية في الجيش والحكومة، حتى إن ٧٢٪ من وظائف الخارجية الكبرى كانت من نصيب العسكريين، ولم يكن لمصر من سفراء مدنيين في أوروبا عدا ثلاثة فقط!

وكذلك المنظمات الشعبية، حيث أمانة التنظيم الطليعي، كانت تتكون من سبعة عسكريين وأربعة مدنيين وأمانة الاتحاد الاشتراكي، ديسمبر ٦٤م، كانت نسبة الضباط فيها ١٣ والمدنيين ٢١ والسيطرة الحقيقة للعسكريين.

وفي عام ١٩٥٨م حمل عامر رتبة المشير ليكون أول من يحملها في الوطن العربي بينما ظلت درجة درايته العسكرية (رغم ادعاءات تمتعه بعبقرية فائقة) محدودة، وكانت شعبية عامر الكبيرة في الجيش نتيجة منطقية للامتيازات التي أغرقها على رجاله في البدلات، وزيادة المرتبات، والمزايا، والعلاوات، وكذلك فتح الطريق للتعين في المناصب المدنية بعد انتهاء الخدمة العسكرية، وفي عام ١٩٦٦م صدر قانون القضاء العسكري الذي جعل كافة الجرائم التي يرتكبها عسكريون من اختصاص القضاء العسكري من دون المدني، وتم تعديله ليتمكن المشير من فصل أى ضابط بأثر رجعي.

وكان المشير عامر قائد الجيش ونائب رئيس الجمهورية، ورئيس لجنة السد العالي ورئيس للجنة تصفية الإقطاع ورئيس اللجنة الاقتصادية، ورئيس اتحاد كرة القدم، وكان مدراء مكتب المشير على التوالي هم صلاح نصر، أصبح مديرًا للمخابرات العامة، وعباس رضوان أصبح وزيرًا للداخلية، وشمس بدران صار وزيرًا للحربية.

وليست مشكلة العسكرة الأساسية في أنها تقصي أصحاب القدرات والمؤهلات العالية من المدنيين وتميز بين المواطنين حسب الانتماء المؤسسي والوظيفي فحسب، بل مشكلتها الرئيسية التي نشهد أثرها في أن أسلوب الإدارة العسكري القائم على الطاعة العمياء والثقة المطلقة بالقيادات، وعدم جواز التشكيك في الأوامر، انتقل للحياة المدنية التي لا يلائمها، فأفرز نفاقًا وتعنتًا وتصلبًا في الإدارة، واختفى مبدأ الإدارة الجماعية والتشاركية لصالح إدارة الفرد وتحول هذا لنموذج ترسخ في أذهان المصريين، أن المدير من يعطي الأوامر

ويعاقب من يخالفها بشدة وليس من يمتلك ذهنًا متوقدًا ينتج أفكارًا إبداعية باستمرار أو شخصية جذابة، وقدرة على الإقناع وكسب الأصدقاء أو قدرات علمية متميزة في الإدارة عند المصريين سيطرة وليست قيادة ملهمة.

الدولة الشمولية

سيطرت شريحة ثوار يوليو على الحياة في مصر تماما، وبدأت بالإعلام وسريعًا تمت السيطرة التامة على الصحف والإذاعة، ثم السينما والمسرح والغناء والكتاب والمثقفين وتحول الجميع من المقالات الرصينة، إلى أغنيات عبدالحليم وأم كلثوم إلى أفلام إسماعيل ياسين، لأبواق للنظام، الذي لم يكن يسمح بصوت غير صوته، وكذلك سيطر على الأندية، الجمعيات، الاتحادات الرياضية، وتحول الاتحاد الاشتراكي من ذراع شعبية إلى شرط قانوني للوجود السياسي والنقابي، حيث اشترطت عضويته فيمن يرشح لمجلس الأمة، مجلس إدارة الجمعية التعاونية، عضوية مجالس إدارة النقابات العمالية المهنية، والمجالس المحلية، وكذلك نظام العمد والمشايخ، ومع التأميم وتوسع القطاع العام على حساب الخاص، باسم القضاء على الإقطاع، وسيطرة رأس المال على الحكم تمت التضحية بالنخبة الاقتصادية وإلادارية الفنية، ليحل محلهم موظفو القطاع العام وكرست البيروقراطية وترسخت.

وسمة لا يستطيع أحد إنكارها الديكاتورية الشديدة لنظام عبد الناصر وعدم التسامح مطلقا مع المعارضة حتى إن نقيب الأطباء رشوان فهمي قد عزل من منصبه وحددت إقامته في منزله لمجرد أنه طرح رأيًا علميًا أن جهود مكافحة البلهارسيا يجب أن تزيد مع مشروع السد العالي حيث الطبيعي أن تزايد أعداد المصابين بها مع تحول الري الموسمي إلى ري مستديم، ومجرد الاشتباه في ميل صحفي إلى المعارضة، كان يعني نهاية مستقبله المهني، كحد أدنى وشاعت ظاهرة كتابة التقارير، وأصبح كل فرد يخشى على نفسه من أن يكتب ضده تقرير مفاده، أن له ميولاً مناهضة للسلطة، فيجد نفسه أصبح «وراء الشمس» بالتعبير الشائع والمعبر، وأكثر من ذهب هناك كان الإخوان الذين حُطم تنظيمهم على يد

عبد الناصر مرتين، الأولى في ١٩٥٤م، بعد حادث المنشية حيث حكم بالإعدام على سبعة، نفذ في ستة منهم، بينما خفف الحكم على المرشد العام، إلى الأشغال الشاقة المؤبدة، وبعد شهور تم الإفراج عنه وتحديد إقامته الجبرية في منزله وحكم على العشرات بالأشغال الشاقة المؤبدة، وحكم على سيد قطب بالسجن ١٥ عاما، قضى معظمها في مستشفي سجن طرة، حتى أفرج عنه ١٩٦٤م، بعفوٍ صحي ليتواصل مع الإخوان الذين استعملوا مؤلفاته كأساس فكري لتأسيسهم الثاني، خاصة وأن الإخوان كانوا يفتقرون إلى الأساس الفكري القوي، لتنظيمهم فيما عدا رسائل حسن البنا التي رسمت خطوطا عريضة تتشارك فيها الجماعة مع غيرها من عموم المسلمين لم يكن للجماعة مفكر ولا كتب تحدد هويتهم الفكرية، وتعبر عنها، وكانت السنوات التي قضاها سيد قطب في عزلته قد مكنته من تكوين مشروعه الفكري، ولاقت أفكاره القائمة على أن المجتمع في حالة جاهلية، ينبغى الجهاد لرفعها (إن الجاهلية ليست فترة تاريخية سبقت بعثة محمد صلي الله عليه وسلم، ولكنها حالة تتكرر كلما بعد الناس عن منهج الله واتبعوا الطواغيت، فحكام العالم بوصفهم الراهن كفار، والعالم أجمع في وضعه الراهن ليس إلا دار حرب بالنسبة للمسلم لأن دار السلام هي التي تنفذ شريعة الإسلام) و(إن كل ما حولنا جاهلية، تصورات الناس وعقائدهم، عاداتهم وتقاليدهم، موارد ثقافتهم، فنونهم وآدابهم، شرائعهم وقوانينهم، حتي الكثير مما يحسبه الناس ثقافة إسلامية وفلسفة إسلامية وتفكيرًا إسلاميا، هو كذلك من صنع هذه الجاهلية) والدعوة لانعزال الجماعة ذات العقيدة السليمة عن المجتمع حتى لا يفسدها قبول عند الإخوان في ظل إحساسهم الشديد بالاغتراب والظلم وقد أخرج سيد للنور ما كانت تخفيه الصدور من أن الصراع الحقيقي ليس مع السلطة وإنما مع المجتمع الذي أفرزها وكان نعت المجتمع بالجاهلية، قنطرة بين التوجه الدعوي البحت، القائم على معالجة السلبيات مع البقاء كجزء من نسيج المجتمع، والتوجه التكفيري القائم على القطيعة العقائدية بين الجماعة والمجتمع، وقد كانت الهوة ما بين المجتمع ورؤية بعض الإسلاميين قد وصلت لأقصى مدى، فبينما استمر قطار التغريب في رحلته التي بدأت مع بداية مصر الحديثة بلا معوقات، تصادمت القوى ذات المرجعية الإسلامية مع السلطة التي وإن لم تكن معادية للدين بشكل قاطع إلا أنها كأي ديكتاتورية شمولية لا تقبل أن تنازعها

القوى الدينية السطوة الاجتماعية، فإما أن تحتويها (كما حدث في الأزهر والكنيسة، كمؤسسات رسمية للدين ظهرت على وفاق تام مع السلطة) أو تصادمها بغرض القضاء عليها مما دفعها في اتجاه العنف، وعداء المجتمع توجد بذوره في كافة الحركات ذات الأساس الديني، ولكن الظروف المحيطة قد تنمي هذه الظروف أو تكبتها لصالح التوافق في المجتمعات التي رسخت قيم المواطنة والممارسة الديمقراطية فيها.

وحدد سيد قطب للجماعة في تأسيسها الجديد منهاجها العقائدي عام ١٩٦٥م، وأعيد تشكيل التنظيم السري للإخوان الذي سرعان ما كُشف، وتم إلقاء القبض على علي عبده عشماوي مسؤول تنظيمات القاهرة، الذي أدت اعترافاته التفصيلية إلى نكبة الإخوان الكبرى فقد اعترف على أكثر من ٥٠٠ عضو بالإخوان، واعترف بأن هناك تخطيطا لنسف القناطر والجسور ومحطات الكهرباء والاستيلاء على القصر الجمهوري وقلب نظام الحكم بالسلاح والإعداد لاغتيالات للساسة والفنانين، وانتهت المحاكمة العسكرية بإعدام سيد قطب ويوسف هواش وعبد الفتاح إسماعيل والحكم على عشرات بالأشغال الشاقة والسجن، وامتلأت السجون والمعتقلات، بالإخوان ومن شك في أنه منهم وتعرضوا لتعذيب ممنهج.

ومن معتقلي هذه الفترة خرج العشرات رافعين رايات التكفير والعنف ضد المجتمع، ليكونوا نواة التنظيمات التي أثارت موجات من العنف والإرهاب وأشهرهم كان شكري مصطفي مؤسس جماعة المسلمين، الشهيرة إعلاميًا بجماعة التكفير والهجرة.

وفي فبراير ١٩٦٩ م صدر كتاب دعاة لا قضاة لمرشد الإخوان حسن الهضيبي، ليرد فيه على موجة التكفير التي شاعت بين الإخوان وغيرهم، ودرس في شعبهم وتصدى للتوجه القطبي بقوة، وأعلن أن عقيدة الجماعة تحددها رسائل البنا وكتاب دعاة لا قضاة ولكن التيار القطبي ظل موجودًا بقوة في الإخوان حتى بعد تأسيسهم الثالث بقيادة عمر التلمساني الذي ضم العديد من شباب الجماعة الإسلامية في الجامعات ليجدد دماء

الجماعة المتيبسة أمثال عبد المنعم أبو الفتوح، أبو العلا ماضي، عصام العريان، مختار نوح الذين اجتذبوا بدورهم الآلاف من الشباب للجماعة.

أما اليسار فعلى الرغم من أن النظام قد اتخذ الاشتراكية منهجًا، وحقق مكاسب هائلة للطبقات الفقيرة من العمال والفلاحين، وأعلى من شعار العدالة الاجتماعية، وأصلح العلاقة بين العامل ورب العمل، والمالك والمستأجر، منحازًا للطرف الأضعف اقتصاديًا، على طول الخط إلا أن التصادم مع التنظيمات الشيوعية الصغيرة والأفراد تكرر، ففي أعقاب ثورة العراق عام ١٩٥٨م، اعتقل الشيوعيون (أو من اتهم بأنه كذلك) بالجملة واتهموا بالعمالة للاتحاد السوفيتي، ثم أفرج عنهم ثم عادت الاعتقالات والتعذيب، في السجون مع بداية عام ١٩٥٩م، وإن كان للعلاقة مع الاتحاد السوفيتي أثر في معاملة اليساريين المصرين إلا أنه كان ثانويًا، والأساس هو رفض وجود أى معارضة حتى ولو كانت نسبية فلم تكن الشيوعية التي كثيرًا ما بطش بأناس بتهمة الانتماء إليها، تمثل خطرًا فعليا على أي نظام حكم في مصر، سواء قبل عبد الناصر أو بعده، وانتقل هذا التعسف إلى عموم الناس الذين أصبحوا لأول مرة متوافقين مع السلطة في البطش بالمعارضين، وأصبح التعذيب والانتهاكات تجري برضاء شريحة كبيرة من الناس، مشتركين في الجرم مع الجلادين، في ظل الخلط بين الولاء للوطن والولاء للحكام لتبدأ نواة الجماعات المعادية للمجتمع في التكون.

الزعيم

ما الناصرية إلا عبد الناصر الذي اشترك القصف الإعلامي المركز مع شخصيته الكاريزمية التي تكونت على مر سنوات (هناك أقاويل عن مساعدة احترافية في تكوينها في البداية) في عملية احتلاله لعقل وقلب المواطن المصري، الذي لم يجد زعيمًا ولا قائدًا غيره أمامه في وقت كان يحتاج فيه إلى زعيم بحجم مناسب للتحديات الكبرى، في ذلك العصر، ولكن المشكلة أن كلمات الأغنيات والشعارات بأن الجميع رجل واحد، وهو عبد الناصر صدقها البعض بشكل مغلوط، فضباط وموظفون حكوميون صغار، تصور كل منهم أنه جمال عبد

الناصر في مكانه، وبدأ يتصرف من منطلق الزعامة المطلقة بلا سند من منطق ومن منطلق الزعامة، كانت الصدامات الدولية سواء المبررة منها وغير المبررة، فالزعماء الكبار يحتاجون دائما لمعارك كبرى مع قوى كبرى، وفي العلاقات المصرية الأمريكية مثال واضح، ففي ٢٢ ديسمبر عام١٩٦٤م، خطب عبد الناصر عن الولايات المتحدة قائلاً (الذي لا يعجبه سلوكنا يشرب من البحر والذي لا يكفيه البحر الأبيض يأخذ البحر الأحمر يشربه كمان) كرد على احتجاج السفير الأمريكي على إحراق مكتبة وكالة الإعلام الأمريكية بجوار السفارة، على يد طلاب أفارقة قاموا بمظاهرة احتجاجًا على التدخل الأمريكي في الكونغو، وتغاضى الأمن عنها، وفي هذا العام كانت مصر قد حصلت على ٥٧٪ من احتياجاتها من القمح من الولايات المتحدة، بأسعار تفضيلية طبقًا لبرنامج دعم الغذاء الأمريكي، ولكن الدعم الأمريكي سرعان ما تراجع إلى أن توقف في فبراير عام ١٩٦٧م، وانخفضت المساعدات الغربية، ككل، من قرابة ٢٠٠ مليون سنويا إلى أقل من ١٤ مليونا، بعدما يأس الأمريكيون من التفاهم مع عبد الناصر، خاصة مع تطور الوضع في اليمن ليتجه ناصر للاتحاد السوفيتي لتعويض النقص.

عصر الطموحات الكبيرة

مصر ليست دولة عظمى وإن كانت أكبر دولة عربية وأفريقية في ذلك العصر وقد أدى طموح عبد الناصر، وأحلامه الكبرى لإرهاق الشعب واستنزاف الموارد في سبيلها لتكون مصر رائدة حركات التحرر العربي والأفريقي، فدعمت الثورات والحركات الوطنية وحتى الانقلابات بكافة الوسائل لتكون رائدة الفكر القومي العربي، والاشتراكية، وقد بدأت الانتصارات تلوح مبكرًا، ففي الأول من فبراير ١٩٥٨م، وقف عبد الناصر وشكري القوتلي في شرفة قصر عابدين ليعلنا اتحاد مصر وسوريا التي كانت تتعرض لتهديدات تركيا بسبب نزاعاتهما الحدودية ليكونا دولة واحدة بجيش واحد وحزب واحد بعد إجراء الاستفتاء الذي خرجت نتائجه الرسمية بأن ٩٨٪ من المصريين يرون أن تنتهي مصر لتصبح أقليم من الجمهورية العربية الموحدة، التي يرأسها عبد الناصر، وفي عام ١٩٦١م صدرت القرارات الاشتراكية.

يخصص ٢٥ ٪ من أرباح الشركات للموظفين والعمال وإشراك أربعة أعضاء منتخبين من الموظفين والعمال في مجالس إدارة الشركات، وتحديد الحد الأعلى للمرتبات ٥٠٠٠ جنيه في العام، وإقرار الضريبة التصاعدية لتصبح ٩٠٪ على الدخول التي تزيد عن ١٠٠ ألف جنيه.

قانون بتأميم ١٤٩ شركة تتحول أسهمها إلى سندات إسمية على الدولة لمدة ١٦ سنة بفائدة ٤,٥٪، وكان منها ١٧ بنكا، ١٧ شركة تأمين، وقانون بتحديد ملكية الفرد في الشركات بما لا تزيد قيمته السوقية عن ١٠,٠٠٠ جنيه، وتؤول إلى الدولة ملكية الأسهم الزائدة.

قانون بتنظيم منشآت تصدير القطن بحيث تأخذ شكل شركة مساهمة عربية لا يقل رأس مالها عن ٢٠٠,٠٠٠ جنيه وتشترك فيها إحدى المؤسسات العامة بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال.

قانون بإسقاط التزام استغلال مرفق النقل العام للركاب، بالتزام الترولي باص بمدينة القاهرة على أن يؤول إلى مؤسسة النقل العام بعد نقل كل العمال إليها.

قانون بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي ليكون الحد الأقصى للملكية الزراعية ١٠٠ فدان والحد الأقصى للإيجار والانتفاع ٥٠ فدانًا.

قانون بزيادة الضريبة على العقارات المبنية، وقرار بقانون بمنع تعيين أي شخص في أكثر من وظيفة واحدة.

وبعد شهرين فقط من صدور هذه القوانين وبداية تطبيقها في مصر وسوريا انهارت الوحدة وحدث الانفصال، وألغيت القوانين الاشتراكية في سوريا ليصاب عبد الناصر بصدمة وداء السكري، ورغم وقوع الانقلابات في سوريا والعراق فيما بعد، إلا أن سيطرة حزب البعث على البلدين كانت مانعًا من قيام علاقات متزنة بين البلدان الثلاثة رغم احتياج سوريا إلى الدعم المصري في ظل المشاحنات المستمرة بينها وبين إسرائيل، وفي عام ١٩٦٤م قامت سوريا منفردة بمحاولة لتحويل مسار نهر الأردن فردت إسرائيل بقصف

عنيف أجهض المحاولات، وفي ١٩٦٥م وبدعم سوري قامت العاصفة (الجناح العسكري لحركة فتح) بتنفيذ ما لايقل عن ٣٥ عملاً فدائيا داخل إسرائيل.

لن يرفع العربي السلاح في وجه أخيه العربي

هكذا قال عبد الناصر وهو يعلن عدم التدخل العسكري للحفاظ على الوحدة مع سوريا وإعادة القوات المصرية منها سبتمبر عام١٩٦١م، ولكن بعد عامين فقط خالف شعاره وتورط في حرب اليمن «فيتنام المصرية».

قامت المملكة المتوكلية اليمنية عام ١٩١٨م بقيادة الإمام يحيى حميد الدين، وفي ١٩ سبتمبر عام ١٩٦٢م، قتل الإمام أحمد وخلفه ابنه الإمام البدر وتحرك العقيد عبد الله السلال المتأثر بالتجربة الناصرية وقام بالانقلاب، وفي ٢٦ سبتمبر كان قد سيطر على كامل صنعاء، وأعلن الإطاحة بالإمام بدر الذي هرب إلى مدينة حجة في الشمال معتصمًا بالقبائل مستعدًا للحرب لاستعادة عرشه، وفي ٣٠ سبتمبر وصل المبعوث المصري العميد علي عبد الخبير، وتقرر إرسال كتيبة صاعقة لحماية عبدالله السلال، ووصلت بالفعل إلى مدينة الحديدة ٥ أكتوبر، وبينما دعمت السعودية والأردن وأميريكا وإنجلترا وألمانيا نظام الإمام، دعمت مصر وإيطاليا وتشيكوسلوفكيا الثورة الجمهورية، وبدأت القوات المصرية المرسلة إلى اليمن في الازدياد التدريجي مع اتساع المعارك والتصعيد السعودي البريطاني، حيث رأى السعوديون في وجود المصريين في اليمن تهديدًا مباشرًا لهم، وكذلك فكان واضحًا أن عبد الناصر يريد القضاء على الوجود البريطاني في عدن، ومنذ بداية عام ١٩٦٣م ارتفعت أعداد القوات المصرية في اليمن من أقل من ٥ آلاف جندي إلى أكثر من ٥٥ ألفا عام٦٥م، وأنفقت السعودية الملايين على دعم الملكيّين بالسلاح والأموال، وسمحت لإسرائيل بالمرور من أجوائها الجوية لإلقاء شحنات من الأسلحة للقبائل اليمينة والمرتزقة الأوربيين، الذين تلقوا الدعم من شاة إيران أيضا الذي تعاطف مع نظام الإمام الشيعي الزيدي، ومن القواعد البريطانية لتتحول اليمن إلى فيتنام مصرية، احترقت بها أموال طائلة وضاعت فيها أرواح الآلاف من الجنود في معركة عبثية، قامت فيها الطائرات المصرية بقصف

الملكيّين بالغازات السامة في محاولة يائسة للحسم، وتواصل عبد الناصر مع الملك فيصل محاولين الوصول لحل، ولكن المفاوضات فشلت حتى هزيمة عام ١٩٦٧م، حيث اتفقت مصر والسعودية على وقف القتال والانسحاب من اليمن تدريجيًا، بعدما فقدت مصر أكثر من ١٥ ألف قتيل وبلغت نفقات الحرب نصف مليون دولار يوميًا، ورفض السلال هذا الاتفاق، واتهم عبد الناصر بخيانته، ولكن سرعان ما تم الانقلاب عليه وشكل مجلس رئاسي من ثلاثة أمناء برئاسة القاضي عبد الرحمن الأرياني ثم استمرت سلسلة من الانقلابات والحروب الأهلية المتقطعة حتى وقع اتفاق الوحدة بين اليمن الجنوبي والشمالي ١٩٩٠م.

وقد غيرت الحقبة الناصرية وجه مصر وبدلته فتحولت من دولة زراعية يسيطر على نخبتها الاقتصادية كبار الملاك مع بعض الرأسماليين، إلى محاولة تحويل مصر لدولة اشتراكية ذات اقتصاد مختلط مع الاهتمام بالتصنيع، وارتفعت نسبة المتعلمين بشدة، وفي يوليو عام١٩٦٢م أعلن ناصر مجانية التعليم الجامعي، بعدما كانت المجانية للمتفوقين دراسيا فقط، وكما نعلم أدى هذا إلى الاختلال الهيكلي في سوق العمل بعد سنوات قليلة، حيث أصبحت مصر حالة نادرة تزيد أعداد أصحاب المؤهلات العليا عن حاجة العمل الفعلية بدرجة كبيرة، وأدى التزام الدولة بتوظيف الخريجين إلى إضعاف التنافسية أكثر، وتكدس الجهاز الإداري للدولة بالإضافة للضعف الشديد المستمر في جودة التعليم نتيجة لزيادة أعداد المقبولين.

وفي النهاية تبقى الحقبة الناصرية عصية على التلخيص عميقة الأثر بما لا يسهِّل الإحاطة بها.

نسف العجل

«عبدالناصر كان مش عاوز يحارب إسرائيل عبد الناصر كان عايز يكسب مظاهر دعائية عن طريق استخدام القوات المسلحة»

الفريق محمد فوزي رئيس الأركان المصري

«مين يقول دي خطبة استقالة؟ ده واحد بيقول إمسكوا فيا وإوعوا تسيبوني أنا عارف إزاي أطرد اليهود وبحبكم وعايزكم تحبوني»

المشير عبد الحكيم عامر

«البلد مش دكان بقالة لكي نقبل منه أن يتركه لزكريا محي الدين، فبرغم الهزيمة كان الناس مستعدين يحاربوا ولم يكن مقبولاً أن نستسلم أبدًا»

أحمد فؤاد نجم مفسرًا مظاهرات رفض تنحي عبد الناصر

في مساء ٩ يونيو عام ١٩٦٧م، خاطب عبد الناصر الجماهير في بيان هذا نصه:

أيها الأخوة

لقد تعودنا معًا في أوقات النصر، وفي أوقات المحنة، في الساعات الحلوة، وفي الساعات المرة، أن نجلس معًا، وأن نتحدث بقلوب مفتوحة، وأن نتصارح بالحقائق، مؤمنين أنه من هذا الطريق وحده نستطيع دائمًا أن نجد اتجاهنا السليم، مهما كانت الظروف عصيبة، ومهما كان الضوء خافتًا.

ولا نستطيع أن نخفي على أنفسنا أننا واجهنا نكسة خطيرة خلال الأيام الأخيرة، لكني واثق أننا جميعا نستطيع، وفي مدة قصيرة، أن نجتاز موقفنا الصعب، وإن كنا نحتاج في

ذلك إلى كثير من الصبر والحكمة والشجاعة الأدبية، ومقدرة العمل المتفانية.

لكننا - أيها الأخوة - نحتاج قبل ذلك إلى نظرة على ما وقع، لكى نتتبع التطورات وخط سيرها في وصولها إلى ما وصلت إليه.

إننا نعرف جميعًا كيف بدأت الأزمة في الشرق الأوسط في النصف الأول من مايو الماضى.

كانت هناك خطة من العدو لغزو سوريا، وكانت تصريحات ساسته وقادته العسكريين كلها تقول بذلك صراحة، وكانت الأدلة متوافرة على وجود التدبير.

كانت مصادر إخواننا السوريين قاطعة في ذلك، وكانت معلوماتنا الوثيقة تؤكده، بل وقام أصدقاؤنا في الاتحاد السوفيتي بإخطار الوفد البرلماني الذي كان يزور موسكو في مطلع الشهر الماضي، بأن هناك قصدًا مبيتًا ضد سوريا.

ولقد وجدنا واجبًا علينا ألا نقبل ذلك ساكتين، وفضلاً عن أن ذلك واجب الأخوة العربية، فهو أيضا واجب الأمن الوطني، فإن البادئ بسوريا سوف يثني بمصر.

ولقد تحركت قواتنا المسلحة إلى حدودنا بكفاءة شهد بها العدو قبل الصديق، وتداعت من أثر ذلك خطوات عديدة، منها انسحاب قوات الطوارئ الدولية، ثم عودة قواتنا إلى مواقع شرم الشيخ المتحكمة في مضايق تيران، والتي كان العدو الإسرائيلي يستعملها كأثر من أثار العدوان الثلاثي الذي وقع علينا سنة ١٩٥٦م.

ولقد كان مرور علم العدو أمام قواتنا أمرًا لا يحتمل، فضلا عن دواعي أخرى تتصل بأعز أماني الأمة العربية.

ولقد كانت الحسابات الدقيقة لقوة العدو تظهر أمامنا أن قواتنا المسلحة، بما بلغته من مستوى في المعدات، وفي التدريب، قادرة على رده وعلى ردعه، وكنا ندرك أن احتمال الصراع بالقوة المسلحة قائم، وقبلنا بالمخاطرة.

وكانت أمامنا عوامل عديدة، وطنية وعربية ودولية، بينها رسالة من الرئيس الأمريكي «ليندون جونسون» سلمت إلى سفيرنا في واشنطن يوم ٢٦ مايو تطلب إلينا ضبط النفس، وألا نكون البادئين بإطلاق النار، وإلا فإننا سوف نواجه نتائج خطيرة.

وفي نفس الليلة فإن السفير السوفيتي طلب مقابلتي بصفة عاجلة في الساعة الثالثة والنصف من بعد منتصف الليل، وأبلغنى بطلب ملح من الحكومة السوفيتية ألا نكون البادئين بإطلاق النار.

وفي صباح يوم الاثنين الماضي الخامس من يونيو جاءت ضربة العدو.

وإذا كنا نقول الآن بأنها جاءت بأكثر مما توقعناه، فلابد أن نقول في نفس الوقت وبثقة أكيدة إنها جاءت بأكبر مما يملكه، مما أوضح منذ اللحظة الأولى أن هناك قوى أخرى وراء العدو، جاءت لتصفي حساباتها مع حركة القومية العربية.

ولقد كانت هناك مفاجآت تلفت النظر:

أولها: أن العدو الذي كنا نتوقعه من الشرق، ومن الشمال جاء من الغرب، الأمر الذي يقطع بأن هناك تسهيلات تفوق مقدرته، وتتعدى المدى المحسوب لقوته، قد أعطيت له.

وثانيًا: فإن العدو غطى في وقت واحد جميع المطارات العسكرية والمدنية في الجمهورية العربية المتحدة، ومعنى ذلك أنه كان يعتمد على قوة أخرى غير قوته العادية، لحماية أجوائه من أي رد فعل من جانبنا، كما أنه كان يترك بقية الجبهات العربية لمعاونات أخرى استطاع أن يحصل عليها.

وثالثًا: فإن الدلائل واضحة على وجود تواطؤ استعماري معه، يحاول أن يستفيد من عبرة التواطؤ المكشوف السابق سنة ١٩٥٦م، فيغطي نفسه هذه المرة بلؤم وخبث، ومع ذلك فالثابت الآن أن حاملات طائرات أمريكية وبريطانية كانت بالقرب من شواطئ العدو تساعد مجهوده الحربي.

كما أن طائرات بريطانية أغارت في وضح النهار على بعض المواقع في الجبهة السورية، وفي الجبهة المصرية، إلى جانب قيام عدد من الطائرات الأمريكية بعمليات الاستطلاع فوق بعض مواقعنا.

ولقد كانت النتيجة المحققة لذلك أن قواتنا البرية التي كانت تحارب أكثر المعارك عنفًا وبسالة في الصحراء المكشوفة، وجدت نفسها في الموقف الصعب، لأن الغطاء الجوي فوقها لم يكن كافيًا إزاء تفوق حاسم في القوى الجوية المعادية، بحيث إنه يمكن القول، بغير أن يكون في ذلك أي أثر للانفعال أو المبالغة، إن العدو كان يعمل بقوة جوية تزيد ثلاث مرات عن قوته العادية.

ولقد كان هذا هو ما واجهته أيضا قوات الجيش العربي الأردني التي قاتلت معركة باسلة بقيادة الملك حسين، الذي أقول، للحق وللأمانة، أنه اتخذ موقفا ممتازًا، وأعترف بأن قلبي كان ينزف دمًا وأنا أتابع معارك جيشه العربي الباسل في القدس وغيرها من مواقع الضفة الغربية، في ليلة حشد فيها العدو وقواه المتآمرة ما لا يقل عن ٤٠٠ طائرة للعمل فوق الجبهة الأردنية.

ولقد كانت هناك جهود رائعة وشريفة، لقد أعطى الشعب الجزائري وقائده الكبير هواري بومدين بغير تحفظات وبغير حساب للمعركة، وأعطى شعب العراق وقائده المخلص عبد الرحمن عارف بغير تحفظات، وبغير حساب للمعركة، وقاتل الجيش السوري قتالاً بطوليا معززًا بقوى الشعب السوري العظيم، وبقيادة حكومته الوطنية، واتخذت شعوب وحكومات السودان والكويت واليمن ولبنان وتونس والمغرب مواقف مشرفة، ووقفت شعوب الأمة العربية جميعًا بغير استثناء على طول امتداد الوطن العربي موقف الرجولة والعزة، موقف التصميم، موقف الإصرار على أن الحق العربي لن يضيع ولن يهون، وأن الحرب دفاعًا عنه ممتدة مهما كانت التضحيات والنكسات على طريق النصر الحتمي الأكيد.

وكانت هناك أمم عظيمة خارج العالم العربي، قدمت لنا ما لا يمكن تقديره من تأييدها المعنوي.

لكن المؤامرة، ولا بد أن نقول ذلك بشجاعة الرجال، كانت أكبر وأعتى، ولقد كان تركيز العدو الأساسي على الجبهة المصرية، التي دفع عليها بكل قوته الرئيسَة من المدرعات والمشاة، معززة بتفوق جوي رسمت لكم من قبل صورة لأبعاده، ولم تكن طبيعة الصحراء تسمح بدفاع كامل، خصوصًا مع التفوق المعادي في الجو.

ولقد أدركت أن تطور المعركة المسلحة قد لا يكون مواتيا لنا، وحاولت مع غيري أن نستخدم كل مصادر القوة العربية، ولقد دخل البترول العربي ليؤدى دوره، ودخلت قناة السويس لتؤدي دورها، وما زال هناك دور كبير مطلوب من العمل العربي العام، وكلي ثقة في أنه سوف يستطيع أداءه.

ولقد اضطرت قواتنا المسلحة في سيناء إلى إخلاء خط الدفاع الأول، وحاربت معارك رهيبة بالدبابات والطائرات على خط الدفاع الثاني.

ثم استجبنا لقرار وقف إطلاق النار، أمام تأكيدات وردت في مشروع القرار السوفيتي الأخير المقدم إلى مجلس الأمن، وأمام تصريحات فرنسية، بأن أحدا لا يستطيع تحقيق أي توسع إقليمي على أساس العدوان الأخير، وأمام رأي عام دولي، خصوصًا في آسيا وأفريقيا، يرى موقفنا، ويشعر ببشاعة قوى السيطرة العالمية التي انقضت علينا.

وأمامنا الآن عدة مهام عاجلة:

المهمة الأولى: أن نزيل آثار هذا العدوان علينا، وأن نقف مع الأمة العربية موقف الصلابة والصمود، وبرغم النكسة فإن الأمة العربية بكل طاقاتها وإمكاناتها قادرة على إزالة آثار العدوان.

والمهمة الثانية: أن ندرك درس النكسة، وهناك في هذا الصدد ثلاث حقائق حيوية:

١ـ إن القضاء على الاستعمار في العالم العربي يترك إسرائيل بقواها الذاتية، ومهما كانت الظروف ومهما طال المدى، فإن القوى الذاتية العربية أكبر وأقدر على الفعل.

٢- إن إعادة توجيه المصالح العربية في خدمة الحق العربي ضمان أولي، فإن الأسطول الأمريكي السادس كان يتحرك ببترول عربي، وهناك قواعد عربية وضعت قسرًا، وبرغم إرادة الشعوب، في خدمة العدوان.

٣- إن الأمر الآن يقتضي كلمة موحدة تسمع من الأمة العربية كلها، وذلك ضمان لا بديل له في هذه الظروف.

نصل الآن إلى نقطة هامة في هذه المكاشفة بسؤال أنفسنا: هل معنى ذلك أننا لا نتحمل مسؤولية في تبعات هذه النكسة؟ وأقول لكم بصدق، وبرغم أية عوامل قد أكون بنيت عليها موقفي في الأزمة، فإنني على استعداد لتحمل المسؤولية كلها، ولقد اتخذت قرارًا أريدكم جميعا أن تساعدوني عليه: لقد قررت أن أتنحى تمامًا ونهائيًا عن أي منصب رسمي وأي دور سياسي، وأن أعود إلى صفوف الجماهير، أؤدي واجبي معها كأي مواطن آخر.

إن قوى الاستعمار تتصور أن جمال عبد الناصر هو عدوها، وأريد أن يكون واضحًا أمامهم أنها الأمة العربية كلها، وليس جمال عبد الناصر.

والقوى المعادية لحركة القومية العربية تحاول تصويرها دائما بأنها إمبراطورية لعبدالناصر، وليس ذلك صحيحاً، لأن أمل الوحدة العربية بدأ قبل جمال عبد الناصر، وسوف يبقى بعد جمال عبد الناصر.

ولقد كنت أقول لكم دائمًا: إن الأمة هي الباقية، وأن أي فرد مهما كان دوره، ومهما بلغ إسهامه في قضايا وطنه، هو أداة لإرادة شعبية، وليس هو صانع هذه الإرادة الشعبية.

وتطبيقا لنص المادة ١١٠ من الدستور المؤقت الصادر في شهر مارس سنة١٩٦٤م فلقد كلفت زميلي وصديقي وأخي زكريا محيى الدين بأن يتولى منصب رئيس الجمهورية، وأن يعمل بالنصوص الدستورية المقررة لذلك، وبعد هذا القرار فإنني أضع كل ما عندي تحت طلبه، وفي خدمة الظروف الخطيرة التي يجتازها شعبنا.

إنني بذلك لا أصفي الثورة، ولكن الثورة ليست حكرًا على جيل واحد من الثوار، وإني لأعتز بإسهام هذا الجيل من الثوار، لقد حقق جلاء الاستعمار البريطاني، وحقق استقلال مصر، وحدد شخصيتها العربية، وحارب سياسة مناطق النفوذ في العالم العربي، وقاد الثورة الاجتماعية، وأحدث تحولاً عميقًا في الواقع المصري أكد تحقيق سيطرة الشعب على موارد ثروته وعلى ناتج العمل الوطني، واسترد قناة السويس، ووضع أسس الانطلاق الصناعي في مصر، وبنى السد العالي ليفرش الخضرة الخصبة على الصحراء المجدبة، ومد شبكات الكهرباء المحركة فوق وادي النيل الشمالي كله، وفجر موارد البترول بعد انتظار طويل، وأهم من ذلك وضع على قيادة العمل السياسي تحالف قوى الشعب العاملة، الذي هو المصدر الدائم لقيادات متجددة تحمل إعلام النضال الوطني والقومي مرحلة بعد مرحلة، وتتبنَّى الاشتراكية، وتحقق وتنتصر.

إن ثقتي غير محدودة بهذا التحالف القائد للعمل الوطني، الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية، إن وحدته وتماسكه، والتفاعل الخلاق داخل إطار هذه الوحدة قادر على أن يصنع بالعمل، وبالعمل الجاد، وبالعمل الشاق، كما قلت أكثر من مرة، معجزات ضخمة في هذا البلد، ليكون قوة لنفسه، ولأمته العربية، ولحركة الثورة الوطنية، وللسلام العالمي القائم على العدل.

إن التضحيات التي بذلها شعبنا، وروحه المتوقدة خلال فترة الأزمة، والبطولات المجيدة التي كتبها الضباط والجنود من قواتنا المسلحة بدمائهم، سوف تبقى شعلة ضوء لا تنطفئ في تاريخنا، وإلهامًا عظيمًا للمستقبل وآماله الكبار، لقد كان الشعب رائعًا كعادته، أصيلا كطبيعته، مؤمنًا صادقًا مخلصًا.

وكان أفراد قواتنا المسلحة نموذجا مشرفًا للإنسان العربي في كل زمان ومكان، لقد دافعوا عن حبات الرمال في الصحراء إلى آخر قطرة من دمهم، وكانوا في الجو وبرغم التفوق المعادى أساطيرَ للبذل وللفداء وللإقدام، والاندفاع الشريف إلى أداء الواجب أنبل ما يكون أداؤه.

إن هذه ساعة للعمل وليست ساعة للحزن، إنه موقف للمثل العليا وليس لأية أنانيات أو مشاعر فردية، إن قلبي كله معكم، وأريد أن تكون قلوبكم كلها معي، وليكن الله معنا جميعًا، أملاً في قلوبنا وضياءً وهدى.

والسلام عليكم ورحمة الله.

وأثارت المظاهرات التي اندلعت بمجرد انتهاء الخطاب رافضة لتنحي عبد الناصر دهشة الجميع داخل مصر وخارجها ربما إلى الآن، وهناك رأي يقول بأن المظاهرات كانت مدبرة من خلال الاتحاد الاشتراكي، ولكن هذا الرأي ضعيف لأسباب متعددة أولها أن السلطة كانت أكثر ارتباكًا من أن تخطط لها، والمظاهرات قامت في عواصم عربية وعالمية، وليس المدن المصرية، فحسب وإن كان الاتحاد الاشتراكي بهذه القوة فلم عجز عن تحريك الشارع ضد السادات في أزمة ١٩٧١م؟ وهناك تفسير لتحرك شباب الاتحاد الاشتراكي، حيث يذكر شمس بدران أن علي صبرى قام بإرسال برقيات إلى وحدات الاتحاد الاشتراكي بالتجمع لسماع الخطاب في مقر الوحدات فكان تحركهم الجماعي وقتها طبيعيًا والحقيقة أن المظاهرات قد تثير دهشتنا الآن ولكنها لا تثير الدهشة بالنظر للظروف وقتها فالشعب المصري وقع تحت عملية غسيل مخ مكثفة، أكثر من عقد كامل وقمع كل صوت معارض، أو مشكك فلم يكن للغالبية الساحقة من المصريين من وسيلة لمعرفة الحقائق بغير «فلترة» من السلطة، فلم يكن المستمعين لعبد الناصر يعلمون بحجم الهزيمة الكارثي، حتى إن خطاب التنحي المليء بالمغالطات (أو الأكاذيب لنكن صرحاء) قوبل من الجماهير كما أراد من صاغه أن يقابل بالضبط، (ولا أملك إلا أن أرفع القبعة لمن صاغ هذا الخطاب سواء كان «هيكل» كما هو الشائع أو غيره) وعلى جانب آخر كان التخلص من عبد الناصر هدفًا سياسيًا للغرب وإسرائيل فعلا ولم يكن يسعدهم أكثر من الإطاحة به، وإن تم هذا فمن يخلفه إلا من ينتصر في معركة الضباط على السلطة؟ فلم تكن هناك منظمة سياسية مصرية، ولا حزب مدني لديه القدرة على الإمساك بزمام الأمور وتولي السلطة التي صنعت، وشكلت بمواصفات عسكرية عامة ولناصر خاصة، وكانت الصدمة شديدة بعدما أوصلت الدعاية المتعجرفة ليس الشعب فقط بل الجيش إلى درجة غير عقلانية من الثقة في الانتصار،

فكانت الصدمة مروعة وقبول الشعب أنه وقع ضحية مؤامرة دولية، أخف بكثير من قبول أن قيادته كانت على هذه الدرجة من الفشل والانحلال، وكان الشعب المصري كالطفل الذي أوسعه أباه ضربا في الشارع ثم تركه راكضًا ليتعلق الطفل بأذياله باكيًا.

وفيما بين فبراير ومايو ١٩٦٧م كان الصراع العربي على أشده ووصل التلاسن للحد الأقصى وتكفي مقتطفات من خطابات ناصر في هذه الفترة لرسم صورة موضحة (الملك فيصل والملك حسين بيشغلوهم الأمريكان وبيشغلوهم الإنجليز) (طول الليل والنهار الملك فيصل عمال يسب ويشتم، الملك حسين، ما هو بقى ملك فاجر، عاهر الأردن زي ما بيقولوا عليه الإنجليز واخد الصنعة عن جده)، (التلاتة خدام لأمريكا وخدام لإنجلترا، ملك الأردن، ملك السعودية، والخواجة بورقيبة، التلاتة ماشيين لتحقيق أهداف الاستعمار)، (الحقيقة إن معركتنا ماهياش مع فيصل ولا مع حسين، ولا مع الملحوس بورقيبه، أبدًا بأي حال من الأحوال، ولا مع شاه إيران، دول كلهم أدوات، أدوات بيشغلوهم الأمريكان).

وفي المقابل كان الهجوم المستمر من إذاعات وصحف الدول العربية المناهضة لناصر، وطالب الملك حسين بعد تعرض الأردن لهجوم إسرائيلي، مصر بأن تقوم بالحشد العسكري في غزة وسيناء، كما وعدت وأن تزال قوة الطوارئ الدولية، لأن مع وجودها لن تتمكن مصر من التدخل إذا وقع هجوم إسرائيلي على الأردن أو سوريا، بينما هاجمت الإذاعات اليمنية الملكية ناصر واتهمته بالخيانة كاشفةً أن خليج العقبة لم يغلق أمام الملاحة الإسرائيلية من خلال مضيق تيران، وكذلك الصحف الغربية والاتهام بالتخلي عن القضية الفلسطينية (التي تاجر بها الكثيرون بخسة) ممثلاً ضغطًا أدبيًا شديدًا عليه، وأصبح مهمومًا بالحفاظ على صورته وهيبته، وكانت التهديدات الإسرائيلية لسوريا واعتدائها على الأردن باعثًا للمصالحة، فتم إعادة تفعيل معاهدة الدفاع المشترك مع سوريا، وتوقيع اتفاقية للدفاع المشترك مع الأردن ٣٠ مايو.

والسبب المباشر للحرب هو قرار عبد الناصر في إغلاق خليج العقبة، في وجه الملاحة الإسرائيلية والنفط الذي كان يصل من إيران (٧٠٪ من احتياجات إسرائيل) عبر مضايق

تيران، وميناء إيلات (كانت إسرائيل قد استولت على منطقة أم الرشراش ١٠ مارس ١٩٤٩م، في عملية عسكرية مفاجئة، وحولته لميناء باسم إيلات ولكن الحكومة المصرية أغلقت مضايق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية، لتمنع استفادتها من الميناء المغصوب حتى ١٩٥٦م، حيث اشترطت إسرائيل السماح لها بحرية الملاحة للانسحاب) والذي لم يكن يعني إلا إعلان الحرب بل وسبق القرار إعلان إسرائيل بأنه إذا حدث فستعتبره إعلان حرب وكان من المفترض أن تثني الحشود المصرية في سيناء القيادة العسكرية الإسرائيلية عن خططها الهجومية، وبعد سحب القوات الدولية من سيناء انطلقت الشعارات العدائية من سوريا المنادية، بأن هذا هو الوقت لإنهاء وجود إسرائيل وكان إغلاق المضايق حاسمًا، فبينما سأل عبد الناصر حكيم عن استعداد الجيش إن أغلقت المضايق، وارتفعت نسبة احتمال الحرب إلى ٥٠٪ كان رده: «برقبتي»، الجيش مستعد دفاعيًا وهجوميًا وبينما كان الرعب يستولي على القادة الإسرائيليين، عندما يفكرون في مقدار الضحايا المتوقع والسيناريوهات المختلفة للمعركة، وبينما كانت المدن العربية تزين احتفالاً بالنصر مقدمًا حفرت إسرائيل الخنادق، وأقيمت المخابئ في جميع المدارس ووزعت الآلاف من مضادات السموم، تحسبًا لهجوم بالغازات (كما حدث في اليمن) وتدفقت على إسرائيل متطوعين بأعداد لم تستطع استيعابها، وأموال تبرعات من يهود أوروبا لصندوق الطوارئ، وقد صور أن إسرائيل على شفير النهاية، وقدرت القوات المصرية في سيناء ٨٠ ألف جندي معهم ٥٥٠ دبابة وألف مدفع.

وتخبرنا الأرقام حقائق مفزعة عن تدريب الجيش المصري شبه المنعدم، فما بين سنتي ١٩٦٥ و١٩٦٦م، لم تزد نسبة استهلاك وقود التدريب عن ٢ر٥ ٪ للبنزين المخصص ولم تستهلك قوات المشاة أكثر من ٢٦٪ من الذخيرة المخصصة للتدريب، ولم تزد نسبة المدرعات عن ١٥٪ والمدفعية عن ١٨٪، ولم يتم تدريب أي لواء مكتمل في الجيش في أعوام ٦٥ و٦٦ و٦٧م، ولم تقم القوات المسلحة بمناورات للجنود منذ مناورة ١٩٥٤م، في طريق مصر الإسكندرية الصحراوي.

وحتى خطة التعبئة العامة كانت فاشلة فاستدعاء الاحتياطي لم يستجب له إلا قرابة ٨٠ ألف جندي من أصل ١٢٠ ألفا، كدسوا في القطارات بلا أي تجهيز وشحنوا إلى سيناء معظمهم في جلاليبهم الريفية بلا ملابس ولا طعام، وفي كارثة استخباراتية أبلغت المخابرات المصرية أن مدى المقاتلات الإسرائيلية لا يتعدى القناة ولهذا فلا داعي لإقامة دشم لحماية الطائرات خلف القناة، فلم تجد المقاتلات الإسرائيلية أية صعوبة في تدمير سلاح الجو المصري في مطاراته المختلفة، وفي المقابل كان الإسرائيليون قد تدربوا على الحرب عقدا كاملا، ووصلت عملية تجهيز المقاتلات الإسرائيلية بالوقود والسلاح إلى ٨ دقائق فقط، بينما كانت تصل في نظيراتها المصرية إلى ٨ ساعات، ووضعت القيادة المصرية خططًا عسكرية لعزل جنوب إسرائيل عن ميناء إيلات ورفح وغزة وقصف تل أبيب ذاتها (كما أعلن في الإذاعات كذبًا لاحقًا) ولكن من دون معلومات حقيقية تجعل تنفيذ الخطط التي ظلت على الورق ممكنًا (أجريت محاولة لتصوير ميناء إيلات جويا ولكن طائرة الاستطلاع صورت ميناء العقبة الأردني بدلاً منه).

والظاهر أنه لم توجد لدى القيادة العسكرية المصرية قناعة بأن الحرب ستقوم فعلا فقد أبلغ عبد الناصر القيادات في ٢ يونيو أن هجومًا إسرائيليًا وشيكًا متوقعًا يوم ٥ يونيو، ويقص شمس بدران في محاكمته أن قرار تلقي الضربة الأولى كان قرار عبد الناصر الذي طالب بتفاديها واعترض محمود صدقي وقال: دي تبقى عملية تعجزني وتشلني فرد عليه المشير عامر تحب تضرب الضربة الأولى وتواجه أمريكا ولا تحب تنضرب الضربة الأولى وتواجه إسرائيل؟ ولكن المشير عامر لم يأخذ تحذير ناصر بجدية فوزع تقريرًا على القيادات جاء فيه أن إسرائيل لن تقدم على أي هجوم وأن الصلابة العربية الراهنة ستجبر العدو بلا شك على تقدير العواقب المختلفة المترتبة على اندلاع شرارة الحرب في المنطقة، وقرر مواصلة رحلته إلى سيناء في موعدها صباح ٥ يونيو، وعندما وجه إليه اللوم في هذا رد بأن عبد الناصر ليس نبيًا يتلقى الوحي، وتقديراته في ١٩٥٦م، لم تكن سليمة على أية حال.

وبدأت الحرب، لتنطلق ٢٠٠ طائرة على ارتفاع منخفض نحو الغرب في اتجاه المتوسط لتتفادى الرادارات المصرية (التي كانت تعرف أماكنها بدقة) ثم عادت لتخترق الحدود المصرية، بينما كان المشير عامر وقائد سلاح الجو صدقي محمود، ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، وكبار القادة في الطائرة التي أقلعت من ألماظة لقاعدة بير التماد، حيث كان في انتظاره لفيف من القادة مربكًا الدفاعات الجوية التي خشيت أن تصيب طائرة القيادة التي عادت أدراجها بصعوبة، وفي نصف ساعة كان الإسرائيلون قد دمروا ٢٠٤ طائرات مصرية بينما خسر الإسرائيليون ٨ مقاتلات، وتلتها موجة ثانية من الهجوم استهدفت ١٤ قاعدة، ودمرت ١٠٧ طائرات مصرية أخرى، مقابل ٩ إسرائيلية، ودمرت ٢٣ محطة رادار لينتهي سلاح الجو المصري.

وبدأت الحرب البرية بتقدم القوات الإسرائيلية بمئات الدبابات لغزة وسيناء وخان يونس واخترق الهجوم الإسرائيلي سيناء على محورين رئيسيين من رفح ومن ناحية أم القطف، واخترقت القوات على المحور الشمالي بسهولة نسبية بعد تمهيد من نيران المدفعية والطيران على كل المحاور، مع التركيز على شمال سيناء، حيث وصلت الدبابات الإسرائيلية إلى الشيخ زويد في التاسعة صباحًا، وتقدمت حتى العريش، وتوالت طلبات القوات البرية من سيناء بتوفير الغطاء الجوي والمساعدة الجوية، لكن الاتصالات انقطعت، حيث إن الإسرائيليين تمكنوا في وقت مبكر من قطع خط الاتصالات الرئيسي إلى سيناء عن طريق طائرة هليكوبتر تحمل طاقم تدمير نزلت في منطقة الخاتمية حيث يمر الكابل المحوري لكل نظم الاتصالات وقد اخترقت المخابرات الإسرائيلية شفرات اللاسلكي وأرسلت أوامر مغلوطة دفعت المدرعات إلى عمق الصحراء حتى نفذ وقودها أو وجدت نفسها تحت رحمة نيران الطائرات الإسرائيلية، بل تمكن الإسرائيليون من اعتراض محادثة بين ناصر وحسين ملك الأردن ٦ يونيو، يتفقان فيها على إذاعة بيان باشتراك طائرات أمريكية وإنجليزية في العدوان وأذاعوا تسجيل المكالمة، وفي خلال ٧٢ ساعة، كانت الدبابات الإسرائيلية اجتاحت سيناء، ووصلت إلى خط القناة وتعرضت القوات المصرية

لمذبحة، ودُمر الجيش المصري، وتلقى خسائر مفجعة، أثناء انسحاب أفراده سيرًا على الأقدام طوال الصحراء، تلاحقهم قذائف الطيران الإسرائيلي وتطاردهم دباباته.

وفي اليوم الثاني للحرب جاء قرار الانسحاب الكارثي، والروايات متناقضة بشأن كون اتخاذ القرار مشتركًا مع عبد الناصر، أو وافق عليه بعد عرضه عليه، وروايات أخرى من أشخاص في دائرة المشير أن القرار كان لعبد الناصر أصلاً، أبلغه لعامر تليفونيًا كأمر، وأخرى بأن عبد الناصر لم يعلم أصلاً بالقرار حتى بدأ تنفيذه بالفعل ولم يتهم عامر ناصر بالتسبب في الكارثة عبر قرار الانسحاب فقط، بل وتسببه في تدمير الفرقة الرابعة المدرعة التي وصلت للقناة بلا خسائر، فأمر ناصر بإعادتها لحماية ظهر القوات المنسحبة فضربها الطيران الإسرائيلي ولكن الأرجح رواية الفريق محمد فوزي حيث اتخذ المشير قرار الانسحاب تحت تأثير حالته العصبية والنفسية السيئة حيث طلب منه أن يعد خطة للانسحاب في خلال ٢٠ دقيقة في الساعة الرابعة ٦ يونيو، وعندما عاد إليه مع الفريق مرتجى بخطة للانسحاب التدريجي على أربعة أيام، قال إنه أعطى الأمر بالانسحاب بالفعل وهناك شبه إجماع على أن هذا القرار لم يكن مبررًا، فالقوات المصرية كانت قادرة على الصمود والدفاع عن خط الدفاع الثاني لفترة طويلة حتى مع عدم الغطاء الجوي بينما قرار الانسحاب العشوائي في العراء، عرّضهم لهجمات عنيفة واضطرهم لترك المعدات والدبابات وراءهم، وتواترت شهادات عن هروب ضباط وتركهم جنودهم وراءهم يدبرون أمر عودتهم بمعرفتهم، بل ودمرت المعابر بين سيناء والضفة الغربية للقناة، على يد مهندسي الجيش بأوامر المشير قبل أن يتمكن الآلاف من الجنود من العبور.

كان إجمالي من تم حصرهم من الشهداء ألفين فقط، بينما كان عدد المفقودين ٩٫٨٠٠ فرد، تم قيدهم في عداد الشهداء في ١٩٧١م، بينما أسرت القوات الإسرائيلية ١٣٫٦٠٠ فرد، واستولت على حوالي ٨٤٨ مدرعة، غنائم باردة، وارتكب الجيش الإسرائيلي مذابح بشعة بحق الأسرى المصريين، اعترف بالقيام بها قادة وجنود إسرائيليون في وسائل الإعلام، وفي تقاريرهم العسكرية بخلاف تواتر شهادات الناجين من هذه المذابح التي قتل بها مئات من الأسرى العزل، ودفنوا في قبور جماعية، اكتشف بعضها ولايزال الباقي خفيًا من

دون أي رد فعل قانوني من الحكومات المصرية المتعاقبة، ولا سعي لإدانة إسرائيل بارتكاب جرائم حرب.

ومكن الانسحاب المصري الإسرائيليين من تطوير الهجوم على الجبهة الأردنية التي كان يقودها الفريق عبد المنعم رياض وانتظر مساعدة الطائرات السورية للهجوم على إسرائيل ولكنها لم تصل حتى الواحدة ظهرا، حيث دمرت إسرائيل المطارين الأردنيين والطائرات الأردنية القليلة في سلاح الجو الناشئ، وأدى عدم تدخل السوريين في الجبهة البرية حسب الاتفاق إلى حدوث ثغرات كبرى، وواجهت القوات الأردنية عدوًا أقوى منها بمراحل حتى عرض رياض الأمر على الملك حسين بوضوح، إما الانسحاب إلى شرق الأردن أو الحصول على وقف إطلاق نار فوري، أو سينتهي الجيش، وفي ٧ يونيو سقطت القدس بعد حرب شوارع دموية، ثم نابلس والخليل وأريحا، وأصدر حسين أوامره بالانسحاب الكامل من الضفة الغربية وأبلغ الأمم المتحدة صباح ٨ يونيو بقبول وقف إطلاق النار.

أما سوريا فالموقف كان عجيبا فالقيادة السورية التي دقت طبول الحرب لم تستعد لها، بل عندما وجهت إسرائيل ضربتها لمصر مخاطرة بترك مطاراتها من دون حماية كافية وطلب من السوريين القيام بهجوم كان من شأنه إعادة التوازن في المعركة تقاعسوا، حتى ضاعت الفرص، وهاجمت إسرائيل المطارات السورية، ودمرت سلاح الجو السوري بدوره، وفي ٩ يونيو كانت إسرائيل قد انتهت من الجبهتين المصرية والأردنية لتتحول لسوريا بهجوم مدرع واسع لتنسحب القوات السورية المنهزمة من الجولان وتتمركز حول دمشق للدفاع عنها، بينما سعى الساسة لوقف إطلاق نار، ودمرت إذاعة دمشق معنويات الجنود بإذاعتها نبأ سقوط القنيطرة قبل أن يحدث في ١٠ يونيو لتصل القوات الإسرائيلية لتجد أهدافها خاوية على عروشها والأسلحة والمعدات مهجورة بها.

وعندما قُبل وقف إطلاق النار كان الإسرائيليون قد حصلوا على أكثر مما حلموا به، غزة القدس سيناء الجولان الضفة الغربية، ودمروا الجيش المصري الذي فقد٩٠٪ من الآليات العسكرية في سيناء بلا قتال حقيقي بخسائر بشرية ومادية ضئيلة للغاية.

وبعد ساعات من إذاعة بيان التنحي، أذيع بيان زكريا محي الدين الذي يرفض فيه قبول الرئاسة، وتمسكه برئاسة عبد الناصر، ولم تذعْ استقالات عامر وشمس بدران، ويروي عامر أنه كان قد اتفق مع عبد الناصر على أن يعلن استقالته معه، لكنه لم يفعل مما أفقدها قيمتها، وأعلنت لاحقًا، وكأنها استقالة شيخ بلد على حد قوله، وأن عبد الناصر اقترح شمس بدران خليفة له، ولكن عامر رفض وعرض عليه اختيار أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة، وكانت إرادة ناصر في التخلص من عامر وقواده وإعادة تنظيم الجيش واضحة ويقول عامر: (كان إبعادي عن الجيش هي أمنية جمال من ١١ سنة وتحققت برضائي لما استقلت ولو كان قادر يقبل الاستقالة كان قبلها ولو كان قادر يعزلني كان عزلني فالمسألة مش زي الناس ما فاهمين وهو إن اللي بينا صلات وعواطف اللي بينا فرض وجود على إرادته)، ولكن التخلص من عامر لم يكن سهلاً فقد عدل عامر عن الاستقالة بعدما توافد عليه الضباط، ولكن ناصر كان قد عين الفريق محمد فوزي بدلاً منه.

وذهب عامر بعد توديع ناصر إلى قريته أسطال ليستجم بينما تحركت مجموعة من الضباط في مظاهرة عسكرية تطالب بعودة المشير ١١ يونيو ليستدعي ناصر دبابات الحرس الجمهوري من القناة، ويعيدها إلى القاهرة وقبل استقالات قيادات الجيش التي قدموها تضامنا مع المشير، وأحال العديدين إلى المعاش، مصفيًا قوة مكتب المشير المسيطرة على الجيش، وفي ١١ يونيو، كونت لجنة بقيادة زكريا محي الدين لتطهير الجيش من أعوان المشير، وصُفي التمرد سريعًا، وبقي المشير في أسطال مصدرًا للقلق إلى أن عاد إلى منزله بالجيزة الذي تحول لبؤرة تجمع للضباط المعارضين لناصر، وبدأ في اعتقال بعضهم، وفي ٢١ يوليو صدرت الأوامر برفع صورة المشير من الوحدات العسكرية ثم رفعت الحراسة عن منزله الذي تحصن فيه مع عدد من الضباط، واستقدم مجموعة من بلدته بالأسلحة يرابطون في المنزل وحديقته التي تحولت لمعسكر حربي.

وقبل أن يسافر ناصر للخرطوم لحضور القمة العربية ٢٧ أغسطس، قرر أن يصفي الموقف غير المحسوم، فطلب من المشير الحضور لمنزله ٧ مساءً ٢٥ أغسطس، وبينما توجهت قوة بقيادة الفريق فوزي القائد العام للقوات المسلحة لمنزل المشير للقبض على أتباعه

المعتصمين به ألقت قوة أخرى بقيادة الليثى ناصف القبض على مرافقي المشير بمجرد وصولهم لمنزل عبد الناصر حيث وجد في انتظاره السادات ومحي الدين والشافعي وانتهت المحاكمة التي عقدوها لساعات بقرار تحديد إقامته واعتقال الضباط الموالين لعامر الذي صدر قرار بنقله من منزله حيث حددت إقامته بالمريوطية ١٣ سبتمبر، حيث أعلن انتحاره بالسم في اليوم التالي.

وانتهى الصراع بين ناصر وعامر بوفاة الأخير واعتقال رجاله الكبار، وأبرزهم صلاح نصر مدير المخابرات العامة، وحمزة البسيوني مدير السجن الحربي، وشمس بدران وزير الدفاع، وأعيد تشكيل الاتحاد الاشتراكي، وصُفي الموالون لصلاح نصر وعامر من القطاعين المدني والعسكري، وبدأ السادات في الظهور كمحل ثقة عبد الناصر الذي عينه كنائب أول قبل أن يسافر للرباط لحضور مؤتمر القمة العربية٦٩م، وفي نفس السنة أصيب عبد الناصر بأزمة قلبية، وأصبح وضعه الصحي مثيرًا للقلق.

وتم إخلاء مليون ونصف مواطن من مدن القناة الثلاث بعد الهزيمة حتى لا يكونوا تحت رحمة مدفعية العدو، وسرعان ما بدأت المواجهات العسكرية تتصاعد في معركة رأس العش، ثم إغراق المدمرة إيلات، ثم تصادم مع المقاتلات الإسرائيلية أدى لإسقاط أربعة منها، وبدأت الروح المعنوية للجيش والشعب في الارتفاع، وكان الرد على تصاعد حرب الاستنزاف ضرب العمق المصري في محاولة لتثوير الشعب على قيادته وإرغام الجيش على إيقاف العمليات الفدائية التي أصبحت شبه يومية، ولكن الروس استمروا في تقديم الدعم، وأرسلت مقاتلات بطيارين روس وقواعد صاروخية بأطقم روسية، إلى حين انتهاء تدريب المصريين، مما اضطر الإسرائيليون لقرار عدم محاولة ضرب العمق المصري بعدما أسقطت ١٥ مقاتلة إسرائيلية في أسبوع واحد، فبرغم صدمة الروس في أداء الجيش المصري وترك مئات الدبابات غنيمة باردة للإسرائيلين والمبادرة بالانسحاب الفوضوي بدلاً من القتال أو حتى طلب وقف إطلاق النار إلا أن الروس تخوفوا من انهيار الأنظمة الموالية لها في مصر وسوريا، فبادروا بإرسال المعدات والأسلحة والخبراء العسكريين، وأبلغوا ناصر بأن لا يتنحى بمجرد إذاعة الخطاب، وأن المساعدات في الطريق برغم اتهامات

وجهت لهم بالتآمر، وأن التقارير السوفيتية، أسفرت عن وجود حشد إسرائيلي على الحدود السورية، تسببت في توريط مصر واتهام المخابرات السوفيتية بافتعالها من أجل تكرار سيناريو ٦٢م (حيث أدت الحشود العسكرية المصرية في سيناء لانسحاب الإسرائيليين من على الحدود السورية) لإبعاد إسرائيل عن عمل انتقامي ضد سوريا بسبب الأعمال الفدائية التي انطلقت منها.

وفي مؤتمر القمة العربية بالخرطوم تصالح عبد الناصر مع الملك فيصل على الانسحاب من اليمن، وتعهدت السعودية بدفع حوالي ٤١ مليون جنيه استرليني سنويًا لمصر، وهذا أكثر من ٤٠٪ من كل التعهدات العربية المقدمة في هذا المؤتمر الذي شهد نهاية مشروع عبد الناصر الإقليمي متوازيًا مع التضامن العربي معه كقائد لمصر وليس للأمة العربية.

في فبراير ٦٨ هبت الجماهير مرة أخرى هذه المرة من الجامعات، مطالبة بحساب من تسببوا في الكارثة وكانت محكمة عسكرية عليا قد شكلت، لنظر قضية الطيران ومسؤولية النكسة برئاسة الفريق صلاح الدين الحديدي، وذكر أن المشير أصدر أمر الانسحاب بالأسلحة الخفيفة إلى الضفة الغربية وترك الأسلحة الثقيلة وراء القوات في ليلة واحدة شفويًا، بينما قيادة الجبهة كانت ترى الانسحاب لخط الدفاع والقتال حتى آخر طلقة عند المضايق، وعندما صدرت الأحكام هزيلة ولا تقنع أحدا بل مجرد تصفية لرجال المشير كانت مفجرة لغضب الجماهير، التي كانت قد بدأت تدرك حجم التلاعب الذي وقعت ضحيته.

في ٢٨ مارس أصدر القضاة بيانا برفض الانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي ومطالبين بعدم التدخل في شؤون القضاء ومطالبين باستقلاله، وفي ٣٠ مارس وجه ناصر بيانًا إلى الأمة يتضمن الخطوط العريضة لإصلاح سياسي يقوم على الانتخاب في كافة وحدات الاتحاد الاشتراكي، ويعد مشروعا للدستور الدائم، يكون جاهزًا للطرح للاستفتاء وانتخاب رئيس الجمهورية بمجرد إزالة آثار العدوان، بالإضافة إلى اقتراحات في الدستور المزوعم إنشاؤه، وعرض هذا البيان لاستفتاء ٢ مايو عام ١٩٦٨م، ولم يكن إلا تثبيتًا لشرعية ناصر، وجاءت

النتيجة بنسبة ٩٠٪ وهي أقل نسبة تعلن لاستفتاء في العهد الناصري، وفي أغسطس ١٩٦٩م وبعدما رفضت جموع القضاة الانطواء تحت تنظيم الاتحاد الاشتراكي، ومحاولة إدخال عناصر غير قضائية في سلك القضاء وقعت مذبحة القضاة والتي كانت انتقامًا من بيان مارس ٦٨م، فحلت الهيئات القضائية ثم أعيد تشكيلها، وقد أسقط من عضويتها قرابة ٢٠٠ قاضٍ ومستشار، وشكلت محكمة عليا لمراقبة دستورية القوانين بغرض منع القضاء العادي من نظر دعاوى عدم الدستورية.

وفي سبتمبر ٧٠ اكتُشف إصابة ناصر بمرض في القلب، بعدما وقعت أحداث أيلول الأسود، حيث تصادم الجيش الأردني مع ميليشيات المنظمات الفلسطينية في معارك دموية عنيفة، ثم تدخل عبد الناصر ووقع اتفاق على إيقاف القتال مقابل خروج المنظمات من المدن الأردنية كافة، وتمركزوا في مناطق أحراش جرش وعجلون لكن القتال تجدد ثم تدخلت سوريا عسكريًا في المعركة لصالح الفلسطينين وقتل الآلاف وانتهت الأزمة بخروج ياسر عرفات والمنظمات إلى لبنان ليكونوا طرفًا في الحرب الأهلية التي اشتعلت بها بعد عدة سنوات.

وفي ٢٣ يوليو ١٩٧٠ قبل ناصر مبادرة روجرز وزير الخارجية الأمريكي من موسكو، بينما أعلن السادات رفضها في مصر للصحفيين توقعًا أن هذا موقف جمال من المبادرة التي قضت بقبول رقابة أمريكية على تنفيذ وقف الأعمال العسكرية على جانبي القناة، فمرت طائرات التجسس الأمريكية على الأجواء المصرية بشكل دوري، وأعلن وقف إطلاق النار، وقبل موعده بساعات، كانت كتائب الصواريخ وصلت إلى شاطىء القناة الغربي لتأمين الطائرات إن قامت بهجوم، وتدافع عن العمق المصري، لتنتهي حرب الاستنزاف التي خسرت إسرائيل بها ٨٧٢ قتيلا و٢٧ طائرة و٧٢ دبابة وهذا أضعاف خسائرها في ٦٧ ولكنها كانت عبئًا على مصر وتكبدت فيها خسائر فادحة أيضا فكما قال عبد الناصر: إن المضي في حرب الاستنزاف بينما إسرائيل تتمتع بتفوق جوي كامل استنزاف لأنفسنا.

وفي ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠م، توفي عبد الناصر لينتهي عهد ويبدأ آخر.

الرقص على الحبال

«عندما نتحدث عن السلام فلابد لنا أن نتذكر ولا ننسى كما لا بد لغيرنا ألا يتناسى، حقيقة الأسباب التي من أجلها كانت حربنا، وقد تأذنون لي أن أضع بعض هذه الأسباب محددة قاطعة أمام حضراتكم أولا، إننا حاربنا من أجل السلام، السلام الوحيد الذي يستحق وصف السلام وهو السلام القائم على العدل»

أنور السادات في خطابه ١٣ أكتوبر ١٩٧٣

بدأ السادات مهمته كرئيس للجمهورية بتحديات كبيرة داخلية وخارجية، وقد كان في تسرب الأخبار عن حالة عبد الناصر الصحية السيئة دافعًا لمجموعة من كبار رجال السياسة في تحقيق نوع من التوافق وتنسيق المواقف في محاولة لتحقيق رؤية عبر عنها السوفيت بأنه يجب أن تقوم في مصر إدارة جماعية لتتمكن من سد الفراغ الناتج عن رحيل عبد الناصر الذي لا يوجد رجل واحد يستطيع أن يحل محله حتى نائبه السادات الذي كانت توليته فرصة للكثير منهم في التقاط الأنفاس بعد فترة توتر عنيفة، امتدت من ٦٧ إلى وفاة عبد الناصر، ولكن السادات لم يكن ليقبل إلا أن يكون صاحب القرار الوحيد وسرعان ما بدأت الخلافات تظهر، وتحولت إلى صدام تفجر عندما هاجم علي صبري رئيس الاتحاد الاشتراكي مشروع الوحدة بين مصر وليبيا وسوريا ٢١ إبريل بعنف في اجتماع الهيئة المركزية للاتحاد الاشتراكي، وعند التصويت كان أكثر من ٣٠٠ صوت مع علي صبري بينما لم يدعم السادات إلا ثلاثة.

ويروي السادات أنه في ١١ مايو وصل إليه ضابط بوليس يحمل بين يديه مجموعة أشرطة لتسجيلات لمكالماته الهاتفية لتتفجر الأزمة وأرغم وزير الداخلية شعراوي جمعة على الاستقالة ثم قررت المجموعة أن تواجه السادات باستقالات جماعية لإجباره على التراجع، وكان الأهم بينهم الفريق محمد فوزي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة، والذي

ظهرت وثيقة بخط يده يأمر فيها الفريق محمد صادق بتحريك مجموعات من القوات المسلحة والشرطة العسكرية والاستخبارات في شكل يشبه الإعداد لانقلاب ٢١/٤/١٩٧١م، ولكن هذا لم يحدث حتى ظهرت الوثيقة في مذكرات الفريق صادق الذي أخفاها حتى وفاة السادات، وسامي شرف وزير شؤون رئاسة الجمهورية الذي كان الحرس الجمهوري يدخل تحت اختصاصه ولكن السادات تواصل مع اللواء الليثى ناصف وضمن موقفه مبكرًا ثم الفريق صادق رئيس الأركان الذي طمأنه في ١٣ مايو على وضع القوات المسلحة وحياد الجيش وعين لاحقًا وزيرًا للحربية.

وضخمت مسألة مراكز القوى بشكل كبير، حتى اتهم سامي شرف مدير مكتب عبد الناصر بأنه عميل للمخابرات الروسية، وأن الاستقالات كانت بسبب توهم المستقيلين بأن الشعب سينحاز إليهم لأنهم رجال عبد الناصر، ويثور على السادات الذي سيجد نفسه عاجزا عن إدارة الدولة فيضطر لإعادتهم، ولكن السادات رد باعتقال الجميع واتهامهم بالتآمر بل وخرجت المظاهرات تأييدًا لقيامه «بفرم» مراكز القوى على حد تعبيره في إظهار لكراهية الشعب لتسلط رجال عبد الناصر، وإرهابهم وسميت حركة ١٥ مايو التي تخلص فيها السادات من كافة مناوئيه، المسمين «مراكز القوى»، بثورة التصحيح.

وفي المقابل يؤكد محمد فائق وزير الإعلام الذي حكم بسجنه ١٠ سنوات، ثم اعتقل مرة أخرى في اعتقالات سبتمبر ٨١م، أنه لم يكن هناك صراع على السلطة ولا محاولة انقلاب في أزمة مايو ٧١ وإنما مجرد خلافات في الرؤى السياسية بين السادات والمجموعة التي بادرت بتقديم استقالات جماعية، وأمر فائق بإذاعتها قبل أن يقبلها السادات حتى لا تتحمل مسؤولية توجهات السادات من ناحية، واعتراضًا عليها بممارسة الحق في الاستقالة من ناحية أخرى.

وتورط الكاتب الساخر محمود السعدني في قضية مراكز القوى واعتقل بسبب مكالمات سجلت له كان بها شتائم وسخرية، واستخلص من وسطها خيوط مؤامرة نفى السعدني صلته بها فعلى حد قوله (إيه أنا علشان أعمل أقلب نظام الحكم) ومن ضمن ما استخلص

من مكالمة له مع فريد عبد الكريم أنه قال لو أراد السادات دخول مبنى الإذاعة يمنعه العساكر وبينما أكد السعدني أنه كان يمازح فريد ليقلل من توتره، اعتبر هذا دليلاً على مؤامرة لمنع الرئيس من التواصل مع الشعب.

وبعد تصفية مراكز القوى، أعلن السادات عن بداية عهد جديد للحرية والديمقراطية، وأفرج عن العديد من المعتقلين، وظهر في الإعلام يهدم جدارن المعتقلات، ولكن الديمقراطية التي بشر بها جاءت خالية من الدسم.

واستمرت في عهد السادات مماطلة السوفيت في منح مصر الأسلحة الهجومية التي طلبتها من أواخر حياة عبد الناصر الذي فوجئ بمماطلة الروس في طلبه وإظهارهم عدم الثقة في قدرة مصر على القيام بهجوم ناجح لاستعادة سيناء، وخوفهم من أن هذا قد يؤدي إلى كارثة جديدة، خاصة مع قيام إسرائيل بعمليات نوعية داخل العمق المصري، إظهارًا لتفوقهم وتصاعد الأصوات المعارضة لدعم العرب في الاتحاد السوفيتي، رغم إصرار عبد الناصر على أن التأخر يقوي موقف إسرائيل، ويزيد من قوة دفاعتها التي ظهرت بانتهاء خط بارليف ٦٩م منيعة للغاية، ولم يكن السوفيت فقط من يرون أن المصريين لا يستطيعون القيام بعمل عسكري ناجح ضد إسرائيل بل كان رأيًا عالميًا وتلقى السادات نفس النصيحة من كسينجر ألا يحاول القيام بعمل عسكري وإلا فالعواقب وخيمة وهزيمة أثقل من ٦٧ في الانتظار.

وفي الرابع من فبراير ٧١م، أعلن السادات عن مبادرة للسلام تتضمن انسحاب إسرائيل التدريجي من سيناء وغزة، مع إشراف الأمم المتحدة، وإقامة منطقة منزوعة السلاح على الجانبين مع إعادة فتح قناة السويس، وأعلنت إسرائيل رفضها، وأنها لا تنوي الانسحاب من أي أراضي استولت عليها، وكانت المبادرة المصرية تتضمن استئناف القتال إن لم يتم بدء تنفيذها خلال شهر من إعلانها، مما وضع السادات في حرج وقام بزيارة للاتحاد السوفيتي، لم يلقَ فيها ما كان ينتظر من دعم للقيام بعمل عسكري، وبعد مظاهر الترحيب بروجرز في

القاهرة، وإقصاء علي صبري، تخوف الروس من تحول موقف السادات، ولكنه استجاب لطلبهم وعقد معاهدة الصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتي.

وانتهت سنة الحسم ٧١م، بلا حسم، ومع بوادر التقارب الروسي الأمريكي بين نيكسون وبريجينيف، الذي «هندسه» كسينجر، بدا الأمر وكأن مصر وحربها ستسقط من الحسابات حتى لا تعكر مساعي التقارب، وفي المقابل نظر السادات للأمر من وجهة نظر أخرى فقد رأى أن السبب الرئيس في هذا التقارب، وزيارة نيكسون للاتحاد السوفيتي، هي المصاعب التي تعرض لها الأمريكيين في فيتنام بسبب السلاح الروسي، برغم أنهم لم يهزموا تمامًا، وكان يرى أن تحريكا عسكريا محدودا في الجبهة المصرية سيفتح الباب لمفاوضات للسلام غير ممكنة من دونه، وحاول نقل وجهة نظره هذه إلى السوفيت.

وبعد زيارة نيكسون التاريخية لموسكو صدر بيان مشترك بخصوص الشرق الأوسط برغبة الدولتين في الحل السلمي وبدلاً من تلقي شحنات الأسلحة تلقى السادات رسالة حملها السفير السوفيتي تنصح فيها القيادات السوفيتية بعدم التورط في عمل عسكري غير مضمون العواقب، وتعالت همسات في ذلك الوقت أن السوفيت لا يرغبون في خوض مصر الحرب حتى ولو كللت بالانتصار، ولا تنمية الروح القومية العربية لأن كلاهما يضعف الأنظمة الموالية للسوفيت واعتمادها عليهم، وكان رد السادات في طلب خروج كافة الخبراء الروس من مصر، وكذلك طائرات ميج ٢٥ وسوخاى ١٧ التي لم يمسها الطيارون المصريون، وكذلك محطات الإنذار المبكر أو تشتريها مصر، واستجاب الروس وخرجوا قبل الموعد المحدد مع نشر بيان أن ذلك لا يؤثر على طبيعة العلاقات الودية والصداقة بين البلدين.

وتولى عبد القادر حاتم وزراة الإعلام مكلفًا بعمل وتنفيذ خطة لخداع إسرائيل إعلاميًا، فقام بها على أكمل وجه، واستُغلت غطرسة القادة الإسرائيليين، وثقتهم الزائدة التي غلبت حذرهم، ودقة خططهم في تجنب توجيه ضربة استباقية للجيش المصري، الذي استكمل استعداداته على القناة من دون أن يفطن أحد لنيته في الهجوم، وفي ٥ أكتوبر قابل محمد

الزيات وزير الخارجية الأمريكي كسينجر، طالبًا منه التوسط لدى إسرائيل للسير في المفاوضات، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، فكان رده أن الدول المنتصرة هي من تحدد المواعيد، وتفرض الشروط، والوقت غير مناسب لهذا الكلام، ويقول كسينجر عن السادات (كان رأيي في السادات أنه يشبه شخصية في أوبرا عايدة، فلم آخذه على محمل الجد، كان يطلق تصريحات رنانة من دون أن ينفذها).

وأطيح بالفريق صادق وزير الحربية، بعدما اتهمه السادات بالتأخير في الإعداد للمعركة، وبعدما قام أحد الضباط بقيادة وحدته إلى مسجد الحسين في مظاهرة عسكرية، مطالبًا بالبدء في المعركة مع إسرائيل ١٢ أكتوبر ٧٢م، وعين الفريق أحمد إسماعيل الذي كان عبد الناصر قد أحاله للمعاش، بعد قيام إسرائيل بعملية إنزال في الزعفرانة، واتهمه بأنه فشل في التصدي لها، وفي بداية العام اندلعت مظاهرات الجامعات العاصفة التي انتهت بإغلاقها، واعتقال أعداد كبيرة من الطلاب في ظل تصاعد الغضب في الجيش والشعب، من حالة اللا سلم واللا حرب، بينما تذرع السادات بالحرب الهند باكستانية في يناير ٧٢م، والضباب السياسي على حد تعبيره كمانع من المعركة، وفي ٢٦ مايو ٧٢م، عقدت معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية بين أميريكا والاتحاد السوفيتي، وأصبح الحصول على أسلحة أكثر تقدمًا من الاتحاد السوفيتي، احتمالا بعيدا، فكان الضغط الشديد على السادات، الذي قرر أن يخوض المعركة التي لا مفر منها.

وكانت هناك ثلاث نظريات للحرب في سيناء، الأولى هي الهجوم الشامل لتحرير سيناء وغزة، وهي غير معقولة لعدم وجود الإمكانيات المناسبة لها، والثانية هجوم محدود للعبور وتحرير شريط على الضفة الشرقية، ثم تطوير الهجوم في مرحلة ثانية، والثالثة بعدم الهجوم أصلاً والاقتصار على خطة دفاعية قوية حتى تضييق الهوة بين سلاح الجو المصري والإسرائيلي، وكانت خطة المآذن العالية التي وضعها الشاذلي هي الرابحة بتحرير شريط من ١٠ إلى ١٢ كيلو متر شرق القناة، ثم طورت لتكون مرحلة أولى من الخطة، وبعد وقفة تعبوية يتم الاستمرار في التحرير حتى المضايق، وبينما قدم المصريون إلى السوفيت الخطة ٤١ التي تخطط للعبور والاستمرار إلى المضايق في محاولة للحصول على

الأسلحة اللازمة لها أخفوا خطة المآذن العالية المحدودة والتي تم تنفيذها بعد تطويرها وتغير اسمها إلى بدر تيمنًا بمعركة بدر في رمضان.

وكانت المشاركة السورية في الهجوم محتومة رغم أن قيام مصر بعملية عسكرية محدودة، لا يشجع سوريا على مشاركتها لأن القيادة السورية لم تكن تستطيع أن تبرر عدم المشاركة للشعب ولأن إسرائيل كانت ستوجه لها ضربة استباقية إن لم تشارك.

بدأت الحرب في الثانية وخمس دقائق بعد ظهر ٦ أكتوبر، حيث قامت ٢٢٠ طائرة مصرية بتنفيذ ضربة جوية مكثفة ضد أهداف العدو في سيناء، مستهدفة ثلاثة مطارات، ومراكز القيادة والردار والمدفعية بعيدة المدى، وفي نفس التوقيت، بدأ التمهيد النيراني بالمدفعية الثقيلة وبعدها بدقائق عبرت مجموعات من قوات الصاعقة واصطياد الدبابات، وفي الثانية وثلاثين دقيقة، ارتفع أول علم مصري على الضفة الشرقية، ثم عبرت مجموعات فتح الممرات من الهندسين، مستخدمين مدافع المياه تحت حماية نيران قوات المشاة والصاعقة التي سبقته أو اشتبكت مع القوات الإسرائيلية، وأقيمت الكباري وحتى الحادية عشر صباح ٧ أكتوبر، كانت القوات المصرية قد عبرت واستولت على العديد من النقاط الحصينة للعدو، ومعها قرابة ألف دبابة بينما أسقطت ٢٣ طائرة للعدو ودمرت ٢٠٠ دبابة، وبنهاية اليوم كانت القوات المصرية التي صمدت أمام هجوم الدبابات الإسرائيلية قد تمكنت من حماية رؤوس الكباري ومدها إلى عمق ٦ إلى ٨ كيلو مترات وتحرير القنطرة شرق، وفي ٨ أكتوبر، فشل الهجوم الإسرائيلي المضاد بعد خسائر جسيمة، ولكنه استمر في التاسع والعاشر حتى قرار القيادة العسكرية الإسرائيلية تركيز الهجوم على الجبهة السورية مع تثبيت الوضع على الجبهة المصرية، التي توقفت قواتها واتخذت مواقع دفاعية لأربعة أيام من ١٠ إلى ١٤ أكتوبر في وقفة تعبوية أثارت دهشة الجميع وانتقدها الخبراء العسكريون بعنف، حيث رأى الكثيرون هذه الوقفة إضاعة للتفوق المصري الواضح، وحذر غير مبرر، بينما يرى آخرون أن تطوير الهجوم بعد العبور مباشرة كان سيبوء بالفشل، لأن القوات ستكون قد خرجت من مظلة الدفاع الجوي (الحقيقة أن نجاح الجندي المصري المبهر فاجأ قياداته، كما فاجأ العالم فلم يتم الإعداد لتحريك قواعد الدفاع الجوي بالسرعة

التي حدث بها الانتصار، فلم تكن الحرب بالنسبة للمقاتل المصري حرب تحريك)، وفي ظل تفوق الإسرائيليين الجوي، تستطيع إلحاق خسائر كبيرة بالقوات، كما حدث مع اللواء مشاة الأول ١٠ أكتوبر الذي تحرك لاحتلال عيون موسى فرصده الطيران الإسرائيلي وقصفه بمجرد خروجه من المظلة الصاروخية للدفاع الجوي في ممر ضيق فأصيب بخسائر ضخمة، بينما استعادت إسرائيل الأراضي التي فقدتها على الجبهة السورية في يومي ٩ و١٠ أكتوبر وعادت لخط إيقاف النار في ٦٧م وثبتت الجبهة المصرية، وطالب السادات بتطوير الهجوم في اتجاه المضايق وتنفيذ المرحلة الثانية من الخطة، وهذا ما اعترض عليه رئيس الأركان سعد الشاذلي وقائدا الجيش الثاني والثالث، ولكن السادات أصر لتخفيف الضغط عن سوريا، حيث كانت الغلبة للقوات السورية في يومي ٦ و٧ أكتوبر ولكن الهجوم الإسرائيلي المضاد أنهى المرحلة الهجومية السورية بخسائر كبيرة، واضطرهم لاتخاذ مواقع دفاعية في يوم ٨ أكتوبر، وفي الخميس ١١ أكتوبر بدأ الهجوم الإسرائيلي في اتجاة دمشق ولكنه فشل لقوة الدفاعات السورية، ووصول القوات العراقية، لدعمها، بعدما أعادت إسرائيل احتلال الجولان، وأصبح هدفها تقريب مدفعيتها لدمشق.

وفي ١٤ أكتوبر بدأ تطوير الهجوم تحت ضغوط سياسية، وتم دفع الفرقتين المدرعتين ٤ و٢١ اللتين كانتا في ظهر الجيشين الثاني والثالث، لحماية الأراضي من تسلل إسرائيلي من الضفة الغربية إلى الشرقية، لعدم الرغبة في تحريك الفرق الخمسة التي تكون الجيشين، وتسيطر على الضفة الشرقية تمامًا، وفشل الهجوم المصري المضاد بعد معارك دبابات عنيفة، خسر فيها قرابة ٢٠٠ دبابة، وفي اليوم التالي قرر الإسرائيليون الهجوم على ثغرة الدفرسوار، وتنفيذ خطة الغزالة مستغلين المساحة الخالية بين الجيشين الثاني والثالث عند البحيرات المرة (طبقًا للسفير مراد غالب فإن الاستخبارات السوفيتية قد صورت الثغرة بالأقمار الصناعية كما فعلت الأمريكية وقدمت الصور إلى السادات مع اقتراحات لإجهاض الهجوم الإسرائيلي، ولكنه لم يأخذ بها) فقام لواء مدرع بالهجوم على المحور الأوسط لإلهاء القوات المصرية بينما تسلل اللواء الثاني بقيادة شارون لمنطقة خالية بين الجيشين ثم قام شارون مع قوة صغيرة بالعبور للضفة الغربية في منطقة خالية، ثم لحقت

به قوات المظلات والدبابات، ثم اتجه لضرب مواقع الصواريخ المضادة للطائرات ودمر أربع مواقع منها فاتحًا ثغرة للطائرات الإسرائيلية، وفي ذات اليوم حضر رئيس الوزراء السوفيتي بمشروع لوقف إطلاق النار وانسحاب إسرائيل لحدود ٦٧ وضمان أميركي وسوفيتي مشترك لعملية السلام، بينما ظلت القوات الإسرائيلية في الثغرة ٣٦ ساعة من دون أن تواجهها القوات المصرية وأنشئ كوبري وبدأت القوات الإسرائيلية تتزايد بشكل خطير وبينما رأى سعد الدين الشاذلي سحب لوائين مدرعين من الجيش الثالث وتوجيههم للقضاء على الثغرة، ولكن هذا الرأي رفض بعنف خوفًا من تأثير سحب القوات على الروح المعنوية للجيش، بعد فشل الهجوم ١٤ أكتوبر، وتحول الأمر لخلاف عنيف بين القيادات تدخل فيه السادات، وأصدرت الأوامر للواء ٢٥ مدرع بالهجوم مدعوما بقوات الصاعقة والمظليين رغم اعتراض قائد الجيش الثالث على تعريض اللواء المدرع للتحرك في مساحة كبيرة مكشوفة لطيران العدوان وقد وقع هذا اللواء في فخ أعده له الإسرائيليون، ودمر بالكامل وفشل الهجوم المضاد في تصفية الثغرة، بعد تكبد خسائر جسيمة، وفي صباح ١٨ أكتوبر قام اللواء مدرع ٢٣ بهجوم جديد ولكن نتيجة لنقص المعلومات عن حقيقة قوة العدوان كُلل بالفشل الجسيم ودمر اللواء المكون من ٦٣ دبابة وقد واجه قوة تزيد عن ٣٣٠ دبابة مدعومة بالمقاتلات والمدفعية الثقيلة، وبدأ الموقف يتدهور واشتبكت المقاتلات المصرية والإسرائيلية في معركة جوية حامية، وتوالى إمداد الإسرائيليين للقوات، وزيادتها حتى وصلت لسبعة ألوية مدرعة في الثغرة، وبينما قررت القيادة المصرية سحب الفرقة الرابعة، طالب الشاذلي بسحب أربع ألوية أخرى لتستطيع مواجهة القوات التي تضخمت في الثغرة.

وفي ٢٠ أكتوبر بدأت الغارات الإسرائيلية العنيفة على مدن القناة، محاولين احتلال السويس والإسماعيلية ولكنهم فشلوا لاستبسال المقاومة المصرية من رجال الصاعقة، حتى أعلن وقف إطلاق النار، ثم أعادوا المحاولة لاحتلال السويس ٢٤ و٢٥ أكتوبر، ولكنهم فشلوا وخسروا أربعين دبابة، ثم أعلن وقف إطلاق النار الثاني.

وفي ١٢ ديسمبر ١٩٧٣ استدعى المشير أحمد إسماعيل الفريق الشاذلي ليبلغه بأن الرئيس أنور السادات، قرر إنهاء خدمته كرئيس لهيئة أركان القوات المسلحة، حيث عين سفيرًا في لندن ثم بعد ذلك نقل إلى لشبونة حتى توقيع الرئيس أنور السادات لمعاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٨م، حيث تحول الشاذلي لمعارض عنيف، وهاجم السادات واتهمه بالديكتاتورية، وذهب إلى الجزائر كلاجئ سياسي، وعندما أصدر السادات مذكراته (البحث عن الذات) اتهم الشاذلي بالتخاذل، وحمله مسؤولية التسبب بالثغرة، حيث كلف بتولي حصار القوة الإسرائيلية المتسللة، ولكنه تأخر ١٦ ساعة، فكانت القوات المتسربة أكبر من قدرته على احتوائها سريعًا (مع إصرار السادات على أن الثغرة مصيدة للإسرائيلين، وأنها مجرد نصر تلفزيوني دعائي) وأن أعصاب الشاذلي انهارت، وطالب بسحب جميع القوات في الشرق، وأن حسني مبارك وأحمد إسماعيل خاطباه تليفونيًا في يوم ١٩ أكتوبر، وأخبراه أن الشاذلي يريد انسحاب القوات الكامل من سيناء، فاجتمع السادات مع القادة، وشرحوا له الوضع العسكري بالكامل، الذي لم يكن يستدعي الانسحاب، فقرر عزل الشاذلي، وعين الجمسي محله من دون إعلان ولم يبلغ الشاذلي بالقرار، إلا بعد فض الاشتباك الأول، ورد الشاذلي على السادات بنشر مذكراته (حرب أكتوبر) حيث اتهم السادات باتخاذ قرارات خاطئة رغما عن جميع النصائح من العسكريين، وتدخله المستمر في الخطط العسكرية أثناء سير العمليات على الجبهة من دون دراية (السادات نفسه قال إن مدة عمله العسكري لا تتجاوز خمس سنوات ونصف) مما أدى إلى التسبب في الثغرة، وتضليل الشعب بإخفاء حقيقة الثغرة وتدمير حائط الصواريخ، وحصار الجيش الثالث لمدة فاقت الثلاثة أشهر، كانت تصلهم الإمدادات الغذائية خلالها تحت إشراف الجيش الإسرائيلي.

وأمر السادات بالتخلص من جميع الصور التي يظهر فيها الفريق الشاذلي إلى جواره داخل غرفة العمليات، واستبدالها بصور يظهر فيها اللواء محمد عبد الغني الجسمي رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة في ذلك الوقت، وتم تجاهل دور الفريق الشاذلي في معركة العبور تمامًا، بينما وصف الشاذلي قاتل السادات في لقاء تلفزيوني بأنه ضابط جيش شجاع.

ثم أصدرت محكمة عسكرية بتاريخ ١٦/٧/٨٣م حكمًا غيابيًا على الفريق سعد الدين الشاذلي بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بتهمة إفشاء أسرار عسكرية ترتب علي إذاعتها الإضرار بأمن وسلامة البلاد بناء على المعلومات التي نشرها في كتابه مذكرات حرب أكتوبر وغيره، وفي ١٤ مارس ١٩٩٢م عاد الشاذلي إلى مصر حيث قبض عليه فور وصوله مطار القاهرة، ونفذت مدة الحكم عليه بالسجن الحربي التابع للجيش الثالث الميداني، حتى بداية أكتوبر ١٩٩٣م، حيث تم الإفراج عنه بعفو عام، وتوفى فبراير ٢٠١١م.

وقد فوجئ المشير الجسمي بموافقة السادات في ديسمبر ١٩٧٣م، على سحب المدرعات المصرية من سيناء عدا ثلاثين دبابة فقط ثم أطلق سراح الأسرى الإسرائيليين، ورفع الحصار عن المضايق في تصفية مبكرة جدًا لاحتمالات استخدام القوة المسلحة.

وكانت الدول العربية المنتجة للنفط قد توافقت على تخفيض إنتاج النفط بشكل تدريجي ٥٪ يوميًا في بداية الحرب، ولكن عندما أعلن نيكسون ١٩ أكتوبر عن تقديم معونات لإسرائيل تقدر بـ٢٢٠٠ مليون دولار، أعلنت السعودية وقف تصدير النفط لأميركا وتبعتها في خلال أيام الدول العربية الأخرى، واستمر الحظر حتى مارس ١٩٧٤م، بينما كان السادات قد طلب رفع الحظر من الملك فيصل بعد ثلاثة أشهر من وقف القتال، ولكنه علق وقف الحظر على الوصول لاتفاق على الجبهة السورية.

وساهم الرئيس الجزائري هواري بومدين في شراء ١٠٠ دبابة روسية وأهداهم لمصر، ولكنهم لم يصلوا إلا بعد وقف إطلاق النار، وإعلان الروس إهداء ٢٥٠ دبابة لمصر بإلاضافة إلى المشاركة العسكرية الرمزية لقوات عربية متعددة.

وبينما تراجع النشاط الدعوي الديني بشكل عام في الحقبة الناصرية، بدأت في عهد السادات انفراجة بتشجيعه، سرعان ما تحولت لتيار واسع تخطى كافة التصورات، وفي ٧٤م، كانت حادثة الفنية العسكرية، حيث اقتحم دكتور صالح سرية (حاصل على دكتواره في الفلسفة) الكلية الفنية العسكرية بمجموعته للحصول على السلاح، متصورًا أن يبدأ

ثورة مسلحة باغتيال السادات وأركان حكمه المجتمعين في مبنى مجاور للكلية كجرس إنذار مبكر لم يلقَ آذانًا صاغية.

وبعد حرب أكتوبر مباشرة، بدأ السادات في إعادة تعمير مدن القناة وتطهير قناة السويس بمشاركة أميركية وسوفيتية مما استلزم الاستدانة من الخارج، وفي عام ٧٥م تجاوزت ديون مصر قصيرة الأجل حاجز المليار دولار، بينما تراجعت المساعدات العربية التي كان متوسطها السنوي منذ عام ٦٧م، قرابة ٢٨٠ مليون دولار سنويا، معظمهم من ليبيا والسعودية والكويت.

وكان إعادة افتتاح قناة السويس ٧٥م، إعلانًا لنهاية الحرب نهائيًا قبل أن تنتهي المفاوضات التي أصبحت الوسيلة الوحيدة، لإدارة الصراع المصري الإسرائيلي.

زمن كامب ديفيد

إنني لم أجئ إليكم لكي أعقد اتفاقًا منفردًا بين مصر وإسرائيل، ليس هذا واردًا في سياسة مصر، فليست المشكلة هي مصر وإسرائيل، وأي سلام منفرد بين مصر وإسرائيل، أو بين أية دولة من دول المواجهة وإسرائيل، فإنه لن يقيم السلام الدائم العادل، في المنطقة كلها بل أكثر من ذلك، فإنه حتى لو تحقق السلام بين دول المواجهة كلها وإسرائيل، بغير حل عادل للمشكلة الفلسطينية فإن ذلك لن يحقق أبدًا السلام الدائم العادل، الذي يلح العالم كله اليوم عليه»

من خطاب السادات في الكنيست الإسرائيلي ٢٠/١١/١٩٧٧

لم يكن السادات أول من فكر في إقامة سلام بين مصر، ولكن بينما ألمح محمد نجيب لذلك بقوله إن إنهاء وجود إسرائيل لم يعد ممكنًا، بعد ١٩٤٨م، وفي عام ١٩٥٤م عندما دعا أيدن وزير الخارجية البريطاني لاجتماع مائدة مستديرة بين الدول العربية وإسرائيل لتسوية النزاع، أعلن عبد الناصر أنها فكرة جديرة بالنظر، ولكن عنف الهجوم العربي عليه واتهامه بالخيانة، أدى به للتراجع وكان مطلب إسرائيل الأساسي وقتها الاعتراف بوجودها في حدود قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتقسيم وإقامة الدولتين وصرح عبد الناصر في مؤتمر باندونج أن حل المشكلة الفلسطينية، في تطبيق قرار التقسيم بالإضافة إلى تعديل الكونت، برنادونت الذي كان يقضي بضم النقب للدولة الفلسطينية، وفي حوار مع مجلة فرنسية ٦٥م، صرح أنه يمكن للدول العربية تطبيقًا لأحد مقررات مؤتمر باندونج أن تقبل وجود إسرائيل إذا سويت مشكلة اللاجئين وفق قرار الأمم المتحدة ولم يقل أبدًا، سنلقي إسرائيل في البحر كما هو شائع، ولكن السادات من انفرد بقبول عقد اتفاق سلام دائم منفرد، والذي جاء بأقل مما كان يمكن الحصول عليه إن كان في إطار حل جماعي، ومن بدون ما صاحبه من صراعات عربية، وصلت لقيام حرب صغيرة بين مصر وليبيا يونيو ٧٧م، انتهت بعد تدخل الرئيس الجزائري هواري بومیدن وياسر عرفات، ثم المقاطعة

العربية بعد الاتفاقية، وتعليق عضوية مصر بجامعة الدول العربية نوفمبر ٧٨م، ونقل مقرها إلى تونس والإشكالات الداخلية التي كان أوضحها استقالة وزير الخارجية المصري محمد إبراهيم كامل، الذي سمّى اتفاقية كامب ديفيد بمذبحة التنازلات، وتصعيد السادات الإعلامي المستمر ضد جبهة الرفض العربية، واتهامهم بالمزايدة الفارغة، واصفًا إياهم بالأطفال والمراهقين.

في ٧ أكتوبر ١٩٧٠م قال السادات أمام مجلس الأمة في جلسته الافتتاحية (من الضروري إعادة توزيع المسؤوليات ضمانًا لأداء الأمانة كما يجب أن تؤدى الأمانة وفاء لحق الشعب وتكريمًا لذكرى قائده) ولكن السادات لم يستطع صبرًا على أن لا يكون القائد والحاكم المطلق لمصر، فسرعان ما تخلص من مراكز القوى، وفي ٧٤م أنشأ السادات المنابر التي سرعان ما أعلنها أحزابا سياسية، بعدما دخلت مجلس الشعب في انتخابات ٧٦م، واختار لنفسه حزب الوسط باسم حزب مصر، ثم تركه وأعاد إحياء الحزب الوطني ولكن من دون حياة سياسية ديمقراطية حقيقية، وبرغم كل شيء لم يستطع السادات تحمل الأقلية الضئيلة المعارضة في المجلس، عندما عرضت اتفاقية كامب ديفيد عليه (كان الرافضون ١٥ عضوًا فقط، وامتنع واحد عن التصويت) وبعد موافقة المجلس على الاتفاقية بيوم واحد، أصدر قرارا بعرض الاتفاقية، وحل المجلس للاستفتاء ١١ إبريل، وفي ٢٠ إبريل أعلنت موافقة الشعب على حل المجلس، واتفاقية كامب ديفيد بنسبة ٩٩.٥٪، وجرت الانتخابات ليخلوا المجلس من المستقلين تمامًا، فيما عدا المستشار ممتاز نصار الذي وُجهت المحاولات الأمنية للتدخل في دائرته البداري، وتجمع الآلاف من الأهالي شاهري الأسلحة على استعداد للدخول في معركة ورغم كل ما قاله السادات عن الديمقراطية في عهده، بلغ عدد المعتقلين في ١١ عاما من عهده ١٩ ألفًا، وألغى السادات تراخيص صحف، ونقل أساتذة جامعات إلى وظائف أخرى، كما كان يحدث في عهد عبد الناصر غير الديمقراطي.

وعلى صعيد العلاقات الخارجية، بدأ السادات عهده، حيث انتهى عبد الناصر، وفي نفس الاتجاه بالتصالح مع الدول العربية، وإقامة علاقات ودية معها، وقدم دعما عربيا كثيفا،

قبل أكتوبر، وبعدها، وانتهى ومصر في عزلة عربية شبه تامة، وعداء معلن بين مصر وعدة دول عربية، وصل لتبادل الاتهامات بالتآمر والتخريب، أما الاتحاد السوفيتي شريك مصر في الحرب والسلام الذي شارك في بناء السد العالي، ومصنع الحديد والصلب في حلوان، ومجمع الألمونيوم في نجع حمادي، والعشرات من المشروعات الصناعية الأخرى، فقد تدهورت العلاقات معه في ظل انحياز السادات إلى أمريكا حتى قطعت العلاقات الدبلوماسية معه، حيث كان يرى كما أعلن مرارًا أن أمريكا تملك ٩٩٪ من أوراق اللعبة في الشرق الأوسط، وإن كان هذا صحيحًا (وليس بصحيح) فلم تكن أمريكا تلعب بأوراقها لصالح مصر بأية حال، ولهذا يرى الكثيرون أن السادات قد انتقل من المعسكر الشرقي للغربي، انتقالاً مكلفًا ومرهقًا، بمقابل ضئيل للغاية، ومنذ ٧٥م بدأت المعونات الأمريكية المدنية والعسكرية في الزيادة، وبعد كامب ديفيد تحولت النسبة ما بين مصر وإسرائيل في الدعم الأمريكي لنسبة ٢ : ٣ رسميًا على الأقل وما بين ٧٥ إلى ٢٠٠٢م، تلقت مصر أزيد من ٥٤ مليار دولار من أميركا في صورة معونات عسكرية ومدنية، كان الجانب الأغلب منها ينصرف للقطاع العسكري حيث تغيرت نوعيات الأسلحة وكذلك التدريب، وبدلاً من الاقتصار على السلاح والتدريب الروسي أصبحت أمريكا مسؤولة، عن تسليح وتدريب الجيشين المصري والإسرائيلي.

أما الاقتصاد فقد بدأ السادات سياسة الانفتاح في ٧٤م في محاولة لتحويل الاقتصاد المصري إلى الرأسمالية وفتح السوق المصري أمام رؤوس الأموال الأجنبية، وسمح بالاستيراد من دون تحويل عملة وحررت التجارة الخارجية.

وكان تحول السوق المصري المغلق إلى الانفتاح السريع عنيفا، فامتلأت السوق بالمواد الاستهلاكية، وانهار القطاع العام، وسرعان ما ظهرت في مصر شريحة جديدة عرفت بالقطط السمان، مليونيرات مفاجئين، عرفوا كيف يستغلون الظروف المواتية لتحقيق ثروات هائلة، في أوقات قياسية حتى إن أحد مشاهير عصر السادات قدرت ثروتة بـ ٣٠٠ مليون جنيه، وقبلها بسبع سنوات فقط، كان مجرد مقاول أنفار في ميناء الإسكندرية ولم يفرز الانفتاح فقط الرأسمالية الانتهازية وأصحاب الثروات المشبوهة وإنما أثر في التركيبة

الاجتماعية بعنف، فقد هبطت منزلة المثقفين وأصحاب الشهادات وموظفي الحكومة في السلم الاجتماعي، لصالح التجار والحرفيين حتى، وفي ظل الموجة المحمومة من الاستهلاك الذي ابتلع كافة الزيادات في الدخل القومي، بمصادرها المتنوعة، أصبحت للقدرة المالية المقام الأعلى، وحدث خلل قيمي بالغ العمق، من جراء الانتقال العنيف في النظام الاقتصادي، وهذا طبيعي وتكفي نظرة إلى أوضاع الجمهوريات السوفيتية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وما حدث من انهيار اجتماعي وأخلاقي صاحب هذه التطورات الاقتصادية العنيفة، كنموذج لهذا التحول الجذري بعد كبت استمر عقدين.

وزادت طبقة الأثرياء الجدد بسرعة فائقة، حتى إنه في عام ٨١م، قدر مليونيرات مصر بـ١٧ ألف مليونير، بينما غالبية الشعب تعيش عائلاته بأقل من ٣٠ دولار شهريا، وتحول مليونيرات مصر الجدد الذين أفرزهم عصر السادات إلى شريحة هامة ومؤثرة، ليس فقط بشكل مباشر مع خلال علاقاتهم مع السلطة، التي أصبحوا جزءًا منها، بل أيضا بتأثيرهم الاجتماعي كنخبة مصر الجديدة.

وبرغم تحسن الاقتصاد المصري، وانتعاشه بعد كامب ديفيد، حتى أعلن معدل نمو يصل إلى ٩٪، وتدفقت المساعدات الغربية وزادت إيرادات التصدير زيادات ضخمة، وأصبحت تحويلات المصريين بالخارج موردًا هامًا، ولكن في المقابل تضاعفت الواردت بما يقارب أربعة أمثال في فترة محدودة بين ٧٧ إلى ٨١م، لتأكل كل الإيرادات وتزداد ديون مصر بسرعة فائقة وبدرجة غير مسبوقة، وبينما كانت ديون مصر المدنية عند تولي السادات مليار و٣٠٠ مليون دولار، والعسكرية مليار و٧٠٠ مليون دولار، للاتحاد السوفيتي، وعند تولي مبارك كانت الديون المدنية ١٩ مليار و٥٠٠ مليون والعسكرية ٦ مليار دولار.

وفي ١٦ أكتوبر ٧٦م، بعث صندوق النقد الدولي بمذكرة يقترح فيها إصلاحات اقتصادية من ضمنها، إلغاء الدعم أو تخفيضه، وتخفيض سعر صرف الجنيه.

في يوم ١٧ يناير ١٩٧٧م، أعلن نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية الدكتور عبدالمنعم القيسوني في بيان له أمام مجلس الشعب، مجموعة من القرارات الاقتصادية،

منها رفع الدعم عن مجموعة من السلع الأساسية، وبذلك رفع أسعار الخبز والسكر والشاي والأرز والزيت والبنزين و٢٥ سلعة أخرى، لتقابل بمظاهرات عاصفة في ١٨ و١٩ يناير، صدمت السادات الذي لم يكن يتوقع هذا الغضب الشعبي المكبوت، واضطر لإلغاء القرارت، وأعلنت الأحكام العرفية، وكلف الجيش بالانتشار وحفظ الأمن بعدما سقط ١٦٠ قتيلا في أحداث مختلفة.

وألصقت تهمة العنف في الأحداث بالشيوعيين، والواقع أن العديد من القوى السياسية حاولت ركوب موجة الأحداث، والغضب الشعبي، وتوجيهه، ولكن بلا قدرة حقيقية، واتُهمت الجماعات الإسلامية بتوجيه الجماهير لحرق ملاهي وكباريهات شارع الهرم، الذي تحوّل لرمز للفساد، ولكن التحرك كان عفويًا بدرجة كبيرة من الجماهير التي ضجرت من الغلاء، وضيق الحال، بينما ترى آخرين يكدسون ثروات خرافية في أوقات قياسية، وكذلك فقد انتهت الرابطة بين السلطة والشعب، ولم تعد كما كانت في عهد عبد الناصر، وهذا ما لم يكن السادات مستعدًا للاعتراف به، وظل مصرًا على أن الشعب يعتبره بطل الحرب والسلام لآخر لحظة، وعندما وصفت جريدة الطليعة اليسارية الأمر بأنه انتفاضة شعبية، وليس انتفاضة حرامية، كما أسماها، ثار وقرر إغلاقها متهما اليسار بأنهم عملاء الاتحاد السوفيتي، بينما الواقع هو ما قاله السادات ذات مرة (لو أننا كشعب عشنا على نصف رغيف فقط بالتساوي، لتقبل شعبنا، بل حينئذ يعيش ويصمد شريطة أن نعيش جميعًا على نصف رغيف، فلا يكون بيننا من يأخذ رغيفًا بينما يأخذ ثانٍ نصفه ويأخذ ثالث رغيف ونصف) والذي حدث أن من يأكل نصف الرغيف الذي يأنف منه غيره بالكاد فوجئ بزيادة سعره عليه.

وبنهاية عصر السادات كانت مصر تستورد أكثر من نصف غذائها والسكر الذي كانت مصر تصدر ٤٠٪ من إنتاجها منه ١٩٧٠م أصبحت تستورد ٣٥٪ منه في عام ٨٠م، وما بين ٧٤ إلى ٨٠م تضاعفت واردت مصر من الأجهزة الكهربائية ١٢ مرة ومن السيارات ١٤ مرة، وبينما كان السعر الرسمي للدولار ٤٧ قرشا، كان السعر في السوق السوداء ١١٥ قرشا.

وبرزت في عهد السادات الأزمة الطائفية بشكل غير مسبوق، وبينما كان جمال عبد الناصر على علاقة جيدة بالبابا كيرلس السادس، وتبرعت الدولة بنصف مليون جنيه لبناء الكاتدرئية، واتفق معه على عدد من التصريحات، لبناء كنائس جديدة كل عام يضعها تحت تصرف البابا، تصادم السادات مع البابا شنودة سريعًا حيث رفض طلبه بإعادة حج الأقباط إلى القدس، وظل هذا الحظر الكنسي قائمًا حتى وفاة شنودة، وظهرت المشاحنات الطائفية في أسيوط والقاهرة، وأشهرها أحداث الزاوية الحمراء، حيث أدت محاولة بناء كنيسة بغير ترخيص إلى معركة طائفية، راح ضحيتها العشرات، وكانت الكنيسة تتهم السادات بالوقوف وراء الجماعات الإسلامية، ودعمها، وهذا ما لم يكن ادعاء باطلاً في مطلقة، فقد ساهم نظام السادات في تنمية الجماعات الإسلامية على الأقل بغض الطرف عن نشاطاتها في إطار توجهه للقضاء على التيار اليساري مثير الشغب خاصة في الجامعات، ولكنها خرجت عن الإطار (المتوهم) المرسوم لها كأداة لضرب اليسار بناء على الخلاف الإيدلوجي لصالح السلطة، وتحولت إلى الدعوة والتنظيم والتجهز لفرض إرادتها وظهرت الصحوة الإسلامية، مدعومة بالتغيرات الاجتماعية العميقة التي صاحبت فتح أبواب العمل في الخليج على مصرعيها، حيث نسق مجتمعي إسلامي مغاير تمامًا للحالة المصرية، وجد فيه أبناء الريف المحافظون الذين تصادموا بالثقافة الغربية المهيمنة على المدن أنفسهم متسربلين بالأصالة الإسلامية في صراعهم الطبقي والثقافي مع النخبة غربية السمت، والثقافة، وبدأت التوجهات السلفية المتنوعة في الازدهار، وكسب أرضية شعبية كبيرة، وكدست الأسلحة في الصعيد منذرة بعاصفة عنيفة، ظل السادات رغم التحذيرات الأمنية العديدة، لا يوفيها حقها، وظن السادات أن البابا شنودة كان المحرض على المظاهرات التي قام بها أقباط المهجر ضده في أميركا، وأنه يحاول إقامة دولة داخل الدولة، والخروج عن إطار رجل الدين والاضطلاع بعمل سياسي، وتأجيج الفتن الطائفية، وفي عام ٨١م أعلن السادات في مجلس الشعب، إلغاء قرار تعيين الأنبا شنودة بابا للكنيسة، وتشكيل لجنة للقيام بالمهام البابوية من خمسة من الأساقفة حددهم بالاسم والصفة.

وفي ٧٥م عين السادات حسني مبارك نائبًا له وفسر اختياره لعبد الستار الطويلة بقوله (حسنى لا يلعب ولا يسكر متماسك من شغله لبيته ومستقيم جدًا، ليس له متعة شخصية غير أنه بياكل كويس، ويلعب رياضة وكمان منوفي)، وتوجد رواية أخرى أن ذلك كان لاسترضاء الجيش في ظل حالة ضيق من سياسات السادات التي ظهرت في عهده مع محاولته تحييد الجيش سياسيًا، واختار شخصيات مدنية لامعة، خاصة من رجال الأعمال الذين كنّوا للسادات الولاء ولسياساته الاتفاق التام، وكذلك ظهرت قوة رجال الشرطة في ظل التحديات الأمنية الكبرى، خاصة مع ظهور موجة الإرهاب التي انتهت بقتل السادات نفسه، وهذا ما استمر في عهد مبارك الذي شهد تزاوج السلطة والرأسماليين مع بقاء العسكريين من الشرطة والجيش مسيطرين باعتبارهم أهل الثقة على السلطات التنفيذية، فمنصب المحافظ الذي يعين من خلال رئيس الجمهورية شغله متوسط ٨١٪ من العسكريين السابقين (شرطة وجيش) وكذلك منصب سكرتير عام المحافظة ٨٨٪ من شاغليه عسكريين سابقين، والنسبة لرؤساء المدن والمراكز بين ٧٠٪: ٨٠٪ خلال عهد مبارك.

في ٢٦ نوفمبر ٧٦م انعقد اجتماع مينا هاوس الذي قاطعته منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية، ثم آخر في الإسماعيلية تمهيدًا لكامب ديفيد، وفي نوفمبر ٧٧م وبعدما تواصل حسن التهامي مع بيجن سرًا، وأكد رغبته في التوصل لحل سلمي ألقى السادات قنبلته السياسية الأكبر في البرلمان، ليقول إنه على استعداد للذهاب للكنيست من أجل السلام، وصفق الجميع وهم يظنونه يبالغ كعادته، ثم وقف بيجن في فندق طابا ليدعوا السادات لزيارة القدس، للتفاوض بشأن السلام الدائم بين مصر وإسرائيل، وذهب السادات إلى سوريا، وطلب من الأسد مرافقته، ولكنه رفض، ويقول مصطفى طلاس وزير الدفاع السوري أنه طلب من الأسد اعتقال السادات وعدم السماح له بالعودة لمصر، ولكن الزيارة تمت ٢٠/١١/١٩٧٧ ووقف السادات في الكنيست الإسرائيلي ليلقى خطابًا تاريخيًا.

وبدأت بعدها محادثات السلام في كامب ديفيد بالولايات المتحدة الأمريكية، وفي الجلسة الافتتاحية ٦ سبتمبر ٧٨م أعلن السادات رؤية مصر والتي كانت تتضمن بإلاضافة للانسحاب من سيناء الانسحاب من القدس وغزة وكافة الأراضي المحتلة، مع إقامة مناطق

منزوعة السلاح على جانبي الحدود وقوات تابعة للأمم المتحدة على الجانبين، وضمان حرية الملاحة والتعامل السلمي بين الطرفين والاعتراف الكامل بإسرائيل، وإنهاء المقاطعة العربية لها (هذا ما لم يكن السادات يملكه) ولكن لم يكن الإسرائيليون ليقبلوا بهذا، ولا يوجد ما يرغمهم عليه، وبينما كان السادات يتحرق للوصول إلى اتفاق سلام لم يكن الإسرائيليون في عجالة، وكان عرض بيجن الأول أن تبقى المستوطنات اليهودية في سيناء بحماية عسكرية، بينما تكون ثلاثة أرباع سيناء منزوعة السلاح من الجانب المصري! متذرعًا بأن إسرائيل، احتلت سيناء دفاعًا عن نفسها، ويحق لها الاحتفاظ بالأراضي التي احتلتها طبقًا لرأي فقهي (لم أسمع به قط) في القانون الدولي، وغضب السادات، وضاق ذرعًا من جراء التعنت الإسرائيلي، وأحس أنه خُدع، وقرر في ١٥ سبتمبر، أن يترك كامب ديفيد، ويذهب لواشنطن، حيث يعقد مؤتمرا صحفيًا يعلن فيه فشل المفاوضات بسبب التعنت الإسرائيلي، حتى لا يتحمل مسؤولية أن يخيب آمال المصريين، بعدما خسر العرب في طريقه، ولكن فانس وزير الخارجية الأمريكي، نصحه بأن لا يفعل محذرًا أن ذلك لن يؤدي إلا لإحراج كارتر من دون أن يمثل ذلك عبئًا على الإسرائيليين، واقترح عليه كارتر أن يعلق التصديق على الاتفاقيات على موافقة مجلس الشعب، كما يفعل الإسرائيليون مع الكنيست، برغم ضعف الموقف التفاوضي المصري، ولكن قيام حركة السلام الآن في إسرائيل وظهور قوة في الرأي العام الإسرائيلي راغبة في إقامة السلام، بدلاً من الطموحات التوسعية، وكذلك اكتسبت عملية السلام شعبية كبيرة في أمريكا التي ولأول مرة، أصبحت تمثل ضغطًا، ولو ضئيلا على الإسرائيليين أدى لنوع من التوزان، بينما كان موقف أغلب الدول العربية من المبادرة والمفاوضات برمتها سلبيًا ثم انتهى الأمر بنتاج اتفاقيتين الأولى إطار السلام في الشرق الأوسط، تقوم على الحكم الذاتي للضفة وغزة، واشتراك مصر والأردن وإسرائيل في ترتيب الأمن وعودة اللاجئين في خلال فترة انتقالية خمس سنوات.

والاتفاقية الثانية وهي اتفاقية السلام المنفرد بين مصر وإسرائيل، وقضت بانسحاب إسرائيل حتى الحدود بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، وحق إسرائيل في استخدام

المضايق، وقناة السويس طبقًا للقانون الدولي، وإقامة طريق بري بين مصر والأردن وإقامة قوات دولية، بشكل دائم على الحدود، وتحديد التسليح في سيناء.

ولكن العلاقات العربية، كانت قد دخلت في طور الانهيار، وزادت العلاقات المصرية الفلسطينية توترًا.

عملية لارنكا، حيث قامت مجموعة فلسطينية باغتيال الأديب يوسف السباعي، وباختطاف طائرة، محتجزين مجموعة من الرهائن ١٨ فبراير ٧٨م، وأمر السادات مجموعة من الصاعقة بالتدخل لتحرير الرهائن والقبض على قتلة السباعي، ولكن بمجرد هبوط طائرة القوات المصرية مطار لارنكا، فتحت قوات الجيش والشرطة القبرصية عليها النار، واستشهد ١٢ منهم وانتهت العملية بالفشل، واستسلم الخاطفون للسلطات القبرصية التي أصرت على أن دخول القوات المصرية لأراضيها كان من دون علمها، بينما أعلن السادات أنه تواصل مع الرئيس القبرصي قبل إرسال القوة، وقامت حملة صحفية عنيفة ضد منظمة التحرير الفلسطينية، والفلسطنين عامة، رغم إدانتها الحادث، وانتهى الأمر بإخراج منظمة التحرير الفلسطينية من المفاوضات.

وبعد قيام مجموعة فدائيين فلسطينيين بتنفيذ هجوم في تل أبيب ١١ مارس ٧٨م، قامت إسرائيل باجتياح جنوب لبنان في ١٤ مارس، إلى نهر الليطاني، مستهدفة تدمير قواعد منظمة التحرير، ثم انسحبت تاركة المناطق التي استولت عليها، لحليفها ميليشيا جيش لبنان الجنوبي بقيادة سعد حداد، بعد تدخل أمريكي وصل لاستصدار أمريكا قرارًا من مجلس الأمن يطلب من إسرائيل الانسحاب، ولكن بعدما أغلق الباب أمام دخول أي دولة عربية للمفاوضات عدا مصر، التي اتهم رئيسها بالتواطؤ مع الإسرائيلين، بينما شهادة وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل، أن المخابرات الإسرائيلية تواصلت مع نظيرتها المصرية قبل العملية، ولكن أخبرتها بأنها ستقوم بعملية عسكرية محدودة ضد قواعد منظمة التحرير في لبنان، وليس هجومًا موسعًا، كما حدث، وأحرجت سوريا التي كان لها ٢٠ ألف جندي في لبنان، منذ تدخلت في ٧٥م للسيطرة على الوضع بعد اشتعال الحرب الأهلية إزاء

هذا الهجوم، واستغل قرار سوريا بعدم التورط في معركة بلا استعداد مع إسرائيل في تجريح القيادات السورية، وإهانتها من وسائل الإعلام المصرية.

ولم تشارك سوريا ولا الجزائر، واليمن الجنوبية، وليبيا في اجتماع القمة العربية بالقاهرة ٢٧ مارس ٧٨م، في تفعيل للمقاطعة، ولكن شاركت منظمة التحرير الفلسطينية، وتمت محاولة لرأب الصدع العربي بوساطة سعودية وكويتية.

وكللت الاتفاقيتان الناتجتان عن المباحثات بمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ٢٦ مارس ٧٩ م، وحددت المعاهدة أعداد القوات المصرية في سيناء بشكل دقيق، بينما أغفلت الاتفاقية الأولى، وأقسم بيجن علنا، بأنه لن ينسحب من غزة أو الجولان، وبدأت المقاطعة العربية لمصر، وأقيمت قمة الرفض العربي لاتفاقية كامب ديفيد، وتقرر نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة لتونس، وتآكلت فكرة التضامن العربي، وفي ٢٠ يوليو ٨٠م، أعلنت إسرائيل ضم القدس الشرقية، وإعلانها عاصمة لها، وفي ٨١م ضربت إسرائيل المفاعل النووي العراقي بعد يومين من لقاء بيجن بالسادات في شرم الشيخ، وفي ٨٢م اجتاحت القوات الإسرائيلية لبنان لتقضي على معاقل منظمة التحرير الفلسطينية بها، وكانت مصر قد خرجت من الميدان العربي تمامًا.

وأجرى السادات استفتاء لتعديل الدستور في ٣٠ إبريل ٨٠م على المادة ٧٧ فبدلاً من يجوز إعادة انتخاب الرئيس مدة تالية، أصبحت يجوز إعادة انتخاب الرئيس مددًا تالية والمادة الثانية، فبدلاً من مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسٌ للتشريع، أصبحت مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسُ للتشريع، وأعلنت نتيجة الاستفتاء بالموافقة بنسبة ٩٦٪.

وبرغم كل الدعاية التي استخدمت خاصة التلفزيونية الذي كان ولع السادات به شديدًا حتى أصبح نجمه الأول لكثرة ظهوره به، وحتى زوجته جيهان، كانت مناقشة رسالتها للماجستير مذاعة تلفزيونيا في سابقة لم أسمع عن مثلها من قبل عالميًا، كان السادات المصر على حب الشعب وتقديره له يواجه معارضة غاية في الشراسة من كافة الاتجاهات، ممثلين ضغطًا كبيرًا عليه انتهى به للانفجار.

وفي ٣ سبتمبر ١٩٨١م جرت حملة الاعتقالات الواسعة التي ضمت أكثر من ١٥٠٠ شخص من مختلف الاتجاهات والصحفيين والكتاب، وامتدت لأول مرة إلى الشخصيات الدينية المسيحية من رهبان وقساوسة، والإسلامية من شيوخ ودعاة ونقل عدد من أساتذة الجامعات لوظائف أخرى، وسحبت تصاريح جرائد ومطبوعات المعارضة، وعزل البابا شنودة وحددت إقامته في دير، وأعلن السادات أن ذلك تطبيقا للمادة ٧٤م من الدستور التي تعطي رئيس الجمهورية الحق في اتخاذ إجراءات استثنائية حفاظًا على وحدة الوطن إزاء محاولات إزكاء الفتنة الطائفية، وفي ١٠ سبتمبر ٨١م أجري الاستفتاء على مشروعية هذه القرارات، وأعلنت النتيجة بموافقة ٩٩.٥٪ عليها، وبعدها بـ٢٦ يوما كانت ذكرى السادس من أكتوبر.

في ٦ أكتوبر ١٩٨٢م ظهر حسني مبارك على شاشة التلفزيون يقول (**يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية، فادخلي في عبادي وادخلي جنتي**).. صدق الله العظيم.

ونعى السادات وأعلن أنهم على الدرب سائرون إلى السلام والديمقراطية وملتزمين باسم الشعب والمؤسسات الدستورية والقوات المسلحة بالمعاهدات وتولى الرئاسة مؤقتًا الدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب، وأجرى الاستفتاء على رئاسة مبارك وأعلنت موافقة الشعب بنسبة ٩٩.٩٩٩ ٪.

وختامًا

عند وضع خطة هذا الكتاب، كان من المقرر أن أتناول فيه عصر مبارك، ولكن نظرًا لقرب الفترة الزمنية، وشدة تأثيرها على الواقع الذي يجعل الكتابة عنها أقرب للسياسية منها للتاريخية، وكذلك حتى لا يتضخم الكتاب، لكثافة أحداث عصر مبارك الذي قارب عهدي السادات وعبد الناصر مجتمعين، قررت أن تكون نهاية الكتاب مع تولي مبارك السلطة.

وإن كانت غاية الكتاب رصد التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في مسيرة مصر الحديثة، فإن بطل هذه التطورات لم يكن القادة والزعماء بل الشعب الذي كثيرًا ما استهين به، واتهم بالغفلة، وعدم الرشد اللازم، للاستقلال والحرية رغم ما بذل فيهما من دمائه جيلاً بعد جيل.

وإن طالعت كتب العلوم السياسية، ستخبرك أن الجماهير بحر طامٍ يعتليها القبطان الماهر ليصل لمآربه، وتبتلع من يسارع إلى أحضانها، وهو لا يعرف فن العوم، ترفع هذا إلى رتبة القديس وتحط هذا إلى منزلة الشياطين، حسب أهوائها وحسب ما يصور لها اللاعبون على أوتار مشاعرها.

ولكن تلك الجماهير لا تخدع، ولا تراوغ بل تتحرك، وهي صادقة وإن كانت مخدوعة فالرعاع الذين افتخر سعد زغلول بهم وأسماهم عبد الناصر القائد والمعلم، هم من كافحوا وضحوا بدمائهم وأرزاقهم في سبيل الحرية والعدالة والاستقلال من دون أن يهتموا بأن تعرف أسماؤهم أو تذكر في كتب التاريخ، فلا تستحقون منا إلا الاحترام وإن ظهروا في أعيننا مجموعة ساذجة، وسخيفة، سهلة الانقياد، لا أخلاقية ولا عقلانية.

فالواقع أن من يثيرون فينا هذه المشاعر السلبية، مجرد شريحة سلط عليها الضوء، وأريد بها أن تظهر كممثلة للشعب على خلاف الحقيقة، ولا أمل لنا على الإطلاق إن صدقنا هذا وفقدنا ثقتنا في أنفسنا.

وفي تاريخ مصر المليء بالأحداث والتقلبات، نجد الصراعات شبه محصورة في ميادين بعينها تتكرر فيها جيلا بعد جيل، ميدان الاستقلال من كل تبعية سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، وميدان الصراع الطبقي، ومعركة العدالة الاجتماعية، وميدان الهوية التي تنازعتها التوجهات الإسلامية والقومية والوطنية، وفي كل ميدان ظهر التباين بين تطلعات عموم الشعب، وآراء نخبته وحكامه، وتكرر من دون أن تسمح الظروف بنضج الهوية المصرية الجامعة سواء في المرحلة قبل يونيو ٥٢م، حيث هامش الديمقراطية وإن كان محدودًا في ظل التحديات الخارجية والأحداث العالمية والإقليمية الكبرى التي كانت مصر رغمًا عنها طرفًا فيها، والصراع الداخلي مع سلطات الاحتلال، وإسرائيل أو في مرحلة ما بعد ٥٢م حيث الصراع مع قوى الإمبريالية وإسرائيل.

وبقيت أحلام الشعب المصري في العدالة، والحكم الرشيد، والرخاء الاقتصادي، والتنمية المستديمة، والأمن الاجتماعي، معلقة من دون حل، بينما تطرح أسئلة من نوعية الديمقراطية أم الديكتاتورية؟ القومية أم المصرية؟ اقتصاد الدولة أم اقتصاد السوق؟ دولة مدنية أم دينية؟

ولكن إن كان هناك شيء يمكن تعلمه من التاريخ، فذلك أنه لا يتوقف أبدًا ولا تبقى أسئلة معلقة إلى الأبد، وإن لم تعجبنا إجابتها، وإن بقاء أي وضع هو مسألة وقت ليس أكثر، وإن الطموحات والأمنيات قابلة للتحقق، إن صدقت وبذل في سبيلها ما تستحق من جهد وعمل، وإن كان قدرنا أن ولدنا في هذا البلد، فواجبنا ألا ندخر جهدًا لإعمارها، ففي عمرانها حياتنا.

تم بحمد الله

أحمد فتحى سليمان

أهم المراجع والمصادر

- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار - عبد الرحمن الجبرتي
- المواجهة المصرية الأوربية في عهد محمد علي - محمد عبد الستار البدري
- أيام محمد علي - عصام عبد الفتاح
- التغيرات الاجتماعية في عهد محمد علي - سلوى العطار
- كل رجال الباشا - خالد فهمي
- عصر محمد علي - عبد الرحمن الرافعي
- دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر - صلاح هريدي
- مصر من نافذة التاريخ - جمال بدوي
- أسرة محمد علي - سهير حلمي
- نظرات في تاريخ مصر - جمال بدوي
- حكايات من دفتر الوطن - صلاح عيسى
- عصر إسماعيل - عبد الرحمن الرافعي
- تحديث مصر في عهد محمد علي - يونان لبيب رزق
- التاريخ السري للاحتلال الإنجليزي - ألفريد بلينت
- سلسلة تاريخ مصر القومي - عبد الرحمن الرافعي
- فاروق وسقوط الملكية في مصر - لطيفة محمد سالم
- خواطر مؤرخ - عبد العظيم رمضان
- صفحات من تاريخ مصر - عبد العظيم رمضان
- عهدي - مذكرات الخديوى عباس حلمي
- الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٣ - طارق البشري
- القضاء المصري بين الاستقلال والاحتواء - طارق البشري
- سلام ما بعده سلام - ديفيد فروكمين

- تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية إلى الحرب الباردة - عبد العظيم رمضان
- الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦-١٩٣٩ - عبد العظيم رمضان
- أسرار ثورة ١٩ - مصطفى أمين
- الإخوان المسلمون والتنظيم السري - عبد العظيم رمضان
- تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ -١٩٣٦ - عبد العظيم رمضان
- ستة أيام من الحرب - ميشيل ب أورين
- مصر قبل عبد الناصر - عبد العظيم رمضان
- خريف الغضب - محمد حسنين هيكل
- السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد – محمد إبراهيم كامل
- من سيناء إلى كامب ديفيد - عاطف السيد
- ثورة يوليو والديمقراطية - طارق البشري
- جمال عبد الناصر من حصار الفالوجة إلى الاستقالة المستحيلة - جاك دومال ومار لوروا
- كلمتي للتاريخ - محمد نجيب
- في تشريح الهزيمة (سلسلة مقالات) - خالد منصور
- حرب أكتوبر في محكمة التاريخ - عبد العظيم رمضان
- ثورة يوليو والحقيقة الغائبة - عبد الحميد كفافي ومصطفى عبد المجيد وآخرون
- من أوراق السادات - أنيس منصور
- استعمار مصر - تيموثي ميتشل
- أيام لها تاريخ - أحمد بهاء الدين
- مصر من قدوم نابليون إلى رحيل عبد الناصر - ريمون فل أور
- العلاقات المصرية الأمريكية - جيفرى ارونسون
- قصة الاقتصاد المصري - جلال أمين
- السادات الذي عرفته - عبد الستار الطويلة

- تاريخ مصر المعاصر - شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق إبراهيم
- عبد الناصر والحرب العربية الباردة - مالكوم كير

رابط الكتاب على جود ريدز

https://www.goodreads.com/book/show/27854411

مجموعة مناقشة الكتاب وموضوعاته على الفيس بوك

https://www.facebook.com/groups/527739534055211

1. الغلاف
2. ١٨٦ عمارات امتداد رمسيس ٢ أمام أرض المعارض مدينة نصر
3. هذا الكتاب
4. عربة يد صغيرة
5. الباشا: رحلة صعود
6. جيش الباشا
7. بلد فرعون
8. فلاح في الأسرة العلوية
9. قطعة من أوروبا
10. عرابي حامي الطوابي؟
11. نهاية الحلم
12. المهدي
13. كرومر
14. الصحوة
15. الله حي عباس جاي
16. ثورة الرعاع
17. الحرب الدستورية
18. بين فيلا وقصرين
19. حرب الألف جبهة
20. عين الإعصار
21. حد السيف
22. مصر نصر ناصر
23. نسف العجل
24. الرقص على الحبال

25. زمن كامب ديفيد
26. وختامًا
27. أهم المراجع والمصادر
28. رابط الكتاب على جود ريدز